Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

68731

المملكة المغربية

النهوض بالفرص المتاحة للشباب وتعزيز مشاركتهم

مايو 2012

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
قطاع التنمية المستدامة

تقرير رقم: MOR

المملكة المغربية

النهوض بالفرص المتاحة للشباب وتعزيز مشاركتهم

مايو 2012

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قطاع التنمية المستدامة

إخلاء المسؤولية

لم تخضع هذه الوثيقة للمراجعة المطبقة على المطبوعات الرسمية للبنك الدولي. كما أن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية/البنك الدولي والمنظمات التابعة له، أو آراء المدراء التنفيذيين لدى البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

من جهة أخرى، لا يضمن البنك الدولي، والمملكة المغربية والحكومات، دقة البيانات الواردة في هذا العمل. كما أن الحدود والألوان والتسميات، وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا العمل لا تحمل أي حكم من قبل البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

ويرتكز هذا التقرير أساسا على المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب (EMJM). ولا تعتبر المندوبية السامية للتخطيط (HCP) مسؤولة عن المعلومات والأرقام الواردة في هذا التقرير.

من ناحية أخرى، يمكن تحميل نسخ إلكترونية باللغتين الإنجليزية والعربية مجانيا بعد تقديم طلب بذلك إلى البنك الدولي.

وللحصول على إذن لاستنساخ أو إعادة طبع أي جزء من هذا العمل، يرجى إرسال طلب بذلك مع إرفاق البيانات الكاملة إلى مركز تراخيص حقوق النشر على العنوان التالي بالولايات المتحدة الأمريكية:
Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA
الهاتف: 978-750-840 الفاكس: 978-750 -4470 www.copyright.com

ويتعين توجيه جميع الاستفسارات الأخرى بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الثانوية، إلى مكتب الناشر، البنك الدولي على العنوان التالي:
Office of the Publisher, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA
الفاكس: 202-522-2422 البريد الالكتروني: pubrights@worldbank.org

"حلمنا نحن الشباب: 100% من التربية، 100% من التشغيل، 100% من المشاركة؛
لا للمساس بالكرامة، لا للتمييز، ولا للظلم".

طارق، 29 عاما، سيدي مومن، الدار البيضاء

11 نوفمبر 2009

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي xi

المقدمة 18

الفصل 1: التحديات المطروحة أمام الشباب المغربي في سوق العمل والحياة المدنية: ملخص عن البحث الكمي 24

1.1 مقدمة 24
2.1 المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب لعام 2009-2010 26
3.1 مشاركة الشباب في سوق العمل 27
4.1 جودة مناصب عمل الشباب 37
5.1 استخدام برامج دعم تشغيل الشباب 46
6.1 مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني 48
7.1 ملاحظات ختامية 54

الفصل الثاني: الإمكانات المتاحة ومشاركة الشباب من منظور نوعي 55
1.2 دور الأسر في تحديد آراء الشباب بخصوص الانتقال إلى عالم الشغل 55
2.2 قيمة الشغل وأبعاده المتصلة بالنوع الاجتماعي، كما يراها الشباب 56
3.2 التصورات حول عدم المساواة والنقائص في سوق العمل 59
4.2 الوصول للمعلومات والتوجيه في سوق الشغل 66
5.2 الفرص المتاحة في عالم المقاولات 71
6.2 الشباب في القطاع الفلاحي 72
7.2 التحديات التي يواجهها الشباب ذوي الإعاقات في سوق العمل 74
8.2 مشاركة الشباب 76
9.2 كيف ينظر الشباب إلى دور الجمعيات 77
10.2 دور المنظمات غير الحكومية في تشغيل الشباب وتنمية المهارات 78
11.2 مشاركة الشباب في الجمعيات 79
12.2 مخاطر الهدر المدرسي والبطالة والإحباط 82
13.2 العوامل الوقائية الرامية إلى التخفيف من السلوكيات الخطيرة 83
14.2 ملاحظات ختامية 84

الفصل 3: البرامج والخدمات الموجهة للشباب: تحليل مؤسساتي 86
1.3 برامج وزارة الشباب والرياضة 86
2.3 برامج التعاون الوطني 97
3.3 برامج وزارة الفلاحة والصيد البحري 107
4.3 برامج سوق العمل النشطة 114
5.3 توسيع حيز التكوين المهني التطبيقي وإدماج الشباب المعوز في مكان العمل 122
6.3 الخلاصات العامة وآفاق البرامج والخدمات القائمة 126

الفصل 4: السياسات الموجهة للشباب وأولويات الاستثمار: السبيل للمضي قدما 133
1.4 مبادئ مقاربة إعداد سياسة وتدخلات لفائدة الشباب 134
2.4 أولويات البرامج الاستثمارية من أجل تشغيل الشباب والمقاولين الشباب 140
3.4 تعزيز روح المواطنة لدى الشباب 147

البيبلوغرافيا 151

الاختصارات

ADERE:	وكالة التنمية المستدامة (CDER سابقا)
ADS:	وكالة التنمية الاجتماعية
AMEJ:	الجمعية المغربية لتربية الشباب
ANAPEC:	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
ANPME:	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
BAC:	الباكالوريا
CAP:	شهادة الكفاءة المهنية
CCG:	الصندوق المركزي للضمان
CCIS:	غرفة التجارة والصناعة والخدمات
CDER (ADERE):	مركز تطوير الطاقات المتجددة
CEF:	مركز التربية والتكوين
CFA:	مركز التكوين بالتدرج
CFP:	مركز التكوين المهني
CNIDJ:	المركز الوطني لإعلام وتوثيق الشباب
CNJA:	المجلس الوطني للشباب والمستقبل
CNSS:	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPE:	عقد أول عمل
CQA:	مركز التأهيل الزراعي
CRI:	المركز الجهوي للاستثمار
CSE:	مركز حماية الطفولة
CSP:	شهادة التخصص المهني
DAF:	قسم شؤون المرأة . وزارة الشباب والرياضة
DAM:	دار المواطن، مركز من أجل مواطنة فعالة
DAT:	دار الأطفال، مركز للأطفال
DH:	درهم (العملة المغربية)
DT:	دار الطالب (ة)، دور للطلاب والطالبات (مراقد)
DEFR:	مديرية التعليم والتكوين والبحث التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الزراعية والصيد البحري
E2C:	مدرسة الفرصة الثانية
EFE:	المؤسسة المغربية للتربية من أجل العمل
EMJM:	المسح الاستقصائي للشباب والأسر بالمغرب
EN:	التعاون الوطني
ENF:	التربية غير النظامية
ENNVM:	البحث الوطني حول مستويات عيش الأسر
EPS:	مؤسسة الحماية الاجتماعية
EU:	الاتحاد الأوروبي

FF:	الأندية النسوية
FG:	مجموعة النقاش
GPBM:	المجموعة المهنية لأبناك المغرب
HCP:	المندوبية السامية للتخطيط
HDI:	مؤشر التنمية البشرية
IGR:	الضريبة العامة على الدخل
INDH:	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
ITA/ITSA:	معهد التكنولوجيات الزراعية / المعهد الزراعي التقني المتخصص
LFS:	البحث حول اليد العاملة
MEN:	وزارة التربية الوطنية
MENA:	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MEMEE:	وزارة الطاقة، والماء والبيئة
MFR:	بيت الأسرة القروي
MHYS:	المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب، البنك الدولي (EMJM)
MJ:	دار الشباب
MJS:	وزارة الشباب والرياضة
OFPPT:	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
OIM:	المنظمة الدولية للهجرة
OMD:	الأهداف الإنمائية للألفية
ONG:	منظمة غير حكومية
PAMT:	الحد الأدنى للأجور
TI:	تكنولوجيا المعلومات (TI)
TIC:	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
UNDP:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UAE:	الإمارات العربية المتحدة
UNFPA:	صندوق الأمم المتحدة لأنشطة الشعوب
YSC:	مصلحة شباب كندا

تمهيد

ثمة حاليا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من 100 مليون نسمة ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة. فهم يمثلون حوالي ثلث مجموع ساكنة المنطقة. وتعتبر هذه الطفرة الشبابية "هبة ديمغرافية" تحمل في طياتها إمكانيات هائلة مقرونة بتحديات عديدة. ومن جهة أخرى، يمكن للشباب أن يشكل محركا للنمو باعتبارهم مصدرا للإبداع والإنتاجية والاستهلاك. لكنهم يحتاجون إلى اقتصاديات منفتحة ونابضة بالحيوية توفر لهم فرصا كثيرة لاستيعاب طاقاتهم. إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من النمو المهم الذي شهدته المنطقة خلال العشرية الأخيرة، لم تتمكن من خلق هذه الظروف مما أدى إلى تحول تدريجي لهذه الإمكانيات إلى شعور بالإحباط. وكما أظهر ذلك الربيع العربي، فقد نفذ صبر الشباب من قلة فرص المشاركة الاقتصادية والانخراط السياسي.

ويمثل الشباب 30% من ساكنة المغرب وعُشر مجموع الشباب من ساكنة المنطقة. كما أن معدلات إقصائهم مرتفعة حتى بالنسبة لمعايير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد بينت دراسة حديثة ومبتكرة للبنك الدولي "المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب" أن حوالي نصف مجموع الشباب المغربي غير ملتحق بالمدارس وغير منخرط في اليد العاملة. لذلك، يحاول هذا التقرير التعرف على أسباب هذا الخمول المنتشر بشكل واسع من خلال تحليل نتائج المسح علاوة على بحث موسع واستشارات مباشرة مع الشباب ومزودي الخدمات ذوي الصلة وصانعي القرار السياسي. وتشكل الاستنتاجات المستنبطة، المقرونة بتحليل تكميلي للتجارب الدولية الناجحة، القاعدة الأساس لسلسلة من المقترحات من أجل سياسات ومقاربات جديدة خاصة بالشباب.

ومن ناحية أخرى، يعرف المغرب تحولات جدرية تجعل من الظرفية الحالية، في ظل الحكومة الجديدة والدستور الجديد، لحظة سانحة لإطلاق حوار جديد حول أفضل الطرق لدعم الشباب من أجل تحقيق إمكانياتهم الكاملة. ومن ثم، يوفر تقرير "**النهوض بالفرص المتاحة للشباب وتعزيز مشاركتهم**" ورقة طريق للمضي قدما ونقطة انطلاق جيدة للشروع في هذا الحوار.

سايمون غريي
مدير قسم المغرب العربي
قسم المغرب العربي
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

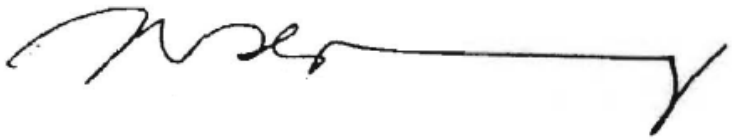

شكر وامتنان

تم إعداد هذا التقرير تحت إشراف السيدة غلوريا لا كافا "**Gloria La Cava**" (خبيرة رئيسية في علم الاجتماع، ورئيسة فريق العمل، بقسم التنمية المستدامة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "**MNSSD**") من قبل فريق مؤلف من السيدة تارة فيشواناث "**Tara Vishwanath**" (خبيرة في علم الاقتصاد بقسم "**MNSSD**") والسيد ماتيو مورغاندي " **Matteo Morgandi**" (متخصص في علم الاقتصاد بقسم "**MNSSD**")، والسيد عمر سراج الدين " **Umar Serajuddin** " (متخصص في علم الاقتصاد بقسم "**MNSSD**")، والسيد ماروس إفانتش " **Maros Ivanic** "(متخصص في علم الاقتصاد بقسم "**DECAR**")، والبروفيسور إيرين جيلسون "**Irene Jillson**"(مستشارة بقسم "**MNSSD**"). وقد أوكلت مهمة جمع المعطيات إلى الفريق المتواجد بالمغرب والمتكون من الأستاذ عبد السلام فزوان (**Abdesselam Fazouane**) والأستاذ ادريس بنسعيد (**Driss Bensaïd**). بينما قدم كل من والسيدة ماريا أريانو (**Maria Ariano**)، والسيدة مليكة الادريسي (**Malika Drissi**) والسيد ثايس لوبس (**Thais Lopes**) (مستشارين بقسم "**MNSSD**") مساهمة ثمينة لهذا التقرير. ومن جهة أخرى، يقدم فريق العمل جزيل الشكر للسيد فرانك بويكيه "**Franck Bousquet**"، مدير قطاعي، بقطاعات التنمية الحضرية والاجتماعية، وتدبير خطر الكوارث بقسم التنمية المستدامة، على الدعم والمساهمة القيمة التي قدمها للتقرير,

وينوه الفريق بشكل خاص بجهود السلطات المغربية والمسؤولين المغاربة الذين قدموا له المشورة والدعم في إعداد هذا التقرير. ونتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة الداخلية.

ونشكر شكرا خاصا المندوبية السامية للتخطيط على التعاون والتوصيات القيمة التي قدمها لنا بخصوص اختيار العينة اللازمة لإنجاز هذه الدراسة انطلاقا من العينة الرئيسية والولوج إلى بطاقات الوحدة الثانوية. كما نود تقديم الشكر والامتنان لمؤسسة التعاون الوطني وجميع القطاعات والوزارات الأخرى التي أسدت لنا بعض النصائح وقدمت لنا تعليقاتها.

كما أن الشكر موصول لمجموع الشباب والشابات المغاربة الذي خصصوا بعض وقتهم للإجابة على الاستبيان بشأن ظروفهم المعيشية وقدموا عددا من المعلومات الثمينة خلال المناقشات التي دارت في مجموعات النقاش.

أما فريق مراجعة وتدقيق التقرير فتألف من كل من السيدة ويندي كونينهام "**Wendy Cunningham**" (رئيسة الخبراء بقسم "**HDNCY**")، والسيدة نورا دادويك "**Nora Dudwick**" (خبيرة رئيسية في علم الاجتماع بقسم "**PRMPR**"). كما قُدمت تعليقات مفيدة من قبل كل من السيد بول فرانسيس "**Paul Francis**" (خبير رئيسي في علم الاجتماع بقسم "**SDV**")، والسيد ستيفانو باترنوسترو "**Stefano Paternostro**" (خبير في علم الاقتصاد بقسم "**MNSPR**")، والأستاذ نيال أوهيكينز " **Niall O'Higgins**" (جامعة سالرنو)، والسيد باولو فيرم "**Paolo Verme**" (خبير متخصص في الفقر بقسم "**MNSPR**")، والسيدة ميشيل ريبوزيو "**Michelle Rebosio**" (مستشارة، بقسم "**SDV**")، والسيدة آندريا ليفراني "**Andrea Liverani**"

(متخصصة في التنمية الاجتماعية بقسم "**MNSPR**"). وفي الأخير، يتقدم الفريق بجزيل الشكر لصلتك على مساهمتها الطيبة في تمويل هذا التقرير.

وقد أنجز تصميم وماكيت وغلاف هذا التقرير من قبل السيدة مليكة الادريسي **(MNSSO)**.

نائبة الرئيس:	السيدة إينجر آندرسن "Inger Andersen"
المدير القطري:	السيد نيل سيمون م. غراي "Neil Simon M. Gray"
المدير القطاعي:	السيد جنيد كمال أحمد "Junaid Kamal Ahmed"
المسؤول القطاعي:	السيد فرانك بوسكيت " Franck Bousquet"
رئيسة المشروع:	السيدة غلوريا لا كافا "Gloria La Cava"

الملخص التمهيدي

هذا التقرير الذي أعد قبل الربيع العربي بقليل يستبق مطالب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي التي عبر عنها الشباب المغربي خاصة في أعقاب فبراير 2011. لكن هذه المطالب توسعت منذ ذلك الحين وباتت طارئة بشكل خاص. ويعتمد هذا البحث مقاربة منهجية تمزج بين آلية كمية مبتكرة وتحليل نوعي ومؤسساتي. ويتلخص الهدف الرئيسي من هذا التقرير في تزويد صانعي القرار بتحليل دقيق لمعيقات التشغيل والمشاركة الفاعلة للشباب في المجتمع المدني التي تواجه الشباب البالغ من العمر ما بين 15 و29 سنة بغية تمكينهم من صياغة أكثر نجاعة للتدخلات الخاصة بالشباب. وقد حدد التقرير تشكيلة واسعة من التوصيات المتاحة من أجل دعم سياسات والأنشطة المدمجة للشباب وورقة طريق لاستثمارات مندمجة قي مجال الشباب.

الانتقال إلى عالم الشغل

تم إقصاء الشباب (البالغين من العمر بين 15 و29 سنة) الذين يمثلون نحو 30% من مجموع ساكنة المغرب، و44% من الساكنة في سن العمل (من بين البالغين من العمر بين 15 و64 سنة) من النمو الاقتصادي المتواصل الذي شهدته البلاد على مدى العقد الماضي. فعلى الرغم من أن معدل البطالة بين الشباب مرتفع، حيث يتراوح في المتوسط ما بين 22% لدى الرجال و38% لدى النساء[1]، إلا أن هذا المعدل لا يعكس إلا صورة جزئية عن مدى إقصاء الشباب من الحياة الاقتصادية.

- في 2009–2010، **كان حوالي 90% من النساء الشابات و40% من الشبان غير المتمدرسين يعتبرون إما عاطلين عن العمل أو مستبعدين من الساكنة النشطة**، مما يبين أن التقدم المسجل على مستوى التحصيل الدراسي لم يؤد إلى انتقال مُرضٍ إلى سوق العمل.

- **تسجل الهشاشة أمام البطالة أعلى مستوياتها بين صفوف حاملي شهادة السلك الثانوي** من الرجال والنساء على حد سواء.

- **معظم الشباب العاطلين عن العمل يتوفرون على مستويات ضعيفة من التعليم أو غير متعلمين تماما:** حوالي 80% منهم يتوفرون على مستوى أقل من التعليم الثانوي (أو لم يحصلوا على أي تعليم)؛ وأقل من 5% منهم يتوفرون على مستوى التعليم العالي؛
ومع ذلك، فإن التدخلات السياسية في المغرب ركزت حتى الآن على خريجي التعليم العالي الذين يشكلون الأقلية بين الشباب العاطلين عن العمل، بينما أهملت الغالبية العظمى من الشباب العاطلين عن العمل الأقل تعليما.

[1] للإشارة، يعادل معدل البطالة نسبة الشباب العاطلين عن العمل/ عدد الشباب في الساكنة النشطة

- **يعتبر التفاوت بين الجنسين على مستوى التشغيل واضحا لدى جميع الفئات العمرية.** تبدو العديد من النساء مترددات أو غير قادرات على العمل، نظرا للأعراف الاجتماعية أو مواقف أسرهن من عمالة النساء.

- **يبدو تأثير البرامج الحكومية لدعم الشباب في البحث عن العمل محدودا.** فعلى سبيل المثال، كثير من الشباب لا يعرفون الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات "ANAPEC"، وهي الوكالة العمومية للوساطة في التشغيل؛ إذ أن 8% فقط من الشباب العاطلين عن العمل المستجوبين كانوا يعرفون هذه الوكالة واستعملوا خدماتها.

يقترح هذا التقرير اعتبار الشباب غير الناشطين كمجموعة رئيسية من حيث الإقصاء. يشير التحليل النوعي إلى أن كلفة الإقصاء الاقتصادي عالية، لاسيما بين الشباب الذكور الذين يشعرون بإحباط قوي، حيث يُنتظر من الشباب بعد استكمال دراستهم بفضل مساعدة ودعم أسرهم، أن يُبدوا امتنانهم لعائلاتهم وأن يكسبوا ما يكفي من المال للتكفل بأسرهم الصغيرة، وكذلك بآبائهم في بعض الأحيان. لكن عدم قدرتهم على تحقيق ذلك الهدف يولد شعورا عميقا بالفشل واليأس. ونظرا لأن المجتمع يقبل بسهولة أكبر أن تمكث النساء في البيت، على الرغم من مستويات العمالة الضعيفة، يبدو أن النساء أكثر استعدادا لعدم مزاولة عمل من الرجال. لكن العديد من النساء الشابات بيَّن عن توقعات عالية في العمل لاسيما خريجات التعليم العالي.

جودة العمل

يعلن معظم الشباب من الذكور والإناث العاملين أن مناصب شغلهم ضعيفة الجودة، وأنهم غالبا ما يعملون دون أي سلامة أو مزايا (88% من الشباب العاملين لا يتوفرون على عقود العمل، وهذا يعني أن معظمهم يعمل في القطاع غير النظامي)، علاوة على أنهم يستاؤون من العمالة الناقصة "الشغل الناقص" (خاصة في القطاع غير المهيكل حيث أن المناصب المقترحة غالبا ما تكون مؤقتة أو لنصف دوام) ومن ظروف العمل السيئة.

تعتبر، بالفعل، معدلات العمالة الناقصة عالية لدى الشباب العاملين، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل أقل مما يرغبون فيه، كما أن مستويات العمالة الناقصة عالية للغاية في القطاع غير النظامي، حيث أن العديد من الوظائف مؤقتة أو بدوام جزئي. وبصفة عامة، يعبر الشباب في المغرب عن عدم الرضا عن عملهم ويسردون قائمة من المشاكل، أكثرها ورودا يتلخص في تدني الرواتب، وثقل الأعباء، وساعات العمل الطويلة، بالإضافة إلى الملل.

حوالي نصف الشباب العاملين أُجراء في شركات خاصة. ومن ثم، لم يعد الشباب اليوم يعتبرون القطاع العام كمصدر رئيسي للشغل. 5% فقط من الشباب موظفون في القطاع العام، وعلى الرغم من الاهتمام الواضح بالمهن الحرة الذي أعرب عنه الشباب المستجوبون، فإن عددا قليلا جدا منهم اتخذ هذا الخيار.

يعتقد الشباب أنهم لا يتحكمون إلا قليلا في مستقبلهم الاقتصادي. كما يُعتبر التكوين الجيد والمهارات العالية غير كافيين للحصول على عمل لائق، إن لم يتوفر الشباب على شبكات من المعارف الشخصية أو العائلية، وذلك في جميع القطاعات الاقتصادية: القطاع العام والخاص وغير النظامي؛ إذ تعتبر مثل هذه الشبكات ضرورية حتى للحصول على دورة تدريبية. وهذا يعزى إلى محدودية الآليات الرسمية للوساطة من أجل العمل. ومن جهة أخرى، يرغب شاب واحد من بين كل ثلاثة شباب أو يخطط لمغادرة المغرب بسبب ضعف الآفاق المفتوحة لهم.

وعلى الرغم من ضَعف ثقة الشباب في جدوى ونوعية التعليم الذي يتلقونه، فإن رغبتهم في التعلم واكتساب المهارات المهنية المناسبة قوية للغاية. فالشباب على بينة بالخيارات غير النظامية الأخرى لاكتساب المعرفة، لكن الكلفة الباهظة لهذه الخيارات تشكل تحديا كبيرا خاصة بالنسبة للشباب المنحدرين من أوساط فقيرة.

مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية

تعتبر المشاركة الاجتماعية والمدنية للشباب في المغرب ضعيفة للغاية، حيث يكرس الشباب جزءا مهما من وقتهم لأنشطة شخصية غير مهيكلة (النوم والاستحمام وتناول الطعام). ومن ثم، تبين أنماط الأنشطة الترفيهية للشباب في المغرب النقص الواضح من حيث أنشطة أكثر إنتاجية وبناءة. يقضي الشباب الكثير من الوقت في "التسكع" وقليلا من الوقت نسبيا في العمل أو الدراسة أو الانخراط في أنشطة المجتمع المدني (مثل العمل التطوعي). ويصرح الشباب أنهم لا يمضون إلا الوقت القليل في النوادي أو الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني. فضلا عن أن مشاركة الشباب في أنشطة ترفيهية أو اجتماعية تبقى دون أهمية تُذكر، خاصة وأن ثمة قليل من المؤسسات القائمة وسهلة الولوج التي توفر هذا النوع من الأنشطة. وفي المقابل، يستخدم العديد من الشباب الوسائط الإعلامية من قبيل الإنترنت من أجل التفاعل الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، يهتم الشباب بتداعيات إقصائهم من الحياة الاجتماعية والمدنية. تشكل المغادرة المبكرة لصفوف المدرسة، والبطالة والعمالة الناقصة وعدم وجود هياكل الدعم التي تسهل المشاركة الاجتماعية، عوامل تساهم في العزلة والخمول والإحباط، مما يعرض الشباب إلى سلوكيات خطيرة مثل تعاطي المخدرات أو الجريمة.

ويقترح الشباب أن تتيح لهم الجمعيات والمراكز الشبابية فرصا لاكتساب المهارات المهنية والشخصية الأساسية لإيجاد مناصب العمل وكذلك للمشاركة والتعبير، وإظهار مهاراتهم والحصول على تكوين مفيد.

تحليل البرامج والخدمات القائمة المتاحة للشباب

تناولت هذه الدراسة العديد من المؤسسات والبرامج التي تقدم للشباب مجموعة واسعة من الخدمات: التشغيل، وإمكانيات التكوين، (مثلا: التكوين المهني، وتنمية المهارات، وتنمية القدرات الشخصية، ومحو الأمية الأساسية، والعمل المستقل، والتمويل الصغير والقيادة)، والمشاركة المجتمعية، والمخيمات الصيفية، والرياضة بمختلف أنواعها فضلا عن الأنشطة الترفيهية[2]، التي تشكل أساس جميع البرامج الموجهة للشباب بالمغرب. يعتبر الطلب على التكوين المهني قويا، حيث يرى الشباب أن التكوين المهني يخول لهم فرصا وآفاقا أفضل للعمل ومستوى من الرضا والارتياح الوظيفي. ومع ذلك، فإن هذه البرامج تتوفر على تغطية محدودة، لاسيما في صفوف الشباب المحرومين، كما أنها تشتكي من بعض المعيقات المشتركة وهي كالآتي:

[2] تم التحليل المعروض في هذا الفصل بتنسيق من قبل وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، والتعاون الوطني، ووزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

- تُوفر عدة وكالات خدمات مماثلة دون تنسيق واضح، مما يؤدي إلى تغطية مجزأة وإلى بعض الغموض والتداخل في الأدوار؛
- تفتقر معظم البرامج بشكل كبير إلى الموارد؛
- عدم مواءمة توظيف الطواقم: ثمة عدد قليل جدا من الشباب في صفوف طواقم التكوين، كما أن هنالك نقص في مدرسي المهارات الجديدة المطلوبة من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومهارات أوسع ذات الصلة بالحياة المهنية / الحياة الشخصية؛
- المرافق غير كافية في بعض الأحيان أو لا يمكن الوصول إليها، كما أن هنالك نقص في التجهيزات؛
- الاستخدام غير الكافي لآليات الشراكة من أجل تقييم الخدمات وتحسينها وتوفيرها؛
- إيلاء اهتمام ناقص (أو متناقص) للفقر – تخصص أهم حصة من تمويل برامج الشباب إلى برامج سوق العمل النشطة (ALMP) التي تستهدف خريجي الجامعات الذين يمثلون مجرد 5% فقط من الشباب العاطلين عن العمل، في حين أن برامج وزارة الشباب والرياضة، والتعاون الوطني ووزارة الفلاحة الموجهة للشباب المحرومين تواجه مشاكل كبيرة من حيث الموارد بالإضافة إلى تحديات أخرى.

وفي العموم، تسلط هذه الإكراهات الضوء على التحديات التي يواجهها اليوم الشباب بالمغرب كما تدل على الحاجة إلى مقاربة منتظمة، استراتيجية ومتكاملة لتنمية قدرات الشباب تركز بوضوح على استهداف الشباب الأكثر حرمانا (مثلا الشباب والشابات الأقل تعليما، والشباب المحبطين، والشباب العاملين في القطاع غير النظامي بالإضافة إلى الفلاحين الصغار المحرومين)، مقاربة مبنية فعلا على تقييم لاحتياجات وأولويات الشباب.

لكن هذه الدراسة توضح كذلك أن هنالك إمكانيات ضخمة للتغلب على هذه التحديات. فعلى سبيل المثال، ثمة العديد من الشراكات والفاعلين الجدد في قطاع الخدمات المخصصة للشباب (أي بين القطاع الخاص والقطاع العام والوكالات الدولية للتنمية والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية) **والواعدة من حيث تسهيل إدماج الشباب المحرومين في مكان العمل.** فهي توفر تكوينات مهنية تطبيقية ذات الصلة بالتوظيف. وعلى الرغم من محدودية تغطية هذه البرامج، فإن الاستراتيجيات المتصلة بها ومعدلات التشغيل تجعل منها نماذج يحتذى بها لصياغة برامج الوساطة المستقبلية لولوج سوق العمل. علاوة على ذلك، يتيح السياق المغربي الجديد، كما تمت الإشارة إلى ذلك خلال الاستشارات مع الشباب التي نظمتها الحكومة المغربية في شهر ماي 2011 (مناظرة الشباب)، فرصا جديدة لمشاركة فعلية للشباب.

التوصيات

ثمة حاجة ماسة لوضع مجموعة من التدابير الرئيسية الرامية إلى تحسين الخدمات الحالية، وعرض خدمات جديدة لردم الهوة المتواجدة حاليا، بغية الاستجابة لمتطلبات الشباب من أجل إدماج اجتماعي واقتصادي حقيقي. وبالتالي، يوصي التقرير بالتركيز بصفة خاصة على مجالين رئيسيين: من جهة (أ) تعزيز قابلية التشغيل، وإحداث شبكات خاصة بأسواق العمل وعالم المقاولات، ومن جهة أخرى، (ب) تشجيع المشاركة الفعالة للشباب. وترتبط هذه الخلاصات ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية الحكومية الخاصة بالشباب، قيد الإعداد حاليا.

دعم قابلية تشغيل الشباب وتشجيع خلق المقاولات

إن وساطة القطاع الخاص واعتمادها للمهارات من شأنها أن تحسن بشكل ملحوظ الولوج إلى سوق العمل بالنسبة للشباب الأقل تعليما والأقل حظا وذلك من خلال شراكات مع مؤسسات القطاع العمومي و/أو المؤسسات غير الحكومية، خاصة في إطار برامج التشغيل القائمة. وهذا من شأنه تعزيز عمل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات التي تعتبر المصدر الرئيسي للوساطة في التشغيل لكنها تستهدف في الوقت الراهن وبشكل أساسي الشباب ذوي مستويات التعليم العالي. وبالمثل، يمكن لشهادات التعليم الخاص واعتمادها استكمال الشهادات التقنية القائمة التي يقترحها التعاون الوطني والمعاهد الزراعية.
ومن جهة أخرى، يتعين على تدابير تشغيل الشباب أن تركز على البرامج الشاملة " للتكوين الرائع" التي تجمع بين التكوين التقني واكتساب المهارات الحياتية والدورات التدريبية داخل مؤسسات القطاع الخاص و/أو التكوين بالتناوب، بالإضافة إلى إعانات الرواتب (أو فترة التدريب المدعوم/التدريب مدفوع الأجر)، فضلا عن الاعتماد. ونذكر من بين البرامج الدولية الشاملة " للتكوين الرائع " الأكثر صميمية، برامج الشباب " *Jovenes* " في أميركا اللاتينية التي كان لها تأثير ايجابي على الشباب المحرومين؛ ومدرسة الفرصة الثانية (E2C) في فرنسا أو دول أخرى في الاتحاد الأوروبي. وتركز مدرسة الفرصة الثانية على المعارف العملية ومهارات الحياة اليومية، والتأطير، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم الاستدراكي "التعليم العلاجي"، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) بالإضافة إلى فترات التدريب والتعلم داخل المقاولات الخاصة. ومن جهة أخرى، يمكن لبرامج التكوين على تكنولوجيات المعلومات والاتصال أن تكون أكثر فعالية بالمغرب نظرا لأن هذه التكنولوجيات تتيح فرصا للتعلم بشكل أقل رسمية، وتقلص من معيقات الولوج إلى سوق العمل، بما في ذلك المعيقات الجغرافية، كما تُمكِّن المتعلمين من الاستفادة من مرونة كبيرة لتدبير الوقت وتخصيص بعضه للعمل من خلال المنزل.

ومن ناحية أخرى، ثمة حاجة كذلك إلى برامج شاملة في مجال المقاولات تقدم تكوينا يشمل إدارة الشركات، والحصول على رأس المال والتأطير من قبل مقاولين جدد وقدماء. ويمكن لمثل هذه التدخلات أن تستهدف خريجي المدارس الثانوية والشباب الفقراء الأقل تعليما، الذين يشكلون أغلبية الشباب العاطلين عن العمل، وأن تستكمل برنامج "مقاولتي" الحالي الموجه لخريجي التعليم العالي (والذي أظهر ميولا ضعيفا للمهن الحرة).

وفقا للتوجه الاستراتيجي في وزارة الشباب والرياضة، يوصى باعتماد نموذج جديد لمراكز الشباب (مثلا، دُور الشباب) التي تقدم خدمات متكاملة في مجالات المهارات المهنية والشخصية، والمشاركة الفعلية للشباب والمهارات ذات الصلة بقابلية التشغيل. كما ينبغي للاستثمارات والإصلاحات أن تركز على تحسين الحكامة من خلال تعزيز مشاركة الشباب، وإقامة الشراكات وتعزيز إمكانيات حشد الأموال وعبر تحسين جهود استهداف المستفيدين والتوعية بالإضافة إلى إدراج نظم متينة للتتبع والتقييم. وبالمثل، تحتاج "الأندية النسوية" (Foyers Féminins) إلى استثمارات وإصلاحات جوهرية من أجل الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في إدماج مزيد من النساء الشابات، بما في ذلك تحديد أفضل للمستفيدات المستهدفات، وإعادة تأهيل وتحسين المرافق الحالية وتحسين محتوى البرنامج بالتنسيق مع البرامج العمومية الأخرى وبعض مزودي الخدمات من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

ويشجع التقرير، فيما يتعلق باستهداف المستفيدين من بين الشباب المحرومين، اعتماد خدمات ونشرها بحسب الفئات العمرية الخاصة، و/أو بحسب النوع الاجتماعي و/أو الفئات الخاصة من الشباب. وتتمثل الأولوية الثانية في توسيع نطاق التدخلات محكمة التصميم والرامية إلى استفادة عدد أكبر من الشباب المحرومين، بطريقة إدماجية وغير مكلفة. أما الأولوية الثالثة، فتتمثل في التركيز على تأثير البرامج القطاعية المتقاطعة التي أطلقتها مختلف الوزارات لفائدة نفس مجموعات المستفيدين. ويتطلب هذا الأمر مراجعة ووضع خارطة للبرامج القائمة وإدماجها من خلال نظام مشترك وشامل للتتبع والتقييم. كما ينبغي

تعزيز دور البلديات في التنسيق المحلي لخدمات إدماج الشباب التي تعرضها مختلف المؤسسات الوطنية بغية تسهيل التآزر والتعاون بين مختلف القطاعات.

المشاركة الفعلية للشباب

ثمة حاجة ماسة إلى إشراك الشباب في توفير خدمات ذات نوعية جيدة ومتابعة المساءلة المحلية في المغرب، لاسيما في إطار المشاركة الفعلية للشباب وإسماع صوتهم في المشهد العمومي. وقد برهنت برامج خدمة الشباب على فعاليتها حيث تقدم للشباب إمكانيات لتعلم مهارات جديدة أثناء انخراطهم الفعلي في تنمية المجتمع المحلي (مثلا من خلال المساعدة على محو الأمية، وحماية البيئة، والبنى التحتية الصغيرة، إلخ) خلال مدة قد تصل إلى سنة كاملة. ولتشجيع مشاركة الشباب العاطلين عن العمل والمحرومين، يمكن للمشاركين الحصول على منحة أو إعانة مالية مقابل العمل الذي ينجزونه.

وأخيرا، **يتعين تعزيز مشاركة الشباب في وضع وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب** من خلال القنوات المؤسساتية المناسبة. فعلى سبيل المثال، تعترف معظم البلدان الأوروبية بالشباب والهيئات الممثلة لهم كفاعلين وشركاء على قدم المساواة مع الحكومات في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب، وهذا النظام معروف باسم "الإدارة المشتركة" (cogestion). وقد تم في المغرب تطوير نماذج مختلفة من هذا القبيل. فثمة، على سبيل المثال، المجلس المحلي للشباب، الذي تنفذه المنظمة غير الحكومية "المنتدى المتوسطي للشباب والطفولة"، وهو برنامج لأربع سنوات يرمي إلى النهوض بمشاركة الشباب في الحياة العامة في منطقتين (قرويتين أو حضريتين) في كل جهة من جهات المغرب[3]. وفي الغضون، دعم البرنامج التشاوري للمغرب (PCM)، الذي يهدف إلى بناء قدرات الشباب لممارسة المواطنة وتحسين الحكامة والسياسة العمومية بشأن القضايا الخاصة بالشباب، إنشاء مجالس للشباب في أربع مدن بالمغرب. وقد تلقى أعضاء المجلس الشباب دورات تكوينية في مجال المشاركة ويعملون بالتشاور مع الفاعلين المحليين والعموميين والفاعلين في المجتمع المدني[4]. وتعتبر هذه المجالس وغيرها من المبادرات بمثابة أسس واعدة. ومع ذلك، سيكون من الضروري بذل المزيد من الجهود وتوسيعها وتنسيقها بشكل أفضل لإحداث المجالس الوطنية والمحلية للشباب المنتخبين في حال تطوير مقاربة وطنية موحدة ترمي إلى ضمان التفاعل البناء بين الشباب والحكومة والمجتمع بشكل عام.

وفي الختام، يشكل الوعي المتطور بسرعة لدى الشباب في المغرب فرصة واضحة لتطوير رؤية مبتكرة وطموحة: تطوير "عقد اجتماعي" جديد بين الحكومة وبين هذه الشريحة المتنامية والواعية من المجتمع، عقد يستجيب لقدراتهم وحماسهم من أجل مشاركة بناءة، ويوفر نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التنمية.

وبالتالي، يجب التخطيط بدقة وعناية للسبيل الذي سيتم إتباعه للمضي قدما، مع التخطيط للتدخلات الهادفة والمتماشية مع الوضعية الدينامية بطبيعتها ومع احتياجات هذه الشريحة المتنوعة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية. كما ينبغي أن

[3] المنتدى المتوسطي للشباب والطفولة ـ المغرب. "المجلس المحلي للشباب بالمغرب". 2011.

[4] ينفذ هذا البرنامج من قبل "Carrefour network " ، شريك اللجنة الكاثوليكية لمكافحة المجاعة وتعزيز التنمية (CCFD-Terre Solidaire). راجع البرنامج التشاوري للمغرب على الموقع الإلكتروني: http://www.pcm.ma/

يقوم التخطيط على حوار تشاوري قوي مع الشباب، وعلى إمكانيات إقامة شراكات مؤسساتية جديدة بين الحكومة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وبناء على ذلك، يمثل هذا التقرير مساهمة في تطوير استجابة تشاورية واستراتيجية قائمة على الأدلة تلبي احتياجات الشباب المغربي ذكورا وإناثا، بغية إدماجهم على الصعيدين الاقتصادي والمؤسساتي. ولعل الظرفية الحالية أكثر ملائمة لتحويل الإمكانات الهائلة التي يوفرها الشباب بالمغرب إلى طاقات ورافعات لتنمية البلاد والمجتمع ككل على المدى الطويل.

المقدمة

النهوض بالفرص المتاحة للشباب وتعزيز مشاركتهم

أهداف الدراسة

هذا التقرير الذي أعد قبل الربيع العربي بقليل يستبق مطالب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي التي عبر عنها الشباب المغربي خاصة في أعقاب فبراير 2011. لكن هذه المطالب توسعت منذ ذلك الحين وباتت طارئة بشكل خاص. فالشباب نساء ورجالا في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتبرون أنفسهم كفاعلين إيجابيين في التغيير وأساسيين من أجل تقدم بلدانهم في المستقبل[5]. وبالفعل، اضطلع الشباب بدور طلائعي في التغيير السياسي الذي عرفته المنطقة من خلال مطالبة الحكومات بمزيد من المساءلة، والمطالبة بإسماع صوتهم بشكل أكبر علاوة على المطالبة بتمثيلية أفضل لهم وبمزيد من فرص العمل. وتعكس الشكاوى رغبة عميقة للشباب في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وفي تسخير قدراتهم وجهودهم وإبداعاتهم الفردية وجودة تعليمهم للمشاركة في المجتمع وتحقيق تطلعاتهم المشروعة[6].

وتعكف هذه الدراسة على تحليل طموحات الشباب المغربي البالغ من العمر بين 15 و29 سنة علاوة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل المؤسساتية التي تحول دون إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي. وتقترح هذه الدراسة، في الختام، مجموعة من التوصيات من أجل سياسات إدماج الشباب ومخطط الاستثمارات المندمجة من أجل الشباب التي من شأنها أن توسع مجال فرص التشغيل والمشاركة المتاحة حاليا. ومن جهة أخرى، تشكل هذه الدراسة إحدى الدراسات التحليلية الأكثر شمولية حول قضايا الشباب بالمغرب إذ استعصى إجراء هذا النوع من الدراسات التحليلية النسقية بسبب ضعف إمكانية الولوج إلى بيانات مسح قوية.

خلفية الدراسة ومبرراتها

يسجل عدد كبير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طفرة أعداد الشباب. إذ يعيش حاليا بالمنطقة ما يزيد عن 100 مليون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، أي زهاء 30% من ساكنة المنطقة. ويشكل هذا الرقم ارتفاعا هاما منذ 1990 حيث لم تتجاوز الساكنة من الشباب 67 مليون نسمة[7]. ويمثل الشباب، بالمغرب، حوالي عُشر مجموع ساكنة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي 2009–2010، كان الشباب من 15 إلى 20 عاما يمثلون 30% من مجمل ساكنة المغرب و44% من الساكنة في سن العمل (البالغين من العمر بين 15 و64 سنة)[8]. ويعرض الجدول 1 الهرم الحالي لساكنة المغرب.

[5] كالوب، إنك (2009)، مؤشر صلتك: صوت الشباب العرب.

[6] البنك الدولي (2007)، الشباب . كنز مستهان بقيمته: نحو أجندة جديدة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا . التقدم، والتحديات والآفاق. الوثيقة رقم 43372، قسم التنمية البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي (MNSHD)، واشنطن العاصمة. *Youth - an Undervalued Asset: Towards a New Agenda in the Middle East and North Africa.* . (Les jeunes : un actif sous-évalué : sur la voie d'un nouvel agenda au Moyen-Orient et en Afrique du Nord ; progrès, défis et voie à suivre)،

[7] دهيلون، نافتيج، داير، بول ويوسف، طارق (2009). جيل في الانتظار: إدماج الشباب في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، مطبوعات مؤسسة بروكينز.

[8] استخلصت هذه التقديرات من المسح الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، 20102009.

الجدول 1: الهرم السكاني بالمغرب بحسب الشريحة العمرية[9]

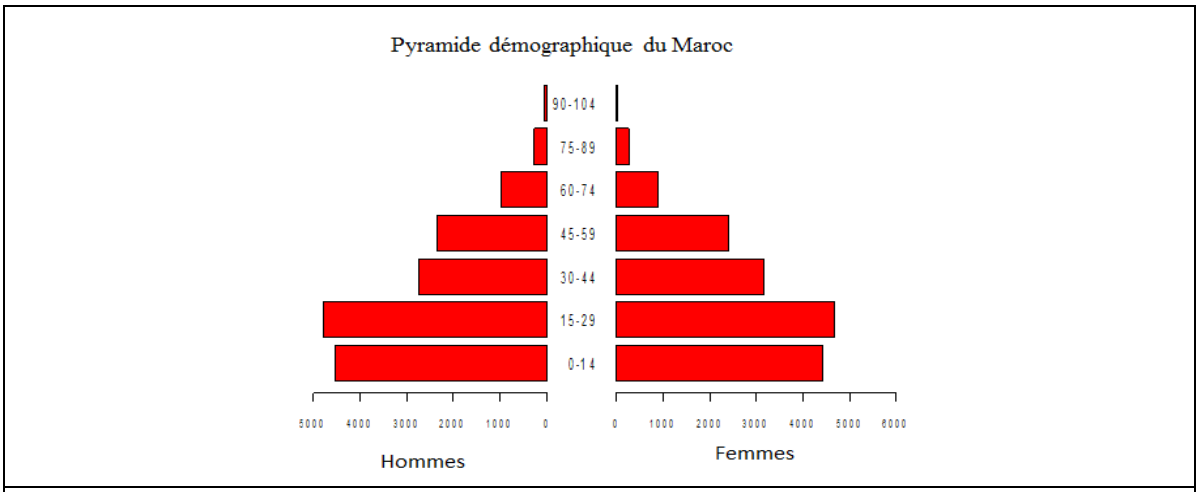

المصدر: البنك الدولي، المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب، 2009 . 2010.

يشكل هذا الوضع الديموغرافي فرصة وتحديا في آن واحد، حيث يمثل الشباب ميزة هامة، سواء بالنسبة للدول القومية وللاقتصاد العالمي. فبإمكان الشباب أن يساهموا في تزايد الابتكار، والاستهلاك والإنتاجية نظرا لأنهم يشاركون بنشاط في العملية الاقتصادية[10]. عندما يكون عدد السكان من الشباب كبيرا ومتزايدا فإنهم يصبحون ميزة – "هبة ديموغرافية" بالنسبة للاقتصادات النامية، حيث يتم خلق فرص للعمل لاستيعاب المدخلات الجدد في سوق العمل. فضلا عن ذلك، إذا استمرت معدلات الخصوبة في الانخفاض، فإن الانفجار السكاني الحالي من الشباب سيؤدي، خلال السنوات المقبلة، إلى انخفاض معدلات الإعالة وارتفاع عدد السكان في سن العمل. ومن شأن ذلك أن يخفف العبء عن الدولة وأن يوفر، بفضل أهمية عدد هذه الساكنة في سن العمل، فرصا لنمو اقتصادي سريع – وقد أثبت هذا التأثير صعود اقتصاديات النمور الآسيوية[11]. وفي الوقت نفسه، فإن الأدلة التجريبية تبين أنه من المحتمل أن تواجه أفواج كبيرة من الشباب معدلات أعلى من البطالة وضغوطات على الأجور.

تم استبعاد معظم الشباب المغاربة من النمو الاقتصادي الذي سجلته البلاد خلال العشرية المنقضية. يشير استطلاع للرأي أجرته مؤسسة كالوب في عام 2007 أن 41% من الشباب المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة غير منخرطين في اليد العاملة وغير ممدرسين (راجع الإطار 1 بالنسبة للسياق الاقتصادي). ويعتبر هذا الرقم مرتفعا حتى بالمقارنة مع معايير البلدان المجاورة، حيث بلغ متوسط هذا المؤشر 28% (من قائمة 20 دولة عربية). ومن جهة أخرى، يعكس المسح الاستقصائي للأسر والشباب في المغرب، EMJM 2010/2009، صورة أكثر ضراوة: 49% من الشباب المغربي لا يذهبون إلى المدرسة ولا يعملون. علاوة على أن الشباب المغربي يعتبر أقل تفاؤلا بشأن فرص العمل من نظرائهم الشباب في بلدان أخرى: وفقا لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة

[9] تم وضع الهرم السكاني بناء على البحث الذي أجري على عينة تمثيلية من 2000 أسرة وعلى المعدل الحسابي الملائم. لكن تجدر الإشارة إلى أنه داخل كل شريحة عمرية، ثمة في كثير من الأحيان بعض الملاحظات التي من شأنها أن تحدث اختلال التوازن المسجل بين الجنسين فيما يتعلق ببعض الشرائح.

[10] تقرير حول التنمية في العالم. التنمية والجيل القادم. البنك الدولي. 2007.

[11] Williamson, JG., 2001. "*Demographic Change, Economic Growth, and Inequality*" in N Birdsall, AC Kelley & SW Sinding, eds, *Population Matters: Demographic Change, Economic Growth, and Poverty in the Developing World*. New York: Oxford University Press (106–136).

كالوب، 15% فقط من النساء المغربيات و13% من المغاربة الذكور يرون أن الظرفية مناسبة لإيجاد عمل، أي أقل بقليل من ربع المتوسط في بلدان المغرب العربي[12].

الإطار 1: الاقتصاد المغربي وسوق العمل: نمو بدون بطالة؟

تحسن النمو الاقتصادي العام في المغرب إلى حد كبير خلال العقد الماضي، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 5,1% خلال الفترة ما بين 2001 و2008، أي ما يناهز ضعف متوسط معدل النمو في العشرية السابقة. وفي الوقت نفسه، أصبح النمو أقل تقلبا وبقي التضخم منخفضا (بمتوسط حوالي 2,5% سنويا). وقد تحسنت آفاق النمو الاقتصادي المطرد بفضل ارتفاع الاستثمارات من 25% إلى 36% من الناتج الإجمالي المحلي بين 2001 و2008. كما أظهر الاقتصاد مقاومة للأزمة المالية العالمية: فبعد تباطؤ اقتصادي في عام 2009، نما الناتج الإجمالي المحلي غير الزراعي بنسبة 5% خلال الأرباع الأربعة من عام 2010 بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,3% في عام 2010.

ومن جانب العرض، عرف المغرب نموا غير زراعي على نطاق واسع في عام 2010، وذلك بفضل مساهمات بارزة في قطاع المناجم (بلغت 62%)، والماء والكهرباء (حتى 10,3%)، والفنادق والمطاعم (إلى 7,5%) والنقل والتعليم والصحة (بما يقرب من 6,5%). وكانت القيمة المضافة الزراعية سلبية (بتراجع بلغ 7,5%) خلال هذه الفترة. ومع ذلك شكلت الصادرات، من حيث الطلب، المحرك الرئيسي للنمو في عام 2010، في حين ساهم الطلب المحلي بشكل رئيسي في النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة، إذ أن مساهمته في عام 2010 جعلته يحتل المركز الثاني بعد الصادرات.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي الأخير كان أعلى بكثير مما عرفته تسعينيات القرن الماضي، فإنه لم يكن كافيا لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في سن العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات المشاركة (وفقا للتقديرات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط). ففي عام 2010، شارك أقل من نصف الساكنة (49,6% من البالغين من العمر 15 سنة فما فوق) في سوق العمل، وهي من بين النسب الأدنى للنشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي الواقع، انخفض معدل المشاركة في اليد العاملة، خلال العشرية بعد عام 1999، بحوالي 5 نقاط مئوية. ويعزى هذا التوجه إلى حد كبير إلى تراجع مشاركة المرأة في سوق العمل، من 30,3% إلى 26% بين عامي 1999 و2010. ومن جهة أخرى، ارتفع معدل الأشخاص غير النشطين في سوق العمل، ومعدل البطالة كذلك (9,1%)، على الرغم من التراجع بـ5 نقاط مئوية بين عامي 1999 و2010. وعلاوة على ذلك، تعتبر بطالة الشباب (15-24 سنة) مرتفعة بما يقرب من ثلاثة أضعاف ونصف. ولعل أداء النمو على مدى العقد الماضي يفسر، جزئيا، الانخفاض في معدلات البطالة، لكن معدل المشاركة في القوى العاملة الذي ينخفض باستمرار ساهم في ذلك أيضا.

لماذا لم يستطع النمو الاقتصادي استيعاب الوالجين الجدد إلى سوق العمل؟ على الرغم من أن القطاع الفلاحي لا يزال يمثل حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه حاليا في منحى نزولي، ومن ثم فإنه لا يلبي إلا احتياجات حصة محدودة ومتزايدة من سوق العمل، في حين أصبح القطاع غير الزراعي أكثر أهمية وإن لم يتمكن من استيعاب كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت الإنتاجية تدريجيا لكنها تزامنت مع تراجع المساهمة في نمو العمالة في القطاع غير الزراعي. ومن جهة أخرى، تشير نتائج عملية احتساب النمو (البنك الدولي 2006) إلى أن تراكم العوامل، أساسا بسبب تراكم رأس المال، لعب تقليديا الدور الأهم في نمو المغرب. وفي الواقع، لم تكن مساهمة الإنتاجية الإجمالية للعوامل في القطاع غير الزراعي مهمة بشكل كبير خلال العقود الثلاثة التي سبقت عام 1999. إلا أن إنتاج العوامل ساهم بشكل واضح ابتداء من عام 2000، في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل والأشخاص غير النشطين. لذلك، تشير تقديرات البنك الدولي (2006) أن المغرب سيحتاج، نظرا لاتجاهات النمو الحالية لهذا البلد، إلى نمو أعلى – لا يقل عن 6% سنويا – لتعزيز خلق فرص العمل خلال العقدين المقبلين.

وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الاستثمار بشكل كبير في الآونة الأخيرة، فإن معظم هذه الزيادات ركزت على قطاع العقار والسياحة والخدمات، ولم تركز على قطاع التصنيع. وإن أحدث كل من قطاع البناء والخدمات، بما في ذلك السياحة، ما يقرب من 82% من الوظائف الجديدة، فإن الأنشطة الصناعية لم تكن لتساهم في خلق فرص عمل جديدة وذلك بسبب ضعف أنشطة التصنيع والطاقة الفائضة في قطاع المعادن على الرغم من الارتفاع الأخير في حصة الصادرات من

[12] مؤسسة كالوب. "مؤشر صلتك: أصوات الشباب العرب",

المعادن. وفضلا عن ذلك، لا تعتبر الأنشطة في قطاع المعادن أنشطة ذات صلة باليد العاملة. ومن جهة أخرى، جميع البضائع المصدرة من المغرب هي إلى حد كبير " منتجات ذات تركيز منخفض من المعرفة، وذات قيمة مضافة منخفضة ومنتوجات تقليدية". لكن في المقابل، يعتبر تعقيد الصادرات، على غرار بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دون المتوسط نظرا لمستوى التنمية في المنطقة. هذا يعكس جزئيا صورة عن سوق للعمل يفتقر إلى المهارات التي تشكل عائقا أمام تطوير مقاولات ذات قيمة مضافة عالية.

ملاحظة: ترتكز هذه الدراسة على المصادر التالية: البنك الدولي. 2011. "أخبار اقتصادية عن المغرب: ربيع 2011"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة؛ البنك الدولي، 2009. " استراتيجية الشراكة المغربية القطرية خلال الفترة من 2010–2013". إدارة المغرب العربي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة؛ البنك الدولي، 2006. "المملكة المغربية، مذكرة اقتصادية قطرية: تشجيع النمو والتشغيل من خلال تنويع مصادر الإنتاج والتنافسية". مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

بغض النظر عن المشاركة الاقتصادية الضعيفة للشباب في المغرب، يبدو أن الشباب لا يتوفرون إلا على بعض السبل لممارسة مواطنتهم بشكل فعال، حيث أن البيانات عن ممارساتهم وآرائهم حيال المشاركة الفعالة في المجتمع المدني نادرة في حين أن البيانات المتاحة تظهر أن الشباب في الدول العربية لديهم، بشكل شبه موحد، توقعات عالية من حيث المشاركة في مجتمعاتهم[13]. ومع ذلك، يبين هذا التقرير أن انتظارات وتطلعات الشباب في المغرب غير ملباة بالشكل المناسب. لذا، فإن الوضع يبعث على القلق نظرا لأن المواطنة الفعالة تؤثر بشكل واضح على نتائج التنمية بفضل رفع رأس المال البشري والاجتماعي، وتعزيز مساءلة الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية وتحسين المناخ العام للاستثمار واتخاذ القرارات في القطاع الخاص[14].

يحتم الفشل في إدماج عدد كبير من الشباب في الاقتصاد والمجتمع المغربيين على صانعي القرار المغاربة أن يركزوا، بشكل ملح وعاجل، على تطلعات ونضالات هذا الجيل من الشباب رجالا ونساء.

نطاق العمل والإطار المفاهيمي

تسلط هذه الدراسة الضوء بشكل رئيسي على انتقال الشباب المغربي إلى العمل وتولي اهتماما خاصا لمرحلة انتقالية ثانية، ألا وهي ممارسة المواطنة[15]. ويعزى هذا الاهتمام إلى سببين: أولهما أن الحاجة إلى التدخل الفعال في هذه المجالات أمر ملح بشكل خاص، وثانيهما أن البيانات المنهجية والدقيقة حول هذه المواضيع كانت إلى حد الآن محدودة نسبيا، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا.[16] وبالتالي، فإن اتخاذ القرارات السليمة بشأن هذه المراحل الانتقالية سيساعد في تطوير وحماية وتعزيز الرأسمال البشري بشكل صحيح.

من جهة أخرى، ثمة وسيلة فعالة لوضع تصورات عملية لانتقال الشباب إلى سوق العمل والمشاركة النشطة تمحورت حول إطار يشمل الفرص والقدرات والعراقيل الواردة في تقرير البنك الدولي لعام 2007:

---

[13] جامعة الدول العربية، التقرير السنوي حول قضايا الشباب، 2007.

[14] البنك الدولي (2007): تقرير حول التنمية في العالم: التنمية والجيل القادم. البنك الدولي.

[15] المراحل الخمسة لانتقال الشباب إلى سن الرشد الأكثر ورودا في الأدبيات هي كالآتي: الانتقال إلى المدرسة، الدخول في حياة مهنية منتجة، اعتماد نمط سليم للعيش، تأسيس أسرة، وممارسة المواطنة. البنك الدولي (2007). التقرير حول التنمية في العالم: التنمية والجيل القادم. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

[16] لتحليل أعمق عن صحة الشباب، راجع: وزارة الصحة، البحث الوطني متعدد المؤشرات وصحة الشباب،ENIMIMSJ، 20072006؛ راجع كذلك ب. بوضربات وأ. جبيلو، 2009. "الشباب المغربي في زمن النمو المضطرب، من التمدين إلى الفقر" في "جيل في الانتظار: الوعود غير المحققة لشباب الشرق الأوسط"، (مطبوعات مؤسسة بروكينس، 2009) من أجل تحليل للقضايا ذات الصلة بجودة التربية وتشغيل الشباب من الحاصلين على شهادات جامعية.

- ***الفرص***: التركيز على إمكانيات تعزيز الرأسمال البشري والاجتماعي وعلى السياسات التي تساعد الشباب على اكتساب المهارات وتحسينها وتفجير طاقاتهم؛

- ***القدرات***: التركيز على تعزيز قدرات الشباب من أجل التمكن من الاختيار الصائب أمام الإمكانيات المتاحة وذلك من خلال سياسات وخدمات لنشر المعلومات وحوافز لمساعدتهم على اتخاذ قرارات جيدة في أي وقت من الأوقات؛

- ***العراقيل***: تحليل العوائق المؤسساتية التي تحول دون الولوج الكامل إلى هذه الفرص، وتحديد سبل للقضاء أو التغلب عليها.

تختلف الفرص والقدرات والعراقيل بحسب فئات الشباب ويتفاوت الاختلاف وفقا للوضع الاجتماعي والاقتصادي والموقع الجغرافي والنوع الاجتماعي، وغير ذلك من العوامل التي تجعل الأفراد أكثر أو أقل حظا أو حرمانا.

قد تواجه سياسات سليمة لإدماج الشباب بعض المعيقات في سعيها للنهوض بالفرص وبناء القدرات. لذا، يركز هذا التقرير على إمكانيات تعزيز الرأسمال البشري والاجتماعي وعلى السياسات التي تساعد الشباب على اكتساب وتحسين واستخدام مهاراتهم بغية تحصيل وظيفة محددة ومن ثم المشاركة النشطة في المجتمع المدني. ويمكن كذلك تحقيق هذه الأهداف، مثلا من خلال النهوض ببنية تحتية وخدمات ملائمة للشباب والتنمية التطبيقية للمهارات بغية استكمال المنظومة الدراسية النظامية لفائدة الشباب الأقل تعليما، فضلا عن وضع آليات للمشاركة في الفضاءات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية للشباب.

المنهجية

اعتمدت الدراسة مقاربة تمزج بين منهجيتين تجمعان بين مسح كمي دقيق وبحث نوعي بغية استكشاف تطلعات الشباب المغربي.[17]

أجري المسح الكمي، **المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب (EMJM) 2009-2010**، تحديدا لأغراض هذه الدراسة. وقد أنجز هذا المسح في الفترة الممتدة من دجنبر/ديسمبر 2009 إلى مارس 2010 على عينة تمثيلية على الصعيد الوطني مؤلفة من 2000 أسرة (منها 1216 في المناطق الحضرية و784 في الوسط القروي) وجمعت معلومات مفصلة عن السمات السكانية والتربوية، والأنشطة الاقتصادية والهجرة والمشاركة في البرامج الاجتماعية لكل الأسر. وقد تم استخدام البيانات الخاصة بملكية المعدات المنزلية لوضع مؤشر ثروة الأسر وتقييم رفاهيتهم بحسب ترتيب بالأعشار.

بالإضافة إلى وحدة الأسرة، التي جمعت معلومات عن جميع الأعضاء، ثم وضع وحدة منفصلة للشباب ركزت على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة داخل الأسر الألفين التي شملها الاستطلاع. لذلك، تم جمع المعلومات حول الإدماج الاقتصادي للشباب، والمشاركة في المجتمع المحلي، والاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية انطلاقا من 2883 شابا يمثلون حوالي 90% من شباب الأسر المستجوبة. وبالتالي، جمع المسح معلومات حول قضايا متعلقة بالشباب لم يتم تناولها في السابق بشكل كاف، من قبيل المشاركة في سوق العمل، والوساطة، والخيارات الوظيفية وإمكانيات التوظيف المتاحة، واستخدام وقت الفراغ والاستفادة من الخدمات الترفيهية والتربوية الموجهة للشباب والتي تكمل التربية النظامية.

وقد خضع الجانب النوعي لهذه دراسة إلى بحث مطول حيث تم، بالفعل، تنظيم 30 مجموعة نقاش بغية استيعاب أفضل لأهداف وتطلعات الشباب والحلول المقترحة عليهم، وذلك في المناطق الحضرية وضواحي المدن والمناطق القروية بأربع جهات بالمغرب،

[17] راجع الفصل 1 للإطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا لمنهجية المسح الكمي والملحق 1 بخصوص المنهجية النوعية.

وهي: جهة سوس ماسة درعة، جهة الدار البيضاء الكبرى، وجهة فاس بولمان، وجهة طنجة تطوان. وبلغ عدد المشاركين 270 من أوساط الشباب المحرومين الذين تم توزيعهم بحسب الفئات التالية:

- الشباب العاملين في القطاع غير النظامي وصغار الفلاحين المحرومين؛
- الشباب العاطلين عن العمل الذين يتوفرون على مستويات مختلفة من التعليم (شهادة التعليم العالي، أو شهادة التعليم الثانوي أو أقل)؛
- طلاب من مدارس تقنية مختلفة يديرها التعاون الوطني ووزارة الشباب والرياضة (شريكان في هذه الدراسة)؛
- فئات محددة من الشباب المحرومين أو غير المنخرطين في مؤسسات والذين يلجؤون إلى الخدمات الاجتماعية المتخصصة (مثل الخدمات التي تقدمها دار الطالب، دار المواطن، دار الأطفال، ومراكز الحماية، والأندية النسوية)، بما في ذلك الشباب المخالفين للقانون والشباب ذوي الإعاقة، و
- مستخدمي مراكز الشباب والأعضاء النشطين في جمعيات الشباب.

تدارست مجموعات النقاش عددا مهما من القضايا، شملت بالخصوص:

- الشباب والعمل: تطلعات وتصورات الشباب بخصوص التشغيل؛ وواقع سوق العمل؛ وظروف العمل والأجور؛ والفرص والتحديات التي يواجهونها في الانتقال من التعليم إلى العمل.
- الشباب والمشاركة في الحياة المدنية: المشاركة في أنشطة المجتمع المدني، بما في ذلك إشراك المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي يقودها الشباب؛ والفرص والتحديات ذات الصلة بمشاركة الشباب في المجتمع المدني.

وكان الهدف من وراء هذا البحث النوعي استيعاب وجهات نظر الشباب حول هذه القضايا، وكذلك استكشاف الاختلافات حسب الفئات العمرية، والنوع الاجتماعي، ومستويات التعليم (انظر الملحق 2 من أجل وصف كامل للمنهجية). وبالتالي، فإن العمل النوعي يعزز الاهتمام الحالي بالتوثيق الخاص بالشباب في المغرب – وبشكل أعم في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مع تسليط الضوء على الشباب الخريجين العاطلين عن العمل.[18]

أما المقاربة المنهجية الثالثة المعتمدة فكانت قائمة على تحليل مؤسساتي، حيث تم تنظيم زيارات لمؤسسات، وتجميع معلومات عن برامج وخدمات موجهة للشباب بالإضافة إلى بعض البيانات النوعية من خلال مقابلات معمقة مع ممثلين مؤسساتيين وبين مجموعات النقاش وبعض المستفيدين الصغار. وقد تم اختيار عينة من المراكز والبرامج في أربع جهات فرعية من الدار البيضاء الكبرى، وفاس بولمان، سوس ماسة درعة، وجهة طنجة تطوان.

[18] ب. بوضربات وأ. جبيلو، 2009. "الشباب المغربي في زمن النمو المضطرب، من التمدين إلى الفقر" في "جيل في الانتظار: الوعود غير المحققة لشباب الشرق الأوسط"، دار النشر ن. دهيلون وت. يوسف، ص. 166-188 (واشنطن، العاصمة: مؤسسة بروكينس).

من جهة أخرى، أجري هذا البحث الفريد من نوعه بالتعاون مع وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، ووزارة الشباب والرياضة، والوكالة الوطنية للمساعدة الاجتماعية (التعاون الوطني)، ووزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري (باستثناء الجزء الخاص بالبرامج النشطة لسوق العمل من الفصل 3، الذي اعتمد على التقييمات المتاحة).[19]

بنية التقرير

يتكون هذا التقرير من أربعة فصول رئيسية. يتناول الفصل الأول تحليل البيانات بشأن قضايا مختارة تتعلق بعمالة الشباب، والمستقاة أساسا من المسح الكمي الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب. وتشمل هذه القضايا البطالة والشغل الناقص (sous-emploi)، وتدبير الوقت وتصورات عن نوعية العمل. ويعرض الفصل 2 تصورات وتطلعات فئات مختلفة من الشباب المغربي، مع التركيز بالدرجة الأولى على الشباب المحرومين وتوسيع نطاق الاستفادة من البحث النوعي الذي أجري لأغراض هذه الدراسة. أما الفصل 3، فيعرض نتائج التحليل المؤسساتي ويصوغ بعض التوصيات لمعالجة بعض الإكراهات المنهجية المؤسساتية التي تمت مواجهتها. وفي الأخير، يقدم الفصل 4 إطارا من أجل صياغة استراتيجية وسياسة لفائدة الشباب بالمغرب، فضلا عن خطة متكاملة للاستثمار لفائدة الشباب. ويستعرض هذا الفصل بعض التجارب الدولية الأكثر صميمية في مجال تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب.

التحديات المطروحة أمام الشباب المغربي في سوق العمل والحياة المدنية:

ملخص عن البحث الكمي

الفصل الأول

1.1 مقدمة

يواجه الشباب البالغون من العمر بين 15 و29 سنة، أي زهاء ثلث ساكنة المغرب، تحديات هامة من حيث الاندماج في الحياة الاقتصادية والمدنية ببلدهم. وبالفعل، ثمة عدد كبير من الشباب في صفوف العاطلين عن العمل وعدد أكثر أهمية غير منخرط في اليد العاملة بسبب إحباطهم حيال الإمكانيات الضعيفة لإيجاد فرص للعمل. فالغالبية الكبرى من الشباب العاملين تشتغل في القطاع

[19] تلخص هذه الدراسة التحليلية بحثا حديثا للبنك الدولي حول استهداف برامج الحماية الاجتماعية في البلد التي تستعرض البرامج التي تعالج مجموعة من المخاطر عبر مراحل الحياة. راجع، البنك الدولي، 2010، "مذكرة استراتيجية حول الاستهداف والحماية الاجتماعية"، قسم القطاع الاجتماعي، البنك الدولي، مكتب المغرب، الرباط.

غير المهيكل/غير النظامي حيث يفتقرون إلى الأمن الوظيفي والامتيازات. وفي الوقت نفسه، يسجل الشباب مستويات ضعيفة للغاية من حيث الانخراط في أنشطة المجتمع المدني، حيث يتفادون بشكل كبير المشاركة في جمعيات المجتمع المدني والشؤون المجتمعية. ومن ثم، يتعين على المجتمع المغربي اليوم رفع تحدي أساسي يتلخص في تيسير الانخراط الفعلي والحيوي للشباب في الحياة الاقتصادية والمدنية بغية تمكينهم من الانتقال إلى سن الرشد.

ثمة مستويات عالية من الإقصاء السوسيو اجتماعي للشباب في اقتصاد يتسم بالرفاه. عرف المغرب خلال العشرية الأخيرة نموا اقتصاديا متواصلا بمعدل نمو سنوي متوسط يناهز 5%، أي حوالي ضعف معدل النمو المتوسط في تسعينيات القرن الماضي. وقد واكب هذا النمو العديد من التوجهات المشجعة: نسبة تضخم ثابتة، وانخراط أوسع في الاقتصاد العالمي، وارتفاع مستويات الاستثمار، وتراجع الاعتماد على الزراعة، وانخفاض معدلات البطالة والمستويات الرسمية للفقر مقارنة بالعقد السابق[20]. كما حقق المغرب مكتسبات هامة في قطاع التربية خلال السنوات الأخيرة من خلال توسيع الولوج إلى التعليم الأساسي وإدخال تحسينات على عدد الأشخاص المسجلين في مستويات التعليم العالي.

وعلى الرغم من هاته التحسينات، لا يشارك جزء مهم من الشباب في التنمية الاقتصادية للبلد. فبإمكان الشباب أن يكونوا محرك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالمغرب، لكن الوضع مخالف ذلك. وبالعكس، قد يشكل إقصاؤهم المستمر من الحياة الاقتصادية والمدنية عائقا أمام النمو الاقتصادي كما يمكن أن يساهم في التوتر الاجتماعي كما هو الشأن حديثا في العديد من الدول المجاورة.

يتناول هذا الفصل إقصاء الشباب من الحياة الاقتصادية والمدنية بالمغرب من خلال استخدام البيانات الدقيقة التي يوفرها المسح الاستقصائي الحديث حول الأسر والشباب بالمغرب (EMJM) الذي أنجز في 2009–2010. بشكل عام، ركزت الناقشات حول الإقصاء الاقتصادي للشباب في المغرب على بطالة الخريجين من الشباب[21]. فعلى الرغم من أن بيانات المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب 2009–2010 تشير إلى أن هذه البطالة مرتفعة، فإن التحليل الوارد في هذا الفصل يركز على أبعاد متعددة للإقصاء من الحياة الاقتصادية التي يواجهها الشباب من الجنسين. ومن جهة أخرى، يقدم هذا الفصل إسهاما أساسيا من خلال التركيز على عدد كبير من الشبان والشابات الذين ليسوا منخرطين في اليد العاملة النشطة، وخصوصا أولئك الذين ليسوا في القوة العاملة بسبب الإحباط. ويحاول هذا الفصل، من خلال تناول الأبعاد المتعددة لإقصاء الشباب (بمعنى البطالة، عدم المشاركة في اليد العاملة، والعمالة الناقصة، والعمل في القطاع غير النظامي، بالإضافة إلى جودة العمل الناقصة)، تحديد السمات الخاصة بالشباب في المغرب عبر ربط الأفراد والعوامل الدقيقة للأسر من قبيل التربية، والوضع المالي، والنوع الاجتماعي بمختلف نتائج سوق العمل. وأخيرا، تم توسيع مفهوم الإقصاء لدى الشباب ليشمل مجالات الحياة المدنية والاجتماعية وعلاقته بالعوامل الاقتصادية.

يكشف التحليل في هذا الفصل أن ظاهرة الإقصاء تتخلل حياة الشباب من جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والدراسية. فبحسب نتائج المسح (EMJM 2009–2010)، يعتبر حوالي ثلثي مجموع الشباب المغاربة الذين ليسوا في المدرسة إما عاطلين عن

[20] البنك الدولي، 2009، "المغرب . استراتيجية الشراكة بالنسبة للسنوات المالية 2013.2010"، تقرير 50316. المغرب، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

[21] على سبيل المثال، البنك الدولي، 2007. "الخروج من الفقر بالمغرب"، تقرير 39992. المغرب، البنك الدولي، واشنطن العاصمة. راجع كذلك: ب. بوضربات وأ. اجبيلو، 2009، "إقصاء الشباب بالمغرب: السياق، والتداعيات والسياسات"، وثيقة عمل مبادرة شباب الشرق الأوسط، مركز وولفنسون للتنمية، مؤسسة بروكينس، واشنطن العاصمة، ومدرسة حكومة دبي، أبوظبي.

العمل أو مستبعدين من اليد العمل: حوالي 40% من الشبان و90% من الشابات. كما أن نسبة كبيرة من الشباب غير المنخرطين في اليد العاملة، لاسيما الرجال، هم عمال في قبضة اليأس. **وتسجل أعلى مستويات الإحباط لدى الشباب المنحدرين من أوساط اقتصادية فقيرة وذوي مستوى دراسي متدني.** علاوة على أن هنالك معاينة هامة أخرى تتلخص في أن البطالة تمس الشباب من جميع مستويات التعليم وليست أكثر حدة لدى الشباب الذين يتوفرون أعلى مستوى من التعليم (تعليم عالي أو أكثر). حوالي 95% من الشباب العاطلين عن العمل يتوفرون على مستوى دراسي دون التعليم العالي و80% لديهم مستوى دراسي أقل من مستوى التعليم الثانوي. حوالي تسعة من أصل عشرة شباب عاملين يشتغلون في القطاع غير النظامي. كما أن ثلث الشباب ذوي مستوى دراسي عالي يعملون في القطاع غير النظامي على الرغم من أن الطابع غير النظامي للعمالة ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم.

وإن كان من الصعب استخلاص استنتاجات نهائية بشأن إقصاء الشباب من الحياة المدنية، تشير البيانات أن الشباب المغاربة يقضون الكثير من وقتهم في أنشطة شخصية غير منتجة أو في أنشطة ترفيهية غير منظمة. أما الشباب المستبعدون اقتصاديا (أي العاطلون عن العمل أو غير المنخرطون في الساكنة النشطة) فيكرسون معظم وقتهم لأنشطة ترفيهية غير منظمة. وعلى العموم، تعتبر مشاركة الشباب في جمعيات المجتمع المدني والأنشطة المجتمعية ضعيفة للغاية، مما يوحي بأن الإقصاء لا يقتصر على الفرص الاقتصادية، ولكن يشمل كذلك المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع المدني على نطاق أوسع.

2.1 المسح الاستقصائي لعام 2009–2010 للأسر والشباب بالمغرب (EMJM)

على الرغم من أن عدد الشباب في المغرب كبير، إلا أنه لا يمكن استخلاص سوى معلومات قليلة جدا من الأبحاث الكمية المتاحة عن المشاكل الطارئة التي تواجه الشباب. وحتى الآن، لم تركز عمليات المسح الأخرى حول الأسر بالمغرب على فئات محددة، كفئة الشباب[22]، باستثناء بحث استقصائي أنجزته اليونيسيف والذي ركز على الصحة. كما أن المجلة الدورية عن الشغل التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط هي مصدر الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالشغل في المغرب. ويجمع هذا المسح بيانات عن العمالة من حوالي 15000 شخصا (من 15 عاما فما فوق)، ويقدم تقديرات موثوقا بها يمكن توزيعها بحسب الفئات العمرية، كالشباب، مثلا. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تركز أكثر على رصد الاتجاهات، بدلا من التركيز على فهم دوافع النتائج الفردية على مستوى سوق العمل. فالأبحاث الوطنية التمثيلية ومتعددة المحاور القائمة (على سبيل المثال، المسح الوطني لمستويات معيشة الأسر (ENNVM) لسنة 2007) هي أكثر ملاءمة لمقارنة نتائج سوق العمل بالخصائص الفردية. ولكن هذه الأبحاث عامة ليست متاحة للباحثين غير الحكوميين. وبالتالي، فإن الدراسات التحليلية المقنعة حول الشباب المغربي نادرة[23].

وقد أنجز المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب في عام 2009–2010 بغية استدراك نقص المعطيات حول الشباب. تم إنجاز استطلاع الرأي الوطني التمثيلي على عينة مؤلفة من 2.000 أسرة (1.216 منها من الوسط الحضري و784 من الوسط القروي) من دجنبر/ديسمبر 2009 إلى مارس 2010. وأولى هذا المسح أهمية خاصة للعديد من القضايا الهامة بالنسبة للشباب من قبيل معيقات مشاركتهم في سوق العمل والحياة المدنية والعوامل التي تؤثر على رضاهم عن مناصب الشغل بالإضافة إلى الأسباب التي تدفعهم إلى التفكير في الهجرة. وقد ساعد هذا المسح على جمع معلومات مفصلة حول السمات الديمغرافية والتربوية لجميع

[22] الحكومة المغربية، وزارة الصحة، 2008، "البحث الوطني متعدد المؤشرات وصحة الشباب، (ENIMSJ)، 2006–2007، الرباط".

[23] تمت الإشارة إلى هذه النقطة كذلك في دراسة البنك الدولي (البنك الدولي، 2007، "الخروج من الفقر بالمغرب"، تقرير 39992. المغرب، التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

أعضاء الأسرة علاوة على أنشطتهم الاقتصادية. كما تطرق، في نفس الوقت، إلى مواضيع ذات الصلة بقدرة الأسرة على تحمل الصدمات، ولجوءها إلى المساعدة الاجتماعية فضلا عن سلوكيات الأسر بشأن الهجرة.

من جهة أخرى، استخدم المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب أداة منفصلة لاستجواب 2.883 شابا من البالغين من العمر ما بين 15 و29 سنة والذين يمثلون 90% من الشباب داخل الأسر المستجوبة. وبالتالي، تم جمع معلومات حول مواضيع مثل الاقصاء الاقتصادي والمشاركة المجتمعية واستخدام الخدمات العمومية الرئيسية. ومن ثم، تمكن المسح من تناول بعض القضايا المتعلقة بالشباب التي لم تحظ بدراسة وافرة، من قبيل المشاركة في سوق العمل، والوساطة، والخيارات الوظيفية وإمكانيات التوظيف المتاحة، واستخدام وقت الفراغ والاستفادة من الخدمات الترفيهية والتربوية الموجهة للشباب التي تكمل التربية النظامية.

وبالتالي، وعلى الرغم من أن المسح جمع إحصائيات معيارية ذات الصلة بسوق العمل، وهي خصوصية أي مسح تقليدي حول اليد العاملة، فإنه ذهب إلى أبعد من ذلك. فمعطيات المسح تسمح بالفعل بربط الخصائص الفردية بنتائج سوق العمل بشكل أكثر أهمية. ومن جهة أخرى، مكن المسح، فضلا عن جمع معلومات تسمح بتدارس جوانب متعددة من الإقصاء الاقتصادي، من الاهتمام بالإقصاء من المجتمع المدني كذلك.

الجدول 1.1: نسبة الشباب الممدرسين، بحسب الشريحة العمرية

	21.15 عاما			29.22 عاما		
	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث
المستوى الوطني	89	93,2	84,7	73,9	86,3	62,8
الوسط الحضري	96,3	97,9	94,5	86,3	93,6	79,9
الوسط القروي	78,5	85,1	73,2	57,8	77	39,7

المصدر: البنك الدولي، 2010، EMJM، 20102009.

3.1 مشاركة الشباب في سوق العمل

حقق المغرب، بنقطة إيجابية للغاية، مكاسب كبيرة في مجال التربية خلال السنوات الأخيرة. فالشباب، ذكورا وإناثا، هم أكثر تعليما من نظرائهم الأكبر سنا (انظر الجدول 1.1). وعلى سبيل المثال، درس جزء كبير من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و21 سنة لمدة أطول من الشباب البالغين من العمر بين 22 و29 سنة، مما يشير إلى تحسن حديث نسبيا. وهذا ينطبق على كلا الجنسين وعلى المناطق القروية والحضرية على وجه سواء، وإن كان التحسن لدى النساء القرويات مبهرا أكثر. فإن كان 40% فقط من النساء القرويات البالغات من العمر بين 22 إلى 29 سنة متمدرسات، فإن هذه النسبة ترتفع إلى 73% لدى الفتيات القرويات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و21 سنة. وعلى الرغم من أن المناطق القروية لا تزال متخلفة عن المناطق الحضرية، يبدو أنها قد شهدت تحسنا ملحوظا.

ومع ذلك، لم يُترجَم هذا التقدم في مستويات التعليم بانتقال مُرضٍ للشباب إلى سوق العمل. وبالفعل، تكشف دراسة للبنك الدولي (2007) أن الشباب المغربي يعتبر البطالة وصعوبة الحصول على ظروف معيشية لائقة بمثابة المشاكل الرئيسية التي يواجهونها[24]. ومن جهة أخرى، يبدو أن فئة الشباب، في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكثر تضررا في سوق العمل بالمقارنة مع فئات عمرية أخرى. وبالتحديد، يعتبر الشباب غير ممثلين بالشكل الكافي في الساكنة النشطة حيث يواجهون معدلات مرتفعة للبطالة ويعملون في مناصب شغل أقل جودة. وقد خلصت أبحاث سابقة إلى نتائج مماثلة عززها المسح الاستقصائي لعام 2009-2010 الذي لم يكتف بتأكيد هذه النتائج والاستنتاجات ولكن سلط الضوء كذلك على بعض العناصر التي لم يسبق التطرق إليها حتى الآن[25].

من ناحية أخرى، تعد مشاركة الشباب (15-29 عاما) في سوق العمل دون مستوى مشاركة الأشخاص الأقل شبابا في سن العمل (30-64 عاما)، كما هو مبين في الرسم البياني أ في الشكل 1.1 أدناه.[26] وهذا الأمر ليس مستغربا، نظرا لأن أغلبية الشباب تذهب إلى المدارس، وبالتالي فهي غائبة عن الساكنة النشيطة. وبالتالي، عندما يتم استبعاد الساكنة الممدرسة (انظر الرسم البياني "ب" في الشكل 1.1 أدناه)، يرتفع معدل مشاركة الشباب، لكن المشاركة أضعف من ذلك لدى الشباب مقارنة بالأشخاص الأقل شبابا (77% مقابل 83%). فضلا عن أن المشاركة في سوق العمل تبدو أضعف بشكل طفيف لدى الشباب الذكور في الوسط الحضري من نظرائهم في الوسط القروي.

في إطار المشاركة في سوق العمل، يعتبر التفاوت بين الجنسين فادحا، فالمشاركة الفعلية للمرأة أقل بكثير من نسبة مشاركة الرجل، بغض النظر عن الفئة العمرية. فعلى سبيل المثال، حوالي 75% من مجموع الشباب الذكور غير الممدرسين في المناطق الحضرية يعملون مقابل 28% فقط من النساء الشابات. بينما، تسجل مشاركة النساء الشابات، في المناطق الريفية، مستوى دون 10%[27]. في كثير من الأحيان، تقدم الإكراهات التي تعاني منها النساء المغربيات الشابات في المناطق القروية كذرائع لمحاولة تفسير مشاركتهن الضعيفة في سوق العمل، مقارنة بالنساء في المناطق الحضرية اللواتي يتمتعن بمزيد من الحرية على هذا المستوى،

[24] البنك الدولي، 2007، "الخروج من الفقر بالمغرب"، تقرير مرحلي 39992. المغرب، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي واشنطن العاصمة.

[25] بوضربات واجبيلو، 2009، "الشباب المغربي في زمن النمو المتقلب".

[26] يعتبر الأشخاص الذين يعملون والأشخاص الذين يبحثون عن منصب شغل وغير العاملين (أي العاطلين عن العمل) كأشخاص منخرطين في الحياة النشيطة بينما يعتبر الأشخاص غير العاملين أو الذين لا يبحثون عن عمل كأشخاص غير منخرطين في الساكنة النشيطة أو غير نشطاء في سوق العمل.

[27] تظهر تقديرات مشاركة المرأة في الساكنة النشيطة بالمسح الاستقصائي للأسر والشباب أقل من التقديرات الرسمية للبحث حول التشغيل بالمغرب. فعلى سبيل المثال، يشير البحث حول التشغيل لعام 2009 أن النشاط النسوي، بالنسبة للنساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق، يعادل 25% على الصعيد الوطني بينما يقدر المسح الاستقصائي للأسر والشباب هذا النشاط في 15%. قد يعزى هذا الاختلاف، بغض النظر عن خطأ في العينات واختلاف فترات إنجاز البحثين، إلى اختلافات في بروتوكول المسح. فضلا عن ذلك، يعتبر المسح الاستقصائي للأسر والشباب النساء اللواتي عملن لفترة تعادل يوما كاملا خلال الأيام السبع الأخيرة كعاملات بعكس البحث حول التشغيل بالمغرب الذي لا يتوفر على حد أدنى للعمل من هذا القبيل. وهذا ما أثر بالتأكيد على نتائج المسح الاستقصائي للأسر والشباب التي تعتبر نسبيا أقل من النتائج المعلن عنها في البحث حول التشغيل للمندوبية السامية للتخطيط.

ويمكنهن الولوج بسهولة أكبر إلى سوق العمل والتصرف بحرية في مواردهن المالية الخاصة[28]. والمثير في الأمر أن مشاركة النساء الشابات في سوق العمل في المناطق القروية أدنى من مستوى مشاركة النساء الأقل شبابا (كما هو الحال بالنسبة للشبان في الوسط القروي)، في حين أن المناطق الحضرية تعرف عكس ذلك. فالنساء الشابات في المناطق الحضرية يشكّلن المجموعة الوحيدة التي تسجل مشاركة في سوق العمل أعلى من نظيراتهن الأكبر سنا، مما يشير إلى تغيير قوي لدى النساء الشابات في المناطق الحضرية وتوجها نحو مزيد من المشاركة في الحياة الاقتصادية.

الشكل 1.1: معدل المشاركة في سوق العمل بالنسبة للشباب (15-29 عاما) والأشخاص الأقل شبابا (30-64 عاما)

الرسم البياني "أ". مقارنة بين الشباب والأشخاص الأقل شبابا في سن العمل

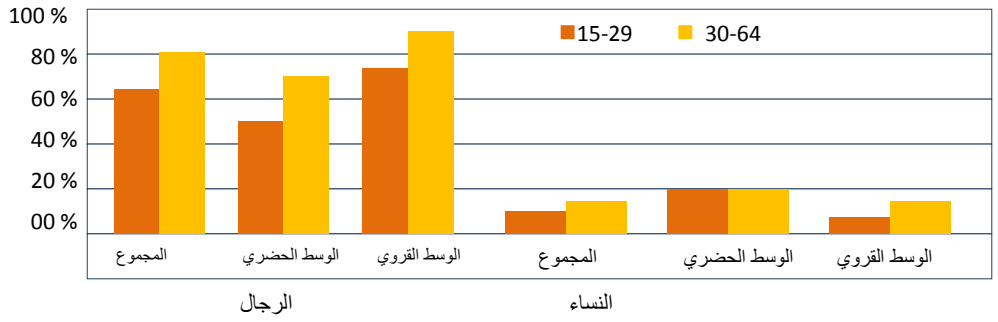

الرسم البياني "ب". الشباب والأشخاص الأقل شباب مع إقصاء المتمدرسين

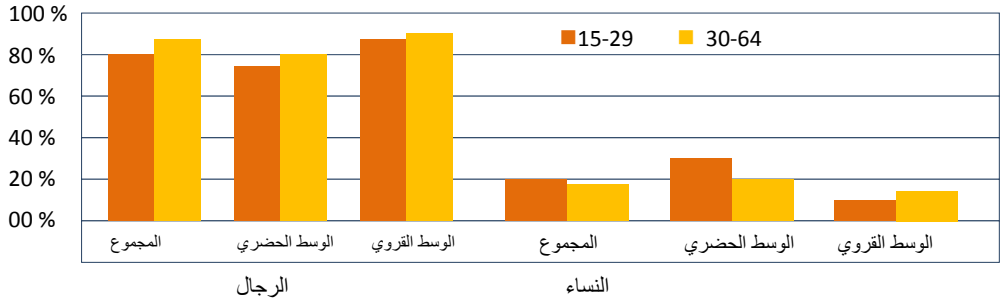

المصدر: البنك الدولي، 2010، EMJM، 2009-2010.

على الرغم من أن عددا كبيرا من الشبان غير الممدرسين يشتغلون (59%)، فإن أكثر من 41% من مجموع الشباب في وضعية الهدر المدرسي إما عاطلون عن العمل أو غير منخرطون في الساكنة النشيطة. يبين الشكل 2.1 نسبة الشباب غير الممدرسين العاملين، والعاطلين عن العمل أو غير النشيطين بسبب الإحباط أو لأسباب عائلية أو دواعي أخرى.

في الحقيقة، تعتبر نسبة الشباب الذكور غير النشيطين (25%) أعلى من نسبة الشباب العاطلين عن العمل (16%) كما هو مبين في الشكل 2.1. وبالفعل، يصرح معظم الشبان بأنهم محبطون — الشبان غير النشيطين لأنهم مقتنعون بضآلة فرص إيجاد عمل

[28] البنك الدولي، 2007، "الخروج من الفقر بالمغرب"، تقرير مرحلي 39992. المغرب، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي واشنطن العاصمة.

مناسب. ومن المدهش أن 41% من مجموع الشباب غير الممدرسين عاطلون عن العمل أو غير منخرطون في الساكنة النشيطة. مما يطرح تحديا هاما أمام المغرب من حيث السياسات.

الشكل 2.1: وضع المشاركة في سوق العمل لدى الشباب (البالغين من العمر من 15 إلى 29 سنة) غير المتمدرسين.

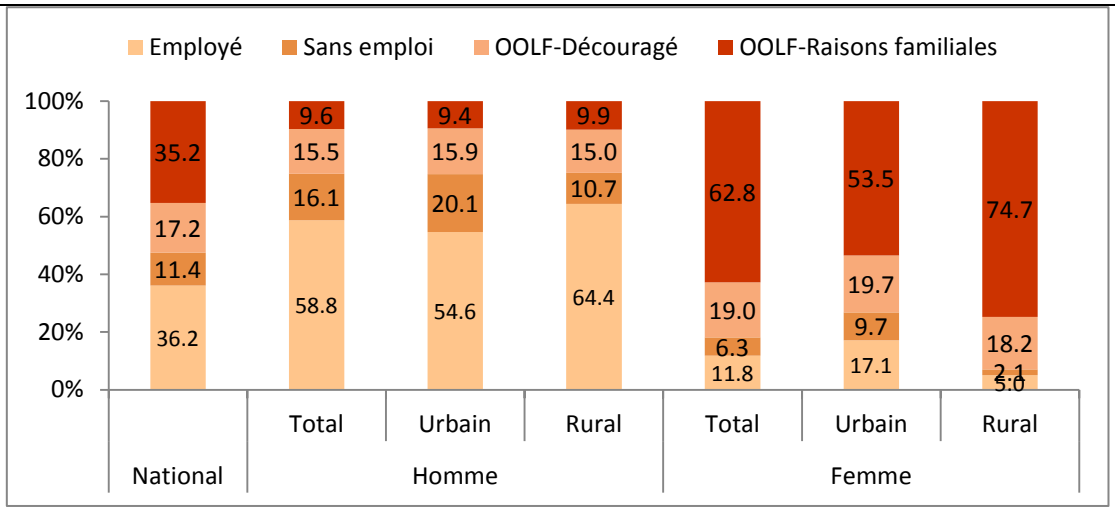

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 20102009.

إذا كان من اللافت للنظر أن جزءا كبيرا من الشبان غير الممدرسين غير منخرطون في الساكنة النشيطة، فإن الغالبية العظمى من الفتيات اللواتي لا يذهبن إلى المدرسة – 82% – غير نشيطات في سوق العمل. فنسبة الشابات العاملات منخفضة للغاية، فقط 12% بالوسط الحضري و5% فقط في المناطق القروية. ويبرر معظم النساء (63%) خمولهن أساسا بأسباب عائلية وإكراهات اجتماعية. ومع ذلك، فإن المستويات العالية من الخمول لدى الشابات، على غرار الشبان، تعزى إلى الإحباط (19%). وفي الواقع، تصرح حوالي ثلاثة أضعاف النساء عدم العمل بسبب الإحباط وليس بسبب البطالة (6,3%). وبالتالي، فإن عدم العمل بسبب الإحباط مرتفع جدا بين الشباب وأعلى بكثير لدى النساء الشابات. ومع ذلك، فإن نتائج المسح النوعي، المعروضة في الفصل 2، تبين أن الشباب من الرجال والنساء الذين شاركوا في مجموعات النقاش يعتبرون أن الشبان هم الأكثر تضررا في سوق العمل وأنهم يعانون بشكل أكبر من التوتر، وهذا راجع إلى أن الشبان يعتبرون العمل كأحد الجوانب الرئيسية من مرحلة الرشد، في حين أن النساء الشابات يعتبرن قرار العمل بمثابة خيار أكثر من أنه ضرورة.

يعتبر الخمول بين الشباب في سن العمل أمرا شائعا لدى الشبان بغض النظر عن أصولهم. فعلى سبيل المثال، يعتبر معدل الخمول مرتفعا ومتشابها إلى حد ما لدى فئات من مختلف المستويات التربوية (انظر الشكل 3.1). وعلى أي حال، فإن هذا المعدل أعلى بين الشباب الحاصلين على شهادات التعليم الثانوي (الإعدادي والثانوي). أما فيما يخص النساء، فإن معدل الخمول يتراجع بشكل هام مع ارتفاع مستوى التعليم: 92,6% من النساء الشابات بدون أي مستوى تعليمي غير منخرطات في الساكنة النشيطة مقابل 37,2% من نظيراتهن اللواتي يتوفرن على مستوى التعليم العالي.

الشكل 3.1: نسبة الشباب غير الممدرسين غير المنخرطين في سوق العمل

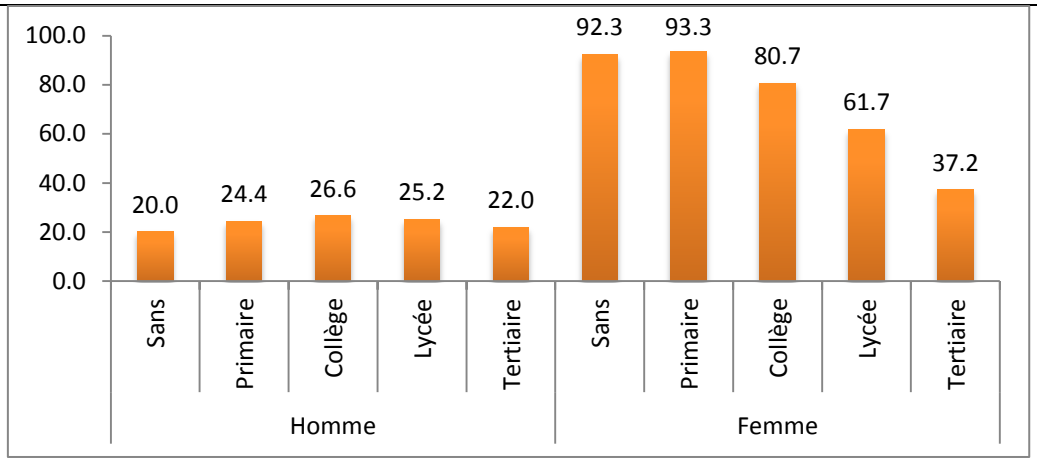

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2010.2009.

نظرا لارتفاع مستوى الخمول بين الشباب المغربي، فإن أرقام البطالة لا تعرض سوى صورة جزئية عن إقصائهم من الحياة الاقتصادية. فمن الواضح أن الشباب غير النشيطين يشكلون فئة رئيسية من بين المستبعدين. على الرغم من أن البعض اختار، فعلا، عدم المشاركة في سوق العمل، فإن ذلك يبقى نادرا للغاية. في الواقع، تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من الشباب غير منخرطون في اليد العاملة بدافع اليأس أمام احتمال عدم إيجاد فرصة للعمل. حتى الآن، كانت الدراسات والبحوث التي تناولت التحديات التي يواجهها الشباب المغربي في سوق العمل تميل إلى التركيز على الشباب الحاصلين على شهادات والعاطلين عن العمل دون إيلاء اهتمام كاف للفئة الرئيسية التي يشكلها الشباب غير النشيطون[29].

الشكل 4.1: معدل البطالة لدى الشباب (29.15 عاما)

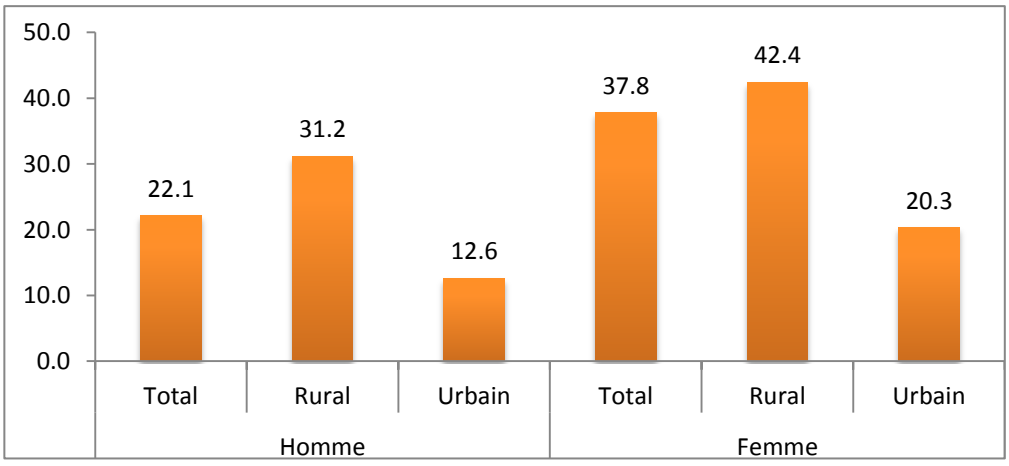

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2010.2009.

[29] راجع على سبيل المثال، بوضربات واجبيلو، 2009، "إقصاء الشباب في المغرب"، و2009 "الشباب المغربي في زمن النمو المضطرب".

تشير أرقام البطالة المرتفعة إلى الوضع السيئ لسوق عمل الشباب، خاصة في المناطق الحضرية[30]. وتسجل النساء على غرار الرجال، بشكل عام، معدلات عالية للبطالة سواء في المناطق القروية أو الحضرية. في حين يعاني الشباب الذكور في الوسط الحضري من معدلات عالية للبطالة مقارنة بنظرائهم في الوسط القروي (31% مقابل 12,6%). وفي الأخير، يعتبر معدل البطالة، بالنسبة للشابات في المناطق الحضرية، مرتفعا بحوالي ضعف معدل البطالة لدى الشابات القرويات.

الشكل 5.1: معدلات البطالة لدى الشباب بحسب المستوى الدراسي

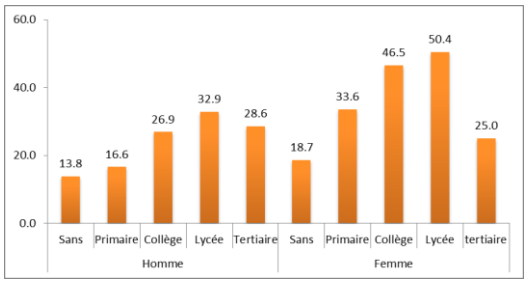

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 20102009.

إلا أن هذه الأرقام المتدنية لا تعني بالضرورة أن وضع سوق العمل أفضل بالنسبة للشباب القرويين. فمعدلات الخمول لدى الرجال القرويين والحضريين مرتفعة أيضا (حوالي 25%)، كما هو مشار إليه في الشكل 2.1 السابق. وبالنسبة للشابات في الوسط القروي، 93% منهن لا يشاركن في الساكنة النشيطة، وهو ما يعادل ارتفاعا بحوالي 20 نقطة مئوية عن الشابات في الوسط الحضري. وفي الوقت نفسه، يبين تحليل سيأتي في فقرة لاحقة من هذا الفصل أن الشغل الناقص لدى الشباب القرويين، رجالا ونساء، أكثر خطورة مما يعرفه نظراؤهم في الوسط الحضري.

لكن يتعين التذكير أن المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب يرمي أساسا إلى تحسين استيعاب وتحديد المعيقات التي يواجهها الشباب في الولوج إلى سوق العمل والمشاركة في الحياة النشطة، ولا يهدف إلى قياس مؤشرات التشغيل. لهذا، فإن الأرقام الواردة في هذا المسح لا توهم بالحلول محل أرقام المسح الرسمي حول التشغيل الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط والمتاح على الإنترنت على الموقع الإلكتروني للمندوبية: http://www.hcp.ma/.[31]

ترتفع إمكانية التعرض للبطالة مع تزايد مستوى التعليم وتبدو في ذروتها في مستوى التعليم الثانوي بين الرجال والنساء على حد سواء (يعكس الشكل 5.1 الميولات الملاحظة بين الشباب المغاربة المستجوبين). وكما سيرد لاحقا في هذا الفصل، يعتبر الشباب ذوي مستويات تربوية عالية من بين الأشخاص الباحثين عن العمل، ومن ثم يُعدون في صفوف العاطلين عن العمل، أكثر من الشباب ذوي مستويات تربوية ضعيفة، والذين يسجلون أعلى مستويات الخمول.

ويظهر تحليل الانحدار أن احتمال البطالة أعلى لدى الشابات في المناطق الحضرية، ويتزايد هذا الاحتمال لدى الشباب الأكثر تعليما (انظر الجدول "أ 1.1" في الملحق 1). فعلى سبيل المثال، يعادل احتمال بطالة شاب من الوسط الحضري بدون أي مستوى دراسي 22% في حين أن امرأة شابة في نفس الوضعية معرضة بنسبة 31% للبطالة. وعلى عكس نظرائهم في المناطق الحضرية،

[30] تجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة يعادل نسبة الشباب العاطلين عن العمل والشباب في الساكنة النشيطة.

[31] نظرا لعدم تزامن الفترات الزمنية التي شملها المسح والبحث، فإن تقديرهما لمعدلات البطالة قد يختلفان. كما يمكن أن تعزى الاختلافات إلى البروتوكول المتبع لجمع المعطيات بشأن البطالة في البحثين. وفضلا عن ذلك، يعتبر المسح "EMJM" تمثيليا على الصعيدين القروي والحضري على حد سواء، لكن بعض الأخطاء في اختيار العينة قد تفسر بدورها هذه الاختلافات.

تعتبر احتمالات بطالة الشباب المتعلمين في المناطق القروية أقل بكثير حيث لا تتجاوز نسبة 10%. والمثير للاهتمام أن ثروة أسرة شاب لا تؤثر، كما هو محدد من خلال مؤشر الأصول، بشكل كبير على احتمال بطالة هذا الشاب (راجع الملحق 1 بخصوص وصف مؤشر الأصول الذي وضع لتصنيف الوضع الاقتصادي النسبي للأسر). وبناء على نتائج الانحدار، تم تحديد مجموعتين من الشباب باعتبارهما، وبشكل متباين، الأكثر عرضة للبطالة. فمن جهة، تجد النساء في الوسط الحضري اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي صعوبات جمة في إيجاد منصب شغل (50%)، ومن جهة أخرى، يسجل الشبان غير المتعلمين في الوسط القروي أدنى مستويات احتمال البطالة (10%). وبالتالي، فإن النساء الشابات والمتعلمات اللواتي يقطن بالوسط الحضري أكثر عرضة لمخاطر البطالة – وتبرز هذه المعاينة من خلال عدد من الإكراهات في سوق العمل المغربي: العوائق الأولية لولوج سوق العمل، والمردودية المحدودة للتعليم، ونقص فرص العمل والمهارات ذات الصلة باحتياجات السوق، بالإضافة إلى الصور النمطية والقيود القائمة على معايير ثقافية.

الإطار 1.1 الهدر المدرسي والإقصاء من سوق العمل:

مؤشر بديل للتحديات المطروحة أمام الشباب في سوق العمل

لفهم التحديات التي تواجه الشباب على مستوى سوق العمل، يرتكز هذا الفصل على مؤشرات البطالة لدى الشباب وليس على عدم المشاركة في سوق العمل. كما يتناول الشغل الناقص لدى الشباب النشيطين. ويبين التحليل أن الشباب المغربي يواجه صعوبات مختلفة الأبعاد.

ثمة مؤشر آخر لتموقع الشباب في سوق العمل وهو عدد الشباب غير الملتحقين بالمدرسة وبدون عمل (ويعبر عنهم كجزء من الشريحة العمرية المعنية)، وهو ما يسمى غالبا بمعدل عدم النشاط/الخمول. وقد تم اقتراح هذا المؤشر في التقرير العالمي حول التنمية لعام 2007، حيث يحاول هذا المؤشر من خلال احتساب عدد الشباب غير الممدرسين وبدون عمل، أن يبين أن النسبة المئوية للشباب تمثل "فرصة ضائعة". وبالتالي، تم اقتراح معدل الخمول كبديل عن البطالة وكمؤشر عن الإكراهات التي يعاني منها الشباب على مستوى سوق العمل لأن البطالة لا تشمل "الإحباط" الذي يشعر به الأشخاص الذين لا يبحثون عن العمل. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن بعض الأشخاص، وخاصة النساء، يختارون عدم العمل.

الشكل "ب 1.1": معدل الشباب المغربي البالغين من العمر بين 15 و29 سنة غير الممدرسين وبدون عمل.

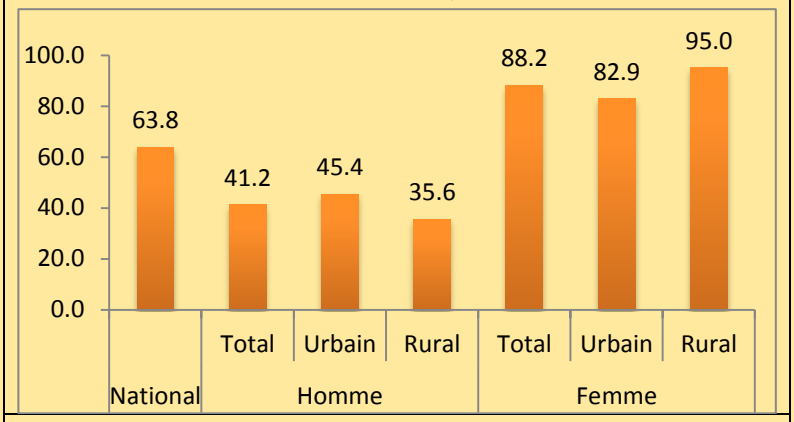

المصدر: المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010.

ومن جهة أخرى، تشير بيانات المسح الاستقصائي للأسر والشباب لعام 2009-2010 أن خمول الشباب جد مرتفع بالمغرب. فحوالي نصف مجموع الشباب غير ملتحق بالمدرسة وبدون عمل. وتعتبر المشكلة أعوص لدى النساء الشابات: ففي المناطق القروية، 9 نساء من أصل 10 يندرجن ضمن هذه الفئة. وتعتبر المشكلة خطيرة كذلك لدى الشبان من نفس الوسط: 3 رجال من بين 10 لا يعملون. وبالتالي، فإن مؤشر الخمول، على غرار مؤشرات نشاط الشباب في اليد العاملة ومؤشرات بطالة الشباب، يشير إلى مستويات عالية من إقصاء الشباب المغربي من سوق العمل.[أ]

وعلى الرغم من أن المقارنات الإقليمية تطرح بعض المشاكل بسبب قابلية مقارنة تعريف الخمول والاختلافات في السنوات المشمولة بالمسح، نقدم فيما يلي بعض أرقام الخمول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من باب الإشارة فقط. فأرقام الخمول بالمغرب في الفترة ما بين 2009 و2010 كانت أسوأ من الأرقام المسجلة في مصر عام 2006 (حيث كان 18,4% من مجموع الرجال و54,6% من مجموع النساء بدون عمل، وفقا لعمليات حسابية قائمة على مسح القوى العاملة لمصر أو " LFS " Labor Force Survey لعام 2006)[ب]. وفي المقابل، تعتبر الأرقام المسجلة في المغرب في نفس الفترة شبيهة بالأرقام المسجلة في الأردن عام 2008، حيث بلغ معدل الخمول لدى الرجال 24,5% مقابل 71,5% لدى النساء (وفقا للحسابات التي أنجزها الوزارة الأردنية للإحصاءات من خلال مسح القوى العاملة للأردن)[ج].

ملاحظات:

أ. معدل الخمول (51,6%) منخفض عن النسبة المجمعة للبطالة والخمول (64%) بالمغرب، وذلك بسبب معدلات التمدرس المرتفعة نسبيا مقارنة بمعدلات النشاط.

ب. غ. لاكافا ون. أوهيجينز (G. La Cava et N. O'Higgins)، 2010، "الشباب في البلدان العربية: تعزيز الفرص والمشاركة والاستقرار"، وثيقة مرجعية أعدت من أجل البنك الدولي بغية المشاركة في مؤتمر مرسيليا حول الشباب في العالم العربي المنعقد من 28 إلى 30 أبريل 2010. http://siteresources.worldbank.org.

ج. البنك الدولي، التقرير حول التنمية بالعالم، 2007

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010.

الشكل 6.1: حصة الشباب العاطلين بحسب المستوى التربوي

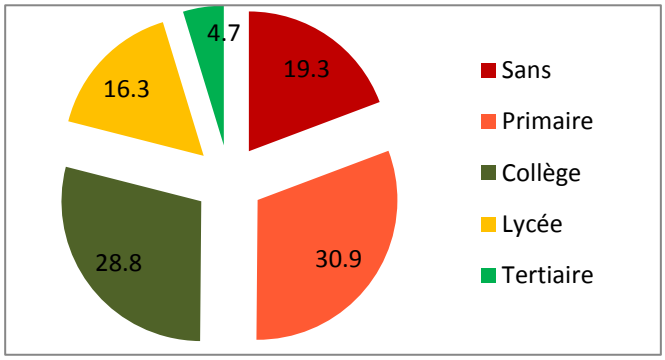

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2010.2009

على الرغم من أن *احتمال* حصول شباب على منصب عمل يبدو أعلى بين الأشخاص ذوي مستوى التعليم الثانوي، فإن الغالبية العظمى من الشباب العاطلين عن العمل يتوفرون، في الواقع، على مستوى تربوي ضعيف إن لم يكن منعدما. فأقل من 5% من الشباب العاطلين يتوفرون على شهادة التعليم العالي، وحوالي 16% منهم على شهادة التعليم الثانوي. كما أن زهاء 80% من الشباب العاطلين عن العمل يتوفرون على مستوى تعليمي (إن توفروا عليه على الإطلاق). وحتى الآن، ركزت جميع الوثائق المتوفرة حول البطالة في المغرب، بالإضافة إلى السياسات الوطنية، على هذه الأقلية من الشباب الخريجين العاطلين عن العمل[32]. ومن جهة أخرى، تسلط خلاصات هذا الفصل الضوء على أن معظم التدخلات السياسية بالمغرب ركزت حتى الآن على هذه الأقلية من الشباب الخريجين العاطلين عن العمل، ولم تكترث بالغالبية العظمى من الشباب المستبعدين.

تختلف معدلات المشاركة بشكل كبير بحسب الثروة

تظهر البيانات، في أوساط الشباب الذكور، نوعين صارخين من الاختلاف بين الشباب المنحدرين من الشريحتين العشريتين الأفقر والأغنى (انظر الرسم البياني أ في الشكل 7.1). **أولا، يعتبر جزء مهم من شباب الشريحة العشرية الأغنى بدون عمل.** قد يعزى ذلك إلى أنهم أكثر صعوبة في الإرضاء فيما يتعلق بمناصب العمل التي قد يقبلونها مقارنة بنظرائهم الأكثر فقرا من نفس السن. **وعلى العكس، حوالي 30% من الشبان الأكثر فقرا هم غير منخرطون في عالم الشغل، وذلك أساسا بسبب الإحباط، في حين يعاني 20% فقط من الشريحة العشرية الأغنى من هذا الوضع.** يعتبر المستوى العالي من عدم المشاركة في سوق العمل بسبب الإحباط بين الشبان الفقراء أمرا غريبا بالفعل. فقد يكون تثبيطهم ناجما عن العلاقات والشبكات أو الواسطة اللازمة لإيجاد منصب عمل. وحيث أن الثروة تمثل مؤشرا عن العلاقة بشبكات سوق العمل، فإنه ليس من المستغرب أن الشباب المنحدرين من الأسر الأكثر فقرا لا يتحمسون لآفاق التشغيل المتاحة لهم. وبشكل عام، تعتبر نسبة الشباب العاملين أعلى لدى الشريحة العشرية الأغنى مقارنة بالعشرية الأكثر فقرا.

أما فيما يخص النساء الشابات، فالبيانات لا تكاد تشير إلى أي منصب عمل في الشريحة العشرية للأسر الأفقر (معظمها في المناطق القروية)؛ جل تلك النساء تقريبا غير منخرط في سوق العمل ومعظمهن محبطات (20%). فحظوظ العمل تتزايد بحسب ارتفاع مستوى المعيشة، ومع ذلك، تبقى نسبة البطالة مرتفعة. وبالتالي، **حتى بين 10% من الأسر الأكثر غنى، 70% من النساء غير منخرطات في عالم الشغل.**

الشكل 7.1: مختلف سمات الشباب في سن العمل (مصنفون بحسب الشرائح العشرية لمؤشر الأصول)

[32] راجع على سبيل المثال، ب. أجنور وك.عيناوي، 2003، "سياسات سوق العمل والبطالة في المغرب: دراسة تحليلية كمية"، وثيقة عمل للبحث في السياسات 3091، البنك الدولي، واشنطن العاصمة. راجع كذلك، بوضربات واجبيلو، 2009، "إقصاء الشباب بالمغرب".

الرسم البياني ب. النساء	الرسم البياني أ. الرجال
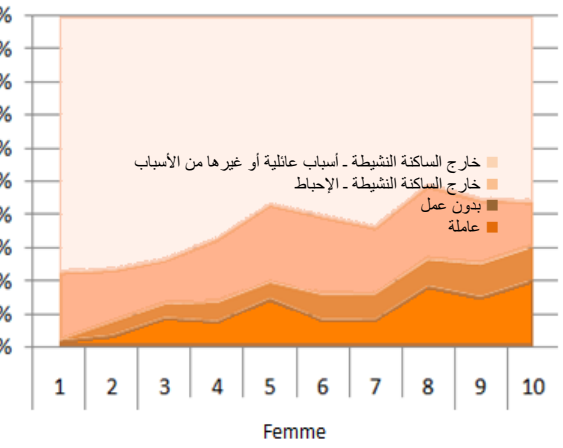	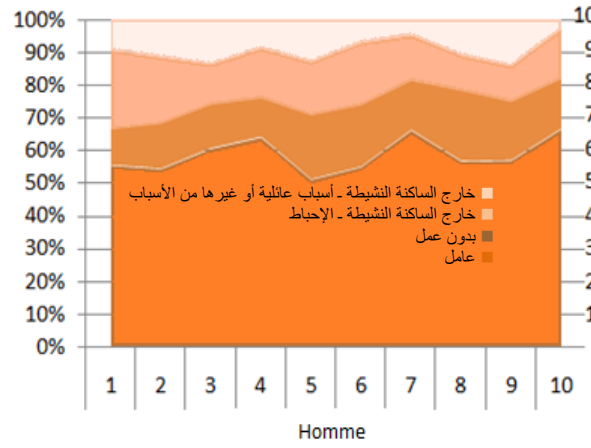

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 20102009.

ومع ذلك، تشير دراسة تحليلية أكثر صرامة أن بعض الجوانب المذكورة أعلاه بخصوص مشاركة الشباب الفقراء في سوق العمل فقط مرتبطة مباشرة بمستويات معيشة أسرهم. لكن معظم الاختلافات المسجلة ناجمة عن عوامل أخرى غير الثروة، كالتعليم على سبيل المثال (انظر الجدول أ2.1 في الملحق 1). وبالمثل، فقد لا ينخرط الشباب في القوى العاملة لأسباب أخرى غير فتور العزيمة (مثلا، إذا كان الشاب مجبرا على البقاء في المنزل لأسباب عائلية، أو غير قادر على العمل، إلخ). ولئن كان حقيقة أن معظم الشباب المنحدرين من أسر فقيرة يعيشون هذا الوضع، فإن ذلك مرتبط أساسا بضعف مستوى التعليم (الابتدائي) أو انعدامه و كذلك لأن معظم هؤلاء الشباب هم من النساء. وفي الواقع، يبدو جليا، من خلال دراسة جميع العوامل الأخرى، أن الشباب الأكثر ثراء هم الأكثر احتمالا للبقاء في البيت من نظرائهم الفقراء.

ثمة جوانب أخرى مهمة لمشاركة الشباب الفقراء في سوق العمل (أو عدم مشاركتهم) هي أكثر ارتباطا وبشكل مباشر بثروة الأسرة: فالشباب المنحدرون من الأسر الأكثر فقرا هم أكثر عرضة للبقاء خارج الساكنة النشيطة بسبب فتور العزيمة من نظرائهم الأكثر ثراء. ومع ذلك، يلعب التعليم والسن كذلك دورا في فتور عزيمة الشباب — تبين نتائج تحليل الانحدار اعتبارا من بيانات المسح أن الشباب ذوي مستوى التعليم الثانوي أو أقل هم أكثر عرضة لعدم المشاركة في الساكنة النشيطة بسبب فتور العزيمة وأن الشباب الأكبر سنا أقل حضورا في هذه الفئة.

في حال العمالة والبطالة، يزيد مستوى التعليم (باستثناء التعليم المهني والعالي) من احتمالات البطالة ويقلص من إمكانيات التشغيل. لم يتم تدارس فرص التشغيل وعدم التشغيل إلا في حالة التعليم المهني والتعليم العالي. فمن جهة، تعتبر نتائج تحليل الانحدار بشأن التربية أقوى حجة على أن الشباب المتعلمين أكثر

الإطار 2.1 المستوى الدراسي للشباب مرتبط بالوضع المالي للأسرة

تشير تقديرات تحليل الانحدار الذي استخدم بيانات المسح الاستقصائي للأسر والشباب لعام 2009–2010 أن استكمال التعليم الابتدائي أو الإعدادي لدى الشباب البالغين من العمر بين 25 و29 سنة مرتبط بشكل وثيق بمستوى ثروة أسرهم، وبالنوع الاجتماعي، ومكان الإقامة. وبالتالي، يسجل أدنى احتمال لاستكمال سلك التعليم الابتدائي (6%) لدى خادمات البيوت المنحدرات من الأسر الأكثر فقرا في المناطق القروية، بينما يعتبر احتمال استكمال شاب قروي من نفس الوضع الاجتماعي أحد هذه المستويات التعليمية أعلى بكثير (16%). من جهة أخرى، تعرف معدلات استكمال الدراسة في المناطق الحضرية مستويات أعلى: فاحتمال استكمال شاب فقير من الوسط الحضري المستوى الابتدائي على الأقل أعلى بكثير (38,2%). وفي الأخير، يشكل الوضع المادي لأسرة شاب عاملا آخرا ذا أهمية كبرى بالنسبة لمعدلات إتمام الأسلاك الدراسية: يتوفر الشبان الأغنى في المناطق الحضرية على أعلى احتمال لإكمال السلك الابتدائي أو الإعدادي (89,6%).

فيما يتعلق بالتعليم الثانوي، يعتمد احتمال إنهاء هذا السلك بالدرجة الأولى على مكان إقامة الشباب والوضع المادي لأسرهم. وتبدو الاختلافات مذهلة في هذا الصدد: فاحتمال استكمال شاب فقير للسلك الثانوي في المناطق القروية لا يتجاوز 1%، بينما يرتفع هذا الاحتمال إلى 34,2% بالنسبة لشاب ميسور الحال في الوسط الحضري. وأخيرا، فإن احتمال استكمال تكوين مهني أو الحصول على شهادة جامعية رهين أيضا بالوضع المادي للأسرة ومكان الإقامة: فالشاب الفقير في الوسط القروي يكاد لا يملك أي فرصة (0,6%) لإتمام أي من هذه الأسلاك الدراسية، في حين أن نسبة احتمال استكمالها بالنسبة للشباب في المناطق الحضرية تعادل 35,6%.

ملاحظة:
تتلخص طريقة أخرى لتحديد المستوى الدراسي بحسب الأسر في معرفة المستوى الدراسي للآباء والمرتبط في حد ذاته وبشكل وثيق بمستويات ثروة الأسر. ليس من المستغرب أن نجد، في تحاليل الانحدار، علاقة إيجابية بين تربية الأب والأم ومستويات تعليم الشباب.

رغبة في المشاركة في سوق العمل، حتى وإن كانوا غير قادرين على إيجاد فرص الشغل. ويتصرف الشباب الأكثر سنا بطريقة مشابهة (بمعنى أنهم كلما تقدموا في السن، كلما تزايد احتمال بطالتهم وعملهم). ومن ناحية أخرى، يعتبر الوضع المالي الخاصية الوحيدة التي تزيد من احتمالات التشغيل وتقلص احتمال البطالة.

4.1 جودة مناصب عمل الشباب

إذا كان الشبان والشابات يناضلون من أجل الولوج إلى سوق العمل، فهؤلاء الذين تمكنوا من دخولها يشتكون من ضعف جودة مناصب الشغل. وتعتبر أنواع الوظائف التي يحصل عليها الشباب ضرورية لرفاهيتهم، كما هو مبين في هذا القسم من التقرير.

يعمل معظم الشباب (النصف تقريبا) في المغرب كأجراء في مقاولات خاصة. وكما هو مبين في الشكل 8.1، تتلخص أشكال الوظائف الشائعة الأخرى في: خدمة البيوت (15,5% من مجموع الشباب العاملين) والتدريب (10%). **وتعتبر الوظائف في القطاع العام نادرة – 5% فقط من الشباب يحصلون على هذا النوع من الوظائف – وإن كانت هذه الوظائف مرغوبا فيها بشكل كبير:** 46% من الشباب المستجوبين عبروا أنهم يفضلون الوظائف في القطاع العام عن تلك الموجودة في القطاع الخاص أو عن العمل في المهن الحرة. **لكن اهتمام الشباب بالعمل في القطاع العام كمصدر للعمالة تراجع.** ويعمل في القطاع العمومي 11,6% من الساكنة النشيطة للأشخاص الأقل شبابا، أي البالغين من العمر بين 30 و64 سنة، أي ما يناهز ضعف النسبة المئوية للعاملين الشباب. وليس من المستغرب أن المهن الحرة أقل شيوعا لدى الشباب مما هو الحال لدى الساكنة النشيطة الأقل شبابا.

الشكل 8.1: أنواع مناصب الشغل: مقارنة بين مناصب عمل الأشخاص الأقل شبابا (30 إلى 64 عاما) ومناصب عمل الشباب (من 15 إلى 29 عاما)

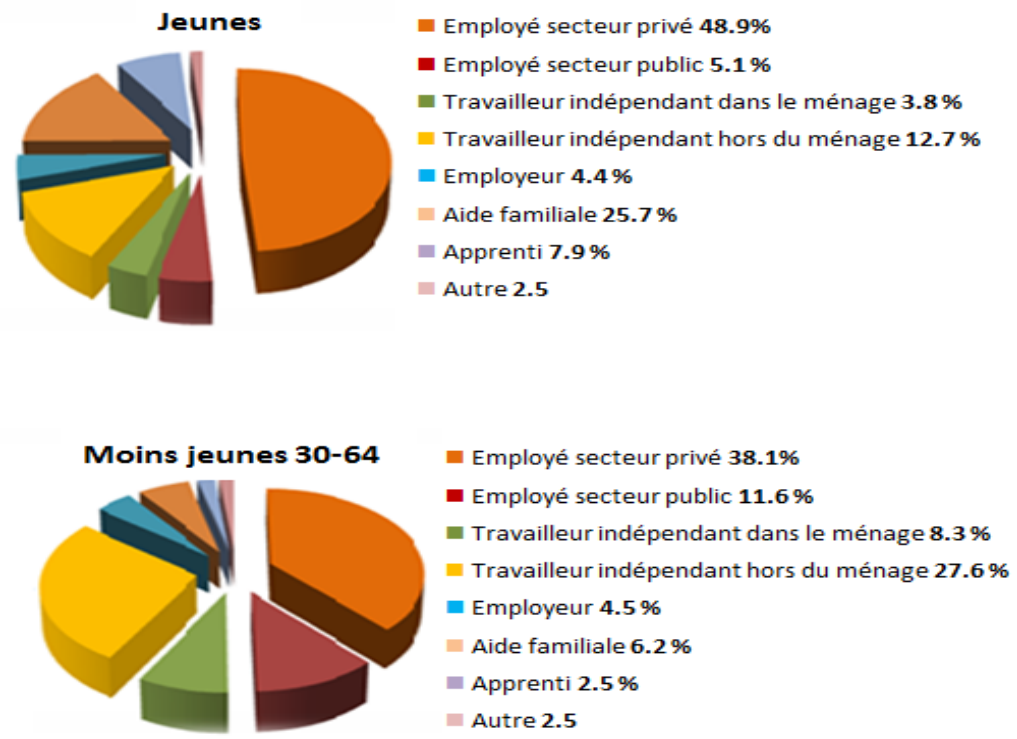

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2010.2009.

تعمل الأغلبية الساحقة من النساء الشابات في المناطق الحضرية– حوالي 4 من أصل 5 – في القطاع الخاص كأجيرات. وتقريبا 10% من مجموع الشابات اللواتي يعملن في المناطق الحضرية يشتغلن في القطاع العام. أما النساء الشابات القرويات العاملات يعملن في القطاع الخاص (حوالي 40%)، في حين أن ما يزيد قليلا على 25% يعملن كخادمات في البيوت. بينما يعمل الشبان في المناطق الحضرية والقروية غالبا في القطاع الخاص. إلا أن الرجال، مقارنة مع النساء، يعملون كأجراء في قطاعات متنوعة لاسيما في المناطق الحضرية. على سبيل المثال: في حين تكاد لا توجد أي امرأة شابة تعمل كمتدربة أو في المهن الحرة، نجد أن 11,5% من الشباب الذكور في المناطق الحضرية متدربون و15% يعملون لحسابهم الخاص (سواء داخل المنزل أو خارجه).

الشكل 9.1: أنواع مناصب العمل بالنسبة للشباب الذكور والإناث الأجراء (البالغين من العمر بين 15 و29 سنة) بحسب مكان الإقامة

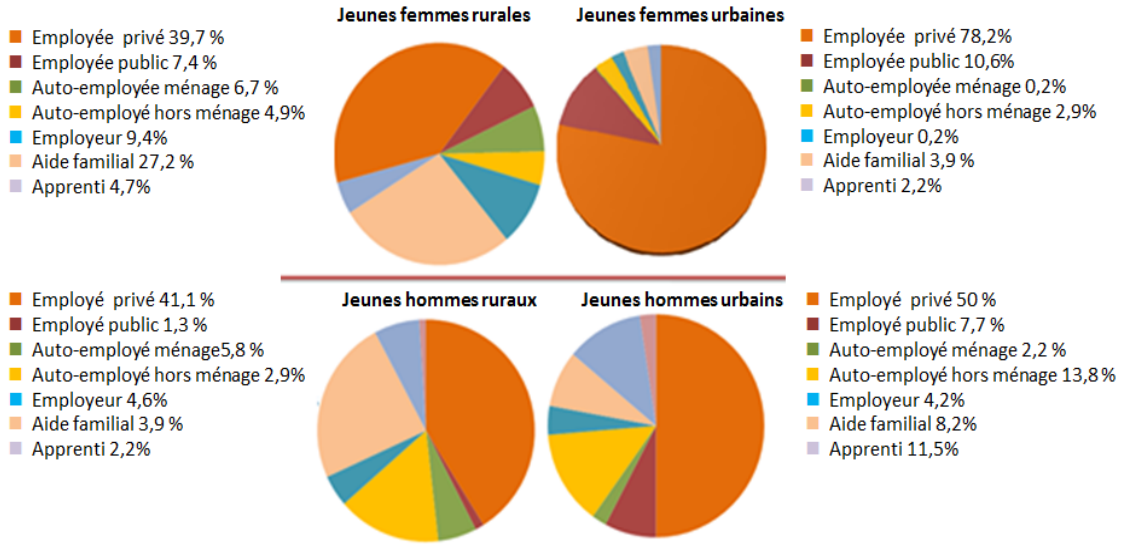

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.س

حوالي 88% من الشباب العاملين لا يتوفرون على عقد عمل (انظر الشكل 10.1). وبالتالي، فإن معظم الشباب العاملين يشتغلون في القطاع غير المهيكل، كما هو الحال في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المثير للاهتمام أنه من بين الأشخاص الأقل شبابا (الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و64 سنة)، تعتبر إمكانية العمل في القطاع غير المهيكل منخفضة، لكن النسبة المئوية تظل عالية جدا (حوالي 81%). وعندما يتم استخدام مؤشرات أخرى لتحديد الطابع النظامي للعمالة، من قبيل المساهمات في نظام الضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي من خلال العمل، فإن الوضع يبدو أكثر سوءا – خاصة فيما يتعلق بالعمال كبار السن. كما أن 11,4% فقط من الشباب الذين يعملون يساهمون في صندوق الضمان الاجتماعي و9,7% فقط يتوفرون على تأمين صحي.

الشكل 10.1: الطابع غير النظامي للتشغيل: مقارنة بين الأشخاص الأقل شبابا (30–64 سنة) والشباب (15–29 سنة)

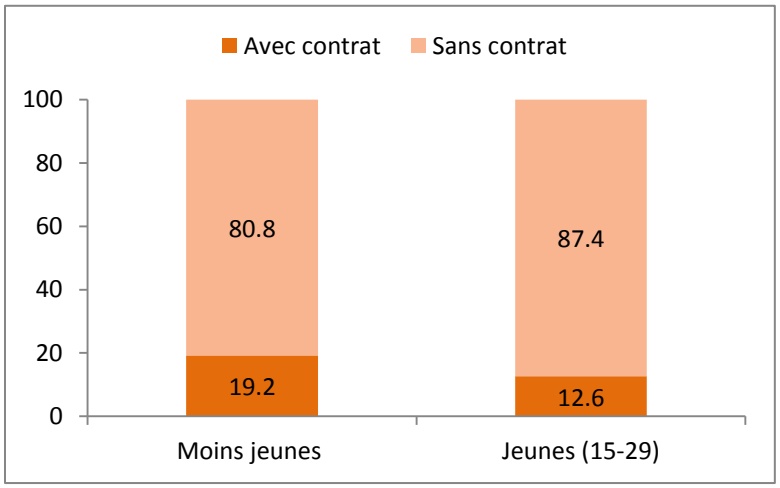

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.

على عكس الوظائف في القطاع غير النظامي، تتميز مناصب العمل في القطاع المهيكل ببعض الامتيازات التي تكمل الرواتب. ويعتبر الضمان الاجتماعي أكثر هذه الامتيازات التي ترافق مناصب العمل المصحوبة بعقد العمل – 78% من الشباب الذين يتوفرون على عقد عمل يستفيدون من هذه الخدمات الاجتماعية. لكن الضمان الاجتماعي غير معمم في المناطق القروية حيث أن 62% من الشباب العاملين في القطاع المهيكل يستفيدون منه، ومع ذلك، فإن تغطية الضمان الاجتماعي ضعيفة بشكل كبير لدى الشباب في المناطق القروية (33%) مقارنة بالشباب في المناطق الحضرية (68,4%). وتشكل العطل المدفوعة الأجر ثالث الامتيازات الاجتماعية التي يستفيد منها 39,6% من الشباب العاملين في القطاع المهيكل. ونادرا ما يعتبر التكوين بمثابة امتياز اجتماعي؛ فبينما صرح 17% من الشباب الحضريين أنهم استفادوا من دورات تكوينية، نجد في المقابل أن العاملين في القطاع المهيكل في المناطق القروية، رغم قلة عددهم، لم يستفيدوا منها قط[33].

بغض النظر عن قلة عدد الوظائف غير النظامية في المناطق الحضرية، (انظر الشكل 11.1)، فإن الفجوة بين الشابات والشبان في العمل غير المهيكل في الوسط الحضري عميقة للغاية: 40% من جميع النساء العاملات يتوفرن على عقد عمل مقابل 13% لدى الرجال. ومن المرجح أيضا أن النسبة الضعيفة لتشغيل للمرأة راجعة أساسا إلى ضعف مشاركة المرأة في القطاع غير المهيكل. **أما المناطق القروية، فنادرا ما توفر مناصب عمل في القطاع المهيكل للنساء وقليلا للرجال (6%).**

الشكل 11.1: أنواع مناصب العمل بالنسبة للشباب الذكور والإناث الأجراء (البالغين من العمر بين 15 و29 سنة)، بحسب مكان الإقامة

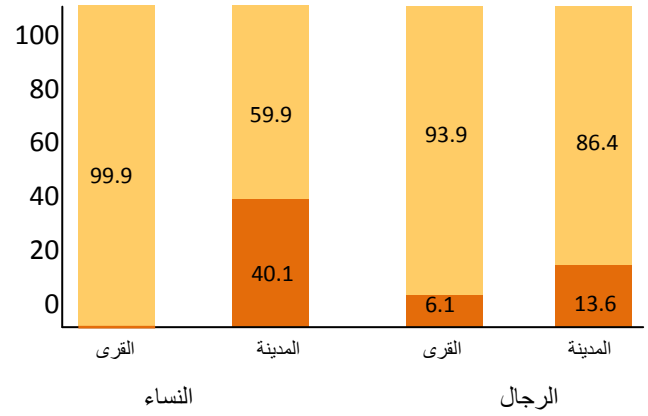

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010.

من جهة أخرى، يعتبر الشباب ذوو مستوى تعليمي ضعيف أكثر عرضة للعمل في القطاع غير النظامي. ومع ذلك، فإن انتشار العمالة في القطاع غير المهيكل مرتفع أيضا في صفوف الشباب الأكثر تعليما. على سبيل المثال، 40% من الشباب الذكور النشطين الذين أتموا السلك الثانوي، كما هو مبين في الشكل 12.1، يعملون كذلك في القطاع غير النظامي. لكن هذه النسبة أقل لدى النساء الحاصلات على نفس المستوى الدراسي (27%).

وتتزايد فرص الشباب البالغين للحصول على عقد عمل، أي العمل في القطاع المهيكل، مع تحسن الوضع المادي لعائلتهم ومستوى تعليمهم، وفقا لما جاء في تحليل الانحدار (راجع الجدول أ4.1 في الملحق 1). وعلى العكس، تقل هذه الاحتمالات لدى الشباب غير المتعلمين المنحدرين من أوساط فقيرة. ويشير تحليل الانحدار أن الطابع غير النظامي للعمل لا يتوقف إلى حد كبير على النوع الاجتماعي أو مكان إقامة العامل الشباب. ولتوضيح الاختلافات في احتمال الحصول على عمل في القطاع المهيكل، نسرد مثال شاب فقير وغير متعلم: حيث يعادل احتمال عمل هذا الشاب في القطاع المهيكل 3,3% مقارنة بشاب أنهى تعليمه الثانوي ومنحدر من عائلة ميسورة، إذ يصل الاحتمال إلى 91%.

[33] لم يتم توزيع هذه الإحصائيات بحسب النوع الاجتماعي نظرا لصغر حجم العينات.

الشكل 12.1: عمالة الشباب في القطاع غير المهيكل بحسب المستوى الدراسي

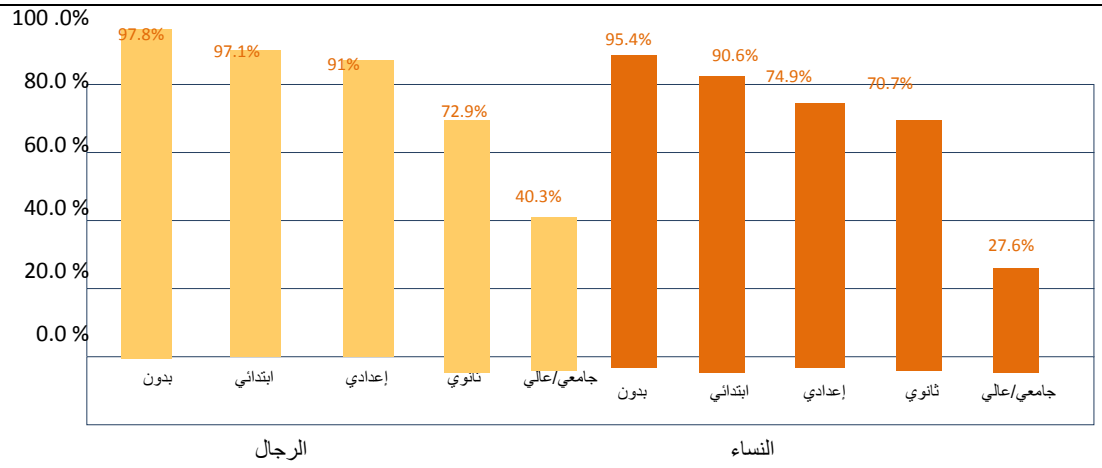

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.

أهم المشاكل المرتبطة بالعمل وفقا لتصريحات الشباب العاملين

الشكل 13.1: الشغل الناقص لدى الشباب (15 إلى 29 عاما)

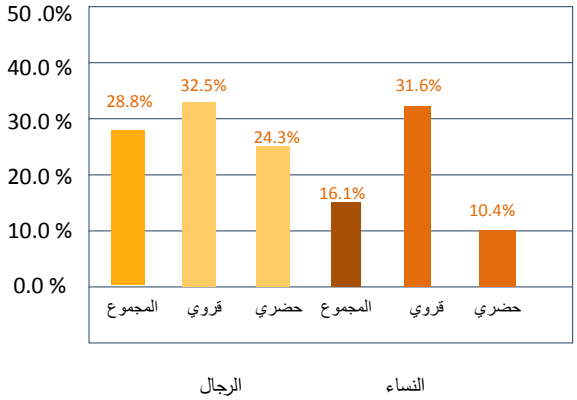

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.

يبين تحليل شامل لأنماط العمالة أن الشباب العاملين يعانون من مستويات عالية من الشغل الناقص، بمعنى أنهم يعملون ساعات أقل مما يرغبون فيه. فمعدل العمالة الناقصة (الشغل الناقص) بين الشبان العاملين يعادل تقريبا ضعفي المعدل لدى النساء الشابات – 29% مقابل 16% (انظر الشكل 13.1). ويتفاقم الوضع لدى الشباب في المناطق القروية، رجالا ونساء، مقارنة بالوضع السائد في الوسط الحضري: حيث يصرح حوالي ثلث الشباب البالغين في المناطق القروية، (من الرجال والنساء) أنهم يشتغلون في إطار العمالة الناقصة. وهذا يعزى إلى حد كبير إلى انتشار العمل غير المهيكل في الوسط القروي. علاوة على ذلك، يشير عدد قليل من النساء الشابات في المناطق الحضرية (10%) أن شغلهن ناقص لأن معظمهن يعملن في القطاع النظامي.

وترتبط العمالة الناقصة بشكل وثيق بالقطاع غير المهيكل، الذي يعتبر مصدرا هاما للعمالة المؤقتة. فحوالي 31,3% من الشباب العاملين في القطاع غير النظامي مستعدون لقبول عمل إضافي و5,5 % يبحثون بحماس عن عمل إضافي. وفي المقابل، 8,6% فقط من العاملين في القطاع المهيكل يعتبرون أن بإمكانهم العمل أكثر ولكن لا أحد منهم يبحث عن عمل بشكل جاد. وبعد الإطلاع على مستوى التعليم المحصل، يبدو أن الشباب المنحدرين من أوساط ميسورة لا يشعرون بأن عملهم ناقص، ربما لأن مناصب العمل التي يشغلونها في القطاع غير المهيكل ذات جودة أعلى وبالتالي رواتبهم أعلى. ومن جهتهن، تعتبر النساء أقل عرضة للعمالة الناقصة، وهذا يعكس على الأرجح الاختلافات في الخيارات المهنية للمرأة وأنواع الوظائف التي تقبلن بها.

يشير الشباب في المغرب أنهم غير راضون بشكل عام عن وظائفهم: 24,7% من الشباب المستجوبين غير راضون تماما مقابل 45,5% صرحوا أنهم بالكاد راضون عن وضعهم المهني. من خلال دراسة مجموعة واسعة من الخصائص الشخصية والمهنية، يظهر أن الوضع المادي للشاب البالغ هو الذي يساهم أساسا في مزيد من الرضا عن العمل، ربما لأن الشباب المنحدرين من أوساط ميسورة قادرون على إيجاد وظائف أكثر ملاءمة. حوالي 62% من الشباب من أغنى شريحة عشرية راضون بشكل عام عن وظائفهم، مقابل 14,8% فقط من شباب العشرية الأفقر. ويرتبط العامل الثاني الأكثر أهمية والذي يساهم في الرضا عن الوظيفة بالطابع النظامي للعمل: 60,8% من الشباب العاملين في القطاع المهيكل راضون عن عملهم، مقابل 25% فقط من الشباب العاملين في القطاع غير النظامي. وتبين هذه النتيجة أن الشباب إما يفضلون الوظائف القارة أو أن جودة الوظائف في القطاع المهيكل قد تكون أفضل، أو الاثنين معا.

ومن جهة أخرى، عبَّر الشباب في كثير من الأحيان عن أنواع مختلفة من المشاكل المرتبطة بوظائفهم، ويبدو أن أهمها يتلخص في الرواتب غير الكافية، وثقل الأعباء المهنية، وساعات العمل الطويلة، بالإضافة إلى الملل. ولم تتم الإشارة في الغالب إلى العنف الجسدي والأجور غير الواضحة. وبالنسبة للرجال، تعتبر المخاطر في مكان العمل مهمة، في حين أن النساء غالبا ما يعانين من التحرش سواء في أماكن عملهن أو خلال طريقهن من وإلى العمل.

الشكل 14.1: المشاكل التي صرح عنها العاملون الشباب (رجالا ونساء) في مكان عملهم

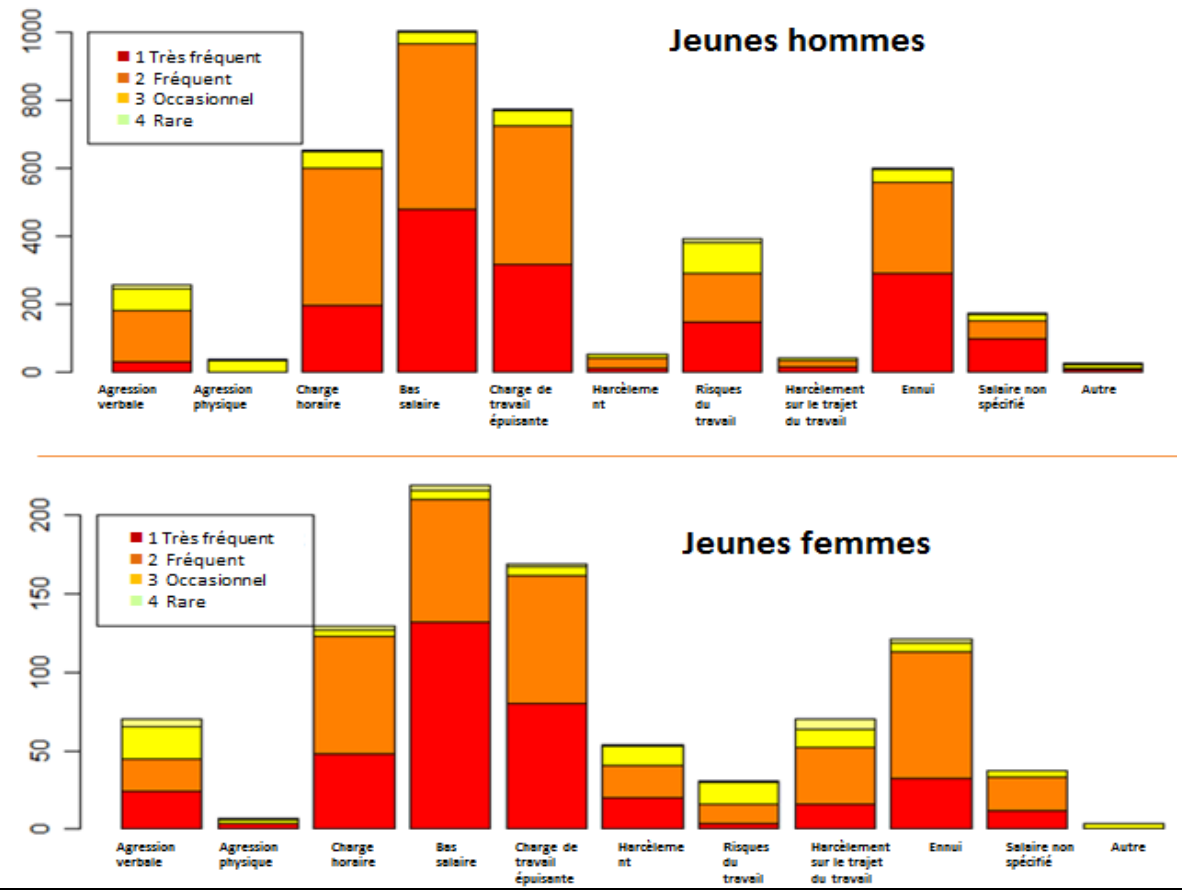

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010.

مناصب العمل المفضلة

على الرغم من عدم الرضا المصرح عنه بين العمال الشباب، فإنهم يولون أهمية كبرى للعمل: أغلبية الشباب الذين شملهم الاستطلاع (67,2%) أبانوا عن الرغبة في العمل أو الاستمرار في العمل. ومن ثم، تتجلى اختلافات كبيرة في النزوع إلى العمل بحسب خصائص هؤلاء الشباب، أهمها النوع الاجتماعي، والمستوى الدراسي ومكان الإقامة. **فالرجال أكثر استعدادا للعمل (97%) من النساء (41,9%)، الأمر الذي يعكس بلا شك أفضيات في العمل تختلف بشكل كبير بين الذكور والإناث من الشباب.** وبالمثل، يعتبر الشباب في المناطق الحضرية أكثر استعدادا للعمل (75,6%) من الشباب في المناطق القروية (58,9%)، وهذا عامل مهم، حتى عند النظر في الاختلافات في المستويات الدراسية والمادية بين هاتين المجموعتين من الشباب. لكن المشجع في الأمر هو أن نسبة عالية من الشباب المتعلمين، لاسيما الذين حصلوا على تكوين مهني (99,1%) والذين أنهوا تعليمهم الثانوي (93,8%)، ينوون العمل، مقارنة بالشباب غير المتعلمين (55,9%). وأخيرا، يلعب الوضع المادي لأسر الشباب (كما ورد في تصنيف مؤشر مستوى المعيشة)، حتى بعد مراعاة جميع الخصائص الأخرى، دورا وإن كان ضعيفا لكنه ثابت، في انخفاض رغبة الشباب في العمل.

بصفة عامة، تشير النساء المستجوبات إلى العديد من معيقات العمل لا يذكرها الرجال. على سبيل المثال: تتردد النساء في العمل نظرا لمجموعة من الاعتبارات الاجتماعية أو بسبب موقف الأقارب. تشير حوالي 30,6% من النساء الشابات أنهن غير مستعدات للعمل أو أنهن لا يستطعن العمل لأن أزواجهن لا يسمحون بذلك، في حين يعاني حوالي 23,2% منهن من حظر آبائهن عن العمل. وتعترف نساء أخريات (22,9%) أن العمل المنزلي يشغلهن لدرجة لا تسمح لهن بالعمل خارج البيت (انظر الشكل 15.1).

الشكل 15.1: السبب الرئيسي الذي تقدمه النساء لتبرير عدم رغبتهن في العمل

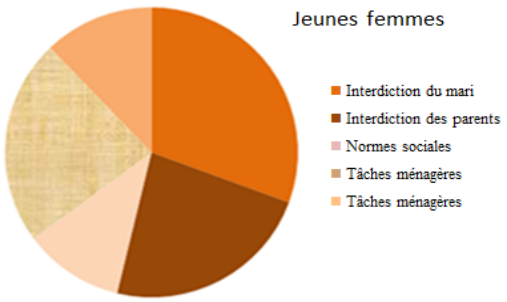

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.

عبرت الأغلبية الكبرى(70%) للشباب العاطلين عن العمل والقادرين على العمل المستجوبين أنها لا أن تبحث عن عمل. وكما أشرنا إلى ذلك سابقا في هذا الفصل، فإن هذا يعزى إلى درجة عالية من الإحباط. **فمن جهة، أشارت أغلبية الشباب الراغبين في العمل (57٪) والذين لا يبحثون عن وظيفة، أنهم لم يكونوا مؤمنين بأن فرص العمل قد تكون متاحة. أما السبب الثاني الأكثر أهمية الذي تحجج به الشباب عن عدم بحثهم عن وظيفة (14,4%) فيتلخص في تعبهم من البحث.** فاحتمال الإحباط، فقط بغية فهم أنواع الشباب الأكثر عرضة للتفكير السلبي بشأن فرص العمل، كان مرتبطا بخصائص أساسية للشباب (على سبيل المثال، النوع الاجتماعي، والبيئة الحضرية أو القروية، ونوع التعليم ومدة البحث عن عمل).

يعتقد جميع الشباب تقريبا أن فرص العمل غير متاحة، باستثناء الشباب الذين تلقوا تكوينا مهنيا (أقل استعدادا لاعتقاد ذلك). وفيما يتعلق بالتعب الذي يشعر به الشباب من كثرة البحث عن عمل، نرى أن الشبان في المناطق الحضرية الذين قضوا أكثر من سنة في البحث عن وظيفة، هم عموما أكثر عرضة لهذا الشعور. كما أن الشباب الحاصلين على تكوين مهني معرضون بنفس الشكل لهذا الإحساس نظرا لأن هذه المجموعة عموما أكثر تفاؤلا بشأن توفر فرص العمل. ومن ثم يمكننا أن نفترض أن الشباب الحاصلين على تكوين مهني يتوقعون أكثر من غيرهم إيجاد منصب عمل، وبالتالي يتعبون و/ أو يفقدون صبرهم بسرعة أكبر إذا تعذر عليهم ذلك.

ثمة نتيجة هامة تتمثل في أن أغلب الشباب العاطلين عن العمل لا يرفضون الوظائف الجيدة التي تعرض عليهم: 11,4% فقط من الشباب العاطلين عن العمل رفضوا وظيفة في الأشهر الثلاثة السابقة للمسح، وذلك أساسا بسبب تدني الأجر. وعلى غرار ذلك، صرح 61% من الشباب العاطلين عن العمل أنهم رفضوا العمل لنفس السبب. ومع ذلك، فإن احتمال رفض الشباب لمنصب عمل بسبب النوع الاجتماعي يختلف عن احتمال أن الشاب أو الشابة يرفضون المنصب بناء على الوضع المادي للأسرة، كما جاء في نتائج تحليل الانحدار. فبينما يعادل احتمال أن يرفض شاب من وسط فقير العمل 5%، فإن هذا لاحتمال يرتفع إلى 16,8% بالنسبة لشاب من وسط غني. وفي الأخير، يعتبر احتمال رفض امرأة شابة غنية العمل يبقى أعلى من ذلك بكثير: 23% مقابل 7% لدى امرأة شابة فقيرة.

ذكر معظم الشباب المستجوبين في إطار المسح (74%) أن أهم عامل في بحثهم عن العمل هو الراتب الجيد، مع اختلاف بسيط عبر مختلف فئات الشباب. وقد لاحظنا في جهة الرباط فحسب (جهة الرباط/ سلا/ زمور/ زعير)، حيث تتواجد عاصمة المغرب، أن هناك اهتماما متفاوتا مقارنة بالجهات الأخرى من حيث العمل في القطاع العمومي. وتتنوع العوامل الأخرى الأكثر أهمية (بعد سرد الأفضليات الأولى الثلاث) بشكل أكبر وتشمل ثبات العمالة (39%)، والقرب من المنزل (33%)، ومنصب في القطاع العام (22,8%)، والتغطية الصحية والضمان الاجتماعي (21%). **وإن كان الكثير من الشباب يرغبون في العثور على وظيفة في القطاع العام، فإن عددا قليلا منهم يذكر هذا التفضيل قبل الراتب الجيد.** من جهة أخرى، يشير تحليل الانحدار لنتائج المسح إلى أن رغبة الشباب في العمل في القطاع العام مرتبطة بمستواه الدراسي ومكان الإقامة. فالشباب الذين تجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي، باستثناء الذين حصلوا على تعليم مهني، يميلون إلى تفضيل الوظائف في القطاع العام أكثر من الشباب الأقل تعليما. وعلى نفس المنوال، نجد أن الشباب في المناطق الحضرية يفضلون أكثر من الشباب القرويين العمل في القطاع العام كخيار أول. وعلى عكس العديد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث "يصطف الشباب للحصول على وظائف في القطاع العام على الرغم من تراجع التجنيد في هذا القطاع"، تبين البيانات الكمية المستخدمة في هذا الفصل أن هذه الظاهرة ليست شائعة بين الشباب المغاربة، الذين يدركون أن فرص العمل في هذا القطاع ضعيفة للغاية، ومن ثم لا يحصرون توقعاتهم بل يصرحون أنهم مستعدون لقبول أي منصب عمل بغض النظر عن القطاع[34].

على الرغم من درجة الاهتمام بالمهن الحرة التي أعرب عنها الشباب المستجوبون في إطار هذه الدراسة، فإن جزءا قليلا منهم يعمل لحسابه الخاص. وبحسب صياغة السؤال، يتراوح المعدل بين 9,3% (من خلال السؤال عن وظيفة في الأشهر الـ 12 الماضية ووفقا لإجابة رب الأسرة) و2,5% (التصريح الذي أدلى به الشباب أنفسهم عن وضعهم المهني الحالي في الوحدة الخاصة "بالشباب" في هذا المسح). **فمن بين الشباب الذين لا يعملون حاليا في المهن الحرة، 9% فقط فكروا في إنشاء مقاولاتهم الخاصة، سواء في الماضي أو في المستقبل القريب.** والمثير للاهتمام أن 39% من الذين لا يتوفرون على شركاتهم الخاصة لم يحاولوا تأسيس أي شركة وعلى الرغم من أنهم لا يخططون لذلك في المستقبل القريب، إلا أنهم يرغبون في تأسيس شركة في غضون عشر سنوات.

وتتلخص المشكلة الرئيسية التي حددها الشباب علاقة بتأسيس أو إدارة المقاولات في الولوج إلى رأس المال – 81,4% من الشباب المستجوبين أكدوا أن هذا العامل مهم، إن لم يكن الأهم. وتشكل المجازفة المالية ثاني أهم هاجس لديهم (62% من الذين شملهم الاستطلاع). بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض الشباب إلى عدة معيقات محتملة بنفس القدر من الأهمية، بما في ذلك الفساد

[34] المصدر: نافتيج جهيلون ن. ود. صالحي إسفهاني، وب. داير، وت. يوسف، وأ. فهمي وم. كرايتش. 2009. "Missed by the Boom, Hurt by the Bust: Making Markets Work for Young People in the Middle East."، مبادرة الشرق الأوسط؛ مركز وولفسون للتنمية، مؤسسة بروكينس، واشنطن العاصمة، ومدرسة حكومة دبي، أبوظبي.

والرشوة (13,2%)، وعبء العمل (14%) وانعدام الحماية الاجتماعية (20,2%). ومن المثير للاهتمام أن ربع النساء المستجوبات عبرن عن أن وضعهن كنساء يمثل عقبة رئيسية تحول دون تمكينهن من إنشاء أو إدارة المقاولات.

الرغبة في الهجرة والتخطيط لها

تشكل الهجرة عنصرا مهما في التنمية الاقتصادية للمغرب، إذ يعيش بالخارج ما يقرب من 3 ملايين مغربي، أي حوالي 10% من مجموع ساكنة هذا البلد، ويساهمون كل عام، وفقا لتقديرات حديثة، بحوالي 6 مليار دولار أمريكي (حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي) في اقتصاد المغرب. ويبرز، من خلال البحث حول الشباب في المغرب، أن هنالك رغبة قوية في الهجرة[35].

الشكل 16.1 رغبة الشباب المغربي في الهجرة

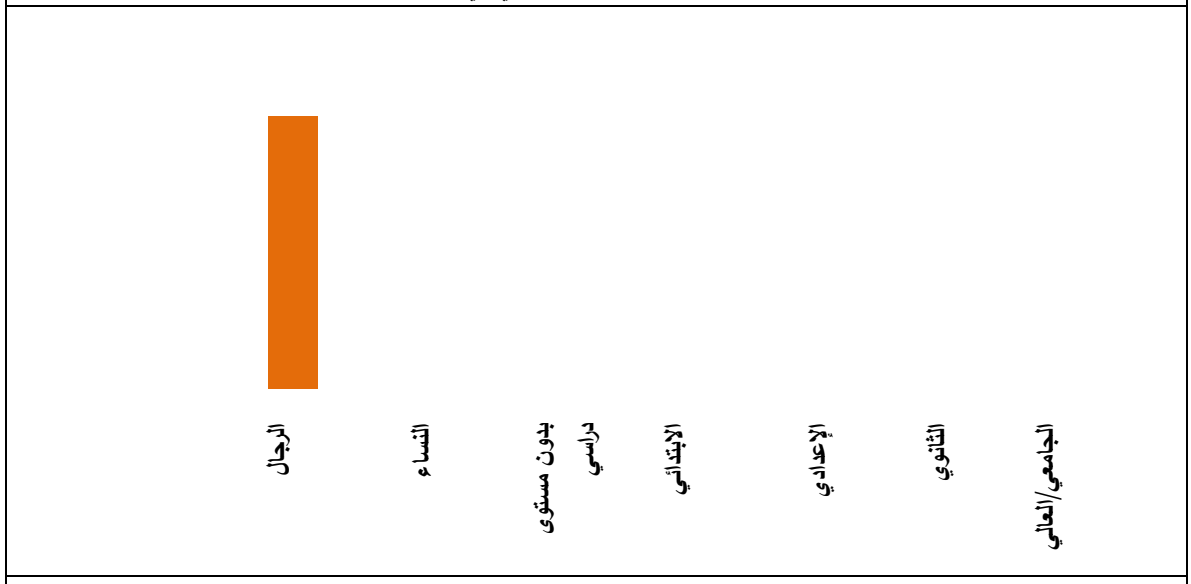

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010.

من جهة أخرى، عبر شاب من ثلاثة شباب عن رغبتهم أو تفكيرهم جديا في مغادرة المغرب في وقت أو آخر في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أكد تقريبا نفس العدد من الشباب المستجوبين (29% أو 10% من مجموع المستجوبين) أنهم يخططون فعلا للهجرة أو لديهم استراتيجية حقيقية لذلك. ليس مفاجئا أن تكون الرغبة في الهجرة أعلى لدى الشباب الذكور (48,2% يرغبون في الهجرة). وتتزايد الرغبة في الهجرة مع ارتفاع مستوى التعليم وتنخفض لدى الشباب في المناطق القروية. وقد تكون هنالك تفسيرات متعددة ذات الصلة بهذه النتائج. فقد تكون الشبكات والعلاقات مهمة، لكن كثيرون هم الأشخاص الذين لا يعرفون جميع الخيارات المتاحة لهم. وفي هذه الحال، قد ترتفع هذه الظاهرة إذا ما توفرت لدى الشباب القرويين الأقل تعليما معرفة قليلة بالحياة خارج المغرب.

على الرغم من أن الرغبة في الهجرة هي أكثر شيوعا بين الشباب الذكور والحضريين، فعندما يُسألون عن خططهم واستراتيجياتهم الخاصة من أجل الهجرة، لا نجد اختلافات تذكر: فالعيش في الوسط القروي، وكون الشاب امرأة لا يقلل من احتمال توفر شخص شاب على خطط أو استراتيجيات للهجرة. وإذا ما زعمنا أن المعرفة وتوفر الأموال ضروريان للهجرة، فإن المستوى الدراسي والوضع المالي يشكلان، في الواقع، أهم العوامل المحددة لاحتمال تفكير الشباب في الهجرة. حوالي 20,5% من جميع الشباب الذين استكملوا سلك التعليم العالي و18,8% من شباب الشريحة العشرية الأغنى عبروا أن لديهم خطط أو استراتيجيات لمغادرة المغرب بشكل

[35] المصدر: البنك الدولي، 2010. المملكة المغربية. الفقر في المناطق القروية: ما نعرفه، وما لا نعرفه، وما يجب أن نعرفه. وثيقة سياسية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

دائم. ومع ذلك، فإن خطط الهجرة غير مرتبطة تماما بالإمكانيات المتوفرة لدى الشباب، ولكن أيضا بالدوافع الداخلية. فالشباب الذين لديهم أسوأ وجهات النظر حول فرص تحسين وضعهم الاجتماعي هم الأكثر احتمالا في التوفر على خطط للهجرة (14,6%) مقارنة بالشباب الراضين عن وضعهم الاجتماعي (7,4%).

وبالتالي، فإن الرغبة في الهجرة قوية جدا بين الشباب المغاربة، وخصوصا بين أولئك الذين لديهم مستوى معين من التعليم. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الشباب ذوي أعلى مستوى دراسي، ومن ثم قدرة أعلى على الهجرة، هم الأكثر احتمالا في أن يتوفروا على خطط محددة للقيام بذلك. فبحسب استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "كالوب" لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة في بلدان جامعة الدول العربية، عبر حوالي 30% من الشباب المستجوبين عن رغبتهم في الهجرة الدائمة إلى بلد آخر إذا ما أتيحت لهم الفرصة. ويبلغ هذا المعدل بالنسبة للمغرب 37%. ومن بين جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعتبر المعدل المسجل في تونس المعدل الوحيد الأعلى من الأرقام المسجلة في المغرب (44% من الشباب يرغبون في الهجرة بشكل دائم[36]). وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي كان قد أنجز دراسة (2007) أظهرت بالفعل أن الشباب يعترفون بالفرص الاقتصادية المرتفعة التي تتيحها الهجرة، لكن مواقفهم كانت متضاربة نظرا للتكاليف المرتبطة بالهجرة، والصعوبات والمخاطر المحتملة. وخلال المقابلات، عبر الشباب في الوسط القروي بشكل خاص عن مخاوفهم بشأن الاندماج في الحياة بالمدن. كما أعربت النساء الشابات، وخاصة الفتيات، عن هواجس بشأن الآثار السلبية للهجرة على الأسر والمجتمعات المحلية[37].

5.1 استخدام برامج دعم تشغيل الشباب

يرمي هذا الجزء إلى تقديم بعض الأدلة عن استخدام البرامج القائمة من خلال بعض المعطيات الدقيقة المتاحة في المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب وذلك من منظور المستفيدين.

الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)

أحدثت الحكومة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك) في عام 2000 بغية مواءمة مهارات طالبي العمل مع متطلبات أرباب العمل. وتقوم الوكالة بجمع عروض الوظائف الشاغرة من أرباب العمل وتحاول ربط طلبات الباحثين عن عمل وبالوظائف المعروضة. ويتوفر طالبو العمل المسجلون لدى وكالة "أنابيك" على الحق في التوجيه المهني كما يتمتع المقاولون الشباب بحق الحصول على الاستشارات اللازمة بشأن مشاريعهم. في البداية، كانت الوكالة تستهدف الشباب الذين أنهوا تعليمهم الثانوي فما فوق. ولكنها قررت، مؤخرا، توسيع نطاق عملها ليشمل الشباب الأقل تعليما، غير أنه لم يتم تسجيل أي زيادة واضحة في استخدام هذه المجموعة المستهدفة لهذه الخدمة. من جهة أخرى، تشير نتائج المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب لعام 2009–2010 أن نسبة معرفة الشباب المغربي ببرنامج الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ولجوءه إليه منخفضة.

الشكل 17.1 نسبة الشباب المستجوبين الذين يعرفون الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، حسب مستوى التعليم

[36] مؤشر صلتك: أصوات الشباب العرب. نونبر 2010.
(http://sas- origin.onstreammedia.com/origin/gallupinc/media/poll/pdf/Silatech.Report.2010.Nov.pdf)

[37] البنك الدولي، 2007. "الخروج من الفقر بالمغرب"، التقرير المرحلي رقم 39992 . المغرب، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

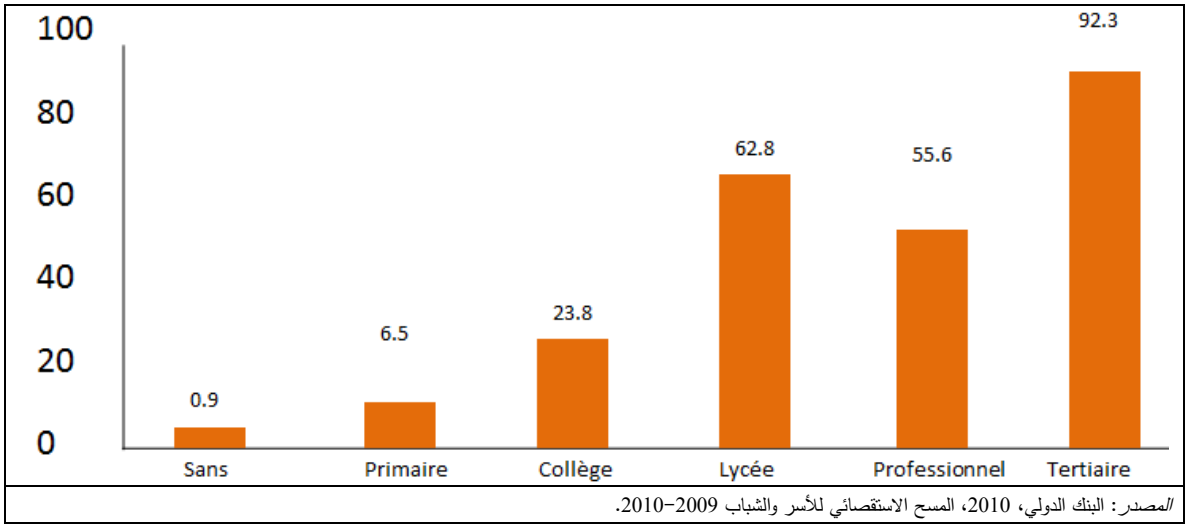

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.

ويبقى مستوى معرفة الشباب المغاربة بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات منخفضا نسبيا – 14% فقط من الذين شملهم الاستطلاع يعرفون البرنامج. ويبدو كذلك أن **الوكالة لا تجد صعوبات كبيرة في الوصول إلى الشباب في المدن مقارنة بالقرى** – ويظهر المسح أن 22% من الشباب في المناطق الحضرية سمعوا من قبل عن البرنامج مقابل 4% فقط من الشباب في المناطق القروية. ومن بين الشباب العاطلين عن العمل، 25% يعرفون البرنامج. وربما يعني ذلك أن مستوى التوعية بالبرنامج ضعيفة للغاية لدى مجموعة الأشخاص الذين من شأنهم الاستفادة بشكل أكبر من خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

بالإضافة إلى أن معظم الشباب لا يعرفون البرنامج، بما في ذلك الشباب الذين يبحثون عن عمل، **8% فقط من الشباب العاطلين عن العمل المستجوبين الذين كانوا يعرفون الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لجؤوا إلى خدماتها في مجال التكوين**. عندما سئل هؤلاء الشباب عن سبب عدم استخدامهم للخدمات التي تقدمها الوكالة، أجاب نصفهم تقريبا أنهم لا يعرفون بالضبط نوع هذه الخدمات. وتلخص السبب الثاني لعدم استخدام خدمات الوكالة، والذي ورد بشكل كبير في إجابات الشباب العاطلين عن العمل، في أن الوكالة لا تتوفر على فرع في منطقتهم (تقريبا 18%)، ولاسيما في جهات طنجة تطوان، ومراكش تانسيفت الحوز. وعلى الرغم من أن استخدام خدمات الوكالة متدني جدا، مثلا خدمات التكوين، صرح عدد هام من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعرفون الوكالة (في حدود 38%) عن اللجوء للوكالة للحصول على بعض المعلومات الأساسية.

برامج أخرى

على الرغم من أن سمعة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات عالية، إلا أن برنامج الوكالة يبدو أقل أهمية من برامج أخرى من حيث النجاح في الوصول إلى الشباب[38]. فعلى سبيل المثال: تظهر بيانات المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب لعام 2009–2010 أن 2% فقط من الشباب المستجوبين الذين كانوا يبحثون عن عمل خلال الأسبوع المنصرم ذكروا أنهم لجؤوا إلى خدمات الوكالة (التكوين، إلخ)، في حين شارك حوالي 18% منهم في برامج التكوين مستقلة و6% في دورات تكوينية في مجال تكنولوجيا المعلومات (IT) نظمت خارج الوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الشباب المستجوبون أن كلا البرنامجين ساعداهم في البحث عن العمل: 72% من الشباب الذين شاركوا في تكوين مهني و82% من الذين شاركوا في الدورة التكوينية على تكنولوجيا المعلومات أعلنوا أن البرامج عززت حظوظهم في الحصول على منصب عمل أو رفع توقعات الأجور.

[38] هذه البرامج متعددة وذات مستويات مختلفة من التوعية. وبالتالي، يتناول هذا القسم جميع هذه البرامج دون برامج الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. جميع الجوانب المؤسساتية لهذه البرامج مفصلة في الفصل الثالث.

وتظهر جليا أهمية البرامج الأخرى غير التابعة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من حيث مساعدة الشباب الذين يبحثون عن عمل، من خلال تحليل الانحدار لبيانات المسح إذ تبين أن الشباب الذين شاركوا في الدورات التكوينية على تكنولوجيا المعلومات غير مستعدون، إلى حد ما، لترك البحث عن عمل بذريعة عدم توفر مناصب الشغل (انظر الجدول أ11.1). لم يلاحظ أي أثر من هذا القبيل في الخدمات التي تعرضها الوكالة. لكن، من الضروري الإشارة إلى أن خصائص أخرى من قبيل النوع الاجتماعي، ومكان الإقامة، والتعليم المهني تكتسي أهمية أكبر في تحديد مدى عزوف الشباب عن البحث عن العمل بسبب عدم توافر مناصب الشغل.

وبصرف النظر عن أن التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يساعد الشباب على إيجاد فرص العمل، تظهر بيانات المسح أنه من المحتمل أن يكون الشباب الذين يشاركون في مثل هذه الدورات التكوينية راضين عن وظائفهم. ومن جهتها، تبين نتائج تحليل الانحدار (انظر الجدول أ 12.1) أن المشاركة في الدورات التكوينية على تكنولوجيا المعلومات تزيد بشكل كبير من احتمال الرضا عن الوظيفة المعروضة. لكن من الواضح أن هناك عوامل أخرى، مثل الحصول على عقد العمل ووضع مالي أفضل، تلعب دورا كبيرا في رضا الشباب عن وظائفهم.

6.1 مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني

سلطت الفقرات السابقة الضوء على المعدلات العالية للبطالة وعدم المشاركة في سوق العمل لدى الشباب في المغرب. فماذا عن الجوانب الاجتماعية والثقافية من حياتهم؟ إلى أي مدى ينخرط الشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية؟ فيما يقضي الشباب وقتهم؟ تحاول هذه الفقرة الإجابة على هذه التساؤلات باستخدام بيانات من المسح الكمي.

من جهة أخرى، تبين دراسات أنجزت في جميع أنحاء العالم أن مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية ضرورية، وبعبارة أخرى، تصقل ممارسة الشباب "للمواطنة" هويتهم وتعزز رفاهيتهم ووضعهم الاجتماعي. فالمواطنة الفعالة تؤثر على نتائج التنمية من خلال (أ) تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي للأفراد، (ب) تعزيز مساءلة الحكومة من حيث الخدمات و(ج) تحفيز عملية صنع القرار الخاص والمناخ العام للاستثمارات. لذلك، فإن المواطنة الفعالة منذ سن مبكرة يكون لها تأثير دائم، وحتى على مدى الحياة، على مستوى وجودة الانخراط السياسي والاجتماعي لكل فرد.[39]

ومن ناحية أخرى، تعتبر البيانات الدقيقة عن ممارسات وآراء الشباب في مجال المشاركة الفعالة في الحياة المدنية نادرة في المغرب. لكن، تمكن بيانات المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب لعام 2009–2010، من النظر في هذه القضايا. ومن ثم تبدأ هذه الفقرة، باستخدام بيانات المسح، بالبحث في ماذا يقضي الشباب وقتهم. (تجمع وحدة استخدام الوقت في المسح أجوبة الشباب عن مشاركتهم في مجموعة من الأنشطة وعن الوقت المخصص لها). ثم، تتناول الفقرة مشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية والبرامج المصممة خصيصا لهم. ويأتي الفصل الموالي الذي يستخدم نتائج الدراسة النوعية لاستكمال هذه المناقشة.

في ماذا يقضي الشباب المغربي وقته؟

[39] البنك الدولي،2007. التقرير العالمي حول التنمية: التنمية والجيل القادم. التقرير رقم 35999. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

من الملفت للنظر أن الشباب المغربي يعلن أنه يقضي، في المتوسط، 80% من وقته في أنشطة شخصية غير منتجة إلى حد كبير (النوم والاستحمام وتناول الطعام) وفي أنشطة ترفيهية، وأن ما يقرب من نصف ذلك الوقت مخصص للنوم[40]. وإذا كانت النساء الشابات يكرسن في المتوسط حوالي 15% من وقتهن للعمل المنزلي، فإن الشبان يعترفون بأنهم لا يخصصون أي وقت تقريبا لمثل هذا النشاط. ويقضي الشباب بقية وقتهم في العمل أو في نشاطات مدرسية، وجزءا ضئيلا من وقتهم للتحركات.

وتعتبر هذه المعاينة ملفتة للنظر بحكم العدد الكبير من الشباب في البلاد العاطلين عن العمل أو غير منخرطين في سوق العمل. ومن الجدير بالذكر أن هذا المسح الكمي أظهر أن معظم وقت الشباب يهدر في أنشطة غير مهيكلة. وتناقش الدراسة النوعية التي أجريت مؤخرا في المغرب والتي عرضت نتائجها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، المخاطر التي تكمن وراء خمول هؤلاء الشباب والتي قد تدفعهم إلى سلوكيات غير منتجة ومحفوفة بالمخاطر. ومن جهة أخرى، ترى دراسة حديثة للبنك الدولي (2007) أن تضافر البطالة مع غياب الأنشطة أو الوسائل الترفيهية قد "يحدث لدى الشباب شعورا بالفراغ قد يؤدي، بدوره، إلى تشجيعهم على ممارسة سلوكيات خطيرة."[41]

الشكل 18.1: استعمال الوقت من قبل مجموع الشباب، بحسب الجنس، والتمدرس، والعمل

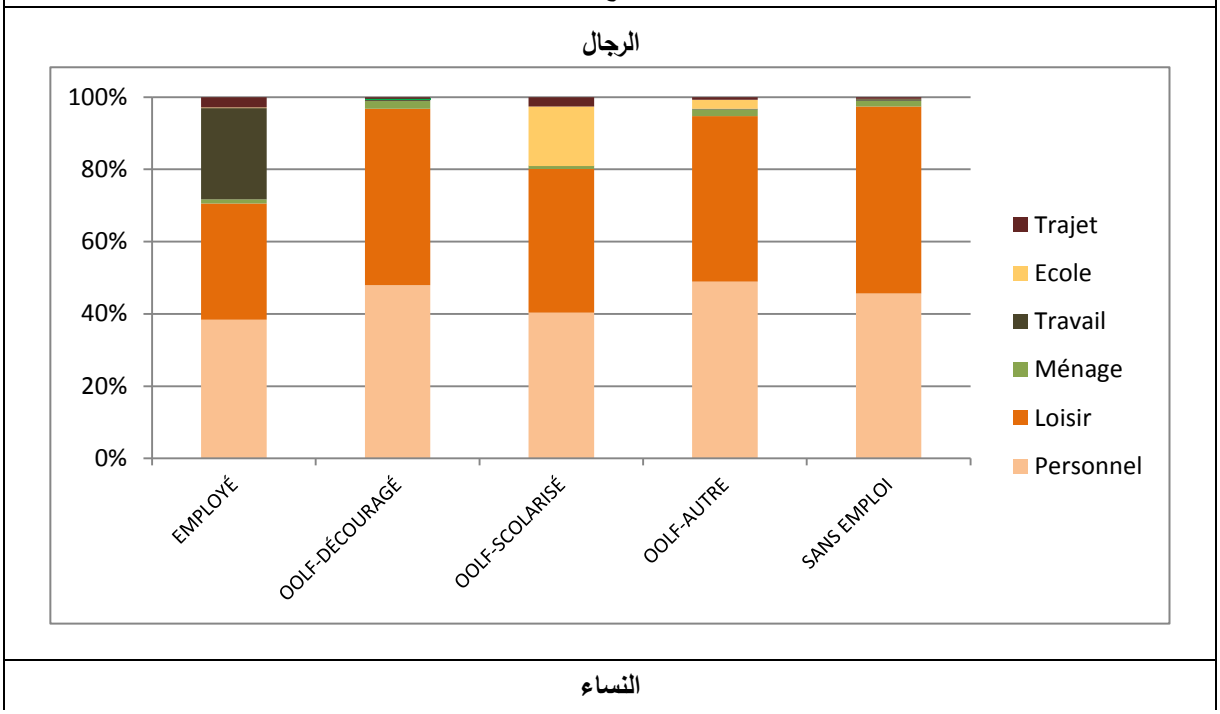

[40] تشمل الأنشطة الترفيهية الوقت الذي يمضيه الشباب مع الأسرة والأصدقاء، وفي مشاهدة التلفزيون وسماع الراديو، والقراءة، والاستماع إلى الموسيقى، والمشاركة في الأنشطة الدينية، والأنشطة على الإنترنت، والأنشطة الطوعية، والرياضية، إلخ.

[41] البنك الدولي 2007. الشباب . كنز مستهان بقيمته: نحو أجندة جديدة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا . التقدم، والتحديات والآفاق. التقرير رقم 43372. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

تتطرق بحوث خاصة ببلدان أخرى إلى مشكل "عدم نشاط" الشباب. فعلى سبيل المثال، يؤكد شكونتا (Chigunta): "يتمثل أحد الجوانب السلبية للبطالة والعمالة الناقصة في العديد من البلدان الإفريقية في "عدم النشاط" المتجلي بسبب اجتماع الشباب، تقريبا طول اليوم، في الحانات والمطاعم للشرب والدردشة وتدخين الماريجوانا". (شيكونتا، ف. 2002، "الوضع السوسيواقتصادي للشباب في أفريقيا: المشاكل، الآفاق والخيارات"، وثيقة قدمت خلال قمة تشغيل الشباب المنعقدة بالإسكندرية بمصر في سبتمبر 2002).

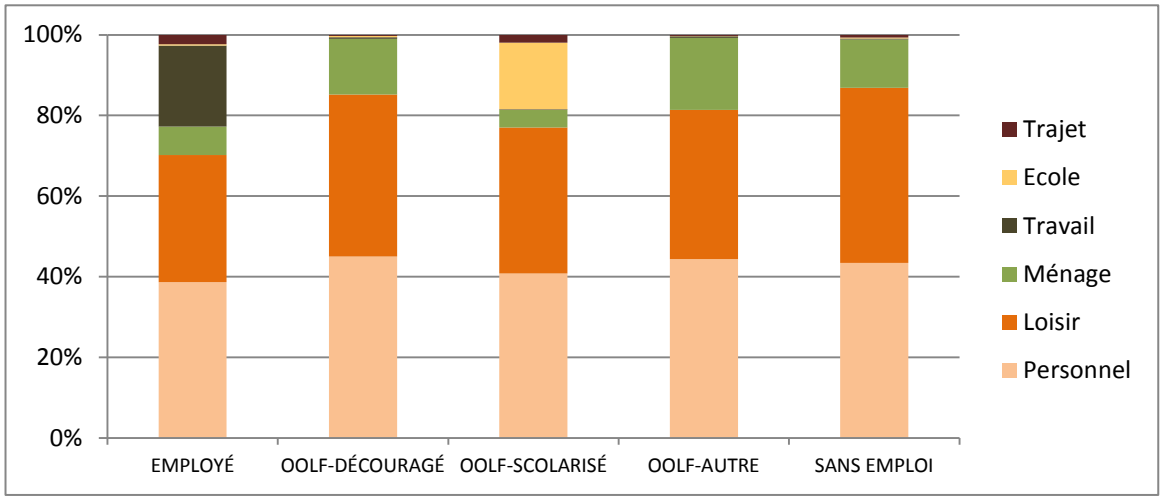

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.

ويكرس الشبان والشابات الذين لا يعملون والذين لا يذهبون إلى المدرسة المزيد من الوقت للأنشطة الترفيهية مقارنة بالشباب الذين يتوفرون على وظائف أو يترددون على المدرسة. كما أنهم يقضون الكثير من الوقت في أنشطة شخصية، خاصة النوم (الشكل 19.1). وبالتالي، يستحوذ النوم والراحة على الوقت الكامل – تقريبا 100% – للرجال العاطلين عن العمل أو غير النشيطين. وفي المقابل، تخصص النساء الشابات غير الممدرسات والعاطلات عن العمل خمس وقتهن للأشغال المنزلية، وبقية الوقت لأنشطة شخصية أو ترفيهية، مقارنة بالنساء اللواتي يشتغلن أو يذهبن إلى المدرسة واللواتي يكرسن أقل من 10% من وقتهن في لأشغال البيت.

وحيث يقضي الشباب الكثير من الوقت في أنشطة ترفيهية، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما نوع هذه الأنشطة الترفيهية؟ كما هو مبين في الشكل 20.1، **يقضي الشباب معظم أوقات فراغهم مع العائلة والأصدقاء، وفي الاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الموسيقى.** وتستهلك هذه الأنشطة، في المتوسط، 90% من وقت فراغ الشباب. وبشكل عام، تمضي النساء الشابات المزيد من الوقت مع الأسرة ووقتا أقل من الشبان مع الأصدقاء. كما أن النساء الشابات يخصصن المزيد من الوقت لمشاهدة التلفزيون أكثر من الرجال الشباب، حيث أن الشابات غير العاملات بسبب الإحباط أو غير المنخرطات في سوق العمل لأسباب أخرى، يكرسن حوالي 30% من وقت فراغهن لمشاهدة التلفزيون.

الشكل 19.1: استعمال الوقت في الأنشطة الترفيهية، لكل شاب، بحسب الجنس، والتمدرس، والعمل

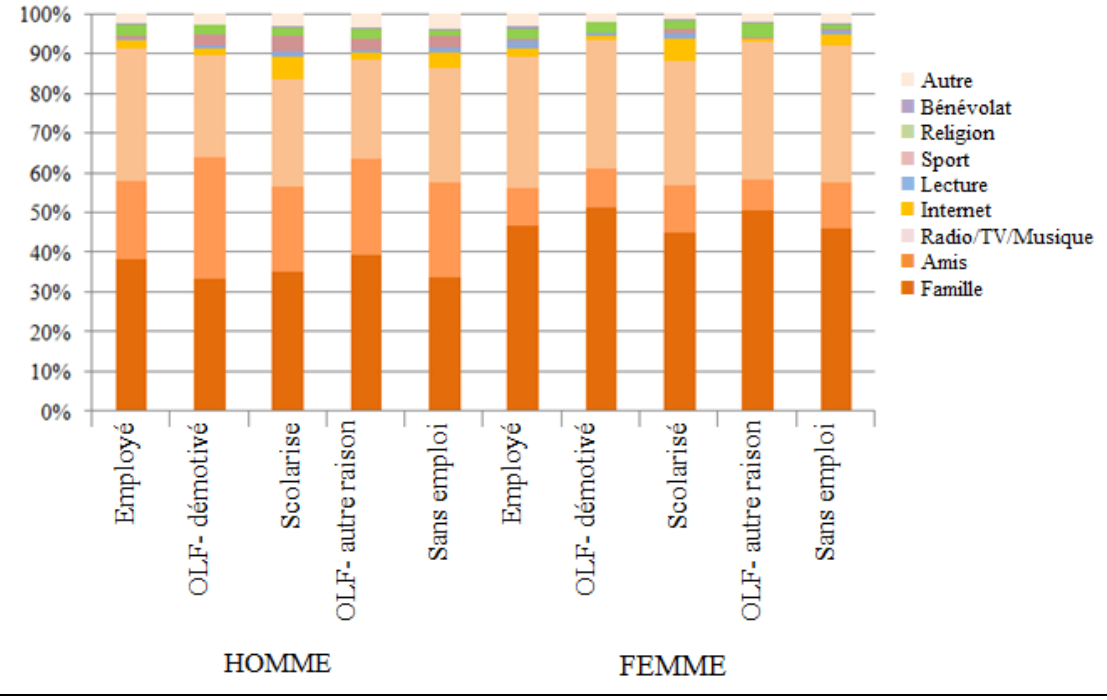

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009–2010.

يقضي الشباب جزءا كبيرا من أوقات فراغهم، أكثر من 20%، مع الأصدقاء. فالشباب الذكور العاطلون عن العمل أو غير المنخرطون في سوق العمل يمضون وقتا مع أصدقائهم أكثر من نظرائهم الذين يتوفرون على وظيفة أو يذهبون إلى المدرسة. ويناهز هذا الرقم 25% لدى الشباب العاملين المحبطين. ومن ناحية أخرى، يميل الشباب أيضا إلى إنفاق الكثير من وقت فراغهم في مشاهدة التلفزيون أو الاستماع إلى الراديو أو الموسيقى.

ويعتبر العمل التطوعي شبه منعدم في الأنشطة الترفيهية للشباب. كما أن الشباب يشيرون بوضوح أنهم يقضون وقتا قليلا جدا في الجمعيات والأندية أو منظمات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى، تدل المناقشات في مجموعات التفكير مع الشباب (المشار إليها في الفصل الثاني) بالإضافة إلى أجوبة الشباب على بعض أسئلة المسح الكمي، أن هذا النوع من الأندية نادر كذلك.

الشباب المغربي مهتم بشكل كبير باستعمال الإنترنت. في الواقع، عبر الشباب من الرجال والنساء عن اهتمام بالغ بالإنترنت وذكروا أنهم يخصصون حوالي 6% من وقت فراغهم للإنترنت. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الشباب العاطلين عن العمل يقضون المزيد من الوقت على الإنترنت من الشباب غير النشيطين في سن العمل. وبشكل عام، أشار حوالي 30% من الشباب المستجوبين أنهم استخدموا الإنترنت في الشهر السابق، وليس من المستغرب أن يكون استخدام الإنترنت أعلى في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. ويبين الإطار 4.1 أنماط استخدام الإنترنت بين الشباب في المغرب. ومن جهتها، توضح خلاصات هذه البيانات أن الشباب يستخدمون الإنترنت في المقام الأول لأغراض اجتماعية وترفيهية، كالتواصل مثلا عن طريق البريد الإلكتروني وتصفح المواقع الاجتماعية.

الإطار 4.1 الولوج إلى الإنترنت واستخدامه

لا يزال توفر الإنترنت في المغرب ضعيفا: فقط 12,2% من الأسر يتوفرون على توصيل الإنترنت في المنزل. بالإضافة إلى ذلك، فإن توزيع الوصل غير متكافئ بين الأسر ذات مستويات دخل مختلفة: ففي حين أن 63,5% من الأسر الأغنى تتوفر على وصل بالإنترنت، نجد أن 3% فقط من الأسر الأفقر تتوفر عليه. كما أن الأسر المقيمة في المدن لها حظوظ أوفر للوصل بالإنترنت من الأسر في الوسط القروي.

على الرغم من انخفاض معدل ولوج الأسر المغربية إلى الإنترنت، غالبا ما يتصفح الشباب الشبكة العنكبوتية: حوالي 29% من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أفادوا بأنهم استخدموا الإنترنت في الشهر الماضي. ويعتبر استخدام الإنترنت في المناطق الحضرية أعلى من المناطق القروية ولدى الشباب المنحدرين من الأسر الميسورة. كما أن هذا الاستخدام مرتفع بين الشباب الممدرسين.

ويستخدم الإنترنت بشكل واسع لأغراض اجتماعية وترفيهية (انظر الشكل ب 3.1) ويعتبر الإطلاع على رسائل البريد الإلكتروني الشخصي أكثر الأنشطة شيوعا لاستخدام الإنترنت (بنسبة 65% من مستخدمي الإنترنت المستجوبين)، يليه مباشرة تصفح مواقع الشبكات الاجتماعية (61%) (الشكل ب.3.1). كما يعتبر تحميل الكليبات الموسيقية والأفلام (57%) والبحث لأغراض دراسية (47%) من بين الأنشطة الأكثر شيوعا. وقد أشار حوالي ربع المستخدمين الشباب إلى التدوين (blogging). وتستخدم نسبة ضئيلة منهم الإنترنت للبحث عن عمل؛ وقد يعزى هذا الاستخدام الضعيف لأجل هذا الغرض إلى محدودية عروض العمل المنشورة على الإنترنت وإلى المعلومات النادرة عن عروض العمل على الإنترنت.

الشكل ب 3.1. الأنشطة على الإنترنت وفقا لتصريحات الشباب خلال الشهر السابق

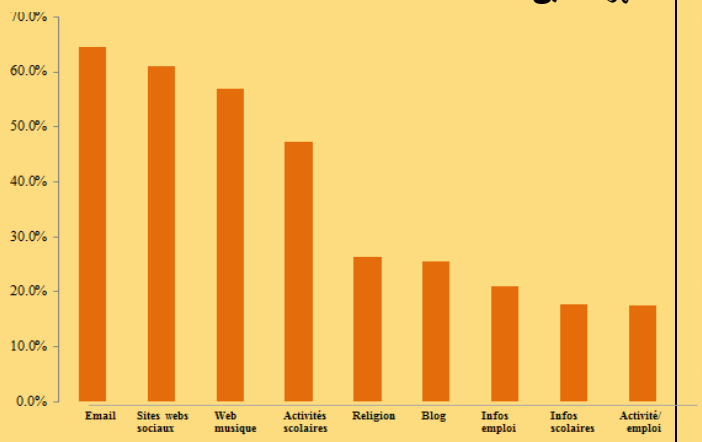

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010.

يبقى الولوج إلى الإنترنت محدودا بالمغرب: 12,2% فقط من الأسر تتوفر على ربط بالإنترنت. علاوة على أن الوصل بالإنترنت غير موزع بشكل متكافئ بين الأسر ذات مستويات الدخل المختلفة: فإذا كان 63,5% من الأسر الأكثر ثراء يتوفر على ربط بالإنترنت، فإن 2,5% فقط من الأسر الأفقر يتوفرون عليه. كما أن الأسر الحضرية أكثر احتمالا في التوفر على ربط بالإنترنت من نظيراتها القروية.

وبالتالي، فإن الأنشطة الترفيهية للشباب المغربي تتم عن غياب أنشطة مفيدة وبناءة يتسلى فيها الشباب. إجمالا، يشير هذا القسم أن الشباب يقضون الكثير من الوقت "يتسكعون"، كما أنهم يخصصون وقتا ضئيلا نسبيا للعمل، والدراسة والمشاركة المدنية المثمرة.

مشاركة الشباب في أنشطة ترفيهية واجتماعية

وإذ تقدم وحدة استخدام الوقت لمحة عن الأنشطة التي يقضي فيها الشباب وقتهم، فإن الإحصائيات الموجزة **لمشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية في أحيائهم أو بالمدرسة تعكس صورة عن مشاركة متواضعة في الحياة المدنية** (الشكل 20.1). حوالي ثلث الشباب الذكور صرحوا أنهم شاركوا في أنشطة ذات الصلة بالرياضة (لمدة شهرين على الأقل)، مقابل الخمس فقط لدى النساء الشابات. وترتفع نسبة المشاركة في الأنشطة الرياضية مع ارتفاع مستوى معيشة الأسر وتسجل أعلى النسب في المناطق الحضرية. وبغض النظر عن الرياضة، تبقى مشاركة الشباب في أنشطة ترفيهية أو اجتماعية دون أي أهمية تذكر.

وإذا كانت مستويات المشاركة متدنية، فإن فرص المشاركة تبدو محدودة أيضا. 40% فقط من الشباب الذكور وربع الشابات تحدثوا عن وجود مرافق رياضية في أحيائهم أو بالمؤسسات المدرسية. وحوالي أربعة أخماس ممن صرحوا بتوفر مرافق رياضية يشاركون فعلا في أنشطة رياضية، مما يدل على درجة عالية من الاهتمام. ومع ذلك، يشير الشباب أن ثمة افتقار إلى أنشطة أخرى تكون متاحة على الأقل بنفس القدر. فمن الممكن جدا أن ترتبط هذه المستويات الضعيفة بعدم المعرفة بالمنظمات التي تعرض هذه الأنشطة.

الشكل 20.1 مشاركة الشباب المستجوبين في أنشطة أحيائهم ومدرستهم (النسبة المئوية)

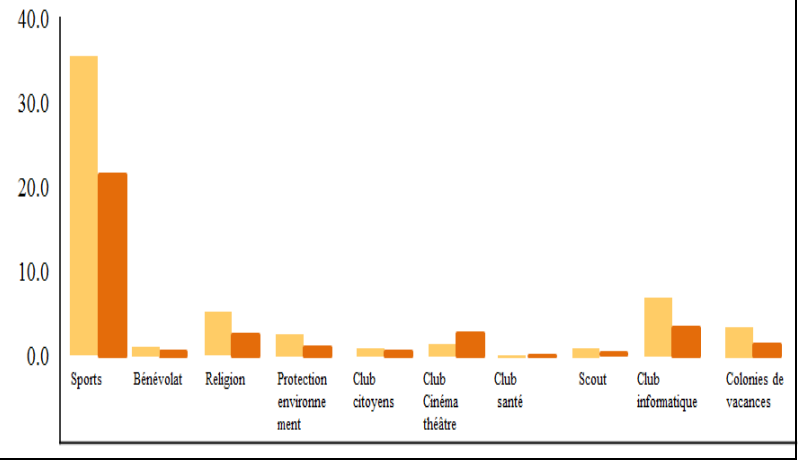

المصدر: البنك الدولي، 2010، المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010.

أنشأت وزارة الشباب والرياضة بالمغرب مراكز الشباب استجابة لندرة الأنشطة الاجتماعية وإمكانيات التربية المحلية غير المدرسية. ومع ذلك، يبدو أن استخدام هذه المراكز لا يزال، إلى حد كبير، دون المستوى المنشود. وكما هو مشار إليه في المسح الاستقصائي، 3% فقط من الشباب المستجوبين أعلنوا التردد على هذه المراكز. لكن يبدو أن استخدام هذه المراكز أعلى قليلا بين الطلبة (7,5%)، والشباب في المناطق الحضرية (4,6%) والرجال (4,4%). على الرغم من تدني معدلات الاستخدام، حوالي 70% من الشباب المستجوبين كانوا على علم بوجود مراكز الشباب، لكن الرجال الشباب الأكثر غنى وتعليما هم أكثر دراية بها. ومع ذلك، فهذا لا يعني زيادة في الاستخدام. ويتساءل الفصل الثالث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع، بما في ذلك مسألة الولوج ومدى ملاءمة البرامج المقترحة.

من جهة أخرى، يؤكد الفصل الموالي كذلك، بناء على نتائج الدراسة النوعية، المشاركة الضعيفة للشباب في أنشطة المجتمع المدني. ومع ذلك، أبرزت النتائج النوعية بشكل واضح تطلعات الشباب المغربي من أجل الانخراط في الحياة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني. فهم يرغبون في أن تقدم لهم هذه الجمعيات فرصا للترفيه والإبداع. لكن أكبر هاجسهم هو العمل الذي يشكل هدفهم الرئيسي في الوقت نفسه، وبالتالي فهم يتوقعون أن توفر لهم جمعيات المجتمع المدني التكوين المهني المناسب وخدمات الوساطة. ومن جهة أخرى، أعرب كثير من الشباب عن إحباطهم حيال عدم مواءمة المنظومة التربوية الحالية التي لا تساعدهم في إيجاد وظائف. وعلى الرغم من رغبة الشباب في الحصول على تعليم في القطاع النظامي، فهم يعتبرون أنه يتعين على جمعيات المجتمع المدني توفير التكوين المهني المناسب لهم بالإضافة إلى خدمات الوساطة.

7.1 ملاحظات ختامية

تثقل طفرة الشباب بالمغرب العبء على سوق العمل، الذي لا يستطيع استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الشباب في سن العمل. وبالتالي، يستبعد عدد كبير من الشباب تماما من سوق العمل، في حين يتأرجح آخرون بين الوظائف المؤقتة والمهمشة في القطاع غير النظامي. ومن ثم، يعتبر تحليلنا أن هذا الوضع مقترن بتهميش مزدوج للشباب في حياتهم المدنية. فثمة القليل من الفرص للمشاركة المدنية الناجعة، ووقت مهم يقضيه الشباب في "التسكع". ويتواصل هذا الإقصاء رغم النمو الاقتصادي التي حققه المغرب خلال العقد الأخير، وعلى الرغم من النتائج الممتازة للمغرب من حيث تحسين مستوى التعليم. ومع ذلك، ليس هناك ما يدعو للتشاؤم، نظرا للإمكانات الهائلة التي يمثلها الشباب المغربي الذين يعلنون بصوت عال عن رغبتهم في الاندماج ويبدون طاقة خلاقة للمشاركة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شباب عاطلون عن العمل، الرباط الصورة: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2011

الإمكانات المتاحة ومشاركة الشباب من منظور نوعي

يعرض هذا الفصل خلاصات دراسة معمقة أنجزتها مجموعة نقاش ما بين أواخر عام 2009 وبداية 2010 في أربع جهات بالمغرب. يدرس الفصل، في مرحلة أولى، الدور الذي تلعبه الأسر والمعايير الثقافية في تحديد التوقعات والتجارب الاجتماعية والتشغيلية، وكذا القيمة اللتي يربطهما الشباب، ذكورا وإناثا، المنحدرون من أوساط اجتماعية واقتصادية مختلفة، بالشغل. ثم ينتقل الفصل إلى دراسة تصورات الشباب لهذه العوامل، بما فيها التكوين، والتي تحدد النتيجة التي سيصل إليها الشباب في بحثه عن الشغل، بالإضافة إلى التصورات المرتبطة بجودة التكوين المقترح. كما يتناول الفصل تجربة الشباب من الأشخاص المعاقين. بعد ذلك، ينكب الفصل على موضوع التصور المتكون لدى الشباب حول جمعيات الشباب والمنظمات غير الحكومية، ومدى مشاركتهم فيها. وأخيرا، يتدارس عوامل المخاطرة التي تؤثر على الشباب، إلى جانب الهدر المدرسي المبكر، والبطالة والشعور بالإحباط.

1.2 دور الأسر في تحديد آراء الشباب بخصوص الانتقال إلى عالم الشغل

يعتبر مفهوم "الشباب" مفهوما جديدا نسبيا بالمغرب. فحسب *رشيق*، لم يكتسي مفهوم الشباب، باعتباره يمثل مرحلة من دورة حياة الفرد، أهمية في المجتمع المغربي إلا بعد تحديث اقتصاد المملكة، في أعقاب حصول المغرب على استقلاله في 1956[42]. في المجتمع المغربي التقليدي، حيث يعمل أفراد الأسرة الموسعة معا في الفلاحة أو في أنشطة قروية أخرى، كان الانتقال من الطفولة إلى سن الرشد يتم بطريقة سلسة. وكان يتوقع من الذكور أن يساهموا بعملهم في تلبية حاجيات أسرهم في سن مبكرة نسبيا، وكان يتوقع من الإناث، الناضجات، أن يتزوجن ويساعدن عائلاتهن، ولاسيما في إطار الأسرة.

"إنه سن صعب. من الضروري أن نبرهن لأسرنا وللآخرين أننا قادرون على تحقيق النجاح."

شاب من المعهد الفلاحي، جهة الدار البيضاء

وفي سياق توسع اقتصاد السوق، ازداد المجتمع المغربي تمدنا وتعلما. وانجذب الشباب – لاسيما الذكور منهم – بمناصب العمل المأجورة وأنشطة تجارية خارج نطاق الأسرة. وفي سياق هذا التحول الاقتصادي، ظهر مصطلح "الشاب" ليعبر عن فترة محددة من الحياة، تتسم بالتعلم المستمر وبناء القدرات علاوة على ازدهار وتطور الأشخاص.

وفي الوقت الذي تسير فيه الأسرة الموسعة التقليدية، بصفتها وحدة الانتاج الاقتصادي، نحو الاندثار بالمغرب، ولاسيما في المناطق الحضرية، **بقيت العديد من التقاليد الاجتماعية والتوقعات التي يتسم بها المحيط القروي التقليدي قائمة دون أن يطرأ عليها أدنى تغيير، حتى داخل الأسرة النواة المغربية الحديثة، مواصلة تأثيرها على الشباب، حتى في بيئة اجتماعية واقتصادية متحولة.** وهكذا أوكلت للشباب أدوار ومسؤوليات تقليدية تجاه آباءهم وأزواجهم المستقبليين والأسرة الموسعة. لكن، وبالنظر للتحديات الاقتصادية المختلفة للغاية التي تواجههم مقارنة بالأجيال السابقة، يصعب عليهم الاستجابة لهذه التوقعات.

[42] رشيق هـ.، 2005، "الشباب والتغير الاجتماعي" في "المجتمع، الأسرة والشباب: 50 سنة من التنمية البشرية"، التقرير الموضوعاتي للمملكة المغربية، الرباط.

وفي الوقت الراهن، يتم تأجيل تحمل المسؤوليات، كالمساهمة في الاستجابة لاحتياجات الأسرة، أو إنشاء الشباب لأسرهم، حيث تواصل الأسر تقديم المساعدة للشباب في انتقالهم إلى الحياة المهنية، بمؤازرتهم ماديا خلال دراستهم وبحثهم عن العمل. لكن قد تكون الأسر غير مستعدة بالشكل المناسب لتقديم المشورة للشباب خلال دراستهم أو عند اختيار حياتهم المهنية، بل قد لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة لتمكينهم حتى من متابعة دراستهم. وقد أظهرت الدراسة أن الأسرة لاتزال تلعب دورا أساسيا في تحديد نظم قيم الشباب، بما فيها تلك المتصلة بأهدافهم ومواقفهم إزاء التربية والعمل. وقد أقامت أغلبية الشباب المستجوبين ربطا بين القيمة التي تولى للتربية والشغل والتوجهات التي تحددها لهم الأسر. وركز الشباب المستجوبون، بما فيهم الفئات التي تنتمي لأسر فقيرة، على أن آباءهم، وبالرغم من ضعف مستوى تعلمهم، شجعوهم على متابعة دراستهم وتفادي السلوكات الخطرة. هناك بالطبع اختلافات بين الجنسين، أهمها أن الإناث تشعرن أكثر بسلطة الأسرة، وفي العديد من الحالات تحدثت المستجوبات عن "الحرية" التي يتمتع بها الشباب من الذكور مقارنة بالإناث. كما تبقى الأسر هي المقرر الرئيسي حينما يتعلق الأمر بمواصلة الشابة لدراستها أو العمل قبل زواجها. وهو ما يحدث بدرجة أقل بالنسبة للذكور. وفي نفس الوقت، يبدو وكأن العديد من الآباء يواجهون صعوبات لفهم التحديات التي يواجهها أبناؤهم في هذا المحيط الجديد المتسم باقتصاد السوق، في حين ينتاب الشباب، في غالب الأحيان، شعور بعدم توفر آبائهم على المعارف والوسائل الضرورية لمساعدتهم على تحقيق النجاح.

«أغلب النساء يعتقدن أن الهدف يتمثل في إيجاد منصب شغل جيد والزواج برجل مناسب. بعد الزواج، تقرر الفتاة إذا ما كانت ستبقى بالبيت وتهتم بأنشطة أخرى»

شاب عاطل عن العمل،

جهة فاس-بولمان

ويرى أغلب الشباب أن الأسر والمجتمعات المحلية تعتبر الزواج وتأسيس أسرة من بين الأهداف الأساسية في الحياة. لذا غالبا ما يعتبر الشباب الانتقال من العيش عند آبائهم إلى الحياة المستقلة أمرا ضروريا. وفي هذا السياق، يتفاقم شعورهم بالإحباط بسبب عدم قدرتهم على إيجاد عمل وبالتالي تحقيق حياة مستقلة. وحسب الشباب، يعتبر الآباء أن سن استقلال هؤلاء يتزامن (بشكل إرادي أو غير إرادي) مع نهاية تعليمهم. كما أشار الشباب إلى أنهم يشعرون بالمسؤولية والإحباط والإهانة جميعها حيال الصعوبات التي تواجههم في تحقيق هذا الانتقال المهم اجتماعيا ليصبحوا مستقلين ويفتحوا بيتهم الخاص.

2.2 قيمة الشغل وأبعاده المتصلة بالنوع الاجتماعي، كما يراها الشباب

يعتبر الشغل ركيزة أساسية في حياة كل الشباب تقريبا وبالنسبة للعديد من الشابات، مع وجود بعض الفوارق المهمة. حيث يرى الشباب أن الشغل وحده هو الذي يمكنهم من الوصول إلى وضع الشخص الراشد بشكل كامل، والاستجابة للانتظارات الاجتماعية لزوجة يقبلون بها، واسترداد كرامتهم داخل أسرهم. مثال على ذلك: حتى الشباب الذين يعملون في القطاع غير المنظم يرون أن عملهم، وإن كان يفرض عليهم قيودا كثيرة، يمثل عنصرا شديد الإيجابية في حياتهم، بحيث يمكنهم من الاستقلالية المالية وقبول أسرهم

لهم. وبالإضافة إلى ضرورة الشغل لتطوير الشخصية والهوية، يشار إلى العمل كعماد المسلم الصالح. وغالبا ما ينظر إلى الشغل على أنه عكس الخمول، المرتبط بالبطالة وبالفشل[43].

وفي الوقت الذي يشير فيه المسح الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، وأغلب الدراسات النوعية السابقة حول الشغل، إلى المستويات الضعيفة لتشغيل النساء، ولاسيما النساء القرويات، فقد يعود ذلك على الأقل جزئيا إلى "الطابع غير المرئي" لعملهن في القطاع غير المنظم وداخل البيت. وتشير دراسة حديثة، أنجزتها م. روداري، إلى بعض التشوه الذي يشوب الدراسات التاريخية حول العمالة والعمل المأجور، والشغل والتربية النظامية، والشغل المنجز في المجال العام[44]. ويمكن لكل هذه الأفكار المسبقة متضافرة بأن تجعل عمل النساء أقل ظهورا للعيان، حيث أن جزء كبيرا منه يتم داخل البيوت وفي القطاع غير النظامي، ولاسيما في المناطق القروية. وتتم أنشطة النساء القرويات واللاتي قد يكن ممثلات بشكل غير كافي في الدراسات الرسمية، في مجالات مختلفة، لاسيما منها البيت (إعداد وجبات الطعام، جلب الماء والحطب، إلخ) ؛ والأنشطة التي تتم في الضيعات (على سبيل المثال الخضار والفواكه، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الزراعية كزرع البذور وإزالة الأعشاب)؛ وتدبير المواشي (تربية المواشي وتغذية الطيور والحيوانات، وصيانة أماكن التخزين، وتحويل المنتوجات كالحليب، وغزل الصوف، إلخ)؛ وجمع النباتات الطبية والعطرية، والنسيج، والصناعة التقليدية، إلخ. وأخيرا، ومع زيادة هجرة الرجال من المناطق القروية، أصبحت النساء، على مستوى العمل، ربات الأسرة الحقيقيات، حيث أصبحن مسؤولات عن إدارة الأراضي الزراعية[45].

ويبدو أن تقدير النساء للشغل قائم على المزايا التي يخولها أكثر من قدرتهن على الاستجابة من خلاله لانتظارات الأسرة. لكن النساء الأكثر تعلما يشعرن بحاجة أكبر للقيام بعمل يساعدهن على تحقيق ذواتهن. وقد برزت العديد من وجهات النظر حول وصول النساء إلى سوق العمل، الأمر الذي يعكس التغيرات والتناقضات التي طرأت على المعايير الاجتماعية للمجتمع المغربي الحديث. وقد أشارت بعض الشابات إلى أنهم يولين أهمية قصوى للنجاح المهني، وأشارت الشابات العاملات أن العمل حسن من حياتهن وغيرها. وأعربت الشابات، في أغلب الحالات، عن اقتناعهن بأنهن مثابرات و"مستحقات" أكثر من زملائهن الرجال في المجال المهني، باعتبار أن إمكانية اعتمادهن سلوكيات غير بناءة أقل احتمالا، بل من الأرجح أن تبقى الشابات منضبطات ومركزات على عملهن.

> « حتى حينما تعمل الشابة، فإنها لا تعطي مالها لزوجها. وغالبا ما يتم تحديد ذلك في عقد الزواج. فما تكسبه هو مالها – لتأمين مستقبلها في حال ما تركها زوجها. ذلك أكثر أمانا بالنسبة لها لأن الرجال... ضعفاء النفس. إنك لا تعرف أبدا ما يدور ببالهم إذا ما قرروا ترك زوجتهم. »
>
> **طالب شاب بالجامعة، جهة الدار البيضاء**

[43] وتؤكد هذه النتيجة معاينات التقرير الذي أعده برنامج EQUIP 3 التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنظر EDC، 2007، "تقييم وضع الشباب عبر القطاعات بالمغرب: اختبار دعم مفهوم دار الشباب" EDC, Newton, MA

[44] مريم روداري، "النساء، الشغل والنظرة الاستشرافية للمجتمع المغربي: تأملات حول عدم إظهار الأنشطة النسائية غير المنظمة"، أطروحة للدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، (EHESS)، باريس، فرنسا، 2010. أنظر كذلك آنا باتيرنو، كيسيبي كابرييللي وأكاتا ف. داداتو، "عمل النساء، السمات الأسرية والاجتماعية: حالة المغرب"، ورقة عمل MPIDR WP 2006-052. معهد ماكس– بلانك للبحث الديموغرافي، روستوك، ألمانيا، دجنبر/ديسمبر 2006.

[45] م. لقلالش. "الوضع الوطني للمرأة ودورها في الوسط القروي بالمغرب". الأرض والحياة العدد 98، يوليوز 2006.

وغالبا ما تنظر الشابات إلى الشغل على أنه وسيلة للتحرر من أسرهن، والرفع من قدرتهن على التفاوض عند اتخاذ القرار داخل أسرهن بعد الزواج، الأمر الذي يمكنهن كذلك من مستوى استهلاك شخصي أعلى، وشعور أكبر بالأمان، لاسيما إزاء إمكانية تخلي الزوج عن زوجته. وفي بعض الحالات، أشارت الشابات إلى أن العمل يزيد من قيمتهن في سوق الزواج. لكن ذلك لا ينطبق إلا على بعض المناصب التي لها سمات معينة (ومن بينها أن لا يكون مكان العمل بعيدا بشكل مفرط عن البيت، وأن يكون آمنا بما فيه الكفاية للحصول على موافقة أسرة أو زوج السيدة الشابة).

هناك استثناء مهم يتمثل في حالة النساء اللواتي تابعن دراسات على مستوى التعليم العالي؛ إذ أعربن على شعورهن العميق بالإحباط والمحنة بسبب عدم تقدير أسرهن لهن حق قدرهن (بل في بعض الحالات لومهن) لأنهن لم يجدن عملا. ويستنبط من هذا الوضع أنه كلما زاد مستوى تعلم المرأة، كلما زاد التوقع بأن تشتغل، وقد يعود ذلك إلى الاستثمارات التي قامت بها أسرهن لتعليمهن. وتنطبق هذه الحالة بشكل أكبر على حاملات الشهادات من الأسر المتواضعة حيث يمثل الاستثمار في التربية تضحيات جسام من طرف أسرهن.

وتظهر كل البيانات النوعية، بشكل عام، بأن التعلم يعتبر عنصرا حاسما في تحديد النية وقدرة المرأة الشابة على المشاركة في الحياة النشطة. وعند استجوابهن حول رغبتهن في العمل بعد إنهاء الدراسة، تعرب الفتيات الشابات الممدرسات، في الوقت الراهن، عن نفس الرغبة في العمل مقارنة بالشباب من الذكور. لكن حوالي 40% فقط من النساء الغير متمدرسات أبلغن عن نيتهن في العمل في المستقبل. وعندما لا يكن قد تلقين أي تعليم، فإن حظوظ النساء في العمل تكون كذلك أقل. ومن المحتمل أن يلعب ضعف الدعم من طرف أعضاء أسرهن أو أزواجهن دورا مهما في هذا الباب. وفي إطار الدراسة النوعية، طلب من النساء لماذا لا يتوقعن العمل، أو لماذا هن غير مستعدات لذلك. أعلن ما يزيد قليلا عن نصف النساء المستجوبات أن آباءهن أو أزواجهن قد لا يسمحون لهن بالعمل، في حين أن 20% تقريبا من النساء المستجوبات أعلن أنهن منشغلات بشكل مفرط بالعمل في البيت. وفي هذا الصدد، تبدو مشاركة النساء المتزوجات في سوق العمل أقل بشكل واضح من مشاركة النساء غير المتزوجات. وتشير بيانات المسح الاستقصائي للأسر والشباب 2009-2010 أن من بين النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و29 سنة وغير الملتحقات بالمدرسة، 3% فقط ينتمين للساكنة النشيطة، الأمر الذي يعني أنهن يعملن أو يبحثن عن عمل. وعلى العكس من ذلك، 23% من بين النساء العازبات ينتمين للساكنة النشطة. ويختلف الوضع قليلا بالنسبة للرجال: فمن المرجح أن يتواجد الشباب المتزوجون بشكل أكبر في سوق العمل مقارنة بالرجال العزب (93% مقابل 73% تباعا). وبالرغم من أن هذا الوضع يهم بيانات خاصة على مرحلة معينة، فإنه يبدو أن الزواج يؤثر سلبا على مشاركة النساء. وأخيرا، إذا ما كانت بطالة الشابات المتزوجات أقل مقارنة بالشابات العازبات، فإن هذا الأمر يعزى كذلك إلى أن النساء المتزوجات لا يبحثن جميعهن عن عمل، على العكس من ذلك.

وقد أقرت أغلبية الشباب الرجال الذين شاركوا في مجموعات النقاش بأنه من حق النساء الشابات العمل إذا ما رغبن في ذلك. وفي نفس الوقت، يرى الشبان المشاركون بأن أشغال البيت والعناية بالأطفال تعود للفتيات حتى إذا اشتغلن. علاوة على ذلك، أشار الكثير من المشاركين إلى أن الوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر بقوة على قرار عمل المرأة في نهاية المطاف أو السماح لها بالعمل طول حياتها، علما بأنه من الأرجح بأن ينطبق ذلك على النساء من الأوساط الأكثر ثراء[46].

[46] ذلك ما يظهر، إلى حد ما، في الدراسة النوعية التي تستنتج أن حوالي 18% من النساء اللواتي ينتمين إلى الشريحة الأغنى (على مستوى الدخل) ينتمين إلى الساكنة النشطة، مقارنة بـ 10% من النساء اللواتي ينتمين إلى الفئة الأقل ثراء (على مستوى الدخل).

الرسم 1.2 جواب الشباب على السؤال: ما هو الأجر الأدنى الذي تقبلون به للعمل؟ والذي قد ترفضون العمل دونه؟ حسب الجنس والمستوى الدراسي

ما يفضله الشباب وتطلعاتهم في مجال العمل والأجور

يعتبر أن للشباب غير المتعلم توقعات أقل بالنسبة لطبيعة العمل الذي سيقبل به، وبالتالي، يكون احتمال تعرضه للبطالة أقل. وتظهر الدراسات النوعية بأن الاختيارات المهنية مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التعلم، سواء كان ذلك بالنسبة للشبان أو الشابات. ففي كل الحالات تقريبا، ينتهي المطاف بالشبان ذوي مستوى دراسي أضعف بالعمل في القطاع غير النظامي على سبيل المثال، حيث تكون المناصب بشكل عام ذات جودة أقل. وفي الوقت نفسه، اشتكى العديد من الشبان غير المتعلمين الذين يعملون في الفلاحة أو القطاع غير المهيكل – كالباعة المتجولين مثلا – من أنهم قد فقدوا الأمل في تطوير حياتهم المهنية وتحسين دخلهم. كما أنهم أعربوا عن ندمهم على عدم متابعة التعليم. وبالفعل، العمل في سن مبكرة نادرا ما يكون اختيارا شخصيا. فالقصة الشخصية للعاملين في القطاع غير النظامي تتكرر وتفيد أن اللحظة التي بدؤوا فيها في العمل بالوقت الكامل تزامنت مع مغادرتهم للمنظومة التربوية قبل الأوان وبشكل لاإرادي. ويعزى انقطاعهم عن التعليم إلى عوامل متعددة، بما فيها ضرورة مساعدة أسرهم والأداء المدرسي المتردي.

وبغض النظر عن المهنة التي يختارونها، فقد ظهر توافق في الآراء يفيد أنه من حق الشبان أن يتوقعوا الحصول على أجور أعلى من أجور الشابات. وقد أولت الشابات، بالنسبة لأغلبيتها، قيمة أكبر لجودة وأمان الشغل مقارنة بالشبان. وكما أشرنا إلى ذلك من قبل، يشعر الشبان بأنهم مجبرين على إيجاد عمل لإعالة زوجاتهم وأسرهم و، بالتالي، يعتبرون أن عليهم أن يكسبوا أكثر. ونجد هذه الملاحظة كذلك في البيانات الكمية (انظر الشكل 1.2)، وهي تنطبق على الرجال كما تنطبق على النساء من كل مستويات التعليم. وللنساء مطالب أكثر تتصل ببيئة العمل. فمن غير المحتمل مثلا بأن تقبل النساء بمنصب يتطلب منهن العمل ليلا أو التنقل لمسافات بعيدة، باعتبار أن الآباء والزوج ينظرون إلى العمل ليلا وبعيدا عن البيت بأنه غير آمن، ولا يعكس القيم التقليدية للمجتمع.

3.2 التصورات حول عدم المساواة والنقائص في سوق العمل

يتفق الشبان والشابات للتأكيد بأن الرجال أقل حظا في سوق العمل. ومن بين مزايا التحليل النوعي قدرته على إلقاء الضوء على ما يمثل النجاح والفشل، حسب ما جاء على لسان الشباب؛ ويمكن بعد ذلك استعمال هذه المعلومات لإثراء البيانات الكمية الخاصة بالنتائج حول سوق الشغل. أما الدراسة الكمية التي أنجزت لغرض هذا التقرير، فقد أبرزت مستويات مشاركة للشابات في الحياة النشيطة أقل بكثير من مستويات الشبان. كما أنها أبرزت مستويات عالية جدا للبطالة وللإحباط لدى النساء الشابات. وعلى العكس من ذلك، أظهرت الدراسة الكمية وجود شعور أكبر بالإقصاء لدى الشبان.

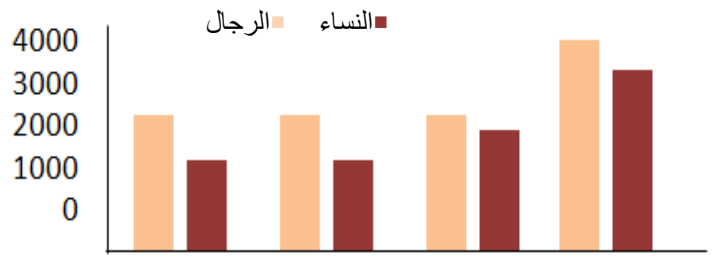

المصدر: البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، 2009-2010

الإطار 1.2 توزيع الأدوار بين الرجال والنساء: ما رأي الشبان؟

تظهر الدراسة الكمية أن الشابات يكرسن، وبشكل غير متناسب، وقتا أكثر من الرجال لإنجاز الأشغال المنزلية كالطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال. والأمر عكس ذلك بالنسبة للعمل خارج البيت. وحينما طرح السؤال على الشباب المستجوبين لمعرفة أي الجنسين يعمل أكثر خارج البيت، 3,5% فقط أشاروا إلى النساء، في حين أن 65% ذكروا الرجال. بالرغم من ذلك، أعلن 24% منهم عن عدم وجود فرق بين الرجال والنساء بالنسبة للعمل خارج البيت. ويبدو أن الجيل الجديد يؤيد المساواة داخل الأسرة بدرجة أكبر: إذ جاء ردا على السؤال الخاص بما يريده الشباب في المستقبل، أن 48% من مجموع الشبان يرغبون في مشاركة زوجاتهم في الحياة النشيطة على قدم المساواة. في حين أشار الشبان بأنهم يقضون عددا أقل من الساعات في الطبخ وتوضيب البيت والعناية بالأطفال، وظهرت في أجوبتهم بعض العلامات على أنهم قد يرغبون في توزيع أكثر إنصافا للأدوار بين الرجال والنساء. وتتقاسم النساء معهم كذلك هذا الرأي، إذ يرغبن كذلك في نفس الشيء، وكانت أجوبتهن مشابهة لأجوبة الشبان الرجال بهذا الخصوص.

الجدول ب.1.2 ردود الشبان الرجال على التوزيع المرغوب فيه للأشغال المنزلية في الحاضر والمستقبل

	ما هو الوضع الراهن داخل الأسرة؟				ما هو الوضع المرغوب فيه في المستقبل؟			
	مشاركة أكبر للنساء في العمل	مشاركة أكبر للرجال في العمل	بالتساوي	غير وارد	مشاركة أكبر للنساء في العمل	مشاركة أكبر للرجال في العمل	بالتساوي	غير وارد
تحضير الطعام	88.3	2.3	5.2	4.2	77.6	1.8	18.9	1.7
تنظيف البيت	88.4	2.4	5.1	4.2	80.6	2.1	15.7	1.7
العمل خارج البيت	3.5	68.4	22.3	5.8	1.9	48.0	48.6	1.4
تقديم المساعدة (الأطفال، المسنين، والأشخاص المعاقين)	57.5	2.8	8.4	31.2	69.4	2.6	16.8	11.2

المصدر: البنك الدولي، *البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب*، 2009-2010، mimeo

وتظهر الفوارق بين الرجال والنساء في الأدوار التي توكلها الأسر للشبان من الرجال، إذ غالبا ما يعتقد الشبان أن النساء يستعملن دخلهن لتغطية نفقاتهن الشخصية فقط، في حين يستعمل الشبان دخلهم للاستجابة لحاجيات أسرتهم المباشرة وآبائهم المسنين. أما النساء الشابات فيعتبرن بأن أجورهن تمثل مصدرا مهما للقدرة على التفاوض والأمن الشخصي في حالة فشل الزواج.

التربية والتكوين لولوج سوق العمل: ولوج غير مناسب لاكتساب كفاءات مهمة

أغلب المشاركين في مجموعات النقاش مقتنعون أن المستوى الدراسي العالي والمهارات الأفضل يؤثران بشكل إيجابي على سوق الشغل، ليس فحسب في القطاعين العام والخاص، ولكن كذلك في القطاع غير المهيكل. لكن الشباب لاحظوا أن الاستفادة من مهارات مناسبة وتعليم ذي جودة تبقى محدودة سواء من حيث الأصول السوسيو اقتصادية أو الجغرافية على حد سواء.

الرسم 2.2 معدل التمدرس بالمغرب، حسب السن

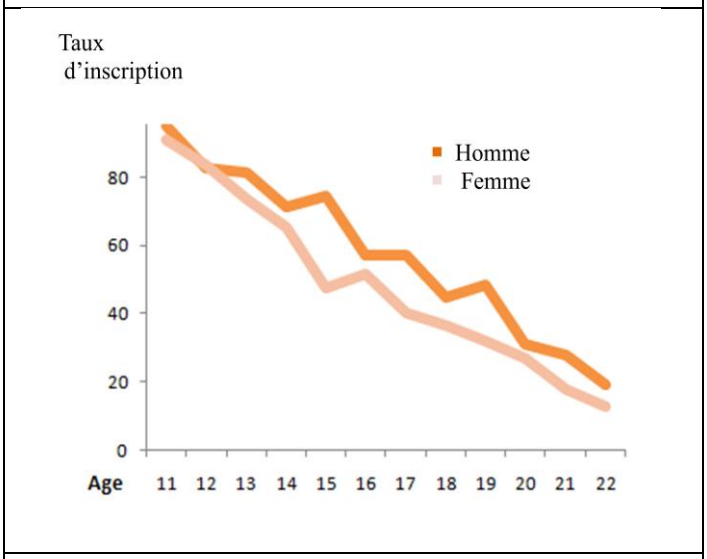

المصدر: *البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب*، 2009-2010.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الاعتراف بأهمية التربية بشكل واسع لدى الشباب المغربي، والتحسن الملاحظ مؤخرا في التمدرس، لا تزال معدلات الهدر المدرسي مرتفعة. وتشير البيانات الأولية الصادرة عن الدراسة الكمية إلى أن مستويات التمدرس تبدأ في الانخفاض وبشكل متواصل بعد سن 11 (التي تتطابق مع فترة إنهاء جل الأطفال للتعليم الابتدائي). وهذا الانخفاض أقوى عند الفتيات مقارنة بالفتيان، لاسيما في المناطق القروية (انظر الرسم 2.2)[47].

يعرب الكثير من الشباب فقدان الثقة في قيمة التعليم العالي، بالنظر إلى معدل البطالة المرتفع وعدم اكتراث المشغلين بالشهادات الجامعية. وتختلف التصورات بحسب مستوى التعليم ومواد التدريس التي تمنح الشاب حظا أوفر للحصول على منصب عمل. ويتمثل الرأي الذي يسود لدى هؤلاء المشاركين أكثر من غيرهم – ولاسيما لدى الشباب الأقل حظا – أن شهادة التعليم الثانوي (الباكالوريا) تمثل على الأرجح مستوى التعليم "الأمثل". وأشار العديد من المشاركين أن المشغلين من القطاع الخاص لا يعتبرون أن الشهادة الجامعية تعني أن صاحبها الشاب يستجيب لمتطلبات التشغيل. وهذه الملاحظة هي ذاتها التي توصلت إليها استنتاجات مجموعات النقاش المكونة من حاملي شهادات عاطلين؛ حيث أنه يكون أحيانا ضروري، في رأيهم، عدم

« لن تجد أبدا شاب أو شابة من أسرة فقيرة يتكلم اللغة الفرنسية. فبعد الاستقلال، قررت الحكومة أن تعوض الفرنسية باللغة العربية الحديثة؛ انظر إلى النتائج: الأغنياء يتحدثون الفرنسية لأنهم يترددون على المدارس الخاصة أو مدارس البعثة الفرنسية؛ أما الآخرون فلا يتحدثون الفرنسية، بل لا يتحدثون حتى العربية الفصحى. نحن ضحايا هذه السياسة. فمن السهل فهم من سيكون عاطلا في هذه البلاد.»

شاب عاطل عن العمل،

« قدمت سيرتي الذاتية لمدير الموارد البشرية في مقاولة صغيرة، فنظر إلي وسألني إذا ما كنت أعرف القراءة والكتابة. أجبت أنني أحمل شهادة جامعية. ورد علي أنه ليس بحاجة إلى حاملي شهادات. بشكل عام، لا تريد الشركات تشغيل حاملي الشهادات – فهم يفضلون ذوي مستوى التعليم الثانوي.»

حاملة شهادة في الحقوق،

جهة طنجة-تطوان

[47] توجد هذه الملاحظة كذلك في دراسة للبنك الدولي أنجزت في عام 2007: " الشباب . كنز مستهان بقيمته: نحو أجندة جديدة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا . التقدم، والتحديات والآفاق"، ورقة توجيهية رقم 43372، قسم التنمية البشرية، منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

الإفصاح عن حملهم لشهادات جامعية حتى يكون حظهم أوفر للعثور على عمل. وقد حصل أغلب حاملي الشهادات من التعليم العالي على شهادات في مجالات غير تطبيقية كالآداب والفلسفة والعلوم الاجتماعية والقانون، إلخ. وتكون توقعاتهم بالنسبة للأجر وللمزايا الاجتماعية وظروف العمل أكبر مقارنة بمثيلاتها لدى خريجي التعليم غير التعليم العالي.

ويبدو الشباب الأقل حظا غير راضين عن جودة التعليم العمومي وملاءمته، وهم مقتنعون تماما بأن ما هو متاح لهم أقل من الفرص المتاحة للشباب الذين درسوا في التعليم الخاص. وهناك موضوع يتكرر في المناقشات ويتمثل في عدم قدرة المنظومة التربوية على توفير المهارات المناسبة، الأمر الذي يعتبره المشاركون واحدا من بين الأسباب الأولى لبطالة الشباب. ويبدو الشباب الذين غادروا صفوف التربية النظامية قبل الأوان غير مقتنعين تماما بقيمة التربية النظامية للرفع من إمكانيات التشغيل، لكنهم يرغبون في اكتساب مهارات ملائمة. وذلك هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لكل من الشبان والشابات الذين يعملون منذ سن مبكرة في القطاع النظامي. ففي رأيهم، لا يصلح التكوين التقليدي (الحصول على الباكالوريا) في حد ذاته لشيء. لكن الشباب العاملين يرغبون في تعزيز قدراتهم وإمكاناتهم من خلال التكوين التقني، على سبيل المثال، في قطاعي الفلاحة والسياحة، باعتبارهما القطاعان اللذان يقدمان أجورا أفضل مقارنة بفرص العمل في القطاع غير النظامي بالمناطق الحضرية. ولمعالجة هذه القضايا، أدخلت وزارة التربية الوطنية مجموعة جديدة من التخصصات التقنية التي تغطي القطاعات الصناعية، والتسويق وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والبناء، والفنون، والسياحة والترفيه.[48]

وقد أظهرت مصادر أخرى عديدة أن للمشغلين نفس التحفظات إزاء ملاءمة التعليم والتكوين الذي يتلقاه الشباب. وردا على السؤال "هل يتوفر حاملو الشهادات الذين اشتغلوا في السنة الماضية على الكفاءات المطلوبة؟"، أقلية فقط من المسؤولين عن الموارد البشرية في المغرب (حوالي الثلث) ردوا بالإيجاب. ويميز الجدول 2.1 بين أشكال مختلفة من الكفاءات والشهادات الجامعية والمهنية[49].

الجدول 1.2 هل يتوفر حاملو الشهادات الذين تم تجنيدهم في السنة الماضية على الكفاءات المطلوبة؟ (المغرب)

	المهارات الفنية (%)	المعارف السلوكية (%)
خريجي الجامعات	33	28
خريجي المدارس المهنية	36	25

المصدر: "التربية من أجل التشغيل: تحقيق إمكانات الشباب في العالم العربي": الصفحة 38،BID و SFI. أبريل 2011.

تبرز هذه البيانات الأهمية التي يوليها المشغلون للمعارف أو "المعارف السلوكية" كالقدرة على التواصل بشكل واضح، وروح الابتكار لدى الفرد، وكفاءات الريادة وحل المنازعات، والقدرة على النقد، والمهارات الضرورية للتفاعل مع الآخرين بشكل ناجح داخل الوسط المهني. وكما يتردد ذلك كثيرا في مجموعات النقاش، يقر الشباب بهذه الثغرات التي توجد في التربية النظامية التي يتلقونها، ويرغبون في سدها باستكمال تعليمهم النظامي من خلال تعليم غير نظامي حتى يتسنى لهم اكتساب المهارات التقنية والمعارف السلوكية (على سبيل المثال، تعلم اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية أو تقنيات الاتصال). ويهم هذا الوضع بشكل خاص جزءاً مهما من الشباب في العالم العربي بكامله، شباب يحملون شهادات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية (مقارنة بالطب، أو علوم الهندسة) علاوة على الافتقار إلى المهارات المهنية.

[48] ثمة 38 مركزا للتكوين من هذا النوع في مختلف أرجاء البلد، 5 منها مراكز خاصة.

[49] البنك الدولي، التربية من أجل التشغيل: استغلال طاقات الشباب العربي، شركة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، أبريل 2011، الصفحة 38.

الإطار 2.2 من أجل تشكيلة أوسع من المهارات: المهارات الحياتية والكفاءات المتقاطعة

المهارات الحياتية المتقاطعة

من الواضح أن الشباب الذي يصل إلى سوق العمل، وحتى المواطنين بشكل عام، لا يحتاجون إلا لكفاءات معينة تخص منصبا محددا، بل هم بحاجة إلى طيف أوسع من الكفاءات لتكميل ودعم المهارات التقنية. ويمكن أن تتخذ هذه الكفاءات "المتقاطعة" أشكالا مختلفة. وتسمى الفئة الأهم منها "المهارات الحياتية" (باللغة الإنجليزية "لايف سكيلز")، كما تسمى كذلك أحيانا "بالمعارف السلوكية" (مقارنة بـ"الدراية"). ومن المهم التمييز بين ثلاثة أشكال من المهارات: (1) المهارات المشاعرية (تدبير المشاعر والتوتر، وكذا التحكم في النفس)؛ (2) المهارات المعرفية (اتخاذ القرار وحل النزاعات، والقدرة على النقد، ووضع أهداف وأولويات، والقدرة على التحليل وتنظيم المعلومات المعقدة)؛ (3) بالإضافة إلى المهارات الاجتماعية أو التفاعلية (بما في ذلك الاتصال، والتفاوض، والتعاون، والريادة، وتدبير النزاعات، والمهارات الخاصة بالوسط المهني). ويمكن اعتبار المهارات الأخرى مهارات مستعرضة نظرا لإمكانية نقلها بين أنواع المناصب المختلفة، لاسيما منها المهارات الرقمية أو اللغوية.

أهمية المهارات المستعرضة في الحياة

يقيم المشغلون الأشخاص العاملين لديهم على أساس قدرتهم (على سبيل المثال) على عدم تضييع الوقت، والتفكير بطريقة مبتكرة، والحفاظ على علاقات بناءة مع الزملاء، والتعبير عن أنفسهم بلغتهم الأم بل وكذلك باستعمال لغات أخرى. ويشعر العاملون أنفسهم بثقة وبقوة أكبر بفضل هذه المهارات التي تؤثر كذلك على جوانب أخرى من حياتهم الشخصية، والاجتماعية والمدنية (التقليل، على سبيل المثال، من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر الجسيمة). ومن جهة أخرى، يتطلب عالم المقاولات كذلك مزايا أخرى من قبيل الاستقلالية والقدرة على توقع النزاعات وحلها. وتعتبر الكفاءات المستعرضة بطبيعتها سهلة التكييف سواء تعلق الأمر بالمشغلين أو بحاجات المتعلمين، ومن ثم قابلة للتحويل بين المهن والقطاعات. وبالنسبة للمدى البعيد، يكون تعلم *طريقة* التفكير أكثر قيمة من تعلم *موضوع* التفكير.

تداعيات أهمية هذه المهارات

تركز برامج التعليم التقليدي والتكوين المهني، في المغرب وفي أماكن أخرى، على المهارات التقنية التي يمكن أن تصبح متقادمة (ولا ربما قد تقادمت بالفعل)، على حساب مهارات الحياة المستعرضة. في حين تبين البراهين أن هذه المهارات لا تفضي إلى آفاق تشغيل ودخل أفضل فحسب، بل إنها، وبشكل خاص، سهلة الاستخدام كذلك. وتكتسب هذه المهارات بشكل أفضل من خلال التكوين التشاركي/الممارسة، بما لذلك من آثار على مضمون البرامج، وكذا على المناهج التي تلقن بها ومحيطها. لحسن الحظ، هناك تجربة ثرية متوفرة على المستوى العالمي في مجال المهارات التي ينبغي استهدافها والمناهج المفضلة لاكتسابها.

المصادر:

المهارات الجديدة للمناصب الجديدة: التحرك الآن؛ تقرير الخبراء حول الكفاءات الجديدة للمناصب الجديدة، أعدته المفوضية الأوربية، الاتحاد الأوربي، 2010.

قياس نتائج مشاريع مساعدات الشباب بهدف اكتساب المهارات الحياتية: الدروس والتحديات. تقرير تركيبي لنظام نموذجي لقياس النتائج في إطار شبكة المشاريع الموجهة للشباب. آندرو هان، سوزان لانسبري، وطوم ليفيت، مركز الشباب والمجموعات، مدرسة "هيلر"، السياسة الاجتماعية والتدبير، جامعة "براندييز"، 6 شتنبر/سبتمبر 2006.

ويردد أغلب الشباب الحاجة إلى تقديم المزيد من دورات التدريب التقني أو التأهيلي (انظر الشكل 3.2). حيث يزداد عدد الشباب في طور التكوين والرغبة في الحصول عليه مع ازدياد مستوى التعليم. على سبيل المثال، 1,3% فقط من الشباب الذكور اللذين تابعوا التعليم الابتدائي استفادوا من دورة تكوينية تقنية، مقابل 29% من الشباب المأجورين اللذين تابعوا تعليما ثانويا أو ما بعد الثانوي. ومرة أخرى، يشعر 36% من الشباب الذكور اللذين ترددوا على التعليم الابتدائي بالحاجة إلى مزيد من التكوين في حين ترتفع هذه النسبة إلى 50% لدى الشباب ذوي مستويات دراسية أعلى. ويسجل أعلى مستوى من "العجز في التكوين" (أي عدد الشباب الراغب في الاستفادة من التكوين التقني دون التمكن من ذلك) لدى الشباب الأقل تعلما. وتجدر الإشارة إلى أن النساء استفدن من التكوين المهني بأعداد أكبر مقارنة بالرجال. وتحضر الشابات بشكل عام دورات تدريبية في مجال الطرز التقليدي، وصنع الحلويات، والطبخ، والخياطة، وتربية الأطفال، إلخ. في حين يتم تكوين الشباب من الذكور للقيام بالإصلاحات الميكانيكية والكهربائية، والسباكة، ومعالجة الجلد، إلخ.

الشكل 3.2 معدل التمدرس بالمغرب، حسب السن

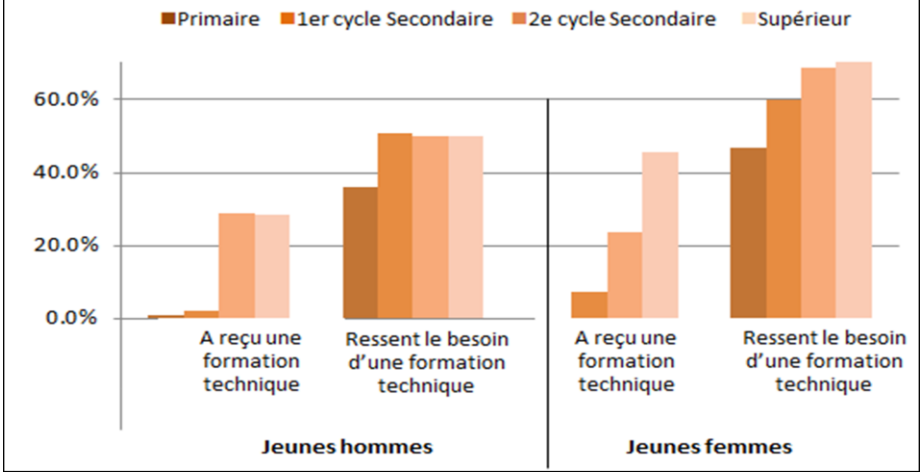

المصدر : *البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب*، 2009-2010.

يسود الشعور بأن النظام التربوي لا يعد بشكل جيد لسوق العمل حتى لدى الشباب اللذين يترددون على دور الشباب أو يستفيدون من برامج التكوين التقني. وقد اشتكى الشباب المتواجد في دور الشباب وفي جمعيات الشباب، على سبيل المثال، من عدم مواءمة المضمون النظري للبرامج المخصصة لهم، ولاسيما استحالة تعلم اللغات الأجنبية (وخاصة الفرنسية)، مما يمثل عائقا مهما بالنسبة لهم في سوق الشغل مقارنة بشبان الأوساط الأكثر حظا. وقد أفاد طلبة المؤسسات التي يمثل التعلم فيها مكونا رئيسيا في البرنامج (التدرج المهني) أن مدارسهم غالبا ما تكون غير قادرة على اقتراح ما يكفي من الدورات التكوينية لكل الطلبة. وهكذا، يكون على الطلبة أن يبحثوا عن الدورات التكوينية بأنفسهم، دون التمكن في أغلب الحالات من الحصول عليها. وهو ما يمثل إكراها ليس فحسب بالنسبة للطلبة اللذين يغادرون المؤسسات التعليمية دون معارف عملية أو أي تجربة، ولكن كذلك بالنسبة للمؤسسات التي تبقى علاقاتها بسوق العمل محدودة. ويسود لدى أغلب الشباب الاقتناع بأن إمكانية اكتساب تجربة مهنية ذات قيمة، وإن كانت بدون أجر، تتوقف على وضع الأسرة وشبكتها الاجتماعية.

كما أبرز المشاركون في مجموعات النقاش ضرورة توفير مكونين بجودة أفضل. ويرغبون، بشكل أدق، في توفر مكونين مؤهلين بشكل أفضل قادرين على نقل معارف ومؤهلات دقيقة، وقادرين على التواصل مع الشباب. كما يطمحون في مزيد من التوجيه والمساعدة من طرف المدارس – الاستفادة من المشورة، ليس فحسب لمعالجة المهارات الحيوية، ولكن كذلك المسائل الشخصية والمشاكل الاجتماعية المعقدة. وقد اقترح الشباب، على سبيل المثال، أن تولى العناية اللازمة لمشكلة الهدر المدرسي؛ ووجه المشاركون نداء للمسؤولين حتى يعدوا حلولا للطلبة اللذين لا يرغبون في التوقف عن الدراسة والذين لا يستطيعون مواصلتها لأسباب أسرية قاهرة، أو لأسباب أخرى خارجة عن إرادتهم.

ويشير المشاركون في أغلب الأحيان إلى أنه يمكن تدارك نواقص النظام التربوي النظامي باستعمال مصادر أخرى للتعلم كالإنترنت، والدروس الخصوصية، ودروس اللغات، ودورات التكوين التقني، التي من شأنها أن تزيد من قابليتهم للتشغيل ووصولهم للمعلومات الخاصة بفرص العمل. على سبيل المثال، ركز المتعلمون في مركز للتكوين على الطبخ وتكنولوجيات المعلومات في مدينة تطوان

على قيمة التكوين الذي تلقوه، حيث يعتبرون ذلك التكوين مواتيا لإمكانية تشغيلهم في المستقبل. كما أشار المشاركون كذلك إلى أن تتبع دروس تساعدهم على الاستعداد للحياة المهنية أمر يحفزهم أكثر على الشروع في مزاولة نشاط مقاولاتي في المستقبل.

وحتى الشباب الذي لا يؤمن بضرورة تتبع مراحل متقدمة من التعليم، فقد طلب بأن تتاح له مؤهلات ملموسة بدرجة أكبر كاللغات وتكنولوجيات المعلومات والمعارف التقنية – التي من شأنها أن تزيد بشكل مباشر من فرص تشغيل هؤلاء الشباب. كما لاحظ الشباب، في أغلب الحالات، إلى أن اكتساب هذه الكفاءات أمر مكلف. وعلى غرار التربية النظامية، يجد الشباب الأقل حظا صعوبات أكبر في اكتساب مهارات التربية غير النظامية. وعلى أساس ملاحظات مجموعات الشباب من المناطق القروية، وملاحظات العاملين في القطاع غير النظامي، بل حتى الطلبة في المدارس المهنية، فإن الكلفة المباشرة وغير المباشرة ككلفة التكوين والتكاليف المرتبطة بالأنشطة تعرقل التعلم خارج المدرسة، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بمشاكل النقل والعزلة الجغرافية. ويشير الشباب الذي يتوقف عن التمدرس، أو الذي يبدأ في العمل في وقت مبكر وبالوقت الكامل، إلى الفقر كسبب رئيسي لعدم الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها دورات التكوين المهني. ونظرا لعدم تمكن أسرهم من مساعدتهم خلال فترة الدراسة، تصبح الكلفة المادية وتلك المرتبطة بفرصة الاستفادة من التكوين المهني عائقا كبيرا في وجه الشباب الذي يرغب في بدأ التكوين أو مواصلته قصد تطوير كفاءاته.

وبشكل واضح، اقترح الشباب المشارك في العديد من مجموعات النقاش أن تشجع وزارة التربية الوطنية على تنفيذ وتعزيز وحدات التكوين التقني. ويتمثل الاقتراح الرئيسي في أن تكون التربية والتكوين ذات طابع عملي أكثر منه نظري، لمساعدة الشباب على تحضير أنفسهم بشكل أفضل لسوق الشغل. وقد أشار بعض المشاركين إلى أنه لا بد من إعداد الطلبة الملتحقين بالمؤسسات (مثلا دار الأطفال) حتى يعاد إدماجهم من جديد في المجتمع عن طريق التكوين المهني. وأخيرا، أكد المشاركون من القطاع غير النظامي على ضرورة تقديم مساعدة مالية لتغطية كلفة التكوين الإضافي لفائدة الشباب المهتمين بهذا التكوين.

وقد أبرز تحليل النتائج النوعية المتصلة بالعلاقة الموجودة بين التربية والشغل، وكذا العوامل الكامنة والمؤثرة على هذه العلاقة، العديد من المعاينات الرئيسية بشأن العراقيل المتواجدة على مختلف مستويات التربية والتشغيل (انظر الشكل 4.2).

الشكل 4.2 العراقيل التي يواجهها الشباب المغربي الأقل حظا في مجال التشغيل

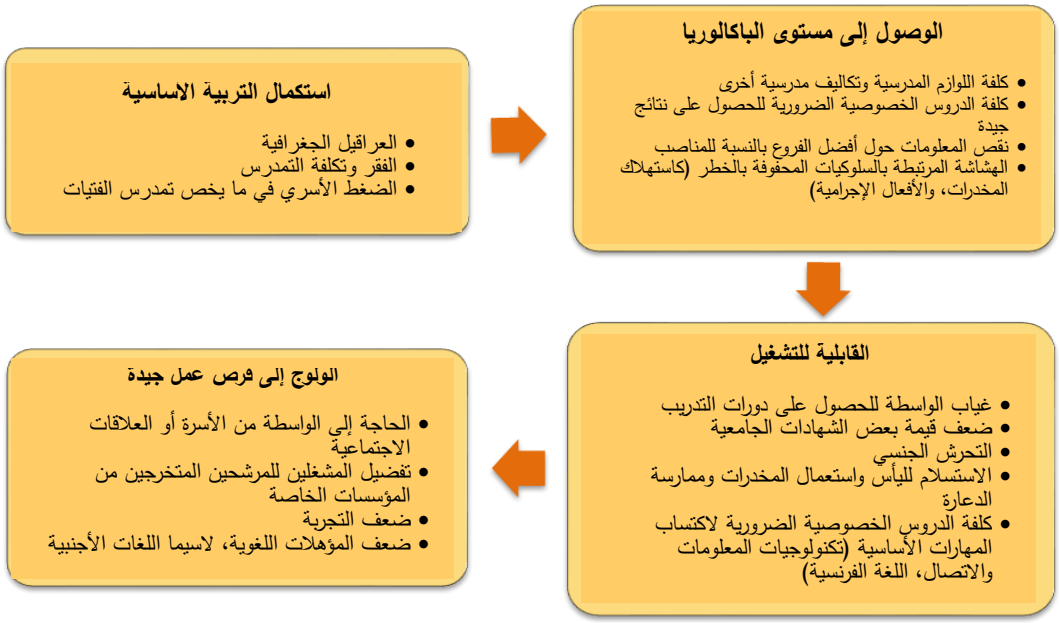

المصدر: القائمون على إعداد التقرير

4.2 الوصول للمعلومات والتوجيه في سوق الشغل

اشتكى نصف الشباب المشارك تقريبا في مجموعات النقاش من غياب المعلومات المتاحة للعموم وتلك الخاصة بالتوجيه العام للقيام باختيارات حاسمة في مجال التكوين والحياة المهنية. وتلك هي الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للعديد من الشباب المتعلم العاطل، الذي أعلن أنه يحمل شهادات لا تتواءم والمناصب المتاحة في السوق. وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على العاملين في القطاع غير المهيكل، والذين أعلنوا أنهم اختاروا التكوين الذي مكنهم من الحصول على شهادتهم الأولى بناء على نصائح من أصدقائهم، كما هو الشأن بالنسبة للطلبة الذين يستفيدون حاليا من التكوين في مدارس التكوين المهني، والشابات اللواتي تترددن على النوادي النسوية.

« ينبغي أن يكون للشباب هدف في الحياة وأن يبذل جهدا للنجاح. إنني متعلمة طباخة. في البداية، أردت أن أتعلم الطبخ، لكن تم إعادة توجيهي نحو تحضير الحلويات. إن التنظيم هنا دون المستوى المطلوب. لكنني سأعمل على الحصول على الشهادة وإيجاد عمل لأنه بدون شهادة، سيكون ذلك صعبا إلى حد بعيد. فالأغنياء تتاح لهم فرص أكبر للاستفادة من دروس الدعم، كما يمكنهم السفر والتردد على المكتبة واستعمال الإنترنت. وذلك غير متوفر لنا، كما أن حظوظنا لإيجاد العمل حظوظ أقل.»

شابة عاطلة حاملة لشهادة الباكالوريا
دار الشباب، جهة طنجة-تطوان

وتجدر الإشارة إلى وضع الطالبات القاطنات بدور الطالبة، التي هي بمثابة مدارس داخلية معدة للطالبات القادمات من المناطق القروية. وتتحدر أغلب هاته الطالبات من أسر غير متعلمة من المجتمعات القروية؛ وبفضل دار الطالبة، يمكنهن متابعة دراستهن

الثانوية وتحقيق نجاح اجتماعي باهر. وبالرغم من ذلك، أعلنت الشابات من دور الطالبة أن عائلاتهن ليست مؤهلة لتوجيههن توجيها صحيحا في اختياراتهن الحاسمة لحياتهن المهنية أو في مجال التكوين بعد إنهاء الدراسة الثانوية، وركزن على الحاجة إلى توجيه يتسم بالكفاءة. وعامة ما يندر توفر معلومات مهنية موثوق بها في مراكز الشباب والمرافق التربوية الأخرى.

تبقى الأسرة المصدر الأساسي الذي يوجه النصح والمشورة للشباب بشأن مستقبلهم المهني؛ وبالتالي فإن جودة النصائح تختلف باختلاف الوسط العائلي الذي ينتمون إليه. وبغض النظر عن حاجتهم إلى التوجيه المهني والتربوي، عبر الشباب المشاركون في العديد من مجموعات النقاش عن حاجتهم إلى التوجيه والتأطير. كما عبروا عن ضرورة تشجيعهم وجعلهم يشعرون بالثقة في أنفسهم لكي يصبحوا أفرادا صالحين، وأن يعيشوا حياة قائمة على اختيارات موفقة وقيم متناسقة. وتعتبر الأسرة المكان الطبيعي الذي يجد فيه الشباب هذا النوع من الدعم، إلا أن الشباب الذي شمله البحث أشار غير ما مرة إلى أن التجربة الخاصة لأعضاء الأسرة أبعد ما تكون عن السياق الحديث الذي يطبع سوق العمل والنظام التربوي، بحيث يعتبرون أن تجربة الأسرة ليست مناسبة ولا بناءة بالنسبة للجيل الحالي من الشباب.

النص المؤطر 2.2 السلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تهدد الشباب المغربي

يفيد البحث الذي قامت به وزارة الشباب والرياضة أن الشباب المغربي معرض لثلاث آفات رئيسية هي: التدخين والكحول والمخدرات.

وتبين نتائج هذا البحث الذي أنجز سنة 2011 أن المخدرات حاضرة في كل الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، وأن استهلاك الحشيش على شكل لفافات آخذ في الارتفاع. وكما هو الأمر بالنسبة للتدخين، يقر الشباب أنهم على وعي بخطورة هذه المواد، إلا أنهم لا يتجنبون تناولها أو التقليص من استهلاكها. كما يشير أغلب الشباب الذين شملهم البحث أنهم يعرفون شخصا في محيطهم ذهب ضحية للمخدرات.

وتنظم مديرية الشباب والطفولة وشؤون المرأة في وزارة الشبيبة والرياضة قوافل للتوعية سواء في المجال الحضري أو في المجال القروي من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب عبر البلاد.

المصدر: كتاب الشباب، وزارة الشباب والرياضة، المغرب، 2011.

ومن خلال المناقشات، ترددت فكرة مفادها أن الشباب حريصون "على عدم إثارة المشاكل" حتى يحافظوا على قابليتهم في التشغيل. كما يحرص الشباب على مواصلة تعليمهم وإنهائه وتحفيز أنفسهم في البحث عن العمل، والمحافظة على الثقة في النفس والأمل في المستقبل. حيث أن كل هذه العوامل تساهم في حماية الشباب الباحث عن الشغل والمعرض للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر. وأشار الشباب المشاركون في مجموعات النقاش إلى مدى احتمال تعرضهم لبعض المخاطر (الاغتصاب، الدعارة، السرقة، الاعتداءات، التهريب، ومخالفات بسيطة أخرى) واستهلاك المخدرات ("القرقوبي"، "المعجون"، وتدخين الحشيش، والماريجوانا، وشم اللصاق والمحاليل، إلخ) وشرب الكحول، وممارسة العنف داخل المنزل أحيانا، وإن كان ذلك بدرجة أقل. إن هذا النوع من السلوك يعرقل بشكل كبير الانتقال إلى الحياة النشطة. وهنا يجب التذكير بأن التعرض للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر في سن مبكرة يعتبر في الآن نفسه سببا ونتيجة للبطالة، كما يعتبر عاملا لعدم اندماج الشباب في سوق الشغل. وحسب تقرير نشرته مؤخرا وزارة الصحة في المملكة المغربية[50]، فمن 40% إلى 45% من الشباب المغاربة سبق وأن تناولوا مخدر "القرقوبي". ولا داعي للتذكير بالانتشار الواسع الذي يعرفه هذا المخدر لدى الشباب في جميع أنحاء البلد، وخاصة في أحياء الدار البيضاء الفقيرة. ففي مدينة الدار البيضاء، على سبيل

[50] الدراسة الوطنية متعددة المؤشرات وصحة الشباب، الرباط، 2007.

المثال، "اقترف زهاء 80% من القاصرين المغاربة المعتقلين في سجن عكاشة، ما بين 2009–2010، جرائمهم تحت تأثير مخدر القرقوبي" حسب معلومات جمعية عادل الوريف التي تقوم بحملات توعوية في هذا المجال لدى الشباب المعرض لهذا الخطر[51].

أنظمة الوساطة في سوق العمل والشبكات الاجتماعية

تقريبا في جميع المناقشات التي جمعتنا بالمجموعات الشبابية المستهدفة، اعتبر معظم المشاركين أن العلاقات والدعائم الملائمة تبقى مهمة للحصول على منصب شغل لائق أكثر من الشهادات التعليم النظامي. كما يعتبرون أن هذه العلاقات وهذه التزكيات لا يمكن الحصول عليها بفضل الشواهد التعليمية المحصل عليها في المؤسسات العمومية، بل إنها تقتصر على الشبكات الاجتماعية التي ترتكز بدورها على أصل العائلة وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشاب. وفي السياق نفسه، دارت مناقشات مكثفة بين المشاركين في مجموعات النقاش حول معرفة ما إذا كان التعليم وحده أساسيا للحصول على عمل يضمن العيش الكريم، وغالبا ما كانوا يختلفون في الرأي.

« العائلة والعلاقات الاجتماعية والمال مهمة لشراء هدايا وتقديمها للشخص الذي سيساعدك.»

امرأة شابة من الدار البيضاء

وكان الرأي السائد لدى المشاركين في مجموعات النقاش هو أن الطبقة الاجتماعية وقوة العلاقات أكثر أهمية من شهادات التعليم الرسمية للحصول على عمل، ذلك أن المشاركين اعتبروا أن من لديه علاقات وموارد مالية بإمكانه العثور على وظيفة بسهولة، وإن لم يكن لديه المستوى التعليمي والكفاءات الضرورية لذلك.

ففي طنجة، على سبيل المثال، صرح المشاركون بأنهم كانوا على علم بفرص الشغل المتاحة في القطاع السياحي الخاص، إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى العلاقات الضرورية التي تمكنهم من الحصول على تلك الوظائف. وهذه القناعة الراسخة عند الشباب قد تكون مجرد فكرة سائدة تشير إلى عدم استقرار الشباب لمواصلة دراستهم وكذا عدم تحمل عناء البحث عن عمل خارج دوائر العلاقات الاجتماعية، وانطلاقا من اقتناعهم التام بأن الجدارة والاستحقاق لا يكفيان لوحدهما، وأن شبكة العلاقات لا يمكن الاستغناء عنها. وغالبا ما تكون الرشوة ضرورية للعثور على منصب عمل، حيث صرح المشاركون أن تقديم الهدايا أو دفع النقود تحت الطاولة ممارسات قد تقوم مقام العلاقات العائلية، سواء في القطاع العام أو الخاص، مشكلة بذلك عائقا أمام الأسر الأقل حظا.

« الشهادات الجامعية ليست كافية. المطلوب هو التخصص والخبرة، كما أن التزكية ضرورية؛ وإلا فسيستحيل العثور على فرصة عمل».

امرأة شابة تعمل في النجارة

دار المواطن، الدار البيضاء

وتؤكد البيانات الكمية هذه الخلاصات: حيث أجاب معظم المشاركين الذين سئلوا عن كيفية بحثهم عن العمل كالتالي "أطلب مساعدة الأصدقاء أو الأسرة" (الجدول 2.2). والملاحظ أن نسبة النساء الشابات اللواتي يطلبن مساعدة الأصدقاء أو الأسرة أقل من نسبة الرجال، مما يدل على أن الشبكة الاجتماعية النسوية أقل أهمية من شبكات الرجال. ومن الملفت للنظر أن الشباب من الرجال والنساء على حد سواء لا يلجؤون إلا قليلا إلى الطرق الرسمية للبحث عن فرص عمل.

[51] عادل الوريف، منظمة غير حكومية مغربية تنظم حملات توعوية للتعريف بمشكلة المخدرات لدى الشباب في وضعية الهشاشة. دراسات في المدارس والسجون حول العلاقة بين المخدرات، والجريمة والإرهاب. www.magharebia.ma

الجدول 2.2 كيفية بحث الشباب عن العمل

(نسبة الشباب المشغلين حاليا)

	الرجال (%)	النساء (%)	الرجال+النساء (%)
التسجيل في وكالة تشغيل خاصة	1.2	0.0	1.0
التسجيل في مباراة وطنية	1.2	0.0	1.0
البحث في عين المكان	28.6	25.0	28.0
نشر إعلانات مبوبة في الجرائد	1.2	0.0	1.0
الرد على الإعلانات المنشورة في الجرائد	2.4	6.3	3.0
اللجوء إلى مساعدة الأقارب	61.9	37.5	58.0
الاتصال المباشر بالمشغل	33.3	50.0	36.0
الاتصال المباشر بالمقاول	9.5	6.3	9.0
الانتظار في الأماكن المخصصة لتشغيل المياومين	9.5	12.5	10.0
إرسال الطلب عن طريق الإنترنت/البريد الإلكتروني	0.0	0.0	0.0
إيداع السيرة الذاتية على موقع خاص بالتوظيف على الإنترنت	4.8	12.5	6.0
التسجيل في أحد مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	1.2	0.0	1.0

المصدر: البنك الدولي، البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب في المغرب، 2009–2010

آراء الشباب حول سياسة التشغيل

« العاطلون المتعلمون لا يقبلون أي عرض عمل. إنهم يريدون مناصب مهمة. أما الآخرون فهم مستعدون لقبول أي عرض »

شابة، المركز الفلاحي، طنجة.

لا يزال الشباب يعتبرون أنه يتعين على الدولة أن تلعب دورا هاما في خلق فرص الشغل، حتى وإن لم يتعلق الأمر بالضرورة بمناصب الشغل في القطاع العام. ويرى العديد من الشباب أن على **الحكومة تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص، وتحسين جودة فرص العمل التي يتيحها هذا القطاع مع السهر على حماية الحقوق الأساسية للعاملين**. كما أن هناك إجماع لدى الشباب بأن الحكومة ملزمة بتخصيص المزيد من الموارد لمعالجة مشاكلهم وإعطاء الأولوية للتشغيل والدعم المالي. كما أسند دور للسلطات المحلية، كالجماعات على سبيل المثال، لحل مشكلة البطالة في صفوف الشباب، بما في ذلك شباب العالم القروي.

وبالرغم من ذلك، تعتبر أقلية فقط من المشاركين في مجموعات النقاش أن الحل يكمن في إنشاء فرص عمل في القطاع العام. بل على العكس من ذلك، يرى العديد من الشباب أن الطريق إلى تقليص البطالة يكمن في تشجيع خلق المناصب في القطاع الخاص وفي إطار العمل المستقل (كإنشاء الشركات المتناهية الصغر). وتتطابق هذه الملاحظة مع الخلاصات التي خرجت بها دراسة

صلتك/كالوب لعام 2010، التي أشارت إلى أن 39% من المغاربة الشباب المستجوبين يفضلون العمل المستقل، ويفضل 29% مناصب القطاع العام، و21% العمل في القطاع الخاص. ومن جهة أخرى، أشار 87% من الشباب المغاربة الذين شاركوا في الدراسة أنه لو وجدوا أنفسهم عاطلين لمدة ستة أشهر أو أكثر، لما ترددوا في إنشاء مقاولتهم الخاصة[52]. وتتعارض هذه المعاينة مع الدراسات المنجزة حول الشباب في العديد من الدول الأخرى في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يبقى الحل لمشكلة البطالة كامنا في مناصب الوظيفة العمومية. وقد يفسر ذلك بشكل كامل بابتعاد المغرب منذ ثلاث عقود تقريبا عن التشغيل في الوظيفة العمومية. حيث مثلت فرص العمل في القطاع الخاص أحد أعمدة سياسات التقويم الهيكلي التي نفذت في المغرب في 1983، والتي رأت أنه على القطاع الخاص أن يعوض القطاع العام في إتاحة فرص العمل، ومنح الأولوية بشكل خاص للشباب المؤهل[53]. وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء المقاولة أو مشروع صغير اختيار يسود لدى المشاركين من ذوي مستوى التعلم المنخفض مقارنة بخرجي الجامعات.

وحسب البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، فإن الاهتمام بالمناصب في القطاع العام أكبر مما توحي به المعلومات السالفة (انظر الرسم 5.2). وبالرغم من ذلك، لم يشر أغلبية الباحثين عن الشغل (حوالي 85%) إلى أنهم يفضلون العمل في الوظيفة العمومية. لكن أغلب الرجال والنساء من الشباب الذين تابعوا دراستهم في السلك الثالث أو أكثر، يفضلون العمل في الوظيفة العمومية.

الرسم 5.2 أجوبة الشباب من الرجال والنساء على السؤال: ما هو الوضع المهني الذي تفضلونه من بين الأوضاع الثلاث؟ (بالنسبة المئوية)

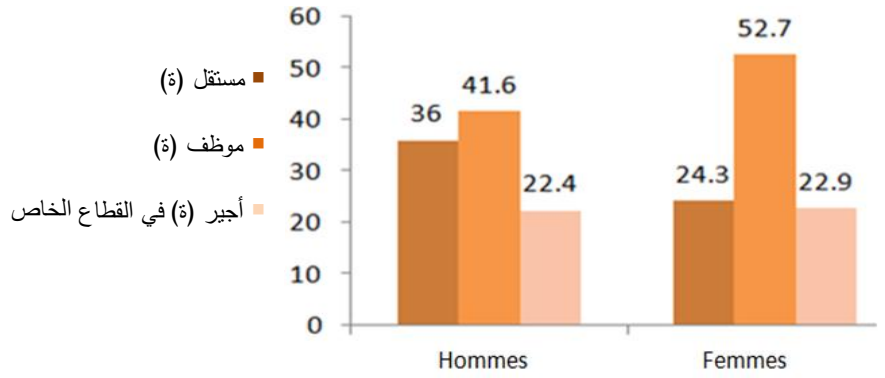

المصدر: البنك الدولي، البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، 2009-2010

ويعتقد الشباب أنه ينبغي تعزيز إمكانيات الشباب المقاولين من خلال الاستفادة من القروض والتكوين، مع التركيز بشكل خاص على الشباب الأقل تعليما والذين يشتغلون حاليا في القطاع غير المهيكل. وقد أوصى المشاركون في مجموعات النقاش بتقديم المساعدة بدرجة أكبر، مساعدة مالية على سبيل المثال، للشباب الذين يرغبون في إنشاء مشاريع مدرة للدخل. كما أعربوا عن اقتناعهم

[52] كالوب، إنكوربرشن، وسيلاتيك، 2010، مؤشر سيلاتيك : أصوات الشباب العرب (يناير 2010)، كالوب، إنكوربرشن، واشنطن، ديسي، وسيلاتيك، الدوحة، قطر، http://sas-rigin.onstreammedia.com/origin/gallupinc/media/poll/pdf, Silatech.Rapport 2010.Nov.pdf (29 مارس 2011). مؤشر سيلاتيك : أصوات الشباب العرب (يناير 2010). الاطلاع 29 مارس 2011.
بنيستبنيسابتنيساب

[53] بودربات وأجبيلو، 2009، "الشباب المغربي".

بضرورة تقديم مزيد من المساعدة للشبان الذين يرغبون في إقامة مزرعة أو مشروع خاص، نظرا لأن الدعم الذي تقدمه هذه السياسات والبرامج لهذا النوع من المقاولات يساهم في التنمية الاقتصادية وفي إنشاء مناصب جديدة.

كما أفاد المشاركون الشباب أنه على الحكومة، بالإضافة إلى إنشاء مناصب جديدة، أن تتيح للشباب العاطل تشكيلة أوسع من المناصب، علاوة على المناصب الموجودة ذات الأجر الجيد، وهي قليلة العدد. ومن شأن السياسات التي تهدف لتشجيع المناصب ذات الدخل المستقر واللائق، وتساوي الأجور بالنسبة للعاملين خارج الوظيفة العمومية، أن تشجع الطلبة المتعلمين على الاهتمام بطيف أوسع من المهن. كما أوصى المشاركون كذلك بتنظيم القطاع غير النظامي لمعالجة مشاكل البطالة والبطالة المقنعة وممارسات الاستغلال.

ونظرا لأن العلاقات الاجتماعية والأسرة يمثلان عنصرا أساسيا لتسهيل اندماج الشباب في الحياة الاقتصادية، **يواجه الشباب الذي يعيش في المؤسسات المخصصة للطفولة والشباب الفقراء، ومراكز إعادة التأهيل (لمعالجة السلوكيات المحفوفة بالخطر) ودور اليتامى، وضعا صعبا بشكل خاص**. وقد أظهرت المناقشات مع شباب هذه المؤسسات عدم ارتياحهم إزاء الانتقال إلى الحياة المهنية، والتحول إلى أفراد مستقلين، حتى بعد إنهاء التعليم الثانوي أو التكوين المهني. فبالإضافة إلى غياب الدعم العاطفي من قبل أعضاء أسرهم، يرى هؤلاء الشباب أنهم لا يتوفرون على المؤهلات الاجتماعية أو المادية الأولية والضرورية لولوج سوق الشغل.

5.2 الفرص المتاحة في عالم المقاولات

بالرغم من أن فكرة إنشاء مقاولة خاصة فكرة جديرة بالاهتمام مبدئيا، وتثير على ما يبدو اهتمام الشباب إلى حد كبير (لاسيما منهم الشباب ذي مستوى التعليم المنخفض)، يبقى الإعداد الفعلي للشباب لإدارة المقاولة غير كاف في أغلب الأحيان. فعلى سبيل المثال، تجلى بوضوح من النقاشات مع النساء الشابات ذوات الدخل المنخفض المشاركات في برنامج التكوين على النسيج الصناعي بالدار البيضاء، أن العديد من المشاريع لإنشاء المقاولات والتي تريد هذه النساء تنفيذها لم تكن قائمة على أي تحليل للسوق، ومن المحتمل أنها مشاريع غير قابلة للاستمرار (في مجال الطرز على مستوى محدود، والخياطة، وصناعة الحلويات، وخدمات المطاعم). فبالنسبة لهاته النساء الشابات، يبدو أن الاهتمام بإنشاء مشروع خاص بهن يعود إلى رغبتهن في التخلص من ساعات مطولة من العمل بأجر زهيد، وظروف العمل الخطرة التي تسود في القطاع غير المنظم.

وعلى نفس المنوال، فإن الشباب العاملين في القطاع الفلاحي الذين أعربوا عن نيتهم في إنشاء مقاولات مستقلة، وكذا الشباب المقاولين الذي أنجزوا مشاريع خاصة بهم بمساعدة الأسرة وباستعمال مدخراتهم الفردية، اتخذوا هذه المبادرة بسبب التجارب السلبية التي مروا بها في الماضي والمتصلة بالأجور وظروف العمل في القطاع غير المهيكل. ومن الواضح أن الشباب يرغبون في اتخاذ تدابير ملموسة والمخاطرة من أجل مستقبل أفضل. لكن أغلب الشباب لا يتلقون التكوين المطلوب لإنشاء مقاولة، ويحتمل بالتالي أن يتخذوا قرارات غير وجيهة في مجال الاستثمار.

الرسم 6.2 الصعوبات التي يواجهها الشباب الراغبون في إنشاء المقاولات (بالنسبة المئوية)

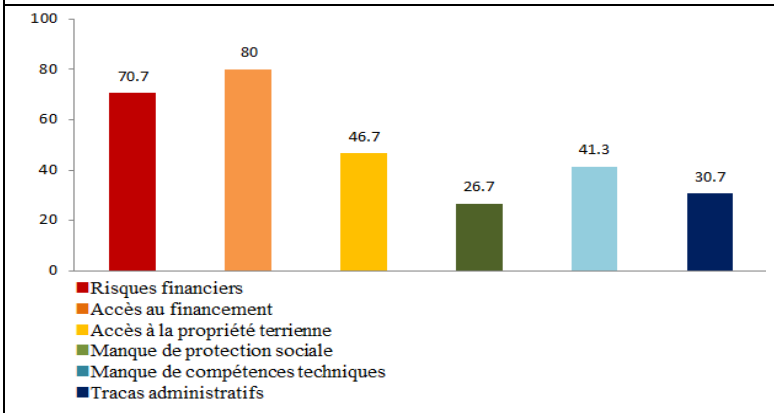

المصدر: **البنك الدولي**، المسح الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، 2009–2010

وحسب البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب لعام 2009–2010، حدد 80% من الشباب الراغبين في إنشاء مشاريع خاصة في القطاع غير الفلاحي (انظر الرسم 6.2) الاستفادة من التمويل كأحد أهم العراقيل التي تحول دون إنشاء المقاولة. وهكذا يعتبر الشباب أن هناك مخاطرة مالية في إنشاء المقاولة؛ وأشار 70% منهم إلى أن ذلك هو السبب الذي دفعهم إلى عدم إنشاء مقاولة غير زراعية. وحسب عدد قليل جدا من المشاركين في مجموعات النقاش، من السهل الحصول على قرض. وعلى العكس من ذلك، يقر الكثيرون منهم أنهم لا يتمتعون بالملاءة المالية نظرا لعدم توفرهم على أي ضمانة يمكن تقديمها. علاوة على ذلك، فإن أغلب الشباب غير مطلع على البرامج الحكومية في مجال القروض الصغرى الموجهة للشباب.

وعلى سبيل المثال، ناقش الشباب في أحيان كثيرة السياسات الخاصة بسوق العمل التي أطلقتها الحكومة المغربية في 2006. وقد يعود عدم الإلمام هذا إلى أن أغلب هذه المبادرات كانت تهم في البداية الشباب من حاملي الشهادات الجامعية، والذي لا يمثل إلا نسبة مئوية ضعيفة من المشاركين في مجموعات النقاش. ولم تشمل هذه السياسات حاملي الشهادات الثانوية إلا مؤخرا. وتضم هذه السياسات: (1) الدعم المقدم لأرباب العمل لتشغيل فئات معينة من الشباب من ذوي المؤهلات العالية؛ (2) برامج التكوين التي تهدف للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال التشغيل، وكذا برامج إعادة التأهيل و/أو التحول إلى مهنة أخرى، لفائدة حاملي الشهادات الذين يعانون من صعوبات لدخول سوق العمل و(3) قروض لفائدة المقاولات متناهية الصغر.

6.2 الشباب في القطاع الفلاحي

إن وضعية التشغيل وإتاحة فرص العمل لفائدة الشباب في القطاع الفلاحي تختلف حسب مستواهم الدراسي واختصاصاتهم وموطنهم الأصلي ومعرفة هل ينتمون إلى أسر تمتلك أراضي قابلة للتقسيم. في هذا الصدد، يجب أن نفرق بين فئتين: فمن جهة، هناك الشباب الذين احترفوا الزراعة على المستوى المحلي بعد قضاء بعض السنوات من التمدرس، ومن جهة أخرى، فئة الشباب الذي درسوا في المعاهد الزراعية والذين ينحدرون من وسط حضري أو قروي على حد سواء التي ليست بالضرورة قريبة من هذه المعاهد.

ويرى الشباب أن ظروف العمل في القطاع الفلاحي صعبة. إلا أنه يقر أن الرواتب في هذا القطاع أحسن مما يتقاضونه في القطاع غير المهيكل. ومن خلال نقاش دار مع شباب ذوي مستوى تعليمي متواضع يشتغلون في الزراعة ومنحدرين من وسط قروي، تبين أن ظروف العمل في الحقول غير محفزة. ويجدر بالذكر أنه رغم ضعف الرواتب التي يتقاضاها بشكل عام الشباب العامل في القطاع الفلاحي، إلا أن هذه الرواتب تفوق الرواتب التي تقدمها بعض القطاعات الأخرى (كالصناعة التقليدية في القطاع غير النظامي حيث لا يتلقى العاملون المبتدئون أي راتب تقريبا). وبالتالي، يشكل العمل في القطاع الفلاحي فرصة بالنسبة للشباب الذين لا يتوفرون على مؤهلات. ورغم ذلك، يشعر عدد كبير من هؤلاء الشباب بالغُبن أمام هذه الرواتب الضعيفة وقلة فرص التعلم والترقية المهنية. أما بالنسبة للنساء، يبقى التنقل الجغرافي أحد أهم الإكراهات التي تقف حاجزا أمام البحث عن فرص شغل أفضل في القطاع الفلاحي.

وفي هذا السياق، نلاحظ أن ظروف الشباب المتخرجين من المعاهد الزراعية والذين تعوزهم التجربة في المجال الزراعي تختلف عن ظروف الشباب الذين امتهنوا الزراعة في سن مبكرة. وقد أشارت مجموعات النقاش إلى أن العديد من طلبة هذه المعاهد الزراعية ينحدرون من وسط حضري. ولا يستفيد الشباب القروي من التكوين في المجال الزراعي لأنه لا يستوفي شروط الالتحاق بالمعاهد المتخصصة، بيد أن العديد من خريجي هذه المعاهد لا يشتغلون في نهاية المطاف في القطاع الفلاحي لأن النظام التربوي هو الذي وجههم نحو هذه المعاهد. ونتيجة لذلك، فهم يرغبون في العودة إلى مواطنهم الأصلية. وفي العديد من الحالات، لا يطبق هؤلاء المتخرجون المهارات التي تلقوها في المعاهد المتخصصة والمؤسسات التقنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكوين بهذه المعاهد يؤهل الطلبة للاشتغال في الضيعات الكبرى الممكننة. والحال أن مثل هذه الضيعات قليلة في المغرب، وعليه، تبقى الحاجة إلى الأطر الزراعية المتخصصة محدودة.

الرسم 7.2 تقييم الصعوبات التي تواجه الشباب الراغبين في إنشاء المقاولات في القطاع الفلاحي

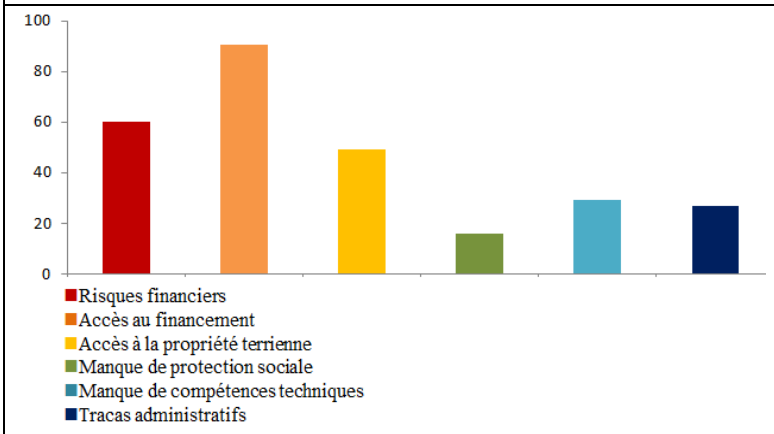

المصدر: البنك الدولي، البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، 2009–2010

كما أن صعوبة الحصول على التمويل تشكل أحد العراقيل الرئيسية لإنشاء المقاولات الزراعية. ويبين الشكل 7.2 أن 90% من الشباب الراغبين في إنشاء مقاولة زراعية يذكرون صعوبة الحصول على التمويل كأحد أهم الإكراهات التي تواجههم. كما أن 50% منهم أثاروا مشكلة الحصول على الأراضي. وفي صفوف طلبة المعاهد الذين يرغبون في إنشاء مقاولاتهم بعد التخرج، لا يتوفر أي

طالب على الإمكانيات المادية التي ستمكنه من سداد المصاريف الضرورية. حيث أن الادخار الشخصي أو بيع الممتلكات العائلية يعتبران المصدرين الوحيدين للحصول على رأس المال. وبالتالي، فإن الطلبة الذين يتوفرون على أراضي أو على رأسمال لإطلاق مشروعاتهم هم أكثر حظا من زملائهم.

وغالبا ما يطلب الشباب العامل في القطاع الفلاحي الاستفادة بشكل أكبر من إمكانيات تعزيز الكفاءات. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية تبلغ 80% لدى الفئة العمرية 35–49 سنة من سكان العالم القروي (حسب إحصاء 2004). وفي هذا السياق، نلاحظ أن فهم الأشخاص الأكبر سنا، الذين يتحكمون في استغلال أراضي الأسرة، لجدوى التربية النظامية في المجال الزراعي يبقى محدودا[54]. ولهذا السبب، يشير الشباب الذين تلقوا تكوينا متخصصا في تقنيات الزراعة وتربية المواشي إلى شبه استحالة عرض خدماتهم على الضيعات المحلية لأن المزارعين لا يثقون إلا في تجربتهم التقليدية. كما أن الأمر لا يختلف في الضيعات العائلية حيث يحتاط الآباء من تطبيق التقنيات الحديثة التي يأتي بها أبناؤهم المتخرجون من المعاهد المتخصصة. وتبين تجربة رائدة في هذا المجال أن ممول المشروع أشار إلى أن الشباب الذين تلقون تكوينا في مجال التقنيات الزراعية يحصلون على نتائج أفضل من تلك التي حققها آباؤهم (إلا أنه يتعين على هذه البرامج أن تبحث كذلك في إمكانيات تطبيق هذه المعارف المكتسبة حديثا في الضيعات العائلية)[55].

7.2 التحديات التي يواجهها الشباب ذوي الإعاقات في سوق العمل

يعاني أكثر من 5% من السكان المغاربة (أي ما يفوق مليون ونصف نسمة) من أشكال مختلفة من الإعاقة. ولا يستفيد من التمدرس إلا أقل من ثلث الأطفال المعاقين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و15 سنة (هذه النسبة أقل ثلاث مرات من نسبة الأطفال غير المعاقين). ومن أصل 56% من الأشخاص المعاقين في سن العمل (أي البالغين بين 16 و60 سنة – لا يوجد توزيع خاص لفئات الشباب)، 12% فقط منهم يشتغلون أو يزاولون نشاطا اقتصاديا[56]. كما يشير الإحصاء العام لسنة 2004 حول السكان والسكن والذي اعتمد تعريف منظمة الصحة العالمية للإعاقة، أن عائلة من أصل أربع عائلات تعاني من مشكل الإعاقة، وأن 78% من الأطفال المعاقين (ما بين 4 و18 سنة) لا يستفيدون من التمدرس.

[54] المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكن، 2004.

[55] استهدف هذا المشروع مشاركين سابقين في برنامج التكوين التقني الذي استغرق شهرين حول السقي بالتنقيط. وتتوجه برامج التكوين هذه عموما إلى المزارعين الشباب الذين لديهم مستوى دراسي ابتدائي. ومن أهم الإكراهات التي واجهت الشباب القرويين عدم إمكانية الحصول على الأراضي. تمكن أقل من نصف الشباب المشاركين في المشروع من إقناع آبائهم بتسليمهم قطع أراضي صغيرة في إطار اتفاق بتقاسم الأرباح تم الاتفاق عليه شفويا، وهو ما مثل شرطا مسبقا للمشاركة. وقد تسلم الشباب الذين تمكنوا من إقناع آبائهم المعدات الضرورية للري والحرث من طرف الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وذلك بعد توقيع عقد مع المصالح المحلية للإرشاد الفلاحي والموافقة على استقبال زيارات منتظمة من الفرق التقنية. ويتكون المشروع من المراحل التالية: تسهيل تخطيط المشاريع على أساس مجموعات صغيرة، ومنح المساعدة وعقد اتفاق لتقاسم الأرباح مع الآباء مقابل استغلال الأراضي، والتجهيز بالمعدات الممنوحة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومراقبة جميع الأشغال من طرف فريق مركز الإرشاد الفلاحي.

[56] بحث وطني حول الإعاقة، المملكة المغربية، كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، أبريل 2005.

واتخذت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن مؤخرا عدة تدابير لتسهيل الاندماج المهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وولوج أفضل للأشخاص المعاقين لسوق العمل. ورغم المجهودات التي بذلتها العديد من الحكومات المتعاقبة، فإن الاندماج المهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يصطدم دائما بالعراقيل.

كما أظهر البحث الخاص بوضعية الأشخاص المعاقين، الذي أنجزته عام 2004 كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، أن 10,1% فقط من الأشخاص المعاقين ينشطون في سوق العمل.

وحسب معطيات وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، يمثل الناشطون بدون عمل 13% من مجموع الأشخاص المعاقين، و15,6% من مجموع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة. أما نسبة الأشخاص المعاقين البالغين في سن العمل والمقصيين من سوق الشغل، فوصلت إلى 55,2%. وحسب ممثلي الوزارة الوصية "يعود هذا الوضع أساسا إلى مجموعة من الأحكام المسبقة إزاء الأشخاص المعاقين والتي ما تزال منتشرة بشكل كبير في المجتمع المغربي". وقد اتخذت في هذا الإطار مجموعة من التدابير التوعوية لكنها تظل غير كافية. لذا تستند السلطات المغربية حاليا إلى القطاع الخاص لتغيير هذا الوضع. وبالفعل، بادرت عدة مراكز الاتصالات الهاتفية إلى فتح أبوابها في وجه الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بالرغم من أن آثار هذه المبادرة تبقى محدودة للغاية.

وقد نظمت بعض مجموعات النقاش بجهة سوس ماسة درعة وجهة الدار البيضاء بمشاركة فتيات مكفوفات وفتيان معاقين حركيا، نظرا إلى أن هذين الشكلين من الإعاقة هما الأكثر شيوعا.

يرغب المعاقون الشباب في التمكن من العيش باستقلالية بفضل العمل، ويظهرون بشكل عام قدرة كبيرة على التكيف مع مناصب العمل التي هم على استعداد للقبول بها. ويناقش الشباب المعاقون مشاكل سوق العمل بنفس الطريقة التي يتحدث بها المشاركون الآخرون في مجموعات النقاش الأخرى. وتبين نقاشات وتعاليق هؤلاء الشباب رغبة هائلة في تحقيق الاستقلالية. ورغم ذلك، تبرز تجاربهم الشخصية تعرضهم بشكل متكرر للتمييز والعراقيل، إذ بات هؤلاء الشباب يشعرون أنه ينظر إلى إعاقتهم كأنها حاجز دائم يحول دون حصولهم على عمل، عوض أن يكون عاملا يستدعي على الأقل توفير وسط مكيف بخدمات دعم قوية.

«تعتبر فترة الشباب فترة ممتعة في حياة الإنسان بالنسبة للآخرين، لكن ليس بالنسبة لنا. فنحن نجدها صعبة، حيث نحتاج لدعم ومساعدة المجتمع. نحن نواجه مشاكل كثيرة، أولها نظرة الناس لنا عندما نخرج من البيت، فهم يحتقروننا، ويتحاشوننا. وحتى أعضاء العائلة لا يستطيعون النظر إلينا، كما لو أن المجتمع يكرهنا.

نحن نحتاج إلى جمعيات تساعدنا على إيجاد عمل، إذ يكون من الصعب علينا حتى التسجيل في مراكز التكوين. فهم ينظرون إلينا على أننا معاقين، ويعتقدون أننا لسنا أشخاصا عاديين. لقد كان علي أن ألح حتى أُقبل في مركز تكوين مهني للشباب. في البداية، تم رفضي بسبب إعاقتي، لكن أخيرا تمكنت من التسجيل وحصلت على أفضل النتائج. وبذلك أثبت للمدير والأساتذة أنني شخص عادي تماما كالآخرين، بل أفضل.»

شاب من مركز المعاقين، جهة فاس

يشعر الشباب المعاقون الذين شاركوا في مجموعات النقاش أن التمييز في مكان العمل والمؤسسات التعليمية يمنعهم من إنجاز حتى تلك الأنشطة التي يمكنهم تدبيرها بشكل مستقل فقط من خلال إدخال بعض التعديلات على المحيط. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد هؤلاء الشباب أن إعاقتهم الجسدية تهمشهم وتزيد من إقصائهم في سوق الشغل والمجتمع، نظرا للعدد الكبير من الشباب المؤهلين بدون

عمل. وبالمقارنة مع مجموعات الشباب الأخرى، يعتبر المشاركون المعاقون أقل تطلبا فيما يتعلق بمناصب الشغل شريطة أن تحفظ كرامتهم وأن يتقاضوا أجرا "بشكل منصف".

وركز الشباب المعاقون على نوعين آخرين من الإكراهات: النقل ما بين المنزل ومكان العمل إلى جانب الاستفادة من التعليم وتنمية قدراتهم بشكل مناسب. وقد أعربت مجموعة من الشابات المعاقات عن قناعتهن أنه لو توفر لهن، على سبيل المثال، نفس المستوى التعليمي الذي تتمتع به نظيراتهن (شهادة الباكالوريا أو معرفة باللغة الفرنسية مثلا) لكان بإمكانهن إيجاد عمل في مركز الاتصال الهاتفي أو في الطباعة على الآلة الكاتبة. وتؤمن هاته الشابات إيمانا راسخا أن هياكل دعم تعليم الشباب المعاقين أو ببساطة تشجيع اندماجهم في المنظومة التربوية التقليدية لا تزال دون المستوى.

8.2 مشاركة الشباب

يعتبر المجتمع المدني المغربي أحد أهم المجتمعات مقارنة ببلدان المغرب العربي الأخرى، ويشعر الشباب أن جمعيات ومراكز الشباب يمكنها أن تسهل اندماجهم الاجتماعي على عدة مستويات وتساعدهم على تفادي النتائج السلبية المترتبة عن الفراغ وعدم الانخراط في الأنشطة الاجتماعية. ورغم محدودية المعطيات المتوفرة بخصوص مشاركة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من الواضح أن الشباب يتوقعون الكثير من المشاركة سواء على المستوى المدني أو المجتمعاتي في مجتمعاتهم. وتؤكد هذه الدراسة ذلك بخصوص الشباب المغربي، علما أن الحوارات التي أجريت أبرزت سياسات وبرامج من شأنها المساهمة في الاستجابة إلى هذه التطلعات.

«لكي نبني حياة طيبة، نحتاج إلى من يؤطرنا ويرشدنا.»

شابات وشبان متعلمون

دار الشباب، أكادير

جهة سوس ماسة درعة

أبرزت النقاشات اهتماما كبيرا بالانخراط في المجتمع المدني، وألقت الضوء على الوعي والتصورات السائدة إزاء جمعيات الشباب. وعبر الشباب المشاركون عن قلقهم من العدد القليل للجمعيات التي تقترح برامج للتكوين المهني ودروسا تقنية، ودروسا تساهم في بناء القدرات الكفيلة لتحفيز مشاركتهم المدنية من شأنها الرفع من قابليتهم للتشغيل، مع تقديم الدعم لهم خلال فترة الانتقال إلى عالم الشغل. وتمحورت الحوارات حول الكيفية التي يمكن للجمعيات المجتمعية، بما فيها الجمعيات الثقافية ومراكز الترفيه الخاصة بالشباب ونوادي الشباب، أن تحسن من خلالها علاقاتها بالشباب. كما استكشفت أدوار هذه الجمعيات وحدودها فيما يتعلق بتشغيل الشباب، وتنمية قدراتهم، إلى جانب جودة وجدوى الأنشطة والخدمات التي تقترحها دور الشباب، بالإضافة إلى انخراط الشباب وثقتهم في الجمعيات المجتمعية.

9.2 كيف ينظر الشباب إلى دَور الجمعيات؟

اقترح الشباب أنه بإمكان جمعيات ودور الشباب أن تقدم لهم التأطير والتكوين، وأن تثير انتباههم لمخاطر المخدرات والجريمة. وعلى ضوء انتشار آفة بطالة الشباب والفراغ الذي يترتب عنها، أعرب الشباب عن اقتناعهم أن الجمعيات بإمكانها اقتراح طريقة عقلانية لاستغلال وقت الفراغ من خلال المشاركة، والتعبير عن آرائهم، وإظهار قدراتهم، وهو ما من شأنه أن يساهم في الوقاية من السلوكيات الخطيرة (أي استهلاك المخدرات والكحول، والسرقة، والدعارة، إلخ...). وقد أعرب الشباب المنحدرون من الأوساط الفقيرة عن خوفهم من "الخروج عن الطريق المستقيم". ويمكن لهذه الجمعيات كذلك أن تلعب دورا هاما، وذلك باقتراح إمكانيات للتعلم عن طريق دروس محو الأمية وتعلم اللغات الأجنبية ودروس خصوصية، بالإضافة إلى تقديم أدوات للشباب حتى يحضروا أنفسهم ويبحثوا عن عمل.

ومن جهة أخرى، اعتبر الطلبة المشاركون أن التأطير وتنمية القدرات والتكوين المهني لا يجب أن يقتصروا على المنظومة التربوية. وعلاوة على ذلك، رأت المشاركات أنه من الضروري أن يضمن الدعم البيداغوجي والمهني جانبا خاصا يركز على بناء قدرات النساء الشابات. كما أبدت المشاركات اهتمامهن بإمكانية الالتقاء بشباب من جهات أخرى للحد من عزلتهن الاجتماعية والجغرافية.

« الشاب المنعزل يصبح ضحية. لكن إذا انخرط في جمعية، فإنه يستفيد من المساعدة ويحظى بالمزيد من الاحترام من طرف أسرته والآخرين.»

شابات وشبان متعلمون

دار الشباب، جهة سوس ماسة درعة

وأشار المشاركون في مجموعات النقاش المنحدرون من الوسط القروي والحضري إلى أن عدد الشباب المنخرطين في المنظمات يعرف تزايدا، وأضافوا أن **هذه الجمعيات أصبحت تكتسي أهمية متزايدة في حياة الشباب.** بالفعل، عبر حوالي نصف المشاركين عن اهتمام متزايد بالجمعيات الشبابية. لكن، تجدر الإشارة إلى أن عددا مهما من الشباب في العينة هم ممن يترددون على دور الشباب، وبالتالي، فإن مجموعات النقاش التي شملتها الدراسة النوعية لا تمثل بشكل كامل الشباب المغربي. فالبيانات الكمية في هذا التقرير تبرز مشاركة ضعيفة للشباب في الجمعيات الشبابية بشكل عام، ولا تمكن من معرفة إذا ما كانت هذه المشاركة في ارتفاع.

بشكل عام، الشباب على علم بوجود جمعيات الشباب بالمغرب، لكنهم يشعرون أنها لا تتناول بطريقة صحيحة اهتمامات وأولويات الشباب. يمثل العجز في الموارد، وضعف القدرة على إعداد المضامين، والافتقار إلى التواصل مع الشباب، أهم الأسباب المذكورة لتفسير هذا الوضع. كما أن العديد من الشباب الأقل تعليما والمراهقين لا يتم إعلامهم بأنشطة هذه الجمعيات. وقد أشار الشباب المستجوبون في المنطقة القروية كيكو (جهة فاس)، على سبيل المثال، إلى وجود أزيد من 30 جمعية، إلا أنها تفتقر إلى الموارد والقدرات علاوة على أن أنشطتها لا تركز على أهداف محددة.

ومن ناحية أخرى، أكد مشاركون آخرون يعيشون في دار الطالبة بصفرو (جهة فاس)، على أهمية الجمعيات التي تتوفر على قنوات فعالة للتواصل مع الشباب، وأنشطة تتمحور بشكل أكبر حول الشباب. ويتفق معظم المشاركون على أن الأنشطة المقترحة من طرف هذه الجمعيات الموجودة تبدو لهم في الكثير من الأحيان غير ملائمة، وأن الأشخاص العاملين بها ليسوا مؤهلين لتنشيطها. وتتطابق هذه الملاحظة مع ما أشار إليه الشباب من نقص في المعلومات و/أو في الانتساب للجمعيات الشبابية حتى في حالة مشاركتهم في أنشطتها. كما يرى الشباب أن الجمعيات تُعوِّل حاليا وبشكل كبير على المتطوعين (الأمر الذي يعني استثمار جهود

كبيرة لاختيارهم وتكوينهم)، بالإضافة إلى الوتيرة العالية التي يتغير بها المتطوعون. ومن الضروري في نظرهم تعزيز صفوف العاملين الذين يشتغلون بدوام كامل أو جزئي مثل المكونين والإداريين، وذلك من أجل تقديم خدمات ذات جودة أفضل.

طالب المشاركون بمساندة منظمات الشباب النشيطة بشكل هادف، في إشارة إلى مشاكل متفشية في مجال التنظيم. وحسب شاب مستوجب، وهو عضو في دار الشباب الواقعة في شمال طنجة، فإن مدينة شفشاون تحتضن أكثر من 200 جمعية، تنشط 8 منها فقط. وبالرغم من صعوبة تحديد مصطلح "نشيط" بشكل دقيق، يعتقد الشباب أن الجمعيات الثقافية ودور الشباب التي تنظم أنشطة رياضية وترفيهية هي الأكثر نشاطا. وعلى العكس من ذلك، لا يعتبر الشباب الذي تم استجوابه الجمعيات التي يعتقد أن لها علاقات سياسية مع السلطات المحلية أو أطراف دولية مانحة ذات مصداقية. وأعلن بعض المشاركين أن الهدف من هذه الجمعيات هو إثراء عدد قليل من المنتخبين ليس إلا، وأنها لا تهدف إلى تحسين حياة الشباب و/أو مجتمعاتهم.

لكن المنظمات المتواجدة تمثل كذلك مصدرا للأمل والثقة. فقد أعرب المشاركون في مجموعة تتكون من شباب منخرطين في جمعية تعمل لفائدة الشباب المعاقين عن رأي إيجابي إلى حد بعيد حول جمعيتهم، مشيرين إلى أنها تعيد الأمل لأعضائها. وبالنظر إلى العزلة التي يواجهها في أغلب الأحيان الأشخاص المعاقون، تلعب هذه الجمعيات دورا حاسما في نظرهم، لأنها تمكن أعضاء هذه المجموعات الهشة من الاجتماع فيما بينهم. وعلاوة على ذلك، يكتسب الشباب أصدقاء جدد ويتعلمون مهارات جديدة. لكن للأسف، عدد قليل فقط من الجمعيات يخدم حاجيات هذه الفئات الهشة، وتبقى أغلبها والأنشطة التي تنظمها بعيدة عن متناول الشباب من المعاقين.

10.2 دور المنظمات غير الحكومية في تشغيل الشباب وتنمية المهارات

يعتبر العديد من الشباب أنه بإمكان المنظمات غير الحكومية تسهيل اندماجهم الاقتصادي بفضل الأنشطة المدرة للدخل والتي تسهل بدورها الاندماج الاجتماعي. بالفعل، تلعب الجمعيات التي تديرها المنظمات غير الحكومية في الكثير من الأحيان دور مراكز التكوين وبناء قدرات الشباب. فهي تعد الشباب أساسا للبحث عن عمل من خلال تقديم دروس في التكوين وفترات تدريبية. ويعتبر البعض أن لهذه الجمعيات القدرة على أن تصبح المصدر الأول للتكوين الخاص بالاستعداد للحياة النشطة، والشغل، والاستشارة للتشغيل. كما تقدموا باقتراحات لتحسين هذا الوضع. على سبيل المثال: اقترح شاب تم استجوابه في دار المواطن بالدار البيضاء، إنشاء شراكات بين الجمعيات والشركات كوسيلة لتعزيز الكفاءات والتدريب الضروري لرفع تحديات سوق الشغل. وأشار مشاركون آخرون إلى أنه على المنظمات غير الحكومية التركيز بشكل خاص على تكوين الشباب في مجال التواصل والمناصرة. وأعلن البعض أن هنالك حاجة للزيادة من فرص التكوين المهني. كما اعتبر المشاركون أنه ينبغي تفادي التعويل على المتطوعين، ودفع أجور للشباب حتى ينجزوا مهاما دقيقة – ويتحملون مسؤولية مناصب في المستقبل – داخل الجمعية. وبتعبير آخر، يمكن للجمعيات ذاتها أن تقدم فرص عمل للشباب.

«ولد الإنسان لكي يعمل ويشارك في الحياة النشطة للمجتمع. فالشباب يتعلمون لبلوغ مستوى دراسي معين، والحصول على شهادة، وفي نهاية المطاف، لا يجدون عملا. إن الشباب في حاجة للحصول على المساعدة والدعم. يجب أن يجد الشباب عملا.»

شاب، دار الشباب

جهة فاس

« اليوم، أصبح بإمكان أي شخص تأسيس جمعية، وتقديم مشاريع بمساعدة بعض الأصدقاء في مديرية المشاريع بمؤسسة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. أعرف شخصيا جمعيات لا توجد إلا على الورق وتستفيد من المساعدات. وفي الغالب، يدير هذه الجمعيات لوهمية رئيس أو عضو من أعضاء المكتب، وليست هناك رغبة لإدماج شباب أكثر تعلما قد يحشرون أنفسهم في ملفاتهم.»

شابة متخرجة، عاطلة عن العمل

جهة طنجة تطوان

لكن الشباب يعتقدون أن الجمعيات لا تبذل قصارى جهدها من أجلهم، خصوصا في مجال تنمية القدرات. وعبر العديد من المشاركين في مجموعات النقاش عن عدم رضاهم لأن الجمعيات لا تستهدف بشكل واضح الشباب أو العاطلين عن العمل. وعلاوة على ذلك، وحسب رأي العديد من المشاركين، حتى عندما ينظر للجمعيات على أنها تتيح كفاءات مهمة تعد الشباب للتشغيل، فإن مناصب العمل تظل غير متوفرة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر بعض المتدخلين في مجموعات النقاش أن البطالة حاجز يحول دون مشاركة الشباب في الجمعيات، وفي ذلك بعض المفارقة. حيث يعتبر الشباب والشابات أنه لا يمكنهم التركيز على الأنشطة الترفيهية المنظمة وأنشطة الجمعيات طالما لم يحلوا المشكلة ذات الأولوية في حياتهم، ألا وهي العثور على عمل قار.

أنشطة أخرى

إلى جانب الخدمات المتعلقة بالشغل وبناء القدرات، يرغب الشباب أيضا في أن تقدم هذه المنظمات أنشطة مهيكلة ومناسبة وترفيهية يشرف عليها الشباب، وتراعي اهتماماتهم في مجال الترفيه. ويعتقد الشباب أنه بإمكان النوادي والجمعيات المجتمعية الاضطلاع بدور مهم في التقليص من ضعف التزامهم الاجتماعي وعزلتهم، خاصة بالنسبة للشباب العاطلين والشباب غير الملتحقين بالمدرسة رغم بلوغهم سن التمدرس. ويرون بالتالي أنه على المنظمات غير الحكومية المحلية الاستمرار في اقتراح أنشطة ترفيهية، إلى جانب أنشطة تتمحور بشكل أكبر حول أهداف محددة أو الشغل. أما الأنشطة التي أشار إليها المشاركون أكثر من غيرها في مجموعات النقاش كأنشطة مفيدة، فتشمل الرياضات والفنون والثقافة، إلى جانب فرص التعلم (على سبيل المثال، تعلم اللغة الفرنسية ومحو الأمية).

وتعتبر الجمعيات الرياضية والثقافية (أي تلك التي تنشط في مجال المسرح والموسيقى) الأكثر نشاطا وإفادة بالنسبة للشباب، كما أثارت اهتمام العديد من المشاركين. ومن جهة أخرى، أظهرت البحث الكمي اهتماما كبيرا بالرياضات لدى الشباب المغاربة، حيث سبق أن شارك مؤخرا ثلث الشباب وخمس الشابات في أنشطة رياضية. وأعرب بعضهم عن اهتمامهم بالمنظمات غير الحكومية التي تقدم أو توفر التأطير للشباب الراغبين في استكمال مشوارهم في مجالات غير تقليدية مثل الرياضة (كرة القدم، مثلا) أو الفنون. كما أكد بعض المشاركين أن عدة منظمات غير حكومية تولي أولوية غير مبررة لبناء بنيات تحتية يستفيد منها كل أعضاء الجماعة (كالمساجد)، لكنها لا تعود عليهم بالنفع بطريقة مباشرة. وفي هذا الشأن، اقترح عدد من الشباب أن تقدم المنظمات غير الحكومية المزيد من الأنشطة الترفيهية والتربوية في الأحياء الفقيرة وتعمل على تحسين البنيات التحتية والتجهيزات القائمة.

11.2 مشاركة الشباب في الجمعيات

تبدو مشاركة الشباب في جمعيات المجتمع المدني ضعيفة للغاية في بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فعلى سبيل المثال، 3,7% فقط من الشباب المستجوبين في تونس عام 2000 أكدوا أنهم أعضاء في منظمات المجتمع المدني[57]. وقد تبين من خلال دراسة أنجزها مجلس السكان المصري عام 2000 أن 2% فقط من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و29 سنة شاركوا في أنشطة تطوعية، أما معدل المشاركة الأكثر ارتفاعا (3,2%) فقد سجل لدى الفئة العمرية 18 و24 سنة[58].

[57] فتحي بلحاج يحيى، 2008، "الشباب التونسي والدين" في "المشاركة السياسية والشباب في العالم العربي". الناشر: غانيم، جرديني ورانيا، مركز الدراسات اللبنانية، لندن، المملكة المتحدة.

[58] مجلس السكان، 2010، "بحث حول الشباب في مصر: تقرير أولي"، مجلس السكان، القاهرة،

يقدم البحث الاستقصائي حول الأسرة والشباب بالمغرب صورة مشابهة عن ضعف مشاركة الشباب في جمعيات المجتمع المدني. في إطار هذا البحث، سئل الشباب عن مشاركتهم في جمعيات مدنية معينة (مثلا دور الشباب)، كما سئلوا إذا كانوا يمارسون أنشطة ترفيهية واجتماعية. وتبدو مشاركة الشباب في جمعيات المجتمع المدني في البلاد ضعيفة بالفعل، بناء على الأجوبة وطريقة استعمال الوقت. فعلى سبيل المثال: أشار أقل من 1% من الشباب أنهم قاموا بعمل تطوعي خلال الشهرين الأخيرين[59] على الأقل.

وترسم البحوث المنجزة بالمغرب سابقا صورة أكثر إيجابية. على سبيل المثال: وفق دراسة وطنية حول الشباب المغربي في عام 2000، أشار 15,2% من الشباب أنهم منخرطون في جمعية (انظر الشكل 8.2 أعلاه)، بمعدل مشاركة شديد الارتفاع بلغ 44% لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و19 سنة.

الشكل 8.2: مشاركة الشباب في الجمعيات، المغرب، 2000

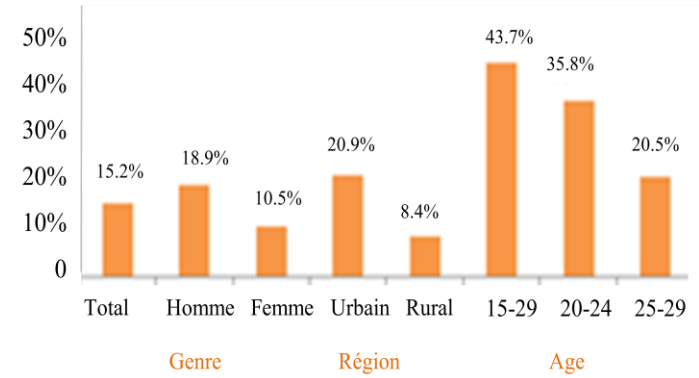

المصدر: وزارة الشباب والرياضة "الاستشارة الوطنية حول الشباب"

http://www.popcouncil.org/pdfs/2010PGY_SYPEPrelimReport.pdf (March 29, 2011)

[59] من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه المعدلات الضعيفة محددة على أساس عتبة المشاركة خلال الشهرين الأخيرين.

الإطار 4.2. قصة حياة ناجحة: شاب يروي تجربته الجمعوية

" كان تأسيس الجمعية في سنة 2000 بلا شك العامل الرئيس في تطور حياتي. كانت عملية حاسمة تهدف أساسا إلى مساعدة الشباب في الحي الذي أقطن به والذين كانوا يعانون من نفس المشاكل التي كنت أعاني منها. لم تكن الإجراءات الإدارية معقدة بشكل كبير، كما أننا استفدنا من دعم جمعية فرنسية تشتغل في نفس المجال. في البداية، عارض الوالدان بشكل كلي هذا المشروع لكنهما أدركا في نهاية الأمر أن هذه الجمعية بإمكانها تقديم أشياء جيدة لأطفال الحي. تحليت بجدية كبيرة وخرجت الجمعية بذلك إلى حيز الوجود. وقد منحت السلطات المحلية الدعم للجمعية (5.000 يورو سنويا). أما العامل الحاسم الآخر، فتمثل في العثور على وظيفة، كنت قد حصلت على شهادة الباكالوريا وقضيت سنتين في الجامعة إلا أنني لم أتمكن من متابعة دراستي لأنني كنت أقطن بعيدا عن الجامعة ومصاريف النقل كانت باهظة بالنسبة لنا. وبالتالي حصلت على شهادة في المعلوماتية لكنني ومع ذلك لم أتمكن من الحصول على وظيفة. وفي نهاية الأمر، تمكنت من العثور على عمل في مركز الاتصال براتب شهري قدره 250 يورو (2500 درهم). وفي عام 2007 تركت العمل في مركز الاتصال، واتصلت بمؤسسة متخصصة في تشغيل الشباب، وذلك بفضل جمعية في الحي اشتغلت فيها كمتطوع. أرسلت سيرتي الذاتية إلى هذه المؤسسة وبعد أسبوعين تلقيت اتصالا منها من أجل إجراء مقابلة. تم قبولي وقضيت فترة تكوين دامت ثلاثة أسابيع، ثم قاموا بمساعدتي لإيجاد عمل والتحضير للمقابلات، بما فيها لعب الأدوار، وكل ذلك بالمجان. وقد وجدت في نهاية المطاف وظيفة تتلاءم مع مؤهلاتي مقابل راتب شهري جيد نسبيا قدره 300 يورو (3000 درهم) سيمكنني من تحقيق هدفي في الحياة، وهو اقتناء شقة لوالدي اللذان كانا يعيشان في سكن ضيق. وبعد كل هذا، أرغب في العودة إلى الدراسة وتعلم اللغة الإنجليزية".

محمد، مقاول اجتماعي، 25 عاما، الدار البيضاء

في المناطق المعروفة بتاريخها النضالي الكبير في المجتمع المدني (مثلا، جهة سوس ماسة درعة والجنوب)، أكد ثلث الشباب مشاركتهم في أنشطة المنظمات غير الحكومية، وهو ما يساوي ضعف المتوسط الوطني[60]. إن معدل مشاركة الشباب يعد أكبر بمرتين من معدل الشابات، ومعدل مشاركة الشباب الحضري يصل إلى ضعف مشاركة نظيره القروي. وفي دراسة حديثة، أنجزت عام 2007 على 1.139 شاب ممن تتراوح أعمارهم بين 13 و25 سنة، أعلن 20% من الشباب أنهم منخرطون في الجمعيات (مثلا، منظمات مرتبطة بالتنمية الجماعية وبحقوق الإنسان)، وهو ما يشير إلى ارتفاع في نسبة المشاركة[61]. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا البحث لم ينبني على عينة تمثيلية وطنية مختارة بشكل عشوائي على غرار البحث الاستقصائي حول الأسرة والشباب بالمغرب 2009 – 2010.

يمكن للمجتمع المدني بذل المزيد من الجهود من أجل النهوض بمشاركة الشباب في الجمعيات. على سبيل المثال: أكد الحوار الذي دار في مجموعات النقاش أنه نظرا إلى أن دور الجمعيات يكمن في تنمية القدرات الحيوية للشباب وشبكاتهم الاجتماعية، يجب التخطيط بشكل أفضل للأنشطة وبرمجتها بطريقة تجذب الفئات الشابة وتمكنهم من المشاركة في الأوقات التي تناسبهم، أي خارج وقت الدراسة أو العمل. من المهم كذلك معالجة بعض الحواجز التي تعرقل مشاركة الشباب خاصة الفتيات والشباب القروي والشباب العاملين والمنحدرين من أوساط فقيرة (والذين يفتقرون في غالب الأحيان إلى الوقت والقدرة على أداء التكاليف المطلوبة من أجل مشاركتهم في الأنشطة). وقد حدد الشباب كذلك حاجة الجمعيات المنشأة حصريا من أجل الشباب، والتي يمكنها إيصال أفكارهم وآرائهم إلى السلطات المحلية. ويوضح الإطار 4.2 القيمة المضافة للانخراط المدني في جمعية مجتمعية بالنسبة لشاب عامل منحدر

[60] وزارة الشباب والرياضة، 2001، "الاستشارة الوطنية حول الشباب".

[61] ر. أفيلال، 2007، "تحليل وضع مشاركة المراهقين والشباب في مختلف آليات المشاركة" اليونيسيف، الرباط.

من حي فقير بالدار البيضاء، حيث فتحت المشاركة الجمعوية في وجه هذا الشاب آفاقا جديدة فيما يخص تنمية القدرات والرفع من الدخل.

2. 12 مخاطر الهدر المدرسي والبطالة والإحباط

إن الهدر المدرسي والبطالة والشغل الناقص وغياب بنيات الدعم التي تسهل المشاركة الاجتماعية كلها عوامل تساهم في الفراغ في صفوف الشباب وتقودهم في الغالب إلى الوقوع في سلوكيات خطرة. وأبانت الدراسة الكمية كذلك أن الشباب المغاربة يمضون الكثير من الوقت في الفراغ. وفي هذا الصدد، يعتبر الشباب العاطلون والعاملون المحبطون أكثر عرضة لذلك.

« أكيد أنه بإمكان الدين حل مشاكل الشباب لأنه يريهم الطريق الصحيح ويعطيهم نصائح ممتازة. فالدين يحرم مثلا تناول المشروبات الكحولية والتدخين والدعارة. فإذا اتبع الشباب توجيهاته، سيكون المجتمع طاهرا ومسالما وفي حالة جيدة».

شابة،

دار المواطنة، جهة فاس بولمان

تمت مناقشة النتائج الاجتماعية المترتبة عن بطالة الشباب بشكل واسع في مجموعات النقاش. أكد شباب يقيمون في دور أيتام حكومية (دار الأطفال) أن البطالة تدفع الشباب إلى "التردد على الأماكن السيئة" مما يؤدي بهم إلى سلوكيات خطرة، بما فيها استهلاك المخدرات والاتجار بها، وتهريب البضائع والدعارة والهجرة السرية. أكثر من نصف مجموعات النقاش في الجهات الأربع تتقاسم هذا الرأي بما فيهم الشباب بمسارات مختلفة (أي أولئك الذين ترددوا على المدرسة الثانوية ودور الشباب وأولئك الذين لم يترددوا عليها). وفسر العديد من المشاركين الهجرة السرية على أنها نتيجة سلبية لنقص فادح في الإمكانيات التي تسمح للشاب بأن يصبح راشدا ومستقلا.

«الإناث على غرار الذكور مهددات بالانحراف: الدعارة بالنسبة للإناث والمخدرات بالنسبة للذكور».

تلميذة شابة في السلك الثانوي،
دار الشباب، سوس ماسة درعة

معظم المشاركين وصفوا استهلاك المخدرات على أنه حل غير مرغوب فيه ومهين للشباب ومرتبط بالفراغ المتفاقم والبطالة. نفس الملاحظة تضمنها تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن شباب الأحياء الفقيرة في ضواحي المدن بالمغرب، حيث أوضح التقرير أن استهلاك المخدرات هو نتيجة للتعرض المستمر للعراقيل التي تحول دون ولوج سوق العمل، والاستغلال، والضغوطات العائلية لإيجاد عمل، وغياب طرق واضحة لتوفير الدخل المالي، إلى جانب الهشاشة والفقر[62]. وفي هذا الصدد، أكدت حوارات مجموعات النقاش التي نظمت في إطار هذه الدراسة أن تعرض الشباب الهش لمثل هذه المخاطر هو أمر منتشر بشكل كبير. ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن استهلاك المخدرات لدى الشباب وصف في معظم الأحيان على أنه سلوك خطير، وفي المقابل تعتبر الدعارة السلوك الذي يتهدد النساء اللواتي لا يستطعن العثور على عمل. وهذا ما تم ذكره على أقل بشكل غير مباشر في عشر مجموعات نقاش من أصل ثلاثين. وقد عبرت الشابات في غالب الأحيان عن قلقهن إزاء توفر المخدرات واستهلاك الشباب المغربي لها، وخصوصا الذكور منهم. ومن جهة أخرى، أعربت شابة عن قلقها من تأثير استهلاك المخدرات على صحة الرجال وبالتالي سيكون من الصعب على الشابات العثور على أزواج مقبولين.

[62] EDC، 2007، "تقييم عبر قطاعي عن الشباب بالمغرب".

المفارقة الملحوظة هو أنه بالرغم من أن الشباب الذين ينقطعون عن الدراسة في وقت مبكر معرضون بشكل خاص إلى الخطر، فإن المدارس تعتبر الأماكن التي يكتشف فيها الشباب المخدرات للمرة الأولى. الشباب الذين عبروا عن مخاوفهم بخصوص استهلاك المخدرات، لم يشيروا إلى المخاطر القانونية المرتبطة باستهلاك المخدرات، وقلما ذكروا مبادرات السلطات المحلية الرامية إلى التقليل من الوصول إلى المخدرات وتوفرها.

13.2 العوامل الوقائية الرامية إلى التخفيف من السلوكيات الخطيرة

حسب المشاركين في مجموعات النقاش، يمكن تفادي الأوضاع الهشة المؤدية إلى استهلاك المخدرات عن طريق الشغل والانخراط في المجتمع المدني الكفيل بإعادة الثقة بالنفس إلى الشباب، والرفع من قدرتهم على تكوين أسرة. يعتقد الشباب أنه في غياب سبل معقولة للوصول إلى الشعور بتحقيق الذات، يظل استهلاك المخدرات وسيلة للهروب من الواقع.

« عندما أشعر بالحزن والكآبة أزور شيخا صالحا يحدثني عن الدين».

شاب، بائع متجول،
حاصل على مستوى الإعدادي،
جهة الدار البيضاء

والجدير بالذكر أن شباب مراكز التكوين المهني والشباب المتعلمين أكدوا على ضرورة الاستثمار في تطوير المهارات وتعزيز التكوين المهني للوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر. وأشارت مجموعات النقاش وشباب دور الشباب إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه الخدمات التي تسهل الوصول إلى فرص العمل. كما أكدوا أن إتاحة إمكانية ممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية يعتبر وسيلة مهمة لتشجيع الشباب وإبعادهم عن السلوكيات المنحرفة.

كما اقترح المشاركون في مجموعات النقاش أن **تهتم الجمعيات والمؤسسات العمومية بالسلوكيات المحاطة بالمخاطر عند الشباب بما في ذلك الإدمان، حيث أن أغلب الشباب لا يدمنون على المخدرات بشكل طوعي. وعليه، يدعون إلى مزيد من المساعدة للحد من مشكل الإدمان.** فعلى سبيل المثال، أشار العديد من الشباب من المراكز الإصلاحية الخاصة بالقاصرين أن من أهم إيجابيات تواجدهم في هذه المراكز يتلخص في الحماية التي توفرها لهم إلى حد ما ضد مخاطر الشارع، وعلى رأسها تعاطي المخدرات. وفضلا عن ذلك، عبر المشاركون عن حاجتهم إلى نماذج توجيهية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز البرامج التأطير من شأنه تشجيع الشباب على اختيار حياة سليمة. من جهة أخرى، ربما تعين على المؤطرين الاهتمام بالحاجيات الاجتماعية وبالأهداف التربوية والمستقبل المهني للشباب، ومن ثم المساعدة على كسر الحلقة المفرغة للبطالة والعزوف والممارسات المحفوفة بالمخاطر.

«إنني أعتبر نفسي مسلمة قبل كل شيء لأنه لا خير يمكن أن يحدث دون إيماننا بالإسلام. أنا شابة مسلمة وأمارس ديني لكي أبني مستقبلا واعدا. فالدين يساعدني على القيام بالاختيارات المناسبة، ولهذا أعتبر نفسي مسلمة وأنا فخورة بذلك.»

شابة،
دار الطالبة، جهة الدار البيضاء

كما أشار الشباب إلى أن الأسرة أولا، ثم الدين يمثلان العنصرين اللذين يحميانهم ويوجهان سلوكياتهم. ويبدو أن الممارسة الدينية ورسالة الإسلام يمثلان عنصرين مهمين خاصة بالنسبة للشباب الأقل حظا. فعلى سبيل المثال، ناقشت النساء دور الدين في توجيه سلوكهن على نحو إيجابي وتحاشي امتهان الدعارة. وعلى غرار النساء، يعتبر العاملون الشباب أن الدين هو المصدر الأول لقوتهم لمقاومة المخدرات والتعامل مع المخاطر المرتبطة

بالعمل في الشارع.

وبغض النظر عن دور الدين كمصدر للإرشاد الأخلاقي، يعتبر الدين مصدرا لمساعدة الشباب على التغلب على قلة ثقتهم في النفس والحيرة إزاء المستقبل. وتصبح رسالة الدين، لاسيما بالنسبة للشباب ذوي الوضع الاجتماعي المتدني، كالباعة المتجولين (الذين يتعرضون يوميا للإهانة في أماكن عملهم)، وسيلة مهمة لاسترجاع الكرامة والاحتفاظ بالأمل في المستقبل.

14.2 ملاحظات ختامية

أظهرت الدراسة النوعية أن الشباب في المغرب يعي التحديات التي يواجهها في سوق العمل، وأن لديه أفكار ملموسة لتحسين وضعه. وبالرغم من ارتفاع عدد الشباب الأقل حظا في مجموعات المناقشة، فإن الشباب من كل الأوساط الاجتماعية الاقتصادية يشاركونهم جزءا كبيرا من آرائهم. وتوكل للشباب المغربي، بالنسبة للأغلبية وبشكل أساسي، انتظارات وأدوار اجتماعية تقليدية، وإن كان من الصعب إلى حد بعيد الاستجابة لها، بالنظر للتحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة. ولا يزال الآباء والأسرة يعتبرون أهم مصدر بالنسبة للنصائح التربوية، واختيار الحياة المهنية؛ بالرغم من أن أغلب الآباء – ولاسيما في الأسر ذات الدخل الضعيف والأسر القروية – غير قادرين على توجيه أبنائهم بشكل سليم في اتخاذ هذه القرارات بسبب الهوة بين الأجيال. ولذلك يعرب الشباب عن حاجتهم إلى الحصول على معلومات عامة ذات جودة أفضل حول فرص العمل التي تتيحها الدورات التكوينية والفروع المهنية المختلفة.

وبالرغم من انتشار البطالة، ينتظر دائما من الشباب الذكور أن يعولوا أسرهم وأن يكسبوا ما يكفي للاستجابة لحاجيات أسرهم وآبائهم. ويتفق الشباب، الذكور منهم والإناث، على أن الرجال أقل حظا في سوق الشغل، ليس لأن الوضع لا يناسبهم بدرجة أكبر، بل لأن كلفة إقصائهم من سوق العمل كلفة باهظة. وهم يقرون كذلك أنه من حق الشباب الذكور بأن يتوقعوا كسب أجور أعلى مقارنة بالشابات. وبالرغم من أن النساء – لاسيما منهن اللواتي تابعن دراسات التعليم العالي – يرغبن في العمل بأعداد متزايدة، لكن بقاءهن في البيت يبقى أمرا مقبولا اجتماعيا. ولا يزال الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة يواجهون التمييز وحواجز كثيرة لولوج سوق الشغل، حيث أن البطالة طويلة الأمد وصعوبات وجود عمل يجعلان العديد من الشباب عاطلين عن العمل ويعانون من العزلة والإحباط. وبالتالي، يسقط عدد كبير من الشباب فريسة لإدمان المخدرات ويمارسون سلوكيات محفوفة بالخطر (بما في ذلك الإجرام والدعارة) – وهي مخاطر يعرفها كل الشباب.

وبالنسبة لأغلب فرق النقاش، أعرب المشاركون عن اقتناعهم بأن للتعليم والمهارات الأفضل، وكذا العلاقات الشخصية والواسطة، تأثيرا إيجابيا على فرص إيجاد العمل في جميع القطاعات الاقتصادية: القطاع العام والخاص وغير الهيكل. ويبدو الشباب من الأوساط الأقل حظا غير راضين عن جودة نظام التعليم العام وملاءمته، مقتنعين تماما بأن حظوظهم أقل من تلك المتوفرة للشباب المتخرجين من نظام التعليم الخاص. وعلى الرغم من ذلك، فإن بقاء الشباب المنحدرين من الأسر ذات الدخل الضعيف عاطلين عن العمل أمر أقل احتمالا، بالنظر لتوقعاتهم إزاء نوع العمل الذي يمكن أن يقبلوا به. كما يعتقد هؤلاء الشباب أن لمتابعة الدراسة إلى نهاية السلك الثانوي نفع كبير في سوق الشغل. وينتشر لدى الشباب الذين يترددون على دور الشباب أو يشاركون في برامج التكوين التقني تصور مفاده أن المنظومة التربوية غير مناسبة. وتشتمل الاقتراحات التي تقدم بها الشباب لتحسين إمكانياتهم لولوج سوق الشغل ما يلي: إدخال وحدات للتكوين المهني، وتقديم المساعدة المالية، وتطبيق جداول زمنية مرنة للشباب الذين يرغبون في إتمام التعليم الثانوي، أو مواصلة التكوين التقني، وتحفيز استثمارات الحكومة في القطاع الخاص بهدف خلق فرص للعمل (لاسيما من خلال مشاريع العمل

المستقل والقروض الصغرى)، والتركيز على أنشطة الجمعيات ودور الشباب لاقتراح دورات تدريبية تعد الشباب لسوق الشغل، بالإضافة إلى دورات تدريبية مهنية (على سبيل المثال، في مجالات تكنولوجيات المعلومات، واللغة الفرنسية، ومحو الأمية). وقد أشار المشاركون في مجموعات النقاش في المناطق القروية والحضرية إلى أنه من شأن انخراط الشباب في الجمعيات المجتمعية وجمعيات الشباب أن يتزايد كلما ازدادت أهمية هذه الجمعيات بحياة هؤلاء الشباب.

البرامج والخدمات الموجهة للشباب: تحليل مؤسساتي

يتوفر المغرب على العديد من المؤسسات التي تقدم للشباب تشكيلة واسعة من الخدمات: التشغيل وإمكانيات التكوين (مثلا: التكوين المهني، وتطوير المهارات، وتنمية القدرات الشخصية، ومحو الأمية، والعمل المستقل، والقروض الصغرى، والقيادة)، والمشاركة المجتمعية، وتنظيم مخيمات صيفية، بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية والترفيهية. وتبين المعاينات الواردة في الفصلين السابقين أن معظم الشباب لا يستخدمون في الواقع هذه الأنواع من الخدمات إلا قليلا سواء لصعوبة الولوج إليها أو لأنهم لا يعتبرون أنها تستجيب لحاجياتهم.

واعترافا منها بالثغرات العديدة المتواصلة في مجال الخدمات الموجهة للشباب، شرعت وزارة الشباب والرياضة في تطوير استراتيجية وطنية متكاملة لفائدة الشباب بغية معالجة هذه الثغرات وتحسين نجاعة وجودة الخدمات التي تستهدف الشباب[63]. ويرمي هذا الفصل إلى الإسهام في هذه الاستراتيجية من خلال تحليل الجودة وتوسيع برامج التكوين والخدمات المتاحة للشباب، وبرامج التشغيل والحماية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية[64]، خاصة منها تلك التي تستهدف الشباب المحرومين والأقل تعليما المنحدرين من أوساط ذات الدخل الضعيف (راجع الملحق 3 بخصوص لائحة البرامج التي تم تحليلها). وفي الأخير، يلخص الفصل المشاكل الرئيسية التي تواجهها مجموع هذه المؤسسات ويقدم طريقة استراتيجية للمضي قدما من خلال إعادة تركيز البرامج العمومية بحيث تستجيب بشكل أنجع لاحتياجات الشباب.

من جهة أخرى، يتناول هذا الفصل بالدراسة البرامج الرئيسية التالية: (i) دور الشباب، والنوادي النسائية، ومراكز حماية الطفولة والمركز الوطني للتوثيق والمعلومات حول الشباب (تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة)؛ (ii) دار الأطفال، ودار الطالب، ودار المواطن، ومراكز التكوين المهني، ومركز الصداقة (تحت إشراف التعاون الوطني)؛ بالإضافة إلى (iii) معاهد التقنيين المتخصصين في الزراعة، والمعاهد التقنية الزراعية، ومراكز التكوين الزراعي المرخصة، ومراكز التكوين بالتدرج (CFA)، ودور العائلية القروية (تحت إشراف وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري). وفي الأخير، يستعرض الفصل عددا مهما من البرامج النشيطة لسوق العمل.

1.3. برامج وزارة الشباب والرياضة

تعتبر برامج وزارة الشباب والرياضة (MJS) لفائدة الشباب من اختصاص ثلاثة أقسام لدى مديرية الشباب والطفولة وشؤون المرأة[65]. وبالتالي، ثمة 909 هيكلا تابعا لهذه المديرية بما في ذلك:

- دور الشباب (MJ)، التابعة لقسم الشباب؛
- النوادي النسوية (FF)، التابعة لقسم شؤون المرأة؛
- مراكز حماية الطفولة (CSE)، التابعة لقسم الطفولة؛
- مراكز التكوين المهني (CFP)؛ و

[63] قامت الوزارة بتسيير عملية الدراسة والاستشارات بشأن الاستراتيجية في إطار اتفاقية للشراكة تم التوقيع عليها، بغية إعداد الاستراتيجية في شهر مارس 2009، مع وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP). وقد التحقت وكالات أخرى بهذه المجموعة فيما بعد، منها وزارة التربية الوطنية التي أصبحت شريكا في عام 2010. واستعانت وزارة الشباب والرياضة بمؤسسة "كابيتال كونسالتينغ" (www.capitalconsulting.ma) لتوثيق مختلف مراحل إعداد الاستراتيجية.

[64] لا يغطي هذا الفصل سوى برامج الخدمات الاجتماعية القائمة بالمغرب أثناء فترة جمع البيانات، أي مطلع 2010.

[65] الإدارات الأخرى هي الرياضة، والميزانية والتجهيز، والموارد البشرية.

- المركز الوطني للإعلام والتوثيق حول الشباب (CNIDJ).

ويُذكر الجدول 1.3 بهذه الهياكل بحسب النوع والنفقات.

الجدول 1.3: برامج وزارة الشباب والرياضة، الميزانية والنفقات، 2009

برامج وزارة الشباب والرياضة	المراكز	الكلفة الإجمالية*		المستفيدون المباشرون			الكلفة لكل مستفيد	
		درهم	دولار أمريكي	النساء	الرجال	المجموع	درهم	دولار أمريكي
دور الشباب قسم الشباب	479	غير متاح	غير متاح	2,275,475	3,413,212	5,688,687**	غير متاح***	غير متاح***
مراكز حماية الطفولة قسم الطفولة	20	11,808,000	1,414,132	1,265	4,610	5,875	2,009.8	240.7
النوادي النسائية قسم شؤون المرأة	299	652,500 (في انتظار التأكيد)	78,156	19,000 (في انتظار التأكيد)	0	19,000	34.34 (في انتظار التأكيد)	4.11 (في انتظار التأكيد)
مراكز التعلم	110	594,400 (في انتظار التأكيد)	71,197	5,255	0	5,255	113.11 (في انتظار التأكيد)	13.54 (في انتظار التأكيد)
مركز التوثيق	1	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المجموع	**909**							

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، 2010.
ملاحظة: تم جبر المبالغ بالدولار الأمريكي
*1 دولار أمريكي = 8,35 درهم مغربي، 2009
** بحسب مصادر وزارة الشباب والرياضة، ساهم 5.688.687 شاب في أنشطة دور الشباب، 60% منهم من الشباب الذكور.
لكن وحيث تقدم التقارير عن كل نشاط على حدة، مما يؤدي إلى احتسابها عدة مرات، لم يكن ممكنا الحصول على التكلفة بالوحدة عن كل مركز.
*** لم يتم احتساب الكلفة عن كل مستفيد لأنه تم احتساب المستفيدين بحسب النشاط.

مراكز الشباب (دور الشباب، *MJ*)

تشكل دور الشباب شبكة مهمة ترمي إلى تطوير قدرات الشباب وتأتي في المرتبة الثانية بعد المنظومة التربوية النظامية.[66] ولا تعتبر دور الشباب مؤسسات تربوية نظامية بقدر ما هي هياكل للتعلم غير النظامي التي توفر للشباب خدمات متنوعة، بما في ذلك خدمات ثقافية، وتربوية، واجتماعية وفنية علاوة على بعض الأنشطة الرياضية.[67] ويكمن الهدف الرئيسي من ورائها في توفير إمكانيات من أجل:

(أ) تنمية قدرات الشباب من بفضل عمليات التوعية والتأطير الشخصي من قبل منشطي الشباب وذلك في إطار نوادي موضوعاتية تفاعلية (مثلا، الرسم، والرياضة، والمسرح، والمعلوماتية، والقراءة)؛

(ب) تعزيز قدرات الجمعيات الشبابية المسجلة ودعمها، وخاصة منها تلك التي تستجيب لمعايير وشروط قبول وزارة الشباب والرياضة؛ و

(ت) الإدماج الاجتماعي والمشاركة . على المستوى المحلي، وتعزيز مشاركة الشباب المنحدرين من أوساط اجتماعية ثقافية مختلفة في أنشطة دور الشباب.

[66] المصدر: مديرية الشباب
[67] التعلم غير النظامي (ANF): يوفر للشباب، وخاصة المعوزين منهم، المهارات الفنية وغير الفنية المطلوبة بغية تسهيل ولوجهم إلى سوق العمل وتشجيع حس المواطنة لديهم. ويعتبر التعلم غير النظامي مسارا قائما على الإرادة، طوعيا ومقصودا وموجها للشباب. فهو لا يندرج في إطار المنظومة التربوية النظامية ويغطي تشكيلة واسعة من مجالات التعلم، بما في ذلك عمالة الشباب، ونوادي الشباب والجمعيات الرياضية، والعمل الطوعي، والتعليم من قبل الأقران، والعديد من الأنشطة الأخرى التي تقترح تعلما تطبيقيا وعمليا.

وبالتالي، تقدم دور الشباب، في المجموع، خدمات متنوعة تهدف إلى ازدهار ورفاه وتأطير الشباب من خلال العمل اليومي للنوادي التي يؤطرها طاقم الوزارة وفي مختلف المجالات الفنية، والثقافية والرياضية. وبالتوازي، تيسر هذه الدور الخدمات التي تقدمها جمعيات الشباب للجماعات المحلية حيث تمكنها من تطوير بعض المبادرات التي يسيرها الشباب على الصعيد المحلي، الجهوي والوطني.

وتدار هذه المؤسسات، طبقا للنظام الداخلي لدور الشباب، من قبل مجلس منتخب يتألف من مدير دار الشباب وممثلين عن جمعيات الشباب[68] تحت إشراف مدراء دور الشباب الموظفين المتخرجين من المعهد الملكي لتكوين أطر وزارة الشباب والرياضة الذين يتوفرون على تكوين عالي في مجال التنشيط السوسيو ثقافي للشباب.

ثمة عدد من الإكراهات التي تحد من نجاعة دور الشباب، بما في ذلك الموارد، وهندسة البنى التحتية، والموارد البشرية، ومحتوى الأنشطة من بين أمور أخرى.

دار الشباب، صورة من وزارة الشباب والرياضة

<u>الموارد:</u> لا تحصل دور الشباب على التمويل الكافي. تعتبر الحكومة أحد مصادر تمويل دور الشباب من بين مصادر أخرى، حيث تخصص وزارة الشباب والرياضة لكل دار الشباب 3.000 درهم[69] كميزانية التشغيل بالإضافة إلى بعض التمويلات التي تحصل عليها الوزارة في إطار الشراكات القائمة أساسا على مقاربة المشاريع. إلا أن نقص الموارد البشرية يبقى المشكلة المشتركة بين بعض دور الشباب.

<u>قابلية الولوج وتصميم الهياكل:</u> ثمة دار للشباب لكل 20.888 شاب من بين البالغين من العمر بين 15 و35 سنة، 40% منها توجد في الوسط القروي. وبعض هذه الدور لا تستجيب من حيث الهندسة للمعايير خاصة في العالم القروي نظرا لأن وزارة الشباب لم تعد، منذ ثمانينيات القرن الماضي، تتكلف ببناء هذه الدور إذ أوكلت هذه المهمة إلى السلطات المحلية (البلديات . مجالس البلدية)...

من جهة أخرى، اعتمدت وزارة الشباب والرياضة، وذلك وفقا للميزانية المتوفرة، استراتيجية قطاعية ترمي إلى إعادة تأهيل تدريجية لجميع دور الشباب كي تصبح نموذجية. وتشمل إعادة التأهيل هندسة دور الشباب والتجهيز بالمعدات الملائمة. وقد استفادت 200 دار للشباب من هذه العملية.

<u>توفير الطواقم اللازمة:</u> يعتبر طاقم دور الشباب كبيرا في السن حيث لا يتم تجنيد إلا القليل من الموظفين الشباب. ويعزى ذلك في بعض هذه الدور إلى ضعف تحفيز الطاقم والتواصل بين الطاقم والشباب المستفيدين والتردد على هذه الدور. خلال السنوات الثلاث المقبلة، سيحال 1.800 موظف من البالغين من العمر ما بين 54 و55 سنة . من مجموع 2.800 موظف . على المعاش. وبالتالي، ستكون فرصة لتجنيد شباب يتوفرون على الخبرة والمؤهلات الملائمة للعمل مع الشباب.

[68] قوانين دور الشباب كما قدمتها وزارة الشباب والرياضة.
[69] بزيادة قدرها 900 درهم في عام 2008.

استهداف ومحتوى الأنشطة: ينبغي، بحسب الشباب المستجوبين في إطار المسح الاستقصائي للأسر والشباب بالمغرب، أن تسهل دور الشباب الولوج إليها. 70% من المستجوبين صرحوا أنهم يعرفون دور الشباب لكن 40% منهم أخبرونا بعدم وجود هذا النوع من الهياكل في بلدياتهم. بالإضافة إلى أن 26% منهم يعتبرون أن الأنشطة المقترحة عليها أن تأخذ احتياجات/مطالب الشباب بعين الاعتبار. وفي بعض الأحيان، يحاول الشباب تأسيس جمعياتهم الخاصة في محاولة للاستجابة لاحتياجات الشباب في أحيائهم، لكن أهدافهم لا تكون دائما واضحة كما أنهم يفتقرون إلى الموارد الكافية. ومع ذلك، فهم يعلنون استعدادهم التام للانخراط في هيئات إدارة دور الشباب.

وفي الأخير، يجب مراجعة مقاربة دور الشباب بغية الاستجابة لتطلعات وتوقعات الشباب وذلك من خلال تحسين الأداء والتغطية على أساس تقييم عميق للاحتياجات وتقارب هذه الهياكل من مطالب مختلف شرائح المجتمع المستهدفة.

ولتحقيق ذلك، اعتمدت وزارة الشباب والرياضة حديثا سياسة جديدة لإعادة تأهيل هذه المؤسسات طبقا للميزانية المتاحة ومن خلال تطوير شراكات في هذا الشأن. كما طورت هذه الوزارة من جهة أخرى شكلا جديدا لدور الشباب في عام 2011 يقدم خدمات وبرامج عدة فاعلين. وأطلق على هذا المفهوم اسم: مراكز خدمة الشباب (CSJ).

المراكز النسوية (النوادي النسوية FF)

يعتبر قسم شؤون المرأة (DAF)، التابع لمديرية الشباب والرياضة بنفس الوزارة، مكلفا بتصميم وتنفيذ ومتابعة برامج لفائدة الفتيات المغربيات. وقد أصبح هذا القسم بفضل شبكة وطنية من المؤسسات الموجهة لتكوين الفتيات والنساء الشابات والأطفال، أحد أهم مزودي الخدمات في مجال التكوين بالمغرب، (حيث يحتل المرتبة الثانية بعد مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل "OFPPT").

ويستهدف قسم شؤون المرأة النساء الشابات من 15 إلى 22 عاما اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة أو غادرن صفوف المدرسة في سن مبكرة أو بدون شهادة. لكن في الواقع، العديد من النساء الأكبر سنا يستخدمن هذه النوادي. بالنسبة لدروس التكوين المهني، يجب على النساء أن يتوفرن على المستوى الدراسي التاسع. وترمي برامج قسم شؤون المرأة إلى تحقيق هدفين رئيسين: أولهما، الولوج إلى سوق العمل من خلال تكوينات مؤهلة وسريعة؛ وثانيهما تطوير القدرات الشخصية للفتيات والنساء. ولتحقيق ذلك، تقترح النوادي النسوية (FF) ثلاثة أنواع من الخدمات: التكوين المهني (من خلال مراكز التكوين المهني "CFP")، وتطوير القدرات الشخصية للمرأة (عبر التأطير والتكوين في النوادي النسوية)، والتكفل المبكر بالأطفال (أي، الاستقبال في الحضانات). وتقدم هذه الخدمات في 299 نادي نسوي على الصعيد الوطني، 110 منها تأوي مراكز التكوين المهني (CFP). وعلاوة على ذلك، ثمة 343 حضانة شريكة مع النوادي النسوية تمكن المستفيدات من المشاركة في الدورات التكوينية من خلال التكفل بأطفال النساء النشيطات والضعيفات في هياكل قبمدرسية.

> أنا أحب المركز النسوي. فهو قريب من بيتي وزوجي يسمح لي بالذهاب إليه، حيث ألتقي بوالدتي، وأخواتي، وأخوات زوجي وجاراتي.
> *شابة من مدينة فاس، جهة فاس بولمان*

وفضلا عن ذلك، تعتبر النوادي النسوية من بين أقدم هياكل وزارة الشبيبة والرياضة التي تستهدف بالتحديد الفتيات والنساء، إذ افتتحت أول هذه النوادي أبوابها في خمسينيات القرن الماضي، بعد فترة وجيزة من حصول المغرب على استقلاله في عام 1956. وكانت ترمي آنذاك إلى توعية المرأة، ومكافحة الأمية، وتثقيف النساء في مجال الصحة والصحة الإنجابية، بالإضافة إلى تقديم دروس

لهن في الطبخ، والخياطة والتطريز وتربية الأطفال، فضلا عن تلقينهن أسس الدين والمواطنة. أما في الوقت الحالي، فالبرامج المقدمة الأكثر إقبالا فتشمل الخياطة والدورات التكوينية في المعلوماتية.

على غرار مراكز الشباب، تتضافر عدة عوامل للحد من أداء النوادي النسوية نذكر منها: المرافق، والموارد البشرية وجدوى الأنشطة بالإضافة إلى ندرة الموارد المالية.

<u>الموقع وجودة المرافق:</u> تحد عدم مواءمة المرافق والتجهيزات من إمكانيات عمل وتأثير النوادي النسوية. فتواجد العديد منها في مناطق صعبة الولوج يؤثر سلبيا وبشكل كبير على جاذبيتها وتأثيرها. فعلى سبيل المثال، تراجع عدد المستفيدات بعد انتقال أحد النوادي النسوية إلى مرافق جديدة بعيدة عن عنوانها الأول في وسط مدينة فاس، من 80 عام 2009 إلى 20 فقط برسم شهر يناير 2010. كما أن معظم النوادي النسوية ومراكز التكوين المهني وهياكل استقبال الأطفال الصغار تتواجد داخل نفس المجمع حيث يتم تنفيذ البرامج الثلاثة لقسم شؤون المرأة مما يخلق نوعا من التنافس على الفضاء المتاح وغير الكافي. ومن ثم، فإنه من الضروري حشد الميزانية اللازمة لتوسيع و/أو بناء مؤسسات جديدة أكثر ملاءمة.

ومن جهة أخرى، تحتاج النوادي النسوية إلى قاعات متعددة الأغراض وقاعات متخصصة لأغراض التكوين التقني (المعلوماتية، والحلاقة، والخياطة، إلخ)، لكن الهياكل المتوفرة غالبا ما تفتقر إلى هذه القاعات أو تكون غير عملية. وعلاوة على ذلك، تختلف المساحة المخصصة لهذه النوادي، إذ تتراوح بين 45,5 متر مربع في عين حرودة، في جهة الدار البيضاء و4.000 متر مربع في الحي الحسني بنفس الجهة نظرا لأن وزارة الشباب والرياضة لم تعد، بشكل عام، مكلفة ببناء هذه المؤسسات وتكتفي بالتأطير والتجهيز فقط. وبالتالي، فإنه من المفضل تحديد المعايير العامة لاستخدام مختلف البرامج لهذا الفضاء. ولذلك، برز مفهوم جديد للمؤسسات النسوية في 2011 بغية تلبية احتياجات مستخدمي هذه المراكز بشكل أفضل.

وقد شرعت وزارة الشباب والرياضة في تنفيذ برنامج لتجديد وتجهيز هذه النوادي وتم حتى الآن إعادة تأهيل 35 نادي[70]. ومع ذلك، فإن هذه التجديدات لن تشمل الأقلية الهامة من المرافق التي لا تتواجد في ملكية الوزارة وستركز أساسا على مراكز التكوين المهني[71].

ومن ناحية أخرى، تعتبر التجهيزات، ولاسيما تلك الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، نادرة كذلك في النوادي. ففي مدينة الشاون وبعين حرودة، تستخدم الفتيات حواسيب النادي لمراجعة الدروس التي حصلن عليها في الثانوية. لكن يتم حفظ هذه الحواسيب، ونظرا لقيمتها، في أماكن مغلقة تصعب الولوج إليها. وفضلا عن ذلك، لا يوجد في هذه النوادي سوى متخصص واحد أو اثنان في المعلوماتية وبالتالي، يستحيل اقتراح تكوين مناسب في هذا المجال. لذلك، تقدم هذه النوادي دروسا للاستئناس بتكنولوجيا المعلومات.

أما الخياطة، فتعتبر ثاني وأقدم الدورات التكوينية التي تقدمها النوادي النسوية[72]. وغالبا، تحبذ ربات البيوت الباحثات عن عمل في مصانع النسيج والملابس الجاهزة هذا التكوين. لكن الاستخدام المفرط لآلات الخياطة يسبب أعطالا متكررة (مثلا، في مدينة الشاون، يوجد بالنادي 4 آلات للخياطة من بين 15 كانت معطلة و6 منها لا تعمل بشكل جيد). بالإضافة إلى أن المتدربات مجبرات على شراء اللوازم (خيط، قماش، إلخ)، وهذا ما يدفع إلى إقصاء معظم الفتيات المحرومات.

[70] محادثة مع ممثلات عن النوادي النسوية.
[71] استأجرت أو استعارت وزارة الشباب والرياضة العديد من هذه المرافق، وبالتالي فهي لا تملكها.
[72] وزارة الشباب والرياضة، "دليل المراكز".

وفي الأخير، يبدو أن عدد مراكز استقبال الأطفال الصغار التابعة للنوادي النسوية غير كاف لتلبية الاحتياجات ومن ثم تثبط عدد من الأمهات من التردد على هذه النوادي. وتعتبر مراكز استقبال الأطفال الصغار نادرة بالخصوص في المناطق القروية.

تخصيص الموارد البشرية: لا تتوفر النوادي النسوية على طاقم متخصص كاف. ولا يعمل بها بدوام كامل إلا أقلية ضعيفة (شخص إلى شخص لكل نادي) وعامة يتعلق الأمر بالمدراء (أي الموظفين). ومن جهة أخرى، تعكس مؤهلات ومهارات الطاقم المكلف بالتكوين المهمة الأساسية لهذه النوادي والتي كانت تركز على تعليم التقنيات الأساسية للخياطة والتطريز بدلا من التركيز على برنامج كامل للتكوين النظامي. ومن ناحية أخرى، يعتبر طاقم النوادي النسوية، على غرار نظيره في دور الشباب، كبيرا في السن، كما أنه لم يتم تجنيد إلا القليل من الموظفين الجدد في الآونة الأخيرة. وفضلا عن ذلك، تعمل معظم المكونات والميسرات الفعليات كـ"مساعدات" فقط[73]. وهذا يعني أنهن اكتسبن مهارات التكوين على المحك، وليس في إطار برامج التأهيل النظامية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الطاقم المكلف بالتكوين المهني. وحيث أن هؤلاء النساء لا يحصلن على رواتب، بل بالأحرى مساعدة لا تكاد تعادل الحد الأدنى للأجور، يمكننا أن نتخيل مدى إحباطهن وفتور همتهن[74].

جدوى وصميمية الأنشطة: يجب إعادة النظر في صميمية وجدوى التكوينات المتاحة بالنوادي النسوية، نظرا للتحولات الاقتصادية والثقافية السريعة التي شهدتها العقود الأخيرة وما تحتمه من ضرورة التأقلم مع تطور المهارات المطلوبة في الساكنة المستهدفة من بين النساء الشابات اللواتي يلجأن لخدمات النوادي النسوية ومراكز التكوين المهني. ومع ذلك، فإن محتوى الأنشطة المقترحة لم يتغير بشكل ملحوظ وكاف لمواكبة هذه التحولات.

وقد أثرت هذه الإكراهات سلبا على جودة وصميمية التكوينات التي تقترحها النوادي النسوية، الشيء الذي ترجم بتراجع في الارتياد على هذه النوادي. وبالفعل، انخفض العدد الإجمالي للمستفيدات المباشرات من النوادي النسوية ما بين 2005 و2009 من 38.574 إلى 17.423 في حين ارتفع عدد النوادي من 282 إلى 295 (راجع الجدول 2.3). وتعكس هذه الأرقام انخفاضا في متوسط المستفيدات في كل نادي من 137 إلى 59 خلال نفس الفترة، مع تراجع حاد في المناطق القروية على وجه الخصوص.

الجدول 2.3: التردد على النوادي النسوية ما بين 2005 و2009.

	المستفيدات				الموارد البشرية			المراكز		
	المراكز		الطاقم		الأنشطة العادية			الأنشطة التواصلية		
	U	R	F	A	U	R	T	U	R	T
2005	123	159	672	556	26,162	12,412	38,574	74,736	25,638	100,374
2006	124	156	441	421	4,592	35,444	40,036	60,303	12,606	72,909
2007	125	162	406	422	12,411	5,832	18,243	63,333	12,666	75,999
2008	119	167	406	452	12,654	5,297	17,951	65,500	13,363	78,863
2009	129	166	408	453	12,088	5,335	17,423	67,260	13,452	80,712

المصدر: وزارة الشباب والرياضة وشؤون المرأة، 2010.
ملاحظة: الأحرف تحيل على ما يلي: U= الوسط الحضري، R= الوسط القروي؛ F= الموظفون بالوزارة؛ A= مساعدون؛ T= المجموع

[73] وزارة الشباب والرياضة، "دليل مراكز التكوين المهني النسوي"، باللغة العربية، وزارة الشباب والرياضة، الرباط.
[74] لم يقدم المؤلفون أي معطيات دقيقة بخصوص هذه النقطة. والمسؤولون لا يتطرقون إلى هذه المسألة، كما استاء المدربون المستجوبون في إطار هذا البحث من الرواتب *غير الكافية للغاية*.

نادي نسوي بجهة فاس بولمان ـ المصدر وزارة الشباب والرياضة

قد يعزى تراجع التردد على النوادي النساء إلى تكاثر المؤسسات والبرامج التي تقترح تكوينات تقنية مشابهة لتلك التي تقدمها وزارة الشباب والرياضة ونوادي نسوية أخرى لفائدة النساء الشابات، من قبيل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل "OFPPT"، والتعاون الوطني، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH).

وفي الختام، من الواضح أن ثمة ضرورة لإعادة النظر في برنامج النوادي النسوية سواء من حيث المحتوى أو المجموعة المستهدفة إذا ما كان الغرض منها أن تستجيب لاحتياجات الشباب. وهذا قد يشمل استهدافا أكثر صرامة للفئة المحددة في الأصل (15-29 عاما) والمجموعات المحرومة. ومن الممكن تنفيذ مقاربات ومناهج جديدة على أساس تجريبي في النوادي النسوية الـ35 التي سبق تجديدها وإعادة تجهيزها. وحيث أن الشراكات مع منظمات حكومية وغير حكومية تظل في الوقت الراهن محدودة للغاية، يتعين ربما التفكير في توسيع هذه الشراكات بغية المشاركة والمساعدة في إنعاش هذا البرنامج من خلال تحسين المحتوى التقني من جهة وتسهيل الولوج إلى الأنشطة التي تتطلب الحركة من جهة أخرى، فضلا عن تقديم وعود بشأن مجالات جديدة للتكوين، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل، وتدبير التعاونيات والمقاولات المتناهية الصغر.

مراكز حماية الطفولة (CSE)

تتواجد مراكز حماية الطفولة (CSE) في 20 مؤسسة[75]، بما في ذلك أربعة مراكز للفتيات، تقدم خدمات اجتماعية وتربوية موجهة أساسا للقاصرين المخالفين للقانون[76]. وتقدم مراكز حماية الطفولة تكوينات رئيسية وتقنيات في المهن اليدوية بغية تحقيق هدف مزدوج أولا التربية وثانيا إعداد نزلاء هذه المؤسسات لإعادة الاندماج في المجتمع. وتشمل المهن المقترحة في إطار هذا التكوين على سبيل المثال لا الحصر السباكة، والحدادة، والنجارة بالنسبة للأولاد والخياطة والتطريز والمطبخ والفندقة بالنسبة للفتيات[77]. كما قامت وزارة الشباب والرياضة بفتح مراكز العمل الاجتماعي في العديد من المدن، يتم تدبيرها وفقا لنفس قواعد تدبير مراكز حماية الطفولة. وتوفر هذه المراكز لنزلائها إمكانية حرية اختيار متابعة دراستهم أو الحصول على التكوين المهني بعد مغادرة المركز.

[75] من أصل 20 مركزا لحماية الطفولة المتواجدين، كانت 10 مراكز تعمل حتى من قبل حصول المغرب على الاستقلال في عام 1956.
[76] يرمي نظام العدالة الخاص بالقاصرين بالمغرب إلى حماية الأطفال، سواء كانوا ضحايا أو أحداث. وتحمي مصالحهم التشريعات الوطنية، المطابقة للاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل، والتي تستخدم كمعيار أساسي لاتخاذ جميع القرارات. راجع اليونيسيف، 2006، "الأطفال في المؤسسات التأديبية بالمغرب"، اليونيسيف، الرباط.
[77] وزارة الشباب والرياضة، قسم الطفولة، "شبكة مراكز حماية الطفولة"، وزارة الشباب والرياضة، الرباط.

الإطار 1.3: أهداف مراكز حماية الطفولة

- الإيواء: ويتعلق الأمر بتخصيص سرير خاص لكل طفل، بالإضافة إلى الأغطية والملابس ومواد النظافة الخاصة وخزانة خاصة لتخزين الأغراض الشخصية.
- توفير حمية غذائية صحية من خلال ثلاث وجبات في اليوم.
- الحماية الصحية والوقاية من الأمراض من خلال زيارات طبية منتظمة وتوفير إمكانيات النقل إلى المستشفى عند الاقتضاء.
- تجهيزات سمعية بصرية (تلفزيون، قارئ الفيديو، ونظام الصوت)؛ ويتم الإشراف على هذه التجهيزات من قبل أحد المدرسين واستخدامها في أوقات معينة ولمشاهدة برامج ملائمة.
- الحفاظ على صلة الرحم: السماح للأسر بزيارة أبنائها في المراكز وتمكين الأطفال من قضاء العطل سنويا مع أسرهم (بترخيص من قاضي محكمة القاصرين)، بالإضافة إلى إرسال واستقبال الرسائل الشخصية.
- المشاركة في أنشطة تربوية ورياضية تساهم في تنمية شخصية الطفل وتعزيز قدراته البدنية والذهنية.
- الأنشطة المدرسة وغير المدرسية (مثلا: محو الأمية والتكوين المهني الملائمين لاحتياجات وتفضيلات الأطفال).
- توفير الكتب والمجلات في المكتبة المركزية لتمكين الطفل من التعلم والمعرفة بغية تعزيز معارفه.
- تنظيم مخيمات صيفية في مراكز الاصطياف التابعة لوزارة الشباب والرياضة.
- تسليم الشهادات المهنية بعد التفوق في مختلف فترات التدريب.
- دعم الفتيات الحوامل إلى غاية الوضع في مستشفى أو دار الأمومة. ويمكن للأم العازبة أن تمكث في المركز مع رضيعها إذا لم يكن هنالك ما يهدد أمانهما.

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، 2010، www.mjs.gov.ma (تم الإطلاع عليه في شهر مارس 2011)

تعتبر مراكز حماية الطفولة في الوقت نفسه مؤسسات للحماية الاجتماعية تحت إشراف **وزارة الشباب والرياضة ومؤسسات حبسية بالنسبة للأحداث**[78]. فنزلاء هذه المؤسسات هم من القاصرين المحبوسين بموجب قرار من وكيل جلالة الملك أو حكم قضائي[79]. وتكتظ مراكز حماية الطفولة بالنزلاء ويختلط فيها الأيتام بمختلف أشكال الأحداث. ومن جهة أخرى، تم في عام 2003 مواءمة قانون المسطرة الجنائية مع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل ومن ثم رفع سن المسؤولية القانونية من 16 إلى 18 عاما. وبالتالي، تم إيداع الشباب البالغين من العمر ما بين 16 و18 سنة الذين كانوا معتقلين من قبل في سجون البالغين في مراكز حماية الطفولة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد والشريحة العمرية للنزلاء لدرجة تفوق قدرة إيواء وإشراف هذه المراكز التي تستضيف حاليا 5.875 نزيلا من الجنسين في 20 مركزا أسسوا في البداية لاستقبال 2.075 نزيلا فقط.

> أنا متواجد في المركز لأنني سرقت كامرا مدرسي. الحياة صعبة هنا لأن عدد النزلاء مرتفع. لكنني أبذل قصارى جهدي للخروج من هنا بسرعة لأنني أفكر في مستقبلي. أتمنى أن أصبح ميكانيكي أو تقني لكن المركز لا يوفر تكوينا في هذين المجالين.
>
> *شاب، مركز حماية الطفولة*
> *جهة سوس ماسة درعة*

من ناحية أخرى، تعاني مراكز حماية الطفولة من نقص في الموارد البشرية والمادية. تتكلف هذه المراكز، التي تمول فقط من ميزانية وزارة الشباب والرياضة، بإيواء الأطفال النزلاء وتأمين حمية غذائية سليمة مشكلة من ثلاث وجبات في اليوم، وتقديم خدمات طبية ووقايتهم من الأمراض. إلا أن هذه المعايير غير مرضية بتاتا

[78] المرسوم رقم 2.02.379 (يونيو 2002).

[79] ترتبط مدة الحجز سواء بطبيعة الجنحة أو الجريمة التي ارتكبها الشاب أو بالحكم الصادر عن سلطة قضائية أمرت بالحجز. وبحسب المدرسين بمراكز حماية الطفولة، يمكن أن تغير هذه المدة بعد فترة المراقبة.

بالنظر إلى النقص الفادح في الموارد المالية والمادية[80]. وتنفق مراكز حماية الطفولة في المعدل 12 درهما (1,40 دولار أمريكي) في اليوم عن كل نزيل، وفقا للموظفين المستجوبين. لكن هذا المبلغ يبقى دون المستوى الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية للشباب النزلاء. ويشير الجدول 1.3 السابق إلى معلومة مثيرة للقلق، بعبارة أخرى، لا يتجاوز المبلغ المنفق في الحقيقة دولارا واحدا في اليوم. ويعتبر هذا الأمر أخطر لأن المقيمين ينحدرون، في معظمهم، من أوساط فقيرة للغاية أو هشة أو قطعوا جميع أواصر الرحم مع ذويهم مما يجعلهم يعولون تماما على هذه المراكز. وهذا النوع من الحرمان يؤدي حتما إلى السرقة والعنف التي تتسم بها مراكز حماية الطفولة.

> أوصي بشدة أن يعمل الطاقم بالتناوب. فالمهام الموكلة للمربين (بمراكز حماية الطفولة) جد صعبة وحساسة وتتطلب منا جهدا نفسيا كبيرا. أظن أنه لا ينبغي لأي مربي أن يقضي أكثر من أربع سنوات في مثل هذه المراكز.
>
> مربي بمركز حماية الطفولة،
> جهة سوس ماسة درعة

لا تستجيب مراكز حماية الطفولة للاحتياجات الأساسية للشباب النزلاء بشكل كاف وتلجأ دائما إلى موارد أخرى لتقديم الدعم النفسي للشباب. في كثير من الأحيان، يتم وضع الأطفال في هذه المراكز بسبب مشاكل اجتماعية ونفسية، لكن وكما لاحظ ذلك طاقم مركز حماية الطفولة بالدار البيضاء، فإن المستوى المتواضع للعلاجات المقدمة في هذه المراكز يهدد بتكرار سلوكيات مشابهة لتلك التي تسببت في اعتقالهم. لذلك، ثمة ضرورة ملحة إلى خبرة متخصصة في هذه المراكز خاصة وأن المحادثات مع بعض المسؤولين عن هذه المراكز ومع طواقمها في هذا الشأن أبرزت شعورا بعدم الارتياح. ويتجلى العدد غير الكافي من الموظفين المؤهلين بوضوح أيضا من خلال الأنشطة التربوية، حيث يعمل الشباب المقيمون بمراكز حماية الطفولة الذين يتوفرون على مستوى تعليمي متقدم نسبيا، كمؤطرين أو أولياء للشباب الأصغر منهم سنا في كثير من الأحيان. لذلك، من المفروض أن يشمل الإشراف الملائم تعزيز وجود دائم للمربين، بالليل والنهار؛ حيث لوحظ في المراكز التي تمت زيارتها أن عدد الموظفين محدود للغاية. فعلى سبيل المثال، لا يتوفر مركز حماية الطفولة بمدينة الدار البيضاء المخصص للفتيات إلا على خمسة مشرفين يؤطرون 65 نزيلا. وبشكل عام، يكون المربون من بين أطر الوزارة ويكلفون بمجموعة متنوعة من المهام، بما في ذلك استقبال ومراقبة الأطفال وإعادة التأهيل والأنشطة البدنية والتربوية، والإشراف على النزلاء، وتسوية النزاعات (التي غالبا ما تكوم عنيفة) بينهم. ومن جهة أخرى، يعاني العديد من موظفي مراكز حماية الطفولة من توتر كبير في أماكن عملهم، وقد أعرب عدد كبير منهم عن رغبتهم في أن يكون تعيينهم بمراكز حماية الطفولة لفترات أقصر (4 سنوات على الأكثر)، بغية تفادي الإعياء، والحصول على الوقت اللازم لاسترجاع قواهم ومواصلة التكوين.

في مدينة أكادير، يشرف على القاصرين الـ45 المقيمين بمركز حماية الطفولة (حيث يحصل هؤلاء الأطفال على تكوين في البستنة)، ستة أشخاص: ثلاثة مدراء، معلم واحد وتقنيان. وتغطي الشراكات المبرمة مع الفروع المحلية للوزارات المعنية بشكل عام احتياجات التكوين في مجالات التربية، ومحو الأمية والمجال التقني. ومع ذلك، غالبا ما تبقى مراكز حماية الطفولة غير قادرة على تقديم مجموعة الدورات التكوينية المخططة نظرا لعدم توفر المدربين (في أكادير، على سبيل المثال، لم يكن مركز حماية الطفولة قادرا على تقديم التدريب في مجال النجارة والحدادة).

يخلق إيواء الأطفال والشباب المتهمين بارتكاب مخالفات متنوعة تحت سقف واحد ظروفا خطيرة في مراكز حماية الطفولة. على الرغم من أن عمر النزلاء من المفترض أن يتراوح بين 12 و18 سنة، يتم، في حالة مخالفات أكثر خطورة، وضع أطفال في سن أقل

[80] وزارة الشباب والرياضة، 2007، "السياسة الوطنية الجديدة للشباب"، الرباط. تعتبر مراكز حماية الطفولة مراكز بديلة عن "عنبر القاصرين" المتواجد في السجون.

في بعض الأحيان في مراكز حماية الطفولة . وقد تمت معاينة هذا الوضع في جميع مراكز حماية الطفولة التي تمت زيارتها. ويتقاسم هؤلاء الأطفال الصغار نفس الفضاء ويشاركون في نفس برامج المراهقين. ويختلط الأطفال أيضا في مراكز حماية الطفولة بمراهقين نزلاء لفترات طويلة من ذوي السوابق الإجرامية. بشكل عام، لوحظ أن نزلاء مراكز حماية الطفولة الذين تم لقاؤهم، ينحدرون من أسر فقيرة تعيش في دور الصفيح أو مناطق أخرى أقل حظا، وأن السيقا العائلي غالبا ما يكون مضطربا بسبب تعاطي المخدرات وإدمان الكحول، والدعارة، وكون أحد أعضاء الأسرة جانحا، أو أفراد من الأسرة يعرفون مشاكل مع القانون. في كثير من الأحيان، كانت النساء الشابات المعتقلات يعملن في مجال الجنس، بعد وقوعهن كضحايا للاغتصاب أو العنف المنزلي (على سبيل المثال، الفتيات اللواتي يعملن كخادمات أو عاملات في القطاع غير المهيكل، أو الشابات الهاربات). أما بالنسبة للشباب الذكور، فيتم احتجازهم بشكل عام، بتهمة السرقة، الاعتداء، الاغتصاب أو القتل.

إن هذه البيئة، التي تتسم بعدم مواءمة الطاقم وملاءمة المرافق، وباختلافات كبيرة في السن، والتنوع الاجتماعي والسوابق الإجرامية، تساعد على تشكل مجموعات فرعية إما لأسباب الدفاع عن النفس أو لإساءة معاملة النزلاء الضعفاء. ويتعزز هذا السلوك بسبب تعايش نزلاء جدد مع الجانحين العائدين، بما في ذلك مدمني المخدرات الشباب (في فاس وأكادير) والمومسات الشابات. وبالتالي، تساعد جميع هذه الظروف على تصعيد الجنح التي يرتكبها النزلاء إلى جرائم أكثر خطورة ومأسسة ثقافة العنف.

وفقا لأقوال أحد المكونين بمركز حماية الطفولة بالدار البيضاء، يعتبر معظم النزلاء الشباب من الأحداث المخالفين للقانون العائدين والمزمنين. وتشكل الدعارة، وتعاطي المخدرات والكحول، والسرقة والاعتداءات من بين الجرائم الأكثر شيوعا. ومن ثم، يطرح تدبير هؤلاء النزلاء مشاكل عويصة من حيث إعادة التأهيل والانضباط. كما يؤثر هؤلاء النزلاء بشكل سلبي على النزلاء الأحداث للمرة الأولى. ومن جهة أخرى، لا تتوفر مراكز حماية الطفولة على ملفات وسجلات ملائمة بشأن الأسرة والبيئة الاجتماعية للنزلاء نظرا لغياب العاملين الاجتماعيين وغيرهم من الطواقم المتخصصة. بل ما يدعو للقلق بشكل أكبر انعدام المتابعة، والتوجيه أو الرصد أو بعد إطلاق سراح النزلاء.

مركز حماية الطفولة بالدار البيضاء، الصورة لوزارة الشباب والرياضة.

في الختام، تعتبر معالجة الاحتياجات من حيث ميزانية وطواقم مراكز حماية الطفولة أمرا عاجلا وملحا بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للنزلاء، وتحسين وتجديد البنى التحتية وتقديم خدمات تربوية ورعاية نفسية. لذلك، ينبغي إعادة النظر في برامج مراكز حماية الطفولة حتى يتسنى إدراج تشكيلة واسعة من التكوينات التقنية، واقتراح تكوين أولي خلال فترة إقامة الشباب في مراكز حماية الطفولة وإمكانية الحصول على تكوين مهني بعد مغادرتهم لهذه المراكز. ويتطلب تحقيق ذلك رفع عدد المكونين وبناء قدراتهم، على غرار المهنيين المتخصصين، بما في ذلك الأطباء النفسيين وأطباء الأمراض العقلية والعاملين الاجتماعيين. كما ينبغي اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مصدرا محتملا للحصول على التمويل اللازم لإنجاز هذه التحسينات، وذلك بالتعاون مع الفروع المحلية لوزارة الشباب والرياضة التي تسهل تقديم الطلب إليها. وينبغي أيضا التفكير في شركاء مؤسساتيين آخرين، بما في ذلك مؤسسات التكوين العمومية والخاصة وغير الحكومية، وقسم علم النفس السريري التابع لوزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية من قبيل اليونيسيف.

المركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب

أحدث المركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب (CNIDJ) في عام 2007 بمدينة الرباط، وهو مؤسسة عمومية توفر معلومات مجانية للشباب في تشكيلة واسعة من المواضيع، بما في ذلك التربية وتنمية المهارات، والتوجيه المدرسي والمهني، والتشغيل، والثقافة، والأسفار، والرياضة والترفيه. ويتلخص الهدف الرئيسي من هذا المركز في جمع وتركيز جميع المعلومات ذات الصلة بالإدماج الاجتماعي للشباب، والبحث عن أول منصب عمل أو فرص التكوين. ويعتبر المستفيدون الرئيسيون هم الشباب والباحثين والمختصين في قضايا الشباب.

المركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب (CNIDJ)، الرباط، الصورة لوزارة الشباب والرياضة

يوظف المركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب (CNIDJ) 12 شخصا لدعم البحث والرد على الطلبات، ومعظمهم من الشباب خريجي الجامعات (البالغين من العمر بين 30 و35 سنة)، مع تكافؤ بين الجنسين. وتقع المنظمة في مجمع حديث البناء، يتألف من قاعة كبيرة متعددة الأغراض يمكن أن تستوعب 100 شخص، ومن ثلاثة مكاتب للادارة. وبصرف النظر عن الرد على طلبات الإعلام، يوفر المركز الوطني للإعلام والتوثيق للمستخدمين إمكانية الولوج إلى الإنترنت، وقاعة للقراءة، و لوحة إعلانات لعروض العمل ودورات التدريب المهني. وقد تم تحديث أجهزة الحاسوب والمعلوماتية، وإضافة أجهزة عرض الفيديو.

وتستكمل هذه الخدمات بأنشطة توعوية تعرف الشباب والجمهور بالمركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب (CNIDJ)، حيث يتم تنظيم أيام مفتوحة، وأيام دراسية ودورات تكوينية وتظاهرات اجتماعية وثقافية. لكن، بقي تأثير المركز، حتى الآن، محدودا: 626 شابا فقط لجؤوا إلى خدمات المركز في عام 2008.

في الختام، يقوم المركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب (CNIDJ) بتكرار بعض وظائف دور الشباب التابعة لوزارة الشباب والرياضة، من قبيل توفير المعلومات، وإيواء الشباب ومجموعات الشباب، وتنظيم الندوات، وتوفير الولوج إلى الإنترنت. يمكن في المستقبل اعتماد مقاربة ترمي إلى توسيع مهام المركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب **(CNIDJ)** في إطار الاستراتيجية الوطنية الجديدة لفائدة الشباب، من خلال، على سبيل المثال، إعادة تنظيم المركز ليصبح مرصدا وطنيا للشباب. ويمكن أن شمل مهام هذا المرصد إنجاز بحوث وطنية تمثيلية للشباب بشكل منتظم، وإعداد تقارير تحليلية بشأن القضايا ذات الأولوية المتعلقة بسياسات الشباب، وتوفير فضاء لاحتضان دورات تكوينية يديرها الشباب، وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة في الخدمات الموجهة للشباب. ومن شأن هذا الدور أن يساهم في تعزيز قدرات المنظمات الممثلة للشباب والتي يديرها الشباب، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

2.3. برامج التعاون الوطني (EN)

تتلخص مهمة التعاون الوطني "EN" (وهو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي)، في تقديم أي شكل من أشكال المساعدة والدعم للساكنة المعوزة والمساعدة على النهوض بالأسرة والمجتمع. لذلك، تنظم وتقنن هذه المؤسسة، بغية دعم هذه المهمة، مبادرات

خاصة، وفردية وجماعية ترغب في مساعدة الفئات الأكثر هشاشة من بين سكان المغرب. وبالتالي، توفر **المؤسسة** شبكة أمان للفقراء المغاربة من خلال جمع وتوزيع الهبات والمساعدات الغذائية، واقتراح بعض التكوينات التقنية الأساسية. وتتشكل موارد التعاون الوطني أساسا من الإعانة السنوية للدولة وبعض الضرائب المفروضة لفائدته مثل الضريبة على ذبح المواشي، والتي يختلف مبلغها بحسب البلدية. وتخصص عائدات الضريبة على الذبح حصريا لمؤسسات الحماية الاجتماعية (دار الأطفال، دار الطالب، دار الطالبة...)[81]. ويجوز للتعاون الوطني، دون الحصول على إذن خاص، توجيه نداء من أجل التبرعات العامة، وبالتالي، يمكن **للمؤسسة** الاستفادة من دعم من مؤسسات من القطاعين العام والخاص (بخلاف وزارة الشباب والرياضة) (ستفيد التعاون الوطني، على سبيل المثال، من جزء من المضبوطات الجمركية يوزعها على الفقراء من خلال الجمعيات التنموية). وهكذا، يشجع التعاون الوطني الدعم المتبادل بين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك النسيج الجمعوي والقطاعين العام والخاص. كما يمكن للتعاون الوطني التدخل لدى المصالح الضريبية بغية منح امتيازات ضريبية لفائدة بعض الفاعلين في التنمية الاجتماعية الذين يتلقون تبرعات (إعفاء جمركي على سبيل المثال). ومن جهة أخرى، يدعن التعاون الوطني الجمعيات التي تدبر مؤسسات الحماية الاجتماعية(EPS)، حيث تتوفر هذه الأخيرة على ممتلكات خُوِّلت لها من باب الهبات، مما يساعدها على التوفر على موارد كافية للعمل[82].

خلال العقد الماضي، تزايد نشاط التعاون الوطني في إبرام شراكات وطنية ودولية، بغية استهداف الساكنة الهشة بشكل أكثر فعالية، وتلبية انتظاراتهم بشكل أفضل وضمان مستوى عال من القرب. وتتميز مؤسسة التعاون الوطني، من بين المؤسسات التي تناولها هذا التقرير، بخبرتها الطويلة في مجال الشراكة حيث تتوفر على أكثر من 2500 شريك، بما في ذلك بعض الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، والمنظمات غير الحكومية المحلية (أساسا)، الوطنية، أو الدولية علاوة على القطاع الخاص.

ويتضمن الجدول 3.3. أدناه معلومات عن أربعة من أهم البرامج التعاون الوطني التي تستهدف الشباب المحرومين. ويتشكل أكبر هذه البرامج من مراكز التربية والتكوين (CEF) التي قدمت خدمات لما يعادل 106.637 مستفيد في عام 2009.

الجدول 3.3. مراكز التعاون الوطني من أجل المراهقين والشباب المحرومين، 2009

المراكز/المؤسسات	الطاقم	المراكز
1. مؤسسة الحماية الاجتماعية (EPS)	4092	925
2. دار المواطن	296	55
3. مركز التربية والتكوين	2894	1079
4. مركز التكوين بالتدرج (CFA)	298	86
المجموع	**7580**	**2145**

المصدر: قدمت الأرقام من قبل التعاون الوطني، عام 2009.

يبين الجدول 4.3. أدناه الكلفة المنخفضة نسبيا، لكل مستفيد، لبرامج التكوين الرئيسية التابعة للتعاون الوطني لفائدة الشباب المحرومين (مراكز التربية والتكوين ومراكز التكوين بالتدرج). ويعتبر متوسط الكلفة لكل مستفيد من برامج التكوين التقني للتعاون الوطني (أي، مراكز التربية والتكوين "CEF" ومراكز التكوين بالتدرج "CFA") ثلاث مرات تقريبا أقل من متوسط كلفة برامج سوق العمل النشطة التي ستتم مناقشتها لاحقا في هذا الفصل. وعلى أي حال، يجب أن تخضع هذه البرامج إلى تقييم منتظم بغية التحقق

[81] بحسب تقديرات ممثل للتعاون الوطني، يتراوح مبلغ الضرائب بين 10 دراهم و12 درهما عن كل خروف يذبح في جهة الدار البيضاء.
[82] تتوفر بعض الجمعيات على أملاك حصلت عليها كهبات. وعليه، تملك العديد من الجمعيات محلات تجارية.

من فعاليتها وتأثيرها على المستفيدين، على سبيل المثال، وذلك من خلال رصد معدل التشغيل والتوظيف حسب النوع الاجتماعي والفئة الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول 4.3. الميزانيات والتكاليف بالوحدة الخاصة ببرامج التعاون الوطني لفائدة الشباب المعوزين، 2009

البرامج	الكلفة الإجمالية**		المستفيدون	الكلفة بالوحدة	
	درهم	دولار أمريكي*	المباشرون	درهم	دولار أمريكي*
مراكز التربية والتكوين "CEF" ومراكز التكوين بالتدرج "CFA" مراكز التعلم	309.332.399	35.352.274	154.539	2.002	229
DAM *دار المواطن*	73.159.918	8.361.133	21.103	3.467	396
دار الأطفال، دار الطالب مؤسسات الحماية الاجتماعية	396.646.117	45.330.984	65.000	6.102	697
مراكز للأطفال المعاقين	7.442.771	850.602	9.000	827	95
المجموع	**786.581.204**	**89.894.994**	**249.642**	**غير متاحة**	**غير متاحة**

المصدر: قدمت الأرقام من قبل التعاون الوطني، عام 2009.
ملاحظة: تم ترجيح القيمة المقربة بالنسبة للأرقام
*1 دولار أمريكي = 8,75 درهم، 2009
** تشمل الكلفة الإجمالية الموارد التي تقدمها ميزانية الدولة، والأموال الخاصة بالتعاون الوطني، بالإضافة إلى التحويلات التي يقوم بها المحسنون والمانحون.

- **دار الأطفال (DAT)**

دار الأطفال، الدار البيضاء، صورة للتعاون الوطني

دار الأطفال تسمية تشير إلى دور الأيتام أو الخيريات، التي تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تأمين المأوى والغذاء والتعليم ودروس التقوية المدرسية للأطفال المنحدرين من عائلات جد فقيرة. وتدير هذه المؤسسات جمعيات، يدعمها التعاون الوطني من خلال مساعدات سنوية ومحسنون من الخواص يجتمعون في شكل جمعيات بموجب القوانين الجارية التي لم تتغير منذ أكثر من 60 عاما[83]. وتختلف النفقات السنوية لكل مستفيد من مؤسسة إلى أخرى، حيث تتراوح ما بين 617 إلى 6.062 درهما. وقد حصلت دور الأطفال، في عام 2006، على الصفة القانونية كمؤسسة للحماية الاجتماعية، تماشيا مع المبادئ الحديثة لحماية الطفولة. وبالفعل، صدر القانون 05.14 من أجل تنظيم العمل في هذا المجال من خلال تحديد الأحكام المتعلقة بشروط فتح وإدارة مؤسسات الحماية الاجتماعية، بغية الحفاظ على كرامة الطفل من خلال ضمان الظروف اللازمة من أجل حياة أفضل.

[83] القرار الوزاري الصادر بتاريخ 13 دجنبر/كانون الأول 1935، بشأن مراقبة المشاريع الخصوصية الإسعافية والأعمال الخيرية.

تمت، في إطار هذا البحث، زيارة ثلاث مؤسسات للأطفال (بمدينة صفرو، وأصيلة والدار البيضاء) تمثل ثلاث جهات بالمغرب (جهة فاس بولمان، وجهة طنجة تطوان، وجهة الدار البيضاء)[84]. ويدير هذه المؤسسات مدراء يعينهم التعاون الوطني تحت إشراف الجمعيات المسؤولة عن هذه المؤسسات. **وتبقى الموارد المالية غير كافية وبالكاد تغطي الاحتياجات الأساسية للنزلاء من الشباب.** من جهة أخرى، تعتمد دار الأطفال في عملها على مساعدة يقدمها التعاون الوطني (1.600 درهم لكل نزيل). وتمثل هذه المساعدة حوالي 4 دراهم في اليوم لكل نزيل – إلا أن الرقم الرسمي الذي أعلنت عنه دور الأطفال والجهات المانحة أعلى من ذلك (1 دولار أمريكي = 8,10 درهم في عام 2009). وبغض النظر عن ضريبة ذبح المواشي التي تقدمها البلديات، يوفر التعاون الوطني للجمعيات المحلية الموارد اللازمة علاوة على الموظفين وغير ذلك من أشكال الدعم. ومع ذلك، تخص هذه المساعدة بعض الفروع الخاصة وتعتمد على قوة تأثير الجمعيات والعلاقات الشخصية لممثليها.

لذلك، كانت مداخيل مؤسسات الحماية الاجتماعية غير مستقرة قبل القانون رقم 05/14. ولتغطية النفقات، تعطى الأولوية للأجور والتكاليف الثابتة؛ كما يعتبر التخطيط الطويل الأجل للاحتياجات الأساسية للنزلاء، بما في ذلك الغذاء، والنظافة، إلخ، أمرا مستحيلا. ويلجأ المسيرون والجمعيات الشريكة إلى المانحين لتغطية الاحتياجات الطارئة بهذه المراكز، لكنهم نداءاتهم لا تُلبَّى دائما. وعلاوة على ذلك، تطرح العلاقة بين الجهات الفاعلة في التنمية المحلية والجمعيات المسيرة لمؤسسات الحماية الاجتماعية بعض المشاكل. فعلى سبيل المثال: توجد بمدينة الدار البيضاء جمعية يترأسها نفس الشخص منذ 20 سنة. **وبطبيعة الحال، تغيرت بشكل كبير خلال هذه الفترة علاقات السلطة في المدينة، واحتياجات الأطفال ومسؤوليات دار الأطفال، لكن أهداف وإدارة الجمعية المحلية المانحة بقيت على حالها.**

"لا يعرف معظم الأطفال الذين يعيشون هنا أحدا غيرنا. فلا أحد ينتظرهم في الخارج. هنا يمكنهم الأكل، والنوم والاستحمام. لكن هؤلاء الأطفال صعاب لأنهم يشعرون بأنهم مهملون وأنهم أقل من الآخرين. نحن بحاجة إلى طاقم مؤهل لرعاية هؤلاء الأطفال."

ممثل عن جهة الدار البيضاء.

وفي بعض الحالات، يؤثر اختلاف الفئات العمرية والمستويات الدراسية للنزلاء بشكل سلبي على النزلاء الشباب الأكثر هشاشة. تأوي دور الأطفال أطفالا من مختلف الأعمار والخلفيات. فبعض النزلاء ينحدرون من أسر متفككة (عقب وفاة أحد الوالدين أو كليهما على سبيل المثال، أو تخلي الأب عن الأسرة أو عقب طلاق الوالدين). بينما ينتمي البعض الآخر إلى أسر سليمة، ولكن نظرا لفقرها المدقع وتكاليف التعليم، فإن أسرهم غير قادرة على تلبية احتياجاتهم. فيحين أن البعض الآخر، تم التخلي عنهم عند الولادة، وخصوصا الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الزوجية. وهؤلاء هم النزلاء الأصغر سنا والأكثر هشاشة في هذه المراكز (كما هو الشأن في مدينة الدار البيضاء). وأخيرا، يعتبر عدد كبير من النزلاء من أطفال الشوارع أو الهاربين الذين يتم وضعهم في دور الأطفال بأمر من المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، التقينا بشبان يتجاوز عمرهم 18 سنة في المراكز الثلاثة التي تمت زيارتها. ويتعلق الأمر بأيتام من دون أسر، وعاطلين عن العمل، رفضوا مغادرة المؤسسات التي استقبلتهم في سن 18 عاما[85]. وهذا أحد أهم المشاكل التي تواجه دور الأطفال:

[84] تعكس هذه الجهات المزيج الاجتماعي الثقافي الخاص المشار إليه في الوثيقة المنهجية الواردة في الملحق 2. وتمثل مدينة صفرو الوسط الشرقي بالمغرب، وأصيلا تطوان المنطقة الشمالية، والدار البيضاء، الجهة الأكثر عمرانا.

[85] وهذا سبب النزاع الذي اندلع في عين الشق (الدار البيضاء) عام 2010.

عندما يبلغ الشباب سن 18، ووفقا للنظام الداخلي لمؤسسات الحماية الاجتماعية التي تديرها الجمعيات، تكون هذه المؤسسات ملزمة بمطالبة هؤلاء الشباب بمغادرة هذه الدور، دون مراعاة وضعهم المهني أو الشخصي. ففي دار الأيتام بمدينة الدار البيضاء على سبيل المثال، كان 113 من النزلاء الـ300 قد تجاوزوا سقف السن القانونية. وبالتالي، فإن اختلاط الأطفال الصغار بالمراهقين والشباب البالغين يشكل أحيانا مصدرا دائما للنزاع، ويؤثر بشكل خطير جدا على النزلاء الأصغر سنا، الذين يعانون يوميا من الاعتداءات والسرقة والمضايقات. ومن جهة أخرى، يعيش النزلاء ذوي الإعاقة العقلية جنبا إلى جنب مع الطلاب في هذه المراكز، إلى جانب نزلاء آخرين فشلوا في دراستهم أو تخلوا عنها. ومن ثم، تعتبر هذه الظروف مزعجة للغاية، وتشجع انتشار السلوكيات المحفوفة بالمخاطر من النزلاء الأكبر سنا الذين تركوا صفوف المدرسة إلى النزلاء الأصغر سنا. وباستثناء الأنشطة الرياضية، تقدم المراكز أنشطة لا تستهدف سوى الطلبة الشباب.

يهدد انعدام المتابعة النفسية الاندماج الاجتماعي للنزلاء الشباب. أكد موظفو المؤسسات بالإجماع على أن النزلاء يعرفون هشاشة من الناحية النفسية. فهم يعانون، من بين أمور أخرى، من شعور عميق بالنقص تجاه العالم الخارجي، لاسيما بالمقارنة مع أطفال من نفس العمر. بسبب فقرهم، وقلة دعم الأسرة والظروف المعيشية الخاصة، ينعت التلاميذ الآخرون المقيمين في دور الأيتام بالأطفال "تحت وصاية الدولة" أو بأطفال "دار الأيتام". وبالتالي، فهم، في كثير من الأحيان، منبوذون، أو مشتبه بهم كما يتعرض سلوكهم إلى السخرية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون أسر هؤلاء الأطفال قد تخلت عنهم، في حال وجودها. ونظرا إلى أن هذه العائلات غالبا ما تكون فقيرة جدا وتتوفر على عدد كبير من الأطفال، فإنها تبتعد عن الأطفال الذين يعيشون في دور الأطفال. لذلك، تقل الزيارات العائلية، كما تتجنب الكثير من العائلات استقبال الأطفال خلال عطلة نهاية الأسبوع. وهذا ما يؤدي إلى اضطرابات نفسية متكررة، يعتبر أقلها خطورة التبول اللاإرادي، والتمتمة، واضطراب الكلام، وأكثرها خطورة، الاعتداء على الغير، وأذى النفس، والانتحار. ومن ثم، يعتبر طاقم والإدارة مؤسسات الحماية الاجتماعية أن المتابعة والمراقبة النفسية يجب أن تحظى بالأولوية القصوى بالنسبة للأطفال – على غرار حاجتهم إلى المأوى والغذاء.

يعتبر عدد المربين محدودا علاوة على أن الجمعيات تدفع لهم أجورا زهيدة. وهذا الوضع منتشر في جميع مؤسسات الحماية الاجتماعية حيث تبقى الأجور متدنية، والعمل غير قار والمربون المؤهلون منعدمين. ويتقاسم المربون في دور الأطفال شعورا بعدم الاستقرار والإحباط. على الرغم من أن التعاون الوطني يعين، بشكل عام، مدراء مؤسسات الحماية الاجتماعية، فإن بقية الموظفين غير متجانسة. وهكذا، تم تجنيد جميع الموظفين في **مؤسسة الحماية الاجتماعية** بسيدي البرنوصي (الدار البيضاء)، التي تستقبل 300 طفل، من قبل الجمعية، باستثناء المدير، ويحصل كل موظف على راتب لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور (حوالي 1800 درهم في الشهر). ويعمل بهذه المؤسسة نحو 86 موظفا (يعملون في الإدارة، وإعداد وجبة وغيرها من الخدمات). ومن جهة أخرى، تم تقليص الطاقم المؤطر بشكل كبير.

حتما، لا يمكن سوى معاينة فتور همة موظفي هذه المؤسسات. وكما كرر ذلك أحد موظفي دار الأطفال بالدار البيضاء، لا يشكل عملهم "أي قيمة مضافة على الصعيد الاجتماعي". بل علاوة على ذلك، يعزى الفضل في عملهم غالبا إلى أطراف ثالثة من قبيل وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، والمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية الدولية.

في الختام، يمكن لمراكز دار الأطفال، التي تخضع حاليا لتجديد مادي، أن تصبح مؤسسات أكثر فعالية. لكن ثمة شرط أساسي يتلخص، بطبيعة الحال، في توفير ميزانية كافية وثابتة لدعم نزلاء هذه المراكز. كما يتعين توفير فرص لرعاية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنزلاء وفقا لأعمارهم واحتياجات المختلفة. وتشمل الموارد البشرية اللازمة لتحقيق هذا الغرض توفير المربين المتخصصين، ومعلمين شباب، كي يتمكن النزلاء الشباب في هذه المؤسسات من التقرب إليهم. ومن جهة أخرى، يكتسي تكوين

الموظفين ورصد حماية حقوق الطفل وفقا لاتفاقية حقوق الطفل أهمية بالغة. كما ينبغي الاهتمام بتدبير دور الأيتام ودور الأطفال. ولعل شراكات مع وزارة التربية الوطنية، ووزارة الصحة، ووزارة الشباب والرياضة ومنظمات غير حكومية متخصصة في الرياضة والإبداع الفني (مثلا المسرح، والرسم) من شأنها أن تحسن الرفاه النفسي للنزلاء الشباب، وتساعدهم على استعادة الثقة وتُعدَّهم لاندماجهم الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل.

دار الطالب (DT)

دار الطالب أو دار الطالبة هي مؤسسات للحماية الاجتماعية (EPS) موجهة للفتيان والفتيات المنحدرين من أسر فقيرة توفر لهم رعاية كاملة (إيواء، وطعام، وتربية...) من أجل مواصلة تعليمهم في أفضل الظروف. وتستهدف هذه الهياكل في المقام الأول الشباب المعوزين في المناطق القروية، سعيا منها لمكافحة الهدر المدرسي، وتشجيع هؤلاء الشباب على متابعة دراستهم، وخاصة منهم الفتيات اللواتي يعانين من مشكلة بعد المدارس. ويعتبر الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية مشكلة خاصة في المناطق القروية، خاصة بالنسبة للفتيات. ففي عام 2007، على سبيل المثال، كانت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي في المناطق القروية تعادل 88,2%، ولا تتجاوز 15,6% في الإعدادي و3% في الثانوي (13–16 سنة). ويعزى ضعف معدل التمدرس في المناطق القروية أساسا إلى أسباب ثقافية واقتصادية. ومن ناحية أخرى، لا تزال أسر كثيرة تعتبر التعليم الابتدائي كأقصى مستوى في مجال تعليم الفتيات، خاصة وأن مرحلة الانتقال من الابتدائي إلى الثانوية (12–13 عاما) تتزامن مع مرحلة ما قبل سن البلوغ لدى الفتيات. وتواجه العائلات التي تسمح لبناتها بمواصلة تعليمهن في هذه المرحلة مشكلة ابتعاد المدارس الثانوية عن أماكن السكن وغياب المدارس الداخلية التابعة لوزارة التربية الوطنية. وإذا ما توفر الآباء الذين يعيشون في المناطق القروية على الإمكانيات الكافية، فإنهم لا يترددون في استئجار غرفة في المدينة لأبنائهم حتى يتمكنوا من متابعة دراستهم؛ لكنهم يجدون صعوبات في القيام بنفس الشيء بالنسبة لبناتهم نظرا لاعتبارات ثقافية وعرفية.

ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) في تزايد عدد مؤسسات الحماية الاجتماعية التي تدعم بناءها (انظر أدناه الإطار 3.3)، إلى جانب السلطات المحلية، ووكالات التنمية الجهوية، والجمعيات الخيرية المحلية والشراكات الثنائية والدولية. وتسير هذه الهياكل جمعيات خيرية بدعم مالي وتقني يقدمه التعاون الوطني، الذي يساهم، في هذا السياق، في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال دعم سنوي لتعليم وتكوين 92.000 طفل وطالب منحدرين من أسر معوزة. في معظم الحالات، يتم افتتاح هذه الهياكل الجديدة من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس شخصيا. وبحسب تقديرات ممثل للتعاون الوطني، ارتفع عدد من الهياكل المخصصة للفتيات من اثني عشر قبل عام 2005 إلى أكثر من 110 اليوم، وما فتئ عددها يتزايد في جميع جهات المغرب. وإذا ما افترضنا أن كل وحدة تستقبل في المتوسط 60 شابا، فإن الطاقة الإيوائية الحالية لهذه المؤسسات تناهز 7000 شاب.

الإطار 2.3. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)

تم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من قبل جلالة الملك محمد السادس في عام 2005. وتقوم عملياتها على تملك الأطراف المعنية لمشاريع منتقاة تعالج أوجه الحرمان الاجتماعي من خلال أنشطة مدرة للدخل ومنتجة لفرص العمل.

وتتمثل الأهداف التوجيهية الثلاثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ما يلي:

- التنمية البشرية،
- الوضع الاجتماعي في المدن،
- الإدماج السوسيو اقتصادي والمشاركة.

وتهدف برامجها إلى خدمة:

- المناطق الحضرية: 30 مدينة، و264 أحياء حضرية،
- المناطق القروية: 403 جماعة قروية.

وقد تم إدراج المناطق الحضرية الـ264 على النحو التالي: ساكنة إجمالية عددها 2.501.499 نسمة، تمثل 22% من ساكنة 30 مدينة مؤهلة و16% من سكان المناطق الحضرية على الصعيد الوطني.

وقد حددت هذه الأحياء المشاكل التالية:

- غياب البنية التحتية الاجتماعية الأساسية،
- ارتفاع معدلات الهدر المدرسي،
- ارتفاع معدلات البطالة،
- وجود مدن الصفيح،
- الفقر وسكان ذوي الدخل المنخفض،
- معدلات عالية لإقصاء النساء والشباب،
- انعدام فرص التكوين والاندماج الاجتماعي.

المصدر: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، indh.gov.ma (تم الإطلاع على الموقع في شهر مارس 2011).

إن بعض المساكن المدرسية حديثة البناء ومجهزة بمعدات حديثة توفر للمستفيدين الشباب ظروفا مرضية للعيش والتمدرس. ومع ذلك، **تبقى خدمات مواكبة التعلم محدودة بسبب الافتقار إلى موظفين مؤهلين**. فعلى سبيل المثال، يوظف السكن المدرسي بمدينة صفرو (جهة فاس) أربعة أشخاص (مشرفين اثنين، وطباخ، ومدبرة) للإشراف على 66 فتاة تتراوح أعمارهن بين 13 و19 سنة. وبالتالي، يقلص النقص المسجل في عدد الموظفين دور المربيين إلى مجرد مشرفين يعملون على الحفاظ على النظام. لذلك، تبدو هذه المرافق وكأنها عنبر للنوم يفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لضمان تقديم الخدمات التربوية. وبحسب أقوال ممثل لهذه المؤسسة، غالبا ما يجد المؤطران دورهما مقتصرا على مراقبة خروج ودخول الفتيات من وإلى السكن المدرسي.

ولا يتوفر المقيمون بهذه المؤسسات إلا على عدد قليل جدا من الأنشطة الترفيهية المهيكلة غير التلفزيون. كما أن الانضباط الصارم الذي تفرضه المؤسسة يزيد من شعورهم بالعزلة والإحباط، حيث أن قلة الموظفين لا تسمح لهم بالمشاركة في أنشطة خارجية أو حتى ارتياد مراكز الشباب المجاورة. من جهة أخرى، يرافق الآباء أطفالهم المقيمين بالسكن المدرسي إلى المدرسة في اليوم الأول من السنة الدراسية وبعد عودتهم من العطل التي يقضونها ضمن أسرهم. لكن معظمهم يعانون من ظروف معيشية صعبة لا تسمح لهم بالتالي بزيارة الأطفال أو التكفل بهم خلال عطلة نهاية الأسبوع، ومن ثم يحرمونهم من الدعم الأسري العاطفي والمالي. ويبقى

الاتصال الرسمي الوحيد مع عائلة أي مقيم عندما يقع حادث أو تطرأ مشكلة خطيرة ذات الصلة بانتهاك انضباط المؤسسة، ويتم استدعاء والد أو ولي أمر المقيم على الفور.

حددت وزارة التربية الوطنية عددا من الأسباب التي تدفع التلاميذ من بين المقيمين بهذه المؤسسات إلى مغادرة المدرسة، ومنها اختلاف مستويات التعليم بين التلاميذ، سواء من حيث القدرة على التعلم أو من حيث دعم الأسرة. وتم وضع مخطط استعجالي، بغية مواجهة هذه المشكلة، جعل من الدعم الشخصي والتأطير أولى الأولويات. ومع ذلك، يتعين مواءمة عدد العاملين في السكن المدرسي ومساراتهم المهنية حتى يتسنى لهم تقديم هذا النوع من هذه الخدمات.

وفي نهاية المطاف، يواجه التلاميذ تحديات عميقة من حيث التنشئة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، غالبا ما ينحدر المقيمون في السكن المدرسي الموجه للفتيان إلى أسر فقيرة تعيش في المناطق القروية. من جهة أخرى، لا يشعر هؤلاء الصبيان بالارتياح عند الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر والاندماج في مدارس يقيم معظم تلاميذها في مناطق حضرية. فهؤلاء الصبيان لا يستطيعون فهم قواعد السلوك الغريبة عنهم، ومن ثم يؤدي هذا الوضع إلى شعور بالإحباط، والانسحاب من المدرسة، وحتى صعوبات في التعلم. ووفقا لأقوال ممثل مؤسساتي تم استجوابه خلال هذا البحث، يجعل هذا الوضع هؤلاء الصبيان أكثر هشاشة وعرضة للوقوع في سلوكيات محفوفة بالمخاطر، خاصة وأنهم يعيشون بهذه المؤسسات من دون أي دعم أسري وأن الدعم النفسي والاجتماعي غير معمم على مجموع السكن المدرسي.

دار الطالب، مراكش، المغرب

وفي الختام، يمكننا القول عموما أن دور الطالب تلعب دورا هاما في مكافحة ضعف المستوى التعليمي في المناطق القروية من خلال تعزيز تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، بغض النظر عن أصولهم، سواء كانوا منحدرين من المناطق القروية أو الحضرية. ومع ذلك، لا تتوفر حتى الآن أي بيانات منتظمة متاحة عن معدلات النجاح والهدر المدرسي. وبالتالي، من الواضح أنه من الضروري توفير مزيد من فرص للتنشئة الاجتماعية خارج دور الطالب بالنسبة للنزلاء الشباب، وتأمين الدعم النفسي الاجتماعي لهم داخل هذه المؤسسات من قبل مختصين. وتجدر الإشارة إلى أن التعاون الوطني شرع مع شركائه، منذ عام 2004، في تجربة رائدة للتنمية النفسية والاجتماعية والدعم المدرسي لفائدة نزلاء مؤسسات الحماية الاجتماعية، وذلك من أجل مكافحة التسرب من المدارس وتحسين معدلات التفوق الدراسي وقدرات النزلاء على التنشئة الاجتماعية. ويتم حاليا العمل على تعميم هذا البرنامج للتنمية النفسية الاجتماعية على مستوى جميع مؤسسات الحماية الاجتماعية.

- **دار المواطن (*DAM*)[86]**

دار المواطن، أو ما يسمى "مراكز المواطنة الفعالة"، مؤسسة مبتكرة تهدف إلى تحسين ظروف وإطار عيش السكان، وإلى توطيد

[86] دور المواطن مؤسسات ترمي إلى النهوض بالاندماج الاجتماعي لمختلف الشرائح العمرية. وقد تم إدراجها في هذه الدراسة نزولا عند طلب الحكومة المغربية.

الروابط الاجتماعية ومكافحة الإقصاء وتداعياته[87]. وتقدم دور المواطن الـ55 خدمات اجتماعية متنوعة (الاستماع، والتوجيه والإرشاد، والتربية والتوعية...) وتقوم بتطوير أنشطة وفقا لاحتياجات المستفيدين. كما أنها تسهل تنفيذ المشاريع المجتمعية وتواكب المبادرات المحلية. وتعتبر دور المواطن فضاءات جمعوية تساعد الجماعات المحلية على تطوير أنشطتها وتساهم في الارتقاء الاجتماعي للأحياء التي تتواجد فيها تلك الجمعيات.

تعتبر دور المواطن بمثابة فضاءات للحوار واللقاء حددها المستفيدون بأنفسهم. وتتوجه هذه المراكز إلى جميع شرائح السكان من مختلف الفئات العمرية في حي أو مجتمع معين – الأطفال والشباب والبالغين والمسنين والمعاقين. وتجعل منها الوظائف المتنوعة التي تنهض بها بمثابة "شباك موحد" أو مكاتب الوساطة التي توفر معلومات واضحة عن المؤسسات الأخرى والخدمات التي تقدمها للمواطنين المعنيين (على سبيل المثال، الأنشطة التطوعية، والتكوين المهني ومعلومات عن الوساطة، والخدمات الصحية المتنقلة، إلخ). وتستند هذه الفكرة، بحسب ممثل رسمي من التعاون الوطني، على تجربة نفذت في العديد من البلدان الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا.

دار المواطن، سوس ماسة درعة. الصورة للتعاون الوطني.

تحظى دور المواطن بشعبية كبرى عندما يستوعب المستفيدون مهمة هذه المراكز، وخاصة أن بعض الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات ليست مجانية، لكن المساهمات تبقى رمزية. ويمكن لدُور المواطن أن تحصل على مداخيل خاصة بفضل شراكات وخدمات مدفوعة الأجر. على الرغم من أن هذا الوضع يعكس قيمة الخدمات المحلية في المناطق المحرومة، فإن الفقر المدقع لا يسمح بمطالبة المستفيدين المحتملين بدفع أي مساهمة مالية وإن كانت رمزية. وبشكل عام، تشمل الخدمات والتكوين الذي تقترحه هذه المراكز دروسا لمحو الأمية (موجهة أساسا للنساء)، ودروسا على المبادئ الأساسية للمعلوماتية، والتأطير والتوجيه. وتقترح بعض دور المواطن أيضا تكوينات تتوج بالحصول على شهادة بشراكة مع جمعيات محلية (مثلا، دار المواطن بسيدي مومن، في الدار البيضاء). ويلتحق الشباب عموما بدور المواطن للاستفادة من تكوين متوج بشهادة أو للاستفسار عن فرص العمل. ومع ذلك، لا تتوفر هذه المراكز لا على ما يكفي من الموظفين المؤهلين أو المعلومات عن فرص العمل المتاحة. ولعل غياب ممثل عن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) أو موظف بدار المواطن حاصل على تكوين من الوكالة المذكورة يحد من قدرة هذه المراكز على جذب الشباب.

مراكز التكوين المهني

ما فتئ التعاون الوطني يولي أهمية خاصة للتكوين والتأطير باعتبارهما أداتين لتحسين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما لاندماج النساء والشابات. منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في عام 2005، تطورت أهداف التكوين المهني بدعم من مؤسسة التعاون الوطني. واليوم، أصبحت هذه المؤسسة تقدم للشباب المحرومين تكوينات من خلال نوعين من المراكز، ومراكز التربية والتكوين (CEF) ومراكز التعلم بالتدرج (CFA)[88].

[87] دور المواطن التي تمت زيارتها هي التي تقع في سيدي البرنوصي بالدار البيضاء وبفاس.

[88] القانون رقم 12-00 بشأن التعلم والتكوين بالمغرب. من المفروض أن يخصص التكوين بالتدرج 80% من مدة التكوين للإنتاج و20% للتكوين في المركز. وتقرر وزارة الشغل والتكوين المهني محتوى دروس التكوين.

- **مراكز التربية والتكوين (CEF)**

أطلقت مراكز التربية والتكوين منذ إحداث التعاون الوطني في عام 1957 وهي تشبه النوادي النسوية التابعة لوزارة الشباب والرياضة. ويوجد بالمغرب حاليا 1079 مركزا للتربية والتكوين حيث يقدم 2.894 مدرسا تكوينات إلى 106.637 مستفيد. وتعتبر هذه المراكز الأكثر شعبية من بين جميع المؤسسات التابعة للتعاون الوطني.

كان الهدف الأولي من مراكز التربية والتكوين يتلخص في تزويد النساء بالتعليم الأساسي حول الصحة والمواطنة الصالحة من خلال برامج محو الأمية والتكوين الأساسي. قبل عام 2004، كانت هذه المراكز موجهة للنساء فقط، وكانت تقدم إسهاما كبيرا للبرامج الصحية الوطنية (على سبيل المثال، التطعيم/التلقيح، إلخ). وخلال هذه الفترة، كانت الدورات التكوينية المقترحة بشكل كبير تركز على المهارات المتعلقة بالأمومة ورعاية الأطفال، والخياطة والتطريز والطبخ.

تحظى مراكز التربية والتكوين بشعبية وإن كانت لا تقدم سوى شهادات تكوين مهني معترفا بها. وقد لعبت هذه المراكز دائما دورا هاما في الأحياء من حيث التنشئة الاجتماعية والتعليم والتكوين المهني الأساسي بالنسبة للنساء والفتيات، خاصة الأميات. يعكس العدد المرتفع نسبيا من المستفيدين الوفاء المتواصل جيلا بعد جيل لهذه المراكز التي تعتبر بمثابة مراكز اجتماعية وفضاءات للتعلم واكتساب المعرفة. لكن عدد موظفيها المحدود (مدرب واحد فقط لـ38 مستفيد) لا يضمن جودة التدريب على مدى فترات طويلة. ومن ناحية أخرى، يتوفر معظم المكونين في مراكز التربية والتكوين على خبرة طويلة لكنهم عموما لا يحملون شهادات معترفا بها. ومن جهة أخرى، تعتبر خدمات مراكز التربية والتكوين التي تديرها مباشرة مؤسسة التعاون الوطني مجانية، في حين أن المراكز التي تديرها الجمعيات الشريكة تحصل في بعض الحالات على مساهمات رمزية تمكنها من تغطية بعض نفقات التشغيل.

- **مراكز التكوين بالتدرج (CFA)**

أصبحت السلطات العمومية بالمغرب، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، أكثر مراعاة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفقر والإقصاء الاجتماعي. وباتت مؤسسة التعاون الوطني، ومؤسسات أخرى (وزارة الفالحة، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل(OFPPT)، إلخ) تقترح خدمات التكوين المهني بالتدرج تستهدف الشباب في وضعية الهشاشة بغية إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

أدت الأهمية التي أولت بالمغرب للاندماج الاجتماعي إلى إعادة هيكلة وتحديث التعاون الوطني، ومواءمة برامجه التكوينية للمطلب الاجتماعي. عزز التعاون الوطني برامج مراكز التربية والتكوين من أجل الارتقاء بمستوى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات المنحدرات من أوساط اجتماعية معوزة. وقد همت إعادة الهيكلة كذلك مراكز التكوين بالتدرج (CFA). وبات اليوم موظفو هذه المراكز من المدربين المؤهلين الحاصلين على شهادات (بكالوريا+2). كما أصبح الشركاء الدوليون الآن منخرطين بشكل مباشر في هذه البرامج (يعمل 14 مدرب كوري في مراكز مختلفة، كما ساهمت المنظمة الدولية للهجرة (OIM) في تأسيس مركز طابولة بجهة تطوان).

من جهة أخرى، تم اختيار بعض مراكز التكوين بالتدرج لتصبح مراكز تجريبية لاختبار برامج تدريبية ومقاربات جديدة. وتستهدف خدمات هذه المراكز الشباب في وضعية الهشاشة اجتماعيا واقتصاديا. ويحدد القانون الشريحة العمرية للمستفيدين فيما بين 16 إلى 30 عاما. وتجمع أساليب التكوين بين التعليم النظري (20% من مدة التكوين) وتعلم تطبيقي في ظروف عمل حقيقية (80% من مدة التكوين في المقاولة). وتستفيد مراكز التكوين من دعاية يؤمنها التسويق الاجتماعي، بما في ذلك أيام "الأبواب المفتوحة" مع أنشطة من شأنها استقطاب الشباب والمراهقين. كما يتم استخدام تقنية طرق الأبواب لإعلام الأشخاص الذين تخلوا عن الدراسة مؤخرا (بناء على القوائم التي تقدمها وزارة التربية الوطنية) وإقناعهم بالتسجيل في البرامج التي تقترحها هذه المراكز. أخيرا، يساعد تناقل

الأخبار بين الناس على نشر المعلومات من خلال متدربين شباب يتقاسمون معلومات حول هذه المراكز مع أصدقائهم وجيرانهم. وعندما تجد مراكز التكوين بالتدرج صعوبات في جلب الشباب، فذلك يرجع عادة إلى أن مراكز تابعة لإدارات أخرى تقترح نفس التكوين. من جهة أخرى، يعتبر متدربون من مركز التكوين بالتدرج بمدينة تزنيت أن التكوين يستحق كل هذا العناء. ويتزايد الطلب على مراكز التكوين بالتدرج إلا أن التمويل المخصص للبرنامج يبقى محدودا، مما يؤثر على جودة هذا التكوين المتوج بشهادة[89].

مركز الصداقة

يقع مركز الصداقة في حي فقير من مدينة طنجة، ويمثل ممارسة فضلى من حيث: (1) أساليب الإدماج الاجتماعي للشباب والأطفال المنحدرين من أوساط فقيرة، و(2) شراكة مع التعاون الوطني ومنظمة غير حكومية إسبانية. يعتبر هذا المركز ثمرة تعاون بين مؤسسة التعاون الوطني ومنظمة غير حكومية إسبانية "باديا" (Paideia)، ومنظمة روابط الصداقة (*Liens d'amitié*). ويعمل هذا المركز الاجتماعي، الذي شيد بفضل منحة سخية من الحكومة الإسبانية، كمُركَّب اجتماعي تطوري مندمج في سياقه الثقافي، والاقتصادي والاجتماعي، وعلى هذا الأساس يستهدف الشباب من سكان هذا الحي.

[89] الشهادة الممنوحة معتمدة من قبل وزارة التكوين المهني.

الإطار 3.3 المركز الاجتماعي الصداقة

الأهداف

يعتبر المركز الاجتماعي الصداقة للأطفال جزءا من مركب اجتماعي ثقافي يرمي إلى تحسين جودة حياة الأطفال والشباب والعائلات المعرضين لخطر اجتماعي. ويقع مركز الصداقة في حي بني مكادة، أحد الأحياء الأكثر فقرا بمدينة طنجة، وهو إحدى المؤسسات الاجتماعية الأكثر أهمية المخصصة للشباب في وضعية الهشاشة في المدينة. فهو ثمرة شراكة مثالية بين التعاون الوطني ومنظمة غير حكومية إسبانية تدعى "بايديا" (Paideia). ويتلخص الهدف الرئيسي للمركز في تقديم المساعدة للشباب لاكتساب مهارات مهنية تيسر لهم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وولوج سوق العمل من خلال إنشاء ممرات للمعلومات والتوعية بين المركز والمقاولات التي تستضيف المتدربين خلال هذه العملية.

البرامج الرئيسية

يستهدف برنامج التكوين المهني الشباب من الذكور والإناث دون سن 15 الذين انقطعوا عن الدراسة، ويتطلعون إلى تطوير مهاراتهم من خلال التعلم. ويقترح البرنامج دورات تكوينية في قطاعات مهنية متعددة: الكهرباء، والميكانيكا، والخياطة، والطبخ، والعمل الاجتماعي. وتستهدف برامج ترفيهية وتأطيرية الأطفال المعرضين للخطر في هذا الحي والبالغين من العمر ما بين 6 سنوات و18 سنة.

كما أن هنالك برنامجا تربويا (غير نظامي) بمثابة "فرصة ثانية" يستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و16 سنة، والذين سواء لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة أو تخلوا عن دراستهم.

علاوة على ذلك، ثمة مركز للإيواء يستقبل الشباب ما بين 5 سنوات و18 سنة من الذين تم التخلي عنهم أو الذين يتعرضون لمخاطر اجتماعية. ويهتم المركز بهؤلاء الأطفال ويلبي احتياجاتهم الأساسية (على سبيل المثال، المأكل، والمأوى، والرعاية الطبية، والتمدرس، والتكوين، إلخ).

نقاط القوة الإكراهات

يعتبر المركز نموذجا من هذا النوع، ليس فقط نظرا لهندسته المعمارية المعاصرة الفسيحة ولكن أيضا بفضل تشكيلة واسعة من الأنشطة التي يوفرها للأطفال والشباب المحرومين والمستضعفين. ويقدم مركز الصداقة أيضا أنشطة من قبيل "مدرسة التكوين الاجتماعي والتربوي" والمركز الاجتماعي أذهان (لمحو الأمية)، علاوة على مجمع رياضي – مما يجعلها مؤسسة فريدة من نوعها بالنسبة للشباب المغاربة في المنطقة.

ومع ذلك، لا يغطي مركز الصداقة سوى جزء صغير من احتياجات مدينة طنجة، ويعتمد استنساخ هذا النموذج على التمويل الخارجي.

المصدر: جمعية Paideia، نوفمبر 2010.

ملاحظة: لم تكن التكاليف بالوحدة لأهم البرامج المعروضة على الشباب خلال السنوات الأخيرة متوفرة.

3.3. برنامج وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

وفقا للبحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، يعمل 22,5% من الشباب النشيطين (البالغين من العمر بين 15 و29 سنة) في الفلاحة (الزراعة، وتربية الماشية والصيد البحري). ويعد المستوى التعليمي لهؤلاء الشباب العاملين في قطاع الفلاحة متواضعا في الغالب بما أن 72% منهم لا يتوفرون على أي مستوى دراسي من مستويات التعليم النظامي مقابل 40% من الشباب العاملين في أنشطة غير زراعية (انظر الجدول 5.3). كما أن الشباب الذين يستفيدون من تكوين مهني معين لا يشتغلون إلا نادرا في

قطاع الفلاحة، في حين أن حوالي 10% من الشباب الذين يشتغلون في القطاعات غير الزراعية يكونون قد استفادوا من تكوين مهني ملائم.

الجدول 5.3. السمات الدراسية للشباب العاملين في القطاع الفلاحي مقارنة بالشباب العاملين في قطاعات أخرى		
	القطاع الفلاحي (%)	قطاعات أخرى (%)
دون أي مستوى دراسي	71.9	40.8
المستوى الابتدائي	20.6	26.7
المستوى الإعدادي	6.9	13.8
المستوى الثانوي	0	6
تكوين مهني	0.6	9.3
مستوى التعليم العالي	0	3.4
المجموع	**100**	**100**
المصدر: البنك الدولي، المغرب، البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، 2009-2010.		

وتركز غالبية برامج التكوين المهني التي تشرف عليها وزارة الفلاحة على قطاع الفلاحة العصرية، ولاسيما عبر تكوين أطر تقنية متوسطة. كما يصعب على الضيعات الفلاحية العائلية الصغرى أن تُعرف باحتياجاتها من حيث التكوين بالنظر لانتشار الأمية بين الفلاحين العاملين بها وضَعف هذه المقاولات الفلاحية[90].

يعرض الجدول 6.3 أهم برامج التكوين التقني التي تقترحها وزارة الفلاحة. وتعتبر كلفة البرامج المشار إليها في الجدول "أ" أعلى بما أنه يتم تلقين الدروس في مكان إقامة المستفيدين. ومن المفروض أن تتكون "برامج التكوين التناوبي" هذه من 50% من التعليم النظري و50% من التكوين التطبيقي. غير أن غالبية برامج التكوين المذكورة لا تكفي لمد المتكونين بالخبرة الكافية المطلوبة. كما أن المتكونين لا يجدون في الغالب خيارا آخر عدا متابعة هذه الدروس. ولا تعتبر الوزارة نفسها معنية بالبحث عن فرص لتشغيل هؤلاء المتكونين لعدم وجود إشارة واضحة لذلك ضمن مهام الوزارة المذكورة.

[90] أدى اعتماد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2000 – 2004 إلى توسيع أهداف الدراسات الفلاحية. ويهدف المخطط إلى ما يلي: (1) تفعيل التوجيهات الرامية إلى تعزيز التكوين البديل عبر مضاعفة عدد التلاميذ المتدربين ليمر من 2500 إلى 5000 متدرب كل سنة؛ (2) تنفيذ برنامج تكوين وطني يهدف إلى تأهيل 300.000 شاب من العالم القروي في أفق 2010 (100.000 للمخطط 2000 – 2004، منهم 60.000 يتعين تكوينهم في المجال الفلاحي)؛ ثم (3) وضع مناهج جديدة للتكوين بغية المساهمة في تحقيق أهداف هذه المخطط الطموح، من بينها توفير تكوينات متخصصة في مجال الفلاحة واعتماد نموذج تكوين وفق التوجهات الرئيسية للمراكز القروية العائلية (انظر القسم الخاص بهذا الصدد). راجع الصيغة الفرنسية للمخطط على موقع الأمم المتحدة http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan 002445.pdf (والذي تم الإطلاع عليه في شهر فبراير 2011.)

الجدول 6.3. برامج التكوين التي تقدمها وزارة الفلاحة، 2009-2010

اللوحة أ. برامج التكوين بالتناوب (على مدى سنتين) 2009-2010

البرامج	المراكز	المستفيدون	الكلفة الإجمالية		الكلفة بالوحدة/عن كل مستفيد	
			درهم	دولار أمريكي*	درهم	دولار أمريكي*
المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة (ITSA)	8	729	16, 911, 514	2,049,880	23,198	2,812
المعاهد التقنية الفلاحية (ITA)	16	1,063	20, 262,793	2,456,096	19,062	2,311
مراكز التأهيل الفلاحي (CQA)	20	2,187	40, 183,058	4,870,674	18,374	2,227
المجموع	**44**	**3,979**	**77, 357,365**	**9,376,650**	**غير متاحة**	**غير متاحة**

المصدر: وزارة الفلاحة، 2010.

ملاحظة: تم إدخال التكوين بالتناوب بموجب القانون رقم 36-96 الخاص بالتكوين الذي يتم بالتكافؤ بين التدريب داخل المقاولات والتكوين المهني الملقن بالمركز.

اللوحة ب. برامج التعلم بالتدرج (على مدى سنة واحدة) 2009

البرامج	المراكز	المستفيدون	الكلفة الإجمالية		الكلفة بالوحدة/عن كل مستفيد	
			درهم	دولار أمريكي*	درهم	دولار أمريكي*
مراكز التكوين بالتدرج (CFA)	44	8,000	32,000,000	3,878,788	4,000	485
الدور الأسرية القروية (MFR)	10	2,500	15,000,000	1,818,182	6,000	727
المجموع	**54**	**10,500**	**47,000,000**	**5,696,970**	غير متاحة	غير متاحة

*سعر الصرف: 1 دولار أمريكي = 8,25 درهم مغربي

المصدر: DERF، وزارة الفلاحة، 2010.

ملاحظة: يسخر هذا البرنامج 80% من مدة التكوين للعمل التطبيقي.

المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة (*ITSA*)

تشرف وزارة التربية والتكوين والبحث العلمي على أمور التكوين المهني في المجال الفلاحي. وتؤمن المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة جزءا من هذا التكوين حيث يتم اختيار المتكونين بناء على مباراة وطنية مفتوحة في وجه حاملي شهادة الباكالوريا الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. وتدوم مدة التكوين سنتين على مستوى أحد المعاهد التقنية الثمانية المتخصصة في الفلاحة بالمغرب، بحيث يتخصص كل معهد من المعاهد المذكورة في جانب معين من التخصصات الفلاحية. ويسلم المعهد التقني المتخصص في الفلاحة بالمحمدية (جهة الدار البيضاء) شهادات التكوين التقني في مجال التدبير والتجارة الفلاحية. أما المعهد التقني المتخصص في الفلاحة لبني قريش (جهة طنجة وتطوان) فيسلم شهادات التكوين التقني في مجال أساليب الفلاحة التي تلائم مناطق الريف شمال المغرب.

لا يشترط في المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة إيجاد مناصب عمل للمتكونين بها. ويتألف التكوين داخل المعاهد المذكورة من جانب نظري وآخر تطبيقي يلقنان على مستوى ضيعات المعهد وكذا خلال حصص تدريبية على مستوى الضيعات الفلاحية العصرية التي تتعاون مع كل معهد من المعاهد المتخصصة. إلا أن إيجاد عمل للمتكونين وقلة الضيعات الشريكة التي تتعاون مع المعاهد المتخصصة يعتبران أهم مشكلة تدفع المتكونين إلى البحث بأنفسهم عن إمكانية إنجاز فترة تدريبية في إحدى الضيعات الخاصة. ورغم حاجز المباراة لولوج المعاهد، إلا أننا لاحظنا على مستوى المعهدين المتخصصين الذين زرناهما (في جهة طنجة تطوان وجهة الدار البيضاء) قلة اهتمام التلاميذ بالتكوين داخل هاتين المؤسستين. وكان بعض التلاميذ قد أقدموا على تسجيل أنفسهم في أحد المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة بناء على نصائح من عائلاتهم إلا أن غالبية المسجلين هم عبارة عن تلاميذ يحاولون تغيير مجال دراستهم بعدما أخطؤوا توجيه دراستهم في المرة الأولى.

إذا كان العمال الفلاحيون المؤهلون يكتسبون معارف تطبيقية وعملية يوظفونها مباشرة داخل الضيعات الفلاحية، فإن تلاميذ المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة لا يحصلون إلا على تكوين ذي طبيعة عامة. وينعكس ذلك على مستوى الأجور التي يتقاضاها حاملو شهادات المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة حيث أنها تكون هزيلة بالمقارنة مع أجور العمال المؤهلين. كما أن 70% من الضيعات الفلاحية المغربية لا تتجاوز مساحتها خمسة هكتارات و87% منها لا تتعدى مساحتها عشرة هكتارات[91]. وتعتبر غالبية الضيعات الفلاحية في منطقة طنجة تطوان على سبيل المثال، ضيعات فلاحية عائلية صغيرة الحجم مما يحد من إمكانيات القطاع الفلاحي في المنطقة لخلق فرص عمل عديدة وتحديث القطاع الفلاحي ومكننته. ومن جهة أخرى، يعي تلاميذ المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة بهذا الواقع المغربي وأثره على مشاريعهم المستقبلية. وبالنظر لقلة الضيعات الفلاحية العصرية، يتعين على خريجي المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة الانتقال نحو جهات أخرى من البلاد، من قبيل جهة سوس ماسة درعة؛ بينما يختار شباب آخرون إقامة مشاريع زراعية خاصة بهم تندرج في إطار المقاولات المتناهية الصغر مع ما يترتب عن ذلك من ضرورة التوفر على رأسمال شخصي مهم حتى يخرج المشروع المذكور حيز الوجود.

تعتبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، المؤسسة المغربية التي تعنى بتشغيل الشباب حاملي شهادات التعليم العالي. غير أن قليلا من حاملي شهادات المعاهد الزراعية يستفيدون من خدمات هذه الوكالة أيا كان مستواهم الدراسي. وتندرج برامج الوكالة في إطار نموذج موحد لا يأخذ بالاعتبار خصوصيات كل قطاع اقتصادي على حدة. كما أن الضيعات الفلاحية في المغرب لا تقع ضمن إطار المعايير التي تضعها الوكالة على اعتبار أنها لا تُعتبَر مقاولات تجارية مصنفة ولا يمكنها بالتالي الاستفادة من التسهيلات التي توفرها من قبيل الإعفاءات الضريبية المخولة للمقاولات عندما توظف شبابا من حاملي شهادات. أما فيما يخص الوظائف المأجورة، فإن الفروع الجهوية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لا تعرف بدقة كفاءات حاملي شهادات المعاهد الزراعية. كما أن الشباب من حاملي الشهادات المنحدرين من المناطق القروية لا يلجؤون إلى خدمات فروع الوكالة إلا نادرا بما أن هذه الأخيرة تركز في نشاطها على شباب المناطق الحضرية. ولا تساعد قلة المعلومات المتوفرة هؤلاء الشباب في مسعاهم لإيجاد منصب عمل لأنفسهم[92].

لا يكون للتكوين الزراعي بشكل عام إلا وقع محدود على تنمية القطاع الفلاحي وتحديثه على مستوى المناطق التي أحدثت بها معاهد تقنية متخصصة في الزراعة بالنظر لطبيعة القطاع الفلاحي في المغرب. ففي جهة الدار البيضاء على سبيل المثال، وهي منطقة حضرية بامتياز، يتم تركيز النشاط الزراعي في الغالب على إنتاج الحبوب رغم نسبة المكننة التي تبقى ضعيفة، بيد أن قطاع تربية المواشي يعتبر قطاعا صناعيا حديثا ونسبة المكننة به تعتبر جد عالية. ويفسر ذلك إقدام أصحاب ضيعات تربية المواشي على تشغيل حاملي شهادات معاهد التجارة ومستخدمين ذوي كفاءات وتجربة. أما المعهد التقني المتخصص في الفلاحة بالمحمدية، فإنه يتخصص في تدبير النشاط الفلاحي والتجارة الزراعية وينافس بذلك مدارس التجارة ومعاهد التدبير والإدارة.

المعاهد التقنية الفلاحية (*ITA*) ومراكز التأهيل الفلاحي (*CQA*)

[91] موقع مديرية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، معطيات عامة حول الزراعة بالمغرب (باللغة الفرنسية)، الرباط، http://www.vulgarisation.net/rga_expl.htm (تم الإطلاع على الموقع في فبراير 2011)

[92] جمال بوجندار، 2009، "الإدماج المهني للشباب في المغرب"، دراسة عرضت خلال مؤتمر عقد بالرباط.

ثمة 16 معهدا تقنيا فلاحيا بالمغرب، حيث يتم اختيار الطلبة من بين المرشحين دون 25 سنة والذين تابعوا سنة على الأقل من الدراسة في المستوى الثانوي. أما طلبة مراكز التأهيل الفلاحي، فيتم اختيارهم من بين المرشحين دون سن 25 سنة والذين تابعوا دراستهم حتى السنة الثانية من الثانوي. وتهدف كل من المعاهد التقنية الفلاحية ومراكز التأهيل الفلاحي إلى تمكين الطلبة من اكتساب مهارات عملية بفضل فترات تدريب ميدانية. وتؤهل هذه المعاهد طلابها للحصول على شهادات تساعدهم على الاندماج في الحياة المهنية بما يتماشى وأوضاع المجالات القروية في المغرب. غير أن التباين بين مختلف المناطق في المغرب جعل نجاح حاملي شهادات هذه المعاهد في الحصول على عمل رهينا بحجم الضيعات الفلاحية ونسبة تحديثها ومكنتها.

وعلى غرار عديد من معاهد التكوين المهني بالبلاد، تجمع المعاهد التقنية الفلاحية بين دروس نظرية داخل الفصل ودروس تطبيقية في الميدان. غير أنه تبين من حوارات أجريت مع طلبة هذه المعاهد في إطار إعداد هذه الدراسة أن الجانب النظري يظل مبالغا في التجريد بينما الجانب التطبيقي يبقى غير كاف ولا يتماشى في كثير من الأحيان مع واقع الفلاحة المغربية. كما اشتكى الطلبة من غياب التأطير الكافي وضعف المعلومات المرتبطة بإمكانيات التدريب المتاحة. ويصر الطلاب على فهم أهداف كل تكوين على حدة والتحديات الحقيقية التي تعيشها الضيعات الفلاحية في المغرب، وكذا وضع سوق العمل حتى يروا ما إذا كانت الشهادات المحصل عليها تمكن فعلا من الحصول على عمل.

يتباين مستوى نجاح حاملي الشهادات في الحصول على عمل حسب الجهات. ويعتبر مدير المعهد التقني الفلاحي لأولاد تايمة (جهة سوس ماسة ودرعة) أن جميع خريجي الشعب المدرسة على مستوى المعهد (التقنيون المتخصصون والتقنيون المؤهلون وكذا العمال المؤهلون) يجدون عملا بالمنطقة بفضل مستوى الاعتماد الكبير على الآلات الفلاحية في الإقليم وكذا أهمية قطاع الصناعة التحويلية للمواد الغذائية بها مما يوفر مناصب شغل هامة في مجال تصدير المواد الفلاحية وتسويقها. ويتراوح مستوى الأجور عند الالتحاق بالوظيفة في هذه التخصصات ما بين 3000 و4000 درهم. وتوفر هذه المناصب فرصا جيدة للارتقاء في المسؤوليات والاستفادة من برامج التدريب المستمر داخل الشركة. غير أن مدير المعهد التقني الفلاحي للمحمدية (جهة الدار البيضاء) يعتبر من جهته أن مؤسسته توجد وسط مجال قروي تطغى عليه كثرة الضيعات الفلاحية العائلية الصغيرة. ويجد خريجو المعهد صعوبة في الحصول على عمل ما يضطرهم إلى قبول العمل في قطاع الصناعات الغذائية التحويلية أو تسويق المواد الغذائية حيث يواجهون منافسة شرسة من لدن خريجي المدارس العليا للتجارة والتسويق والتدبير الإداري. وتتراوح الأجور المقترحة على خريجي المعهد التقني الفلاحي في المنطقة ما بين 2000 و2500 درهم مع اتسام الوظائف المتوفرة بعدم الاستقرار.

تعد كثرة اليد العاملة في المجال الفلاحي من غير المؤهلين وغير المتعلمين في المغرب، إضافة إلى تدني الأجور . لاسيما بين النساء . واقعا يعيشه غالبية المتعلمين في المعاهد التقنية الفلاحية. وانتقد بعض الطلبة الذين تم استجوابهم سياسة الحكومة في مجال التعليم في القطاع الفلاحي وعبروا عن أملهم في أن يتم اتخاذ تدابير فعالة لتحسين وضعية التعليم.

مراكز التكوين المهني بالتدرج (CFA)

اعتمد نظام التكوين المهني بالتدرج من طرف المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة والمعاهد التقنية الفلاحية عام 2000. ولا تتوفر مراكز التكوين المهني بالتدرج على مرافق خاصة بها، بل تعمل انطلاقا من معاهد التكوين الفلاحي. ويلقن هذا النوع من التكوين

أساسا على مستوى الضيعات الفلاحية (80% من مدة التكوين)، إضافة إلى تقديم تكوين نظري وتطبيقي على مستوى المعهد (20% من مدة التكوين). وتدوم مدة التكوين ما بين 9 أشهر و12 شهرا بحسب التخصص الذي يختاره المتعلم.

وُضع برنامج التكوين بالتدرج أساسا لفائدة الشباب المنحدرين من العالم القروي حيث يتعلق الأمر في الغالب بأبناء الفلاحين من الذكور والإناث الذين ليس لهم مستوى تعليمي كاف يؤهلهم لمواصلة دراستهم العليا. ويعد الشرط الوحيد للاستفادة من برامج التكوين بالتدرج هو القدرة على القراءة والكتابة. غير أن ضعف المستوى التعليمي للمتدربين يشكل عائقا كبيرا أمام نجاحهم. فغالبية مواد التعليم العام والدروس النظرية في مجال الفلاحة تلقن باللغة الفرنسية، ما يطرح مشكلة تواصل بالنسبة لغالبية الطلبة. أما فيما يخص إمكانية الحصول على عمل أو خلق مقاولة، فيعتبر ممثلو مراكز التكوين الفلاحي الذين تم استجوابهم أن الطلبة الأقل كفاءة هم الأكثر عرضة لصعوبات الحصول على منصب عمل بما أن المهارات التي يتعلمونها خلال مدة تدريبهم لا تحظى باعتراف حتى ممن هم على اتصال مباشر معهم.

إن التكوين الذي يحصل عليه الطلبة لا يتلاءم وفرص العمل المتوفرة في غالبية الضيعات الفلاحية في المغرب. كما أن العدد القليل لمؤسسات التكوين الفلاحي (البالغ عددها 40 في المجموع) وكذا قدرتها الاستيعابية المحدودة (حيث يتم استقبال 5000 طالب) تحد بشكل كبير من وقع هذه المؤسسات على المجال التكويني ولاسيما أيضا على تنمية المناطق القروية حيث تكثر الضيعات الفلاحية ذات نسب المكننة المتدنية وحيث تجزأ الأراضي الزراعية إلى بقع صغيرة للغاية (أكثر من 75% من الضيعات الفلاحية في البلاد لا تتعدى مساحتها خمسة هكتارات). ولهذا السبب، تركز التخصصات الأربع والعشرون المقترحة من طرف مختلف المعاهد الفلاحية على الزراعة العصرية التي قوامها الاعتماد على الآلات الفلاحية. وتتوقف بالتالي فرص حصول حاملي شهادات التكوين الفلاحي على منصب عمل بالأساس على مستوى الضيعات التي تدربوا فيها وكذا القطاعات الصناعية المرتبطة بها على مستوى جهة معينة من جهات البلاد. وكما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني، ينتهي المطاف بالنسبة لعديد من حاملي شهادات التكوين الفلاحي إلى العمل في مجالات غير المجال الزراعي.

ويبين الانتشار الكبير للضيعات العائلية التقليدية الصغيرة في المغرب والنسبة المرتفعة للأمية والاعتماد على عقود عمل عرفية وتقليدية والهجرة القروية والبقع الفلاحية المنعزلة، الحاجة إلى وضع برامج تكوين فلاحي ملائم بشكل أفضل يتماشى والأوضاع في هذا القطاع الفرعي. يتعين اعتماد استراتيجيات جديدة للتكوين على مستوى خطط التنمية الترابية لمجموع جهات البلاد. كما أن وزارة الفلاحة تعي هذه الإشكاليات وتعتزم إنجاز دراسات حول المتطلبات من الموارد البشرية في القطاع الفلاحي وتقييم وقع برامج التكوين السابقة.

تفتقر معاهد التكوين للموارد المادية والبشرية الكافية لإنجاز بمهامها بشكل ناجح. يضطر بعض مدراء معاهد التكوين وكذا أطر الإدارة الذين لهم إلمام بقضايا الفلاحة إلى إلقاء الدروس والإشراف على التعليم بسبب ضعف الموارد البشرية. كما أن العدد المحدود للمناصب المالية وعمليات نقل المدرسين إلى معاهد أخرى وإحالة آخرين على التقاعد يساهم دون شك في التقليص من عدد الموظفين العاملين على مستوى المعاهد المذكورة وفي تراجع جاذبيتها. كما تحد الضوابط الخاصة بالموظفين من إمكانية انتقالهم سواء داخل نفس المعهد أو بين أكثر من معهد واحد مما يحول دون وضع نظام رواتب تحفيزي قائم على الكفاءة. وفي ظل غياب مخطط لتوظيف أطر جديدة تعوض أعداد الموظفين الكبيرة التي تم إحالتهم على المعاش، فإن هذه المعاهد تعرف حاليا نقصا حادا في

الموظفين الأكفاء مما ينعكس سلبا على إمكانية تحقيق أهداف المعاهد المذكورة. ونفس الملاحظة تسري كذلك على وضع المستشارين المكلفين بتوسيع الخدمات والذين يعتبرون اليوم القائمين المحليين الوحيدين على التكوين في المناطق القروية.

الدور العائلية القروية (*MFR*)

أحدثت الدور العائلية القروية لرفع تحدي تعليم الأطفال في المناطق القروية بالمغرب، ولاسيما المحرومين منهم جراء بعد المسافة بين مساكنهم ومدارس التعليم، وقلة مراكز التكوين المهني بهذه المناطق، ثم اختلاف الخلفيات الثقافية واللغوية. إن التلاميذ المقيمين في هذه الدور هم في الغالب صبيان وفتيات تتراوح أعمارهم بين 15 و20 سنة، انقطع معظمهم عن الدراسة عند مستوى الثانوي. وتوفر هذه الدور برامج تكوينية على فترة ثلاث سنوات تتمحور حول الأنشطة الفلاحية المحلية (من قبيل ضيعات إنتاج الحليب وتربية الأرانب وزراعة الأشجار المثمرة والورود والآلات الفلاحية).

تُخصص السنة الأولى من التكوين لتقوية التحفيز لدى الطلبة على التعلم وتنمية المهارات الأساسية؛ بينما يتم تخصيص السنة الثانية لاكتساب المهارات التقنية في المجال الفلاحي بفضل التعلم بالتدرج. وتؤهل هذه السنة التلاميذ لنيل شهادة الكفاءة المهنية (CAP) أو شهادة التخصص المهني (CSP). أما السنة الثالثة فتحضر لاندماج الطلبة في سوق العمل عبر إقامة مشروع شخصي لهم أو تأسيس أو إعادة هيكلة مقاولة فلاحية تقليدية. ويضم البرنامج الدراسي فترة ثلاثة أسابيع من التكوين التطبيقي في الميدان، يليها أسبوع من الدروس على مستوى إحدى الدور العائلية، ما مجموعه 27 أسبوعا من التجربة التطبيقية في الميدان و9 أسابيع من التكوين النظري والدروس الملقنة على مستوى الدور العائلية في السنة. وتعتمد هذه الدور على نظام التعليم الداخلي لتنمية مهارات العيش داخل مجموعات ومدهم بثقافة عامة مناسبة.

لا توجد في المغرب إلا عشرة من الدور العائلية القروية تنضم جميعها تحت راية الاتحاد الوطني لجمعيات الدور العائلية القروية للتربية والتكوين والتأطير[93]. وتعتبر الدور العائلية القروية[94] برنامجا تجريبيا أُحدث في إطار قانون التكوين بالتدرج (القانون 00.12) والبرنامج التربوي للفرصة الثانية. وثمة حاجة اليوم إلى إطار تشريعي مناسب لضمان استدامة هذا البرنامج وتمكينه من الموارد المادية الكافية والمستقرة. وبما أن التكوين الملقن على مستوى هذه الدور يعتبر جزئيا بمثابة تكوين الفرصة الثانية، تخصص كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الشغل والتكوين المهني معا مبلغ 2000 درهم لكل طالب في السنة الأولى (مستوى التحضير للتعلم)[95].

تتأثر جودة التكوين الملقن حاليا على مستوى الدور العائلية القروية بالمغرب بالقيود المالية وصعوبة التوفر على مدرسين بعدد كاف. فالمدرسون العاملون في هذه الدور هم مدرسون متطوعون أو أطر تشتغل على مستوى الدور العائلية المذكورة وبالتالي تعوزهم الكفاءة المطلوبة. وتعمل الدور العائلية حاليا على توظيف مدرسين يشتغلون لساعات محددة فقط (من قبيل مهندسين أو تقنيين متخصصين)، إلا أن ضعف الإمكانات المالية لا يسمح بتغطية جميع تخصصات التكوين المطلوبة على مستوى هذه الدور العائلية وإن لساعات قليلة كل أسبوع. كما لا تقوى الدور العائلية المذكورة على اقتناء ما تحتاجه من معدات ولوازم التكوين العملي بانتظام، ما يبرز محدودية الموارد المالية المخصصة لها لتعمل بشكل ناجع.

---

[93] تم تقديم هذه الأرقام من طرف ممثل لاتحاد جمعيات الدور العائلية القروية.

[94] وفق ممثلي اتحاد جمعيات الدور العائلية الذين تم استجوابهم، فإن أنشطة سنوات 2007 و2008 و2009 تم تمويلها بدعم من الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية وكذا بفضل دعم مالي من طرف الوزارة المغربية للفلاحة والصيد البحري ومساهمة مالية من طرف المؤسسة الدولية للدور العائلية القروية.

[95] انظر الموقع على الإنترنت الخاص بالدور العائلية القروية بالمغرب على موقع الاتحاد الدولي للدور العائلية القروية بباريس على العنوان التالي: http://www.mfr.asso.fr/mfr-dans-le-monde/pages/maroc.aspx

وفي الختام، ورغم النتائج الجيدة لبرنامج التكوين بالتدرج الذي توفره الدور العائلية القروية، يحد المستوى الحالي لموارد هذا البرنامج من قدرته على تسهيل إدماج الشباب المنحدرين من المناطق القروية اجتماعيا واقتصاديا. فشباب المناطق القروية يهاجرون بأعداد كبيرة نحو المناطق الحضرية بحثا عن فرص للعمل وعن ظروف عيش أفضل، ما يهدد استدامة القطاع الفلاحي بالبلاد. إلا أن وزارة الفلاحة والصيد البحري قادرة على لعب دور ريادي وإيجاد حلول لهذه الإشكالية في إطار استراتيجية مندمجة لفائدة شباب المناطق القروية. فباستطاعة الوزارة أن تؤلف على سبيل المثال دليلا خاصا بالمهن الفلاحية المتوفرة وتحدد برامج التكوين الكفيلة بتوفير هذه التخصصات لضمان تنافسية القطاع الفلاحي المغربي في خضم العولمة الراهنة، مع تنسيق برامج التكوين مع شعب أخرى للتعلم بالتدرج على الصعيد الجهوي.

كما يتعين تحسين كفاءات المدرسين المشرفين على التكوين المهني على مستوى الدور العائلية القروية بحيث يكتسب هذا النوع من التكوين صبغة أكثر احترافية. كما تحتاج مراكز الدور العائلية إلى مزيد من الموارد لتعويض المدرسين وأطر الإدارة الذين غادروا الدور العائلية بموظفين جدد وفق شروط وظروف عمل توفر لهم الاستقرار المادي وتحثهم على حسن العطاء. كما يتعين تعزيز قدرات الجمعيات التي تسير الدور العائلية القروية وإضفاء صبغة احترافية على طريقة تدبيرها، ولاسيما فيما يتعلق بالكفاءات التكوينية. كما يجب الاهتمام ببرامج التكوين المهني بحيث تساهم في تكوين عمال أكفاء في القطاع الفلاحي يلمون بآخر مستجدات القطاع ويكونون قادرين على الإحاطة بمتطلبات الفلاحة على مستوى محلي وجهوي. ومن شأن إجراء تقييم لاحتياجات التكوين بالتدرج على مستوى الدور العائلية القروية أن يساعد على ملاءمة أفضل بين التكوين الملقن وفرص العمل المتاحة على المستويين المحلي والجهوي للبلاد.

4.3. برامج سوق العمل النشطة

يعتمد المغرب بالأساس على البرامج سوق العمل النشطة لإيجاد حلول مناسبة للأعداد الكبيرة من الشباب حاملي الشهادات الجامعية الذين يرغبون في الحصول على عمل داخل بلادهم[96]. وقد لعبت جمعيات[97] الشباب حاملي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل دورا اجتماعيا واقتصاديا لا يستهان به من خلال الضغط على الحكومة المغربية عبر وسائل الإعلام لتركيز سياساتها في مجال التشغيل على إيجاد فرص عمل لهؤلاء الشباب خصيصا.

تعالج البرامج الفاعلة من أجل سوق العمل ثلاثة جوانب أساسية مرتبطة بسوق الشغل ألا وهي: الطلب (من حيث خلق مناصب الشغل)، العرض (من حيث مناصب العمل المتوفرة) ثم الوساطة في مجال سوق العمل. وتروم الاستراتيجية فيما يخص الجانبين الأولين النهوض بالعروض الصادرة عن القطاع الخاص أساسا بالنظر للإكراهات المالية والمؤسساتية التي تحول دون تشغيل الكثير من طالبي العمل في القطاعات العمومية. وتهم المبادرات المتخذة على هذا المستوى تشجيع المبادرة الحرة (العمل المستقل) لطالبي العمل وخلق المقاولات متناهية الصغر وإدماج حاملي الشهادات في سلك المأجورين بفضل تمكينهم من تدريب ملائم داخل الشركات. ويتم دعم المبادرة الحرة لحاملي الشهادات الجامعية أساسا في إطار برنامج مقاولتي للقروض الصغرى حيث يمكِّن البرنامج المقاولين الشباب من قروض صغرى لإقامة مشروعهم. ويعتبر برنامج "إدماج" – ثمرة خطة العمل من أجل التشغيل – أهم آلية تعمل على

[96] يلخص تحليل برامج خلق مناصب الشغل نتائج تقرير البنك الدولي لعام 2008 "تنمية المهارات والحماية الاجتماعية في إطار استراتيجية مندمجة لخلق مناصب شغل"، البنك الدولي؛ وكذا نتائج تقرير تقييمي للسيد مصطفي خلوفي عام 2009 "تقرير حول أوضاع الشباب".

[97] باربيي ج. ب. 2006 "الوساطة في مجال العمل في بلدان المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، جنيف.

جعل العمالة "المؤهلة" للشباب الحاصلين على شهادات أكثر جاذبية من خلال تقليص كلفة الأجور بالنسبة للمشغلين وتمكينهم من مزيد من المرونة.

وقد مكنت البرامج الفاعلة من أجل التشغيل خلال الفترة ما بين 2006–2008 من خلق 200.000 منصب عمل جديد (بالمقارنة مع 106.800 منصب بين الفترة من 1988 – و2004). وبلغت كلفة هذه البرامج 1.5 مليون درهم (حوالي 180.000 دولار أمريكي)

الإطار 4.3 برنامج "إدماج"

الإدماج في سوق العمل وتجربة مهنية أولى

يهدف برنامج إدماج لتقديم المنح إلى تنمية مهارات الشباب حاملي الشهادات بفضل تجربة مهنية أولى للعمل داخل مقاولة. ويسمح

الجدول 7.3 ملخص التكاليف المستنبطة وعدد المستفيدين من البرامج النشطة لسوق العمل في الفترة ما بين 2006 و2008

البرامج	الكلفة الإجمالية بالدرهم (ملايين)	عدد المستفيدين المرتقب	الكلفة عن كل مستفيد	
			بالدرهم	بالدولار الأمريكي
إدماج (CPE)	210	65,000	3,231	380
تأهيل	750	50,000	15,000	1,765
مقاولتي	750	90,000	8,333	980
المجموع	**1,710**	**205,000**	**غير متوفر**	**غير متوفر**

*المصدر: البنك الدولي، 2008، "الاستراتيجية المدمجة لتنمية القدرات والحماية الاجتماعية". *سعر الصرف: 1 دولار أمريكي = 8,50 درهم مغربي*

بكلفة متوسطة عن كل مستفيد بلغت 7200 درهم (حوالي 840 دولار أمريكي). (وكما يشير إلى ذلك الجدول 7.3. الموالي، فإن كلفة برنامجي "تأهيل" و"مقاولتي" عن كل مستفيد تبقى أعلى بكثير من متوسط كلفة برنامج "إدماج" عن كل مستفيد). وتبقى الإشكالية الكبيرة بالنسبة لهذه البرامج في كونها لم تضع نظاما صارما لتقييم وقعها كما أنها لم تستهدف إلا فئة اجتماعية محدودة ألا وهي فئة العاطلين من حاملي الشهادات من بين مجموع الشباب العاطلين عن العمل في المغرب.

البرنامج، الذي أحدث عام 2006، للمتدربين باكتساب تكوين تكميلي ملائم لاحتياجات المقاولات لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنة.

الفئة المستهدفة

أكبر المستفيدين هم طالبو العمل الحاصلون على شهادة الدراسات الثانوية، أي شهادة الباكالوريا أو دبلوم معادل، أو شهادة تكوين مهني.

المدة الزمنية

يدوم البرنامج ما بين 18 و24 شهرا.

أهم مميزات البرنامج

تلخص إحدى أهم مزايا برنامج إدماج بالنسبة للمقاولات في الإعفاء من مستحقات الضمان الاجتماعي التي يتعين عادة دفعها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا من الضريبة على التكوين المهني وهي مساهمة في كلفة التكوين تتراوح بين 1600 و6000 درهم عن كل طالب عمل يحمل شهادة الدراسات الثانوية، أي شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها، أو شهادة التكوين المهني. كما يعفى طالبو العمل من أداء الضريبة على الدخل عن تعويضات التكوين إلى حد 6000 درهم، طبقا لقانون المالية لسنة 2006. ويجدد العمل بهذه الإعفاءات لسنة إضافية حينما يحصل المتدرب على عقد عمل لدوام كامل.

الخلاصة

رغم النجاح الكمي للبرنامج، إلا أن جودة العمل الأول التي يروم البرنامج تحقيقها تبقى متواضعة نسبيا. فنسبة بقاء المتدربين– الأجراء في مناصب عملهم لا تتجاوز 44%: 34% حصلوا على عقود لمدد محددة و10% حصلوا على عقود لمدد غير محددة. كما أظهرت تجارب مماثلة في المغرب أن المقاولات تسعى إلى الاستفادة من مزايا برنامج "إدماج" للحصول على يد عاملة مؤهلة دون كلفة عالية بدل اللجوء إلى تشغيل مأجورين شباب بالطرق العادية والالتزام إزاءهم على المدى الطويل.

المصدر: الخروفي، 2009 " تقرير وضع الشباب في المغرب"، تقرير تقييمي، mimeo

الإطار رقم 5.3 برنامج "تأهيل"

التكوين لاكتساب كفاءات مؤهلة لنيل منصب عمل

يهم هذا البرنامج الشباب طالبي العمل؛ ويتألف من نوعين من التكوينات: (1) التكوين في إطار عقد عمل لتلبية احتياجات مأجورين جدد و(2) التكوين لاكتساب مهارات معترف بها أو لتغيير المسار المهني بغية تعزيز فرص الولوج إلى سوق العمل.

الفئات المستهدفة

يخدم هذا البرنامج بالأساس طالبي العمل الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي، أي شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها، أو شهادة التكوين المهني.

المدة الزمنية للبرنامج

تقترح عقود التكوين لآجال محددة خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة.

يجب على الراغبين تسجيل أنفسهم في سجلات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للحصول على عقد.

نقاط قوة البرنامج

تتلخص إحدى مزايا البرنامج في أنه يوفر تكوينا ملائما لاحتياجات الشركات. وقد تم وضع هذه البرامج خصيصا لتلبية طلبات سوق العمل.

الخلاصة

في الوقت الذي يركز برنامج "إدماج" على أولوية التشغيل بالنسبة لطالبي الشغل، يسعى برنامج "تأهيل" إلى تنمية مهارات طالبي العمل عبر اكتساب كفاءات تتماشى واحتياجات سوق العمل. ويهدف نوعا التكوين الملقنان في إطار برنامج "تأهيل" إلى مد الشركات بالكفاءات التي لم تتمكن من العثور عليها في سوق العمل. وتعد المجالات التي تحظى بالأولوية هي تلك التي لها فرص واعدة للنمو على المستوى

الوطني.

المصدر: خارطة الشباب، المغرب.

الإطار 6.3 برنامج "مقاولتي"

يروم هذا البرنامج النهوض بخلق مقاولات صغرى لتشجيع التشغيل الذاتي لدى الشباب حاملي الشهادات الجامعية. ويعد برنامج "مقاولتي" أول برنامج متكامل من نوعه لتسهيل خلق المقاولات الصغرى بالمغرب. ويقدم برنامج "مقاولتي" خدمات سهلة الفهم بالنسبة للمستفيدين فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين القيام بها لتأسيس مقاولة صغرى: تحضير ملف المشاركة في انتقاء الملفات، عملية انتقاء الملفات المقبولة، مرحلة التكوين، المساعدة في تحضير مخطط مشروع المقاولة، المساعدة خلال مرحلة إنشاء المقاولة ورصد المقاولات الجديدة بعد إنشائها. كما يعمل هذا البرنامج من جهة أخرى على تسهيل الحصول على تمويل المشروع (الضمانات والتسهيلات المقدمة للمقاولات) من خلال منح الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية على مستوى فروعها الجهوية. وكان هدف برنامج "مقاولتي" في البداية هو خلق ما لا يقل عن 30.000 مقاولة صغرى أو مقاولة متناهية الصغر و90.000 منصب عمل جديد ما بين 2006 و2008.

الفئة المستهدفة

يستهدف البرنامج الشباب حاملي الشهادات الجامعية الذين لهم مشروع إنشاء مقاولة ويحتاجون إلى تمويل يتراوح بين 50.000 و250.000 درهم والذين يستوفون الشروط التالية: أن يكونوا من جنسية مغربية ويتراوح عمرهم ما بين 20 و45 سنة لحظة تقديمهم طلب الحصول على التمويل، وأن يكونوا حاصلين على شهادة الباكالوريا أو شهادة التكوين المهني أو شهادة التعليم الثانوي مسلمة من طرف مؤسسات التعليم العمومي أو الخاص، وأن يكونوا مسجلين بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات إضافة إلى توفرهم على فكرة عامة حول المشروع الذي يودون تطويره. ويمكن لشخصين على الأكثر أن يشتركا في تقديم مشروع استثماري يتطلب تمويلا ما بين 50.000 و500.000 درهم. ومنذ 2009، منح برنامج مقاولتي قروضا لمستفيدين لم يكونوا حاصلين على شهادة التعليم الثانوي (مثلا الأشخاص الذين أنهوا دراستهم الابتدائية).

التحفيزات

تم اتخاذ عدد من التدابير التحفيزية لفائدة الشباب المقاولين عبر مدهم على سبيل المثال بمساعدة ودعم قبل إنشاء المشروع وبعد إنشائه. كما يستفيد الشباب المقاولون من تخفيض هام قد يصل إلى 10.000 درهم عن كل مشروع فيما يخص كلفة الخدمات المرتبطة بالإشراف الذي تقوم به الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. كما يوفر البرنامج مسألتين هامتين هما: (1) يفوض البرنامج تدبير 85% من القروض المصرفية إلى الصندوق المركزي للضمان (CCG) والمصارف التجارية ثم (2) يمنح البرنامج تسبيقا دون فوائد يصل إلى 10% من مبلغ الاستثمار أو 15.000 درهم يتم سداده على مدى 6 سنوات بعد فترة سماح تصل إلى 3 سنوات.

الخلاصة

يضم برنامج "مقاولتي" عددا من المزايا من قبيل جمعه بين جميع المنظمات والهيئات المعنية بإنشاء المقاولات (هيئات التكوين والمتابعة، غرفة التجارة والصناعة والخدمات، مؤسسات القروض الصغرى، الجامعات، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT)، البنوك، المجموعة المهنية للأبناك المغربية (GPBM)، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)، المركز الجهوي للاستثمار). كما يوفر برنامج "مقاولتي" حوالي 100 مكتب لمتابعة ومواكبة إنشاء المقاولات على اعتبار أنها مكون أساسي من مكونات البرنامج. ورغم كون هذه العناصر مشجعة إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور بعض المشاكل ولاسيما خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج. وتعود غالبية هذه المشاكل إلى ضعف تجربة العديد من القائمين على متابعة إنشاء المقاولات فيما يخص تحضير ملفات طلب القروض المصرفية رغم أن مسألة التمويل تكتسي أهمية محورية فيما يخص نجاح العملية ككل.

ونذكر من بين المشاكل الأخرى التي واجهت البرنامج ضعف التنسيق بين مختلف الشركاء المتعاونين في إطار البرنامج وكذا تباين مستوى خبرة هؤلاء الشركاء (المؤسسات الجامعية غير المؤهلة بشكل كاف للقيام بدور الوساطة والإشراف المالي). كما أن غرف التجارة والصناعة والخدمات لا تتوفر على الخبرة المناسبة لتلقي ودراسة ملفات طلبات القروض. وبالإضافة إلى ذلك، لم تبد المصارف التجارية ما يكفي من الثقة في برنامج مقاولتي والمشاريع التي انبثقت عنه (ما ساهم في النتائج المتواضعة لبرنامج "قروض لفائدة المقاولين الشباب").

من جهة أخرى، تفسر بعض العراقيل الأخرى ضعف نتائج برنامج مقاولتي خاصة في بداية تنفيذه: (أ) طول الفترة بين الإعلان عن المشروع وبداية تنفيذه الفعلي بسبب ضعف التنسيق بين المصارف والصندوق المركزي للضمان، (ب) ضعف الثقافة المقاولاتية لدى

أصحاب المشاريع لكونهم نتاج نظام تعليمي بعيد عن واقع عالم المال والأعمال بالبلاد والتحضير الذي يتطلب ذلك، (ج) الصعوبات التي يواجهها المستفيدون من البرنامج للعثور على محلات لإقامة مشاريعهم والضمانات الضرورية التي يتعين تقديمها لتكوين أصل تجاري خاصة حينما يتعلق الأمر بمحلات الإيجار.

المصدر: الخروفي، 2009، تقرير حول وضع الشباب في المغرب.

بدأ قطاع الجمعيات غير الربحية يبدي اهتماما بمواكبة مبادرات تروم النهوض بالعمالة المستقلة بين الشباب ولاسيما شباب المناطق القروية والمجالات المهمشة والذين لم تمنح لهم فرص كافية لتنمية مشاريعهم وتمكينهم من القروض التي يحتاجونها لإطلاق مشاريعهم. من بين أهم المبادرات في هذا المجال ثمة *مؤسسة الشباب المقاولون* التي أحدثت مؤخرا (2009). وتقوم هذه المؤسسة بدور دار للشباب المقاول وهي عبارة عن شباك وحيد تسيره أطر خبيرة بقضايا إنشاء المقاولات وتوفر خدمات لتنمية المقاولات للشباب الراغبين في أن يصبحوا مقاولين. وانطلاقا من العمل الذي قامت به هذه المؤسسة والمعطيات التي تم تجميعها حتى الآن، فإن أكبر عقبة تواجه الشباب المقاولين حينما توفر له خدمات التأطير والمشورة الفنية المناسبة تتلخص في الحصول على التمويل. وقد توصل البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب إلى هذه النتيجة أيضا حينما أشار إلى محدودية ولوج الشباب إلى التمويلات الكافية: **81,4%** من الشباب المستجوبين في المغرب أشاروا إلى أن التمويل يشكل أهم عقبة أمام إمكانية إنشاء المقاولات وتدبيرها بشكل سليم.

أطلق عدد من المانحين مبادرات على مستوى صغير لمواكبة الشباب في الحصول على الخدمات المالية التي يتطلعون إليها. ولعل أهم هذه المبادرات هي مشروع "التشبيك بين الشباب الذين لهم أفكار والفرص التمويلية المتاحة على مستوى برامج التمويل الصغرى" المسمى بالعربية "لكم" والممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشراكة مع صناديق خاصة من قبيل "أنقذوا الطفولة" و"مؤسسة زاكورة". يروم مشروع "لكم" تحقيق الأهداف التالية: (1) تعزيز الخدمات المالية وغير المالية وإتاحتها للشباب (15-24 سنة) وأعضاء أسرهم؛ (2) النهوض بنظام يسمح بتقديم المساعدة للشباب في وضعية الهشاشة وإشراكهم في برنامج يؤهلهم للحصول على الخدمات المالية المناسبة؛ (3) تقوية الروابط بين مختلف الوكالات التي تعنى بمساعدة الشباب حتى يحصلوا على الخدمات المالية وغير المالية التي يتطلعون إليها.

إن برامج القروض التقليدية وشروط التمويل المتوفرة اليوم ليست دائما ملائمة لأوضاع الشباب ويتعين بالتالي تكييفها مع هذا المعطى أو وضع حلول تمويلية جديدة تستهدف الشباب بالأساس. إن ولوج الشباب المحدود للخدمات المالية يعود لتضافر عدد من العوامل: (أ) التحديات التي تواجه قطاع القروض الصغرى حاليا؛ (ب) الأفكار الخاطئة بخصوص الشباب كمقترضين – ينظر للشباب دائما على أنهم غير جديرين بالثقة فيما يخص منحهم قروض مصرفية– ما يدفع المؤسسات المالية إلى التردد بشأن منحهم التمويل الذي يحتاجونه لإقامة مشاريعهم؛ (ج) غياب برامج تيسير حصول الشباب على الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم.

لتحقيق تقدم على هذا المستوى، من المهم الاعتراف بأن حجم الطلب الصادر عن الشباب يعد كبيرا جدا، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في عدم الاكتفاء بتسهيل حصول الشباب على الخدمات المالية التي يحتاجونها بل مدهم أيضا بالتكوين المالي المناسب. تظهر التجارب الدولية أن الشباب يطلبون خدمات مالية إضافة إلى تكوين يمدهم بالمعارف والمهارات التي يحتاجونها في مجال المال والأعمال؛ كما يطلب الشباب فهم الحلول التمويلية المتوفرة بحيث ينظمون مشروعهم الاستثماري على أساس هذه المعلومات وفهم

كيفية تحليل معطيات السوق والتعرف على رؤساء شركات بحيث يستفيدون من تجربتهم حول كيفية إقامة مشاريع ناجحة وتدبيرها بشكل جيد. كما يتعين كذلك تحسيس أسر الشباب إزاء الدور الذي يجب أن يضطلعوا به على المستوى الاقتصادي مع إعادة الاعتبار لدور الأسرة في مساعدة الشباب على تحمل مسؤولياتهم الاقتصادية لصالحهم الخاص وصالح المجتمع. ويمكن للآباء كذلك أن يتدخلوا كضامن للقرض المصرفي ما من شأنه أن يسهل الحصول على القروض الضرورية[98].

ثمة محور ثالث للتدخل العمومي لفائدة الشباب الجامعيين حاملي الشهادات ألا وهو الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. لقد ظهرت الحاجة إلى مؤسسة وسيطة في مجال التشغيل حينما تعذر على حاملي الشهادات المرور بكل سلاسة من "المدرسة العمومية" إلى العمل في "الوظيفة العمومية". وبذلك أحدثت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات عام 2001 بهدف تنظيم خدمات التوفيق بين العرض والطلب في مجال التشغيل بالنسبة لحاملي الشهادات طالبي مناصب الشغل. ويعني ذلك بالأساس أن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة العمومية في مجال تشغيل الشباب في القطاع العمومي، وإن كانت مهمتها الأولى هي القيام بدور الوساطة على مستوى القطاع الخاص. وتنتظم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حاليا في شبكة من الوكالات في مختلف جهات البلاد. ولمزيد من الفعالية في الأداء، أقدمت الوكالة على سلسلة من المبادرات لتحسين مستوى إلمامها بالقطاع الخاص، بما في ذلك إجراءها سلسلة من الدراسات حول احتياجات القطاع الصناعي والمقاولات من المهارات على مستوى مختلف جهات المغرب. كما تشارك الوكالة كذلك في إحداث مرصد (مركز عمومي للمعلومات) حول المسارات المهنية في مجالات الفنادق وصناعة النسيج.

غير أنه وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول، يبقى مستوى معرفة الشباب بقدرات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات واستخدامها جد محدود. على سبيل المثال، 14% فقط من الشباب (بين 15 و29 سنة) الذين تم استجوابهم في إطار البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب يعرفون برنامج هذه الوكالة في الحواضر وفقط 5% منهم في العالم القروي. وحتى بين الشباب العاطلين عن العمل الذين تم الاتصال بهم، فقط 25% منهم أشاروا إلى معرفتهم ببرامج الوكالة إلا أن 8% منهم فقط لجؤوا إلى خدماتها.

برنامج لفائدة النساء العاملات في القطاع الفلاحي، الصورة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

[98] الربط بين الشباب والمعرفة والفرص المتاحة على مستوى التمويلات الصغرى ، مشروع " لكم" ، المغرب. دراسة حالة حول الوسائل المتاحة للشباب. أكتوبر 2008

الملاحظات الختامية

يصعب تحليل أثر السياسات العمومية على عمالة الشباب بالمغرب لأن البيانات المتوفرة غير كافية وغير مكتملة كما أنها ليست محللة بما فيه الكفاية إذ لم يتم تصميمها أو تجميعها بهدف تتبع سياسات وبرامج التشغيل وتقييمها. ومع ذلك، فقد عرف هذا المجال مؤخرا بعض التقدم الملحوظ: تعمل وزارة الشغل والتكوين المهني على تقييم برنامج "إدماج" كما تقوم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بتقييم برنامج "تأهيل"، مما قد يمكن من الوقوف على تأثيرهما وفعاليتهما ونجاعة تكلفتهما.

رغم محدودية هذه المعطيات، من الواضح أن البرامج النشيطة الموجهة لسوق الشغل المتوفرة حاليا لا تؤثر على فئات الشباب المحرومة. وهكذا فإن البطالة والنقص في العمالة والشغل المتدني، وخاصة في القطاع غير المنظم، لم تحظ بنصيبها من التدخلات العمومية لا في المناطق الحضرية الفقيرة ولا في المناطق القروية، رغم الدراسة التحليلية الحديثة التي أنجزها البنك الدولي، والتي توصي من بين تدابير أخرى، بمواكبة عمالة والتشغيل الذاتي للشباب الفقراء وفي وضعية الهشاشة من خلال: (أ) تعزيز البرامج المدرة للدخل (حسب القطاعات) وبرامج القروض الصغرى؛ (ب) تطوير برامج نشيطة لسوق العمل تستهدف الفئات التي لا تتوفر على مستوى التعليم الثانوي أو لم تستكمله (كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج "مقاولتي")، و(ج) دمج المزيد من الشباب المحرومين بشكل منهجي في برامج التكوين المهني.[99]

تعاني السياسات العمومية للعمالة أيضا، من التشتت وغياب التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة العمومية المعنية. تضع وزارات مختلفة أنشطة وبرامج للتشغيل دون أي تنسيق، مما يجعلها غير ناجعة، تماما كما هو الحال بالنسبة للأداء غير المقنع للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المخصص لحاملي الشهادات في التخصصات الفلاحية. فلا يقتصر الأمر على غياب التنسيق فقط بل يهم أيضا انعدام أي تتبع لمختلف هذه البرامج أو دراسات تقييمية بشأنها.

تظل الوساطة في مجال العمالة في القطاع العمومي ضعيفة بسبب النقص في الموارد البشرية المؤهلة. فمهام الاستشارة والتوجيه تتطلب مهارات معقدة كي تكون فعالة وتضمن الاستدامة، لكنها تبقى نادرة. تركز وكالات الوساطة اليوم على الإنجازات الكمية (مثل عدد الاتفاقيات المبرمة ونسب التشغيل الفورية) على حساب الجوانب المتعلقة بالجودة (مثل الاندماج الدائم في سوق الشغل، والتشغيل الدائم، وجودة وظروف التكوين التكميلي والتعلم، وجودة مناصب الشغل المحتملة) التي تكتسي أهمية كبرى.

يبدو أن سياسات سوق الشغل النشطة تفتقر إلى الارتباط بالمجال المحلي. يتعين الأخذ بعين الاعتبار، عند بلورة مبادرات التشغيل، خطط العمل الخاصة بالأسواق المحلية في مجال التشغيل من خلال إشراك المعنيين المحليين سواء من القطاع العمومي (بما في ذلك الجامعات، ومعاهد التكوين والمراكز الجهوية للاستثمار) وغير العمومي (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) حتى تستطيع أن تعكس الأوضاع المحلية وأن تنسق فيما بينها.

5.3. توسيع حيز التكوين المهني التطبيقي وإدماج الشباب المعوز في مكان العمل

لا يقتصر مشكل البطالة وتشغيل الشباب، كما جاء في هذا التقرير، على حاملي شهادة التعليم التأهيلي فحسب، ولهذا يتعين توسيع نطاق التدخل للتصدي للتحديات التي تعطي الشباب المعطل من غير حملة الباكالوريا أو شهادة جامعية، فرصة الولوج إلى التكوين

[99] البنك الدولي، 2010 "مذكرة إستراتيجية حول الاستهداف والرعاية الاجتماعية"، الرعاية الاجتماعية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، الولايات المتحدة.

المهني والحصول على عمل مهني[100]. ويمكن للسياسات العمومية أن تستفيد من مشاركة فاعلين عموميين آخرين ومن الشراكة مع القطاع الخاص وغير الحكومي لتوسيع نطاق الشريحة المستهدفة.

نعرض، في الإطارات التالية، العديد من الأمثلة عن تجارب مبتكرة تظهر ثلاثة أنواع من الشراكات التي تستهدف فئات مختلفة من الشباب المحروم: شراكة بين المغرب ومؤسسة التكوين من أجل التشغيل (EFE) والقطاع الخاص (الإطار 7.3)، وشراكة بين مجموعة من المؤسسات العمومية التي تندرج في إطار برنامج *بيت الطاقة* (مركز من أجل الطاقة) (الإطار 8.3)، والشراكة بين القطاعين العام والخاص التي وضعتها المنظمة غير الحكومية *الساعة السعيدة* (Heure Joyeuse) (الإطار 9.3).

الإطار 7.3 مؤسسة التربية من أجل التشغيل (EFE) المغرب

مقدمة

المؤسسة المغربية للتربية من أجل التشغيل (EFE Maroc) مؤسسة غير ربحية، مهمتها تطوير الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ برامج تكوينية للولوج إلى الشغل، وهي برامج تسعى إلى تحسين قابلية توظيف الشباب مع الاستجابة لحاجيات المقاولات وطلباتها. المؤسسة المغربية للتربية من أجل التشغيل هي مؤسسة مستقلة تابعة لمؤسسة للتربية من أجل التشغيل التي تطور برامج تكوينية في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الهدف الرئيسي

يتمثل الهدف الرئيسي في تنفيذ برامج تكوينية بشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام تلبي حاجيات المقاولات، وتخلق علاقة قوية بين التربية وتوظيف الشباب المحروم. تسعى هذه البرامج إلى تمكين هؤلاء الشباب من مواجهة تحديات الحياة المهنية مع اكتساب المهارات التي يطلبها أرباب العمل.

الساكنة المستهدفة

تشمل الساكنة المستهدفة الشباب العاطلين عن العمل، الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة وينحدرون من بيئات اجتماعية واقتصادية معوزة ويحملون شهادة الدراسة الثانوية +2 (الباكالوريا). وقد بلغ عدد المستفيدين في عام 2010، 534 مستفيدا وكان معظمهم من ذوي شهادة الباكالوريا+2.

البرامج

تعتبر البرامج المقترحة متنوعة، وتشمل على سبيل المثال، التكوين على المهارات السلوكية (النجاح في عالم الشغل)، والتكوين في مجال التسويق (قوة التسويق)، ومهارات تتعلق بقابلية التوظيف (مثل التدريب على المهارات الأساسية في الحياة)، وأخيرا التعلم الإلكتروني (E-Learning). ومن جهة أخرى، تشكل مؤسسة التربية من أجل التشغيل نموذجا للممارسات الجيدة، لنسج الروابط بين التربية والتوظيف في إطار جهودها الرامية إلى توفير التكوين المهني الذي يتناسب مع المهارات التي يبحث عنها أرباب العمل في المغرب.

الشراكات

أبرمت المؤسسة المغربية للتربية من أجل التشغيل شراكات مع مقاولات كبرى من القطاع الخاص مثل "مانباور" (Manpower)، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، وغروب بريميوم (Group Premium)، وشورى (Shoorah)، ومايكروسوفت، لتمكين خريجيها من ولوج سوق العمل. وتشجع المؤسسة أيضا الشراكة الأكاديمية مع جامعة عين الشق في الدار البيضاء، التي وقعت معها اتفاقية لتقديم برنامج النجاح في عالم الشغل لطلبة السنة النهائية من الإجازة أو الماجستير. ويهم هذا البرنامج التجريبي العمل مع المؤسسات الأكاديمية، وتوفير التكوين للشباب لاكتساب المهارات المناسبة والتي من شأنها أن تساعدهم على العثور على وظيفة بعد تخرجهم من الجامعات. ومن جهة أخرى، عرفت جامعة الحسن الثاني، التي أدرجت

Etat d'avancement à fin 2008		
Nombre de programmes dispensés **24**		
Taux d'insertion	83%	
Taux de jeunes filles formées	51%	
Taux de rétention	75%	
Coût unitaire du programme *Workplace Success* par personne	DH 4 900	USD **560**
Coût unitaire du programme *Force de Vente* par personne	DH 18 000	USD **2 057**

[100] المكتب الدولي للعمل، 2010، عمالة الشباب في المغرب" تقرير أولي، مكتب المغرب، الرباط.

عدة وحدات من برنامج النجاح في عالم العمل في مناهجها منذ عدة سنوات، زيادة كبيرة في عدد الطلاب الذين وجدوا عملا بعد تخرجهم. خلال العام الدراسي 2010–2011، تنوي مؤسسة التربية من أجل التشغيل تقديم دورات تكوينية مكثفة لبرنامج النجاح في عالم الشغل وتأطيرا يركز على المسارات المهنية للطلاب.

خلاصة

انطلاقا من البيانات المقدمة من طرف مؤسسة التربية من أجل التشغيل . المغرب، يتضح أن معدلاتها في مجال التوظيف وبقاء الموظفين في مناصبهم أعلى بكثير من معدلات السياسات النشيطة الموجهة لسوق العمل. ويتمثل التحدي في زيادة عدد المستفيدين مع خفض تكاليف البرنامج عن الفرد الواحد.

المصدر: مؤسسة التربية من أجل التشغيل: http://www.efemaroc.org

ويتعلق النموذج المبتكر الثاني ببيت الطاقة المغرب، وهو برنامج وضعته وزارة الطاقة والمناجم، ومركز الطاقات المتجددة (أو CDER، والذي سمي مؤخرا وكالة تنمية الطاقات المتجددة "ADERE") وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). وهذا البرنامج حاليا قيد التوسيع ويسعى إلى تطوير أكثر من 1.000 مقاولة صغرى جديدة في قطاع الطاقة في المناطق القروية والحضرية.

الإطار 8.3 بيوت الطاقة بالمغرب

مقدمة

تم تطوير مفهوم بيت الطاقة (ME) من طرف كل من وزارة الطاقة والمياه والمعادن والبيئة، ووكالات مغربية: المكتب الوطني للكهرباء (O.N.E)، وكالة تنمية الطاقات المتجددة (CDER المسماة مؤخرا ADERE) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). ويهم البرنامج المقاولات الصغرى الخاصة التي أنشأها المقاولون الشباب الذين تلقوا التدريب الكافي لتقديم الخدمات وتوفير الطاقة في جميع أنحاء المغرب. انطلق البرنامج في عام 2000 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليتم توسيعه بعد المرحلة التجريبية، وذلك بدعم من الوزارة والعديد من الشركاء من القطاع العام (مثل برنامج "مقاولتي")، ولاسيما القطاع الخاص، الأمر الذي مكن من توسيع الإجراءات التحفيزية لتشمل إنشاء المقاولات الصغرى وخاصة في المناطق القروية الفقيرة.

الأهداف

يرمي هذا البرنامج بشكل أساسي إلى مساعدة العالم القروي في الحصول على الطاقة المتجددة الملائمة للطلب المحلي والتي تحترم رفاهية الساكنة والبيئة القروية. ويسعى البرنامج جاهدا إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء مقاولات صغرى للطاقة باستطاعتها تزويد السوق بالمعدات والمنتجات والخدمات الطاقية (على سبيل المثال، التركيب والصيانة والإصلاح). جاء هذا البرنامج ليخلف المشروع التجريبي الذي رافق إنشاء 100 مقاولة صغرى. وينوي البرنامج الحالي استثمار وتثمين الخبرة المتراكمة خلال المرحلة الأولى وتوسيع أنشطته على الصعيد الوطني، مواكبا في ذلك إنشاء 1.000 مقاولة صغرى في المناطق القروية على مدى 5 سنوات. وسوف يتم توظيف المقاولين الشباب من المناطق القروية وتدريبهم والإشراف عليهم لمرافقتهم في إنشاء وتطوير أنشطتهم.

الساكنة المستهدفة

أهم المستفيدين من هذا البرنامج هم الشبان والشابات المنتمون للمناطق الحضرية والقروية الفقيرة الذين يرغبون في إنشاء مقالتهم.

البرامج

تقوم وزارة الطاقة والمعادن (MEM) بالإشراف على هذا المشروع بينما تسهر وكالة تنمية الطاقات المتجددة (ADERE) على تنفيذه وقد تم تكليف الوكالة من طرف الوزارة الوصية ومن طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أهداف البرنامج واستعمال موارده المالية.

خلاصة

قدم تقرير مركز تنمية الطاقات المتجددة الصادر في عام 2007 نتائج متباينة. ومن بين معيقات المشروع كما جاءت في التقرير، معدل الهدر الذي يتجاوز 50% خلال عملية إنشاء المقاولات الصغرى، والراجع أساسا للتأخير في الحصول على القروض (من برنامج "مقاولتي") ومعدل فشل المقاولات بنسبة 20%. و تكمن قوة المشروع الحقيقية في القيمة المضافة التي يقدمها مقارنة مع برامج الطاقة الأخرى وأيضا مقارنة مع برامج إدماج الشباب المحرومين المنحدرين من المناطق القروية في سوق العمل.

بعض الأرقام	
مساعدة للمقاولين الشباب	5.000 إلى 50.000 درهم
المقاولات الحاصلة على التمويل في 2008	30 - 25 (صندوق مقاولتي)
بيوت الطاقة (إلى غاية 2009)	325
عدد مناصب العمل المحدثة للشباب	1.500

المصدر: مركز تنمية الطاقات المتجددة 2009

أما النموذج الثالث للممارسة الإبداعية فتقدمه منظمة غير حكومية، *الساعة السعيدة*، وهي منظمة غير ربحية تعمل منذ عام 1959 على مساعدة الشباب المعوزين منذ الطفولة إلى أن حين ولوج عالم الشغل. وضعت الجمعية برنامجا محددا في عام 2009 لمواجهة التحديات الأكاديمية والمهنية والاجتماعية التي تواجه العديد من الشباب في المغرب. وتسعى خلية التوجيه والإدماج المهني إلى تحسين مستوى قابلية تشغيل الشباب من المناطق المحرومة الذين يواجهون صعوبات في الحصول على التوجيه والتأطير

في حياتهم المهنية وفي الولوج إلى سوق الشغل. وقد اهتمت الخلية التي انطلقت في يونيو 2009، بـ76 من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (90% من الشبان) بين يونيو وسبتمبر من نفس العام.

الإطار 9.3 الساعة السعيدة

الساعة السعيدة التي أنشأت في عام 1954، مؤسسة مغربية خيرية حصلت على صفة الجمعية المغربية للخدمة العامة في عام 1959. وكانت أهدافها الرئيسية آنذاك تتمثل في توفير الرعاية والمساعدة التعليمية للأطفال الصغار. وقد تطورت اليوم الخدمات الأساسية التي تقدمها لتشمل جميع الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة والعديد من البرامج التكوينية التي تم وضعها لتعزيز الاندماج الاجتماعي. وتعمل جمعية الساعة السعيدة أساسا في ثلاثة مجالات للتدخل في مقرها بالدار البيضاء: مركز متعدد المهام للأطفال والعائلات، والتكوين المهني وأنشطة على المدى الطويل.

الأهداف

في حين كان الهدف الأولي للمنظمة هو إنقاذ الأطفال في وضعية هشة، تعمل الجمعية منذ سنوات عديدة على النهوض بإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في أوضاع غير مستقرة وذلك بفضل التكوين المهني، ثم توظيفهم في مقاولات.

الساكنة المستهدفة

أهم المستفيدين من الخدمات التي توفرها الساعة السعيدة هم شباب ينتمون إلى أوساط فقيرة تتراوح أعمارهم بين 15 و20 سنة، سواء من المدن أو القرى. وتقدم للفتيات برامج للعمل في الأسرة وتكوين في مجال التمريض للأطفال، بينما توفر للشبان إمكانية العمل في صناعة الملابس أو الالتحاق بمركز التكوين المهني في مجال الحدادة الذي تم إنشاؤه في الآونة الأخيرة.

التكوين المقترح

تقدم الجمعية عدة أنواع من التكوينات للشباب، من قبيل تكوين في الحدادة. وهناك تكوينان يعرفان نجاحا كبيرا رغم أنهما يستهدفان الفتيات فقط: ويتعلق الأمر بالتكوين المهني في مجال الخياطة والتكوين على التشغيل في مركز عائلي متعدد المهام.

بعض التواريخ والأرقام المهمة

خدمات موجهة للفتيات (70%) وللفتيان (30%): المجموع 100 شاب وشابة في السنة

1981: إحداث تكوين في مجال الخياطة معترف به من قبل مركز التكوين بالتدرج في عام 2009.

2006: تكوين العاملة متعددة الاختصاصات (للفتيات)

2007: إطلاق مركز التكوين بالتدرج في مهنة الحدادة، مركز الشهداء (للفتيان) بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتعاون الوطني والمخطط التشاوري للمغرب، والمؤسسة الدولية أوتوي (Fondation Auteuil international)

2009: إحداث خلية التوجيه والإدماج المهني (COIP)

التكلفة بالوحدة: غير متاحة

الشراكات

بالإضافة إلى عدد كبير من المحسنين من الخواص، تعمل جمعية الساعة السعيدة مع مجموعة من الشركاء الوطنيين والدوليين من القطاعين العام والخاص، مثل مؤسسة محمد السادس، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتعاون الوطني والبرنامج التشاوري للمغرب (PCPM).

الخلاصة

تشكل خلية التوجيه والتكوين برنامجا واعدا لمرافقة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب المحروم، رغم محدودية تغطيته. وتكمن إحدى نقط قوة هذا البرنامج في أن برامج التكوين والتوظيف تصمم خصيصا لتلبية احتياجات معينة بناء على مقاربة النوع الاجتماعي. ولعل من شأن بعض المقاربات المنهجية المعتمدة، بعد تقييمها بشكل صحيح، أن تشكل القاعدة الأساس لاستنساخ هذا البرنامج على نطاق أوسع.

المصدر: الساعة السعيدة، 2009، "تقرير حول أنشطة 2009"، الدار البيضاء.

تظهر هذه المبادرات المبتكرة إمكانات كبيرة لمواكبة إدماج الشباب في سوق الشغل، خصوصا الذين يعانون من وضعية صعبة ترجع لأسباب أخرى غير التعليم، مثل العمالة الناقصة، والعمالة غير المنظمة ومختلف أشكال العمل غير اللائق. غير أن هذه البرامج تظل محدودة جدا بالنظر إلى العدد الضعيف من المستفيدين، وهذا ما يسلط الضوء على أهمية الرفع من الموارد المخصصة لهذه البرامج من أجل توسيعها حتى تشمل عددا أكبر من الشباب.

6.3. الخلاصات العامة وآفاق البرامج والخدمات القائمة

استعرض هذا الفصل مجموعة واسعة من البرامج والمؤسسات التي تشكل حجر الأساس لوضع برنامج شامل للشباب في المغرب. ويعتبر الطلب على التكوين المهني في ارتفاع متزايد ويرتبط بتحسن آفاق التشغيل ونسبة الرضا عن الشغل. غير أن تغطية هذه البرامج ظلت لحد الآن محدودة، لاسيما في صفوف الشباب المحرومين. وقد كشف هذا الفصل عن عدد من المعيقات المشتركة التي يجب تجاوزها للاستفادة من الإمكانات المتاحة بشكل كامل. وتشمل هذه المعيقات ما يلي:

- تقدم العديد من الوكالات نفس الخدمات دون أيما تنسيق جلي، مما يؤدي إلى تغطية مشتتة وبعض التداخل وعدم الوضوح في الأدوار؛
- تعاني معظم البرامج من نقص كبير في الموارد؛
- الموارد البشرية المخصصة غير ملاءمة: ثمة نقص في طواقم التكوين الشباب كما أن هناك نقص في الطواقم المتخصصة في المهارات الجديدة المطلوبة، من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومهارات أوسع تهم جوانب الحياة المهنية/ الشخصية؛
- تعتبر المرافق ضعيفة أو صعبة الولوج والتجهيزات الضرورية غير متوفرة؛
- نقص في استغلال آليات الشراكة لتقييم وتحسين وتقديم الخدمات؛
- اهتمام غير كاف (متراجع) بالفقر (حيث أن الجزء الأهم من التمويل المخصص للشباب يخصص لبرامج سوق العمل النشطة التي يستهدف خريجي الجامعات الذين لا يمثلون إلا 5% فقط من الشباب العاطلين عن العمل، في حين أن برامج وزارة الشباب والرياضة، والتعاون الوطني، ووزارة الفلاحة الموجهة للشباب المعوزين تواجه مشاكل كبيرة من حيث الموارد بالإضافة إلى تحديات أخرى).

توضح هذه المعيقات، إجمالا، الحاجة الماسة إلى اعتماد مقاربة لتنمية قدرات الشباب تكون أكثر منهجية واستراتيجية ومندمجة، وقائمة على تقييم لحاجيات الشباب وأولوياتهم وذلك بغية توسيع نطاق التغطية وتحديد أولويات واضحة بشأن الاستهداف الاجتماعي للفئات المعوزة. وتوضح التوصيات التالية، التي ترتكز على التشخيص المقدم في هذا الفصل، بعض المحاور الأساسية التي يجدر الاهتمام بها في إطار الإصلاحات.

استهداف المستفيدين من الشباب المحرومين بشكل أكثر دقة وفعالية

لم تحدد معظم البرامج التي تم استعرضها في هذا الفصل الفئات المستهدفة قصدا، بمعنى أنها لم تُعرِّف ساكنة مستهدفة على وجه التحديد من خلال تحليل الحواجز التي تحول دون تشغيلها ومشاركتها. انطلاقا من هذا التحليل، تبرز أربع أولويات رئيسية لتحسين الاستهداف. تهم الأولوية **الأولى** تجزيء الخدمات والتوعية حسب الفئات العمرية المحددة ومجموعات الشباب. ويمكن أن تكون الفئات العمرية المناسبة هي: 15–18 سنة، و19–24 سنة، و25–29 سنة، نظرا لاختلاف احتياجاتها وأولوياتها[101]. ويمكن تجزيء هذه الفئات إلى مجموعات فرعية، عند الاقتضاء، بحسب النوع الاجتماعي والفئة الاجتماعية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى، يمكن التأكد

[101] تعكس هذه الفئات العمرية التعاريف الدولية والإقليمية للمراهقة والشباب، مع مواءمتها للسياق المغربي.

من معالجة الاحتياجات الخاصة لهذه المجموعات الفرعية بشكل منفصل من خلال تناول قضايا ذات الصلة بالشباب العاطلين عن العمل الذين تخلوا عن الدراسة، والرجال الذين يعملون بشكل غير نظامي في المناطق الحضرية، والفتيات المنحدرات من المناطق القروية، على سبيل المثال لا الحصر. ويعرض الجدول 8.3 اللاحق المهارات الأساسية التي يمكن أن تسهل الولوج إلى سوق العمل.

الجدول 8.3: أهم المهارات التي من شأنها تسهيل الولوج إلى سوق العمل

	Jeunes défavorisés		Chômeurs (niv. II) Décrochage scol.		Chômeurs Lycée/Bac+2		Travailleurs Secteur Informel		Jeunes filles Milieu Rural		Enfants-Jeune Institutionnel	
COMPÉTENCES EMPLOYABILITÉ												
Langue française	15-19	19+	15-19	19+	15-19	19+	15-19					
Rattrapage scolaire			15-19									
Form. professionnelle	Tous											
Certif. Compétences, (public, privé, ONG)	Tous											
Orientation emploi				19+								
Formation gestion des affaires micro-finance							15-19	19+	15-19			
COMPÉTENCES CITOYENNETÉ ACTIVE												
Engagement civique communautaire	15-19	19+		19+	15-19	19+						
Sports, créativité	Tous											
Formation / pairs	15-19		15-19		15-19							
Programmes Jeunes Volontaires	15-19											
COMPETENCES TRANSVERSALES												
Compétences de vie	Tous											
TIC	Tous											
Hygiène de vie	15-19	19+							15-19	19+	15-19	19+
Soutien psycho-social	15-19	19+									15-19	19+

المصدر : فريق تأليف التقرير

وتتلخص الأولوية الثانية لتعزيز أثر البرامج على الساكنة المستهدفة في توسيع نطاق التدخلات الناجعة الرامية إلى تغطية عدد أكبر من الشباب المحرومين بطريقة إدماجية وفعالة من حيث التكلفة. ويتطلب هذا التوسع عملا أوسع لتوعية الفتيات المنحدرات من المناطق القروية والحضرية، علاوة على الشباب العاملين في القطاع غير النظامي، من خلال توفير منشآت سهلة الولوج قرب أماكن إقامتهم، وأوقات عمل مناسبة تمكنهم من المشاركة في دورات تكوينية لاكتساب المهارات. ويتعين، من ناحية أخرى، تمكين المراهقين في الإصلاحيات ودور الأيتام أيضا من المشاركة في التكوين خارج هذه المؤسسات وفي فعاليات اجتماعية على نطاق أوسع، مع توفير فرص للتعلم غير النظامي، والدعم النفسي الاجتماعي والتأطير.

وتمثل الأولوية الثالثة في تحسين الأداء والطابع الإنساني للمؤسسات التي تأوي الأطفال وبالخصوص أولئك يعانون من وضعية الهشاشة، خاصة من خلال توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية والاحتياجات البشرية للمقيمين الشباب. ينبغي لهذه المؤسسات أيضا إدراج الخدمات النفسية والاجتماعية، والتكوين على المهارات الخاصة بالشغل وأنشطة الترفيه الضرورية لضمان

تأطير جيد، لاسيما داخل مؤسسات من قبيل مراكز الحماية الاجتماعية، ودور الأيتام ودور الطلبة. وينبغي تصميم تدخل خاص لإعادة الإدماج الاجتماعي للشباب الذين يغادرون هذه المؤسسات بعد بلوغهم سن الثامنة عشر.

تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مثالا للإمكانات التي يتيحها الاستهداف الأفضل للبرامج الموجهة للشباب. وقد أشار التحليل المؤسساتي السابق أنه رغم استفادة العديد من نوادي الشباب ومراكز المرأة وعنبر النوم في المدارس الثانوية الداخلية، من معدات مجانية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يتعين العمل على جعل هذه الاستفادة تتماشى وتحقيق الغاية منها، أي مكافحة الإقصاء والهشاشة. ولكي تصبح المبادرة الوطنية للتنمية لبشرية قادرة على تحقيق أهدافها على نحو أفضل، عليها أن تركز أكثر على تجديد وتجهيز المرافق المخصصة لرعاية الأطفال والشباب الأكثر هشاشة، بما في ذلك، على سبيل المثال، دور الأيتام ودور الأطفال، ومراكز حماية الطفولة، والمراكز القروية للأسرة (البيوت العائلية القروية). ولعل هذه المرافق ستستفيد لا محالة من التوفر على مطابخ وعنبر النوم، وحمامات، وقاعات اللعب والترفيه، وقاعات الاجتماعات، ومكتبات تم تجديدها أو صيانتها، علاوة على بنى تحتية مادية أخرى تم تحسينها. ومن ناحية أخرى، ينبغي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تنتبه أكثر إلى استغلال هذه المرافق وصيانتها، والاحتياجات من حيث الموارد البشرية الكافية والمؤهلة.

من ناحية أخرى، يمكن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن توجه، في المستقبل، غالبية أنشطتها المخصصة للشباب بالتحديد إلى الشباب الأقل تعليما، والأكثر فقرا وهشاشة من بين فئات عمرية محددة بدقة. ويمكن أن تسهر أيضا على إجراء تقييم مستمر وضمان جودة برامجها، من خلال قياس كل من أهدافها العامة والأهداف المحددة لكل نشاط أو مشروع على حدا، بما في ذلك تقييم النتائج ذات الصلة مثلا بولوج أفضل للخدمات، والتغيرات في الدخل الناتجة عن الأنشطة المدرة للدخل. ونظرا للدور المهم الذي تلعبه في مواكبة الشباب المستفيدين من برامجها، يمكن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تساعد أيضا على أن تحسين وقع التدخلات لدى الشباب إلى أقصى حد، عبر توفير تدابير تحفيزية – في شكل منح – من أجل تطبيق مقاربات منسقة لمواكبة الشباب. كما يمكن لهذه المبادرة أن تستعيض عن المقاربة البسيطة القائمة على الطلب المعتمدة حاليا، بإدراج معايير أكثر فعالية، وأكثر إستراتيجية وانتقائية، تحدد شروط دعمها بغية تعزيز التفاعلات بين جميع التدخلات المتعلقة بالشباب. ومن شأن هذه المقاربة تحقيق قيمة مضافة من خلال تفادي الازدواجية التي لوحظت على الخدمات الموجهة للشباب التي جاء تحليلها في هذا الفصل.

تحسين جودة الخدمات ومواءمتها لحاجيات الشباب وسوق العمل

ثمة إجماع متزايد على أن المهارات اللازمة للشغل تشمل ما يلي: (أ) المهارات الأساسية، ليصبح الشاب جاهزا للعمل مثل التواصل، وروح المسؤولية، وقدرات التعامل مع الآخرين في مكان العمل، والعمل الجماعي؛ (ب) التكوين في مجال التكنولوجيا الرقمية والمالية، (ج) المهارات التقنية ذات الصلة بنوع من العمل الفردي (مثل الإنتاج الصناعي، وتكنولوجيا المعلومات،)، و(د) مؤهلات مهنية وقيادية [102]. ومن جهة أخرى، يعطي المشغلون، في المغرب كما في أماكن أخرى، المزيد من الأولوية للمهارات السلوكية مقارنة بالمهارات التقنية، ويلاحظون غياب هذا النوع من المهارات لدى الموظفين الجدد. غير أن الشباب، وخاصة الأكثر فقرا، لا يتوفرون إلا على قليل من الفرص لاكتساب هذه المهارات السلوكية.[103]

[102] مانباوير، 2010 "التصدي لأزمة عمالة الشباب: ما العمل؟" وثيقة مفاهيمية لمانباوير، ميلووكي، ويسكانسين.

[103] ويندي كونينكام ماريا سانشيز بويرتا وأليسفيرملي"البرامج النشيطة لسوق شغل الشباب: إطار لتوجيه التدخلات في مجال الشغل" مذكرة رقم 58601، البنك الدولي (نونبر 2010) واشنطن

بلغ معدل نمو القطاع الخاص في المغرب 3,2% في السنة، ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو هذا سيرتفع إلى 5% سنويا في عام 2012. ويعتبر المغرب وجهة جذابة للمستثمرين من القطاع الخاص، ويعزى ذلك جزئيا إلى الإمكانات الضخمة التي يخولها العمال الشباب وإلى التشريعات المواتية في مجال الشغل، ومزايا تنافسية أخرى. علاوة على ذلك، سيبرم المغرب اتفاقية للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي[104] تتضمن الاحتياجات المتزايدة للعمال المتوفرين على أخلاقيات عمل عالية، وقدرات قيادية، ومهارات مهنية وتقنية رائدة. وسوف يأتي هذا الطلب في سياق يعرف ندرة اليد العاملة المؤهلة في القطاعات الاقتصادية النامية مثل مجال السياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (مراكز الاتصال على سبيل المثال)، وتجارة التجزئة وهي قطاعات قادرة على استيعاب الشباب العاطلين عن العمل.

كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل 2، يفضل أرباب العمل عادة، العمال حاملي شهادة الدراسة الثانوية، ولكن نظرا للاحتياجات المتزايدة لسوق الشغل، ستكون هنالك فرص متزايدة لتشغيل فئة واسعة من العمال أقل تعليما الذين يعملون حاليا في إطار الشغل الناقص ودون مستوى الكفاءات المطلوب[105]. يحلل هذا الفصل الخدمات المختلفة التي تستهدف الشباب، ويشدد على الحاجة الملحة لتحسين المضمون والأساليب لضمان الجدوى العامة للتكوينات. كما يشدد على ضرورة ملاءمة عملية إصدار الشهادات بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل واحتياجات أرباب العمل. ومن شأن هذا أن يساعد على معالجة بعض القضايا الرئيسية التي تواجه الشباب المستفيدين من مؤسسات مثل دور الشباب ومراكز المرأة، ومراكز التكوين بالتدرج ومعاهد التكوين الفلاحي، ويتعلق الأمر بمهارات محدودة ذات الصلة بالعمالة، بما في ذلك المهارات الأساسية والمهارات التقنية ومهارات الكمبيوتر، والخبرة العملية والمرافقة في مجال البحث عن العمل.

يلاحظ أن التكوين في اللغة الفرنسية، والكمبيوتر والمهارات الأساسية – وهذه التكوينات تعتبر ضرورية من أجل العمل – مطلوب للغاية. وهذا الوضع ينطبق على جميع الشباب، ذكورا وإناثا، المقيمين في المناطق الحضرية أو القروية على السواء. وقد عبر عن هذا الطلب الشباب الأكثر حرمانا الذين لا يستطيعون الحصول على هذه المهارات من خلال دروس خصوصية. كما تم التعبير عن الحاجة إلى التكوين في الفرنسية والتمكن منها لأنها تعتبر في كثير من الأحيان مؤهلا أساسيا. صحيح أن العديد من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة الذين شملهم الاستطلاع صرحوا بأنهم يتحدثون بالفرنسية، غير أن تأويل هذا النوع من التصريحات يتطلب التحلي بشيء من الحذر لأن الكثير من الشباب يفهمون أساسيات اللغة الفرنسية ولكن القليل جدا منهم يتقن هذه اللغة بالمستوى المقبول لدى أرباب العمل.

فيما يتعلق بالمعاهد الفلاحية، يستحسن إعادة النظر في هذه المرافق وتأهيلها من حيث المواد المدرَّسة، ومعدات التطبيقات التجريبية، وتكاليف التشغيل ليتم إدراج مسارات تكوينية جديدة مثل الصناعة الغذائية، والتسويق، وبيع المنتجات الزراعية، وذلك لتلبية حاجيات مخطط المغرب الأخضر من حيث المهارات الخاصة. ومن شأن هذا التكوين الفلاحي بالتدرج، أن يصبح تكوينا أكثر فعالية إذا تم

[104] اللجنة الأوروبية، العلاقات الثنائية مع المغرب" الموقع الإلكتروني للجنة الأوروبية المحين في 30 شتنبر 2010، بروكسيل، http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/morocco/

تلقينه باللغة العربية، إذ سيصبح أكثر مواءمة للمهارات اللغوية للمتدربين الشباب الذين يحصلون عموما على تعليمهم في مدارس عمومية تعتمد اللغة العربية أكثر من الفرنسية كلغة للتدريس. ومن جهة أخرى، تغطي المعاهد الزراعية احتياجات التكوين بالنسبة للعاملين في القطاع الفلاحي وإن جزئيا، لكن هذا التكوين عادة ما يتم بالفرنسية وغالبا ما لا يتلاءم على النحو الجيد، مع مستوى الاستيعاب اللغوي للشباب المشاركين في التكوين. كما يتعين أن تترجم العروض والوثائق المكتوبة إلى اللغة العربية أو أن تصاغ بشكل يجعلها سهلة الفهم. وبالتوازي مع ذلك، يتعين تأهيل مدرسي هذه البرامج من أجل توفير تعليم بالمستوى المناسب. ولا بد أيضا، من تحسين مضامين هذه الوثائق مع الأخذ بعين الاعتبار الأساليب الزراعية الأكثر استعمالا في كل من الضيعات التقليدية والحديثة وإدراج دروس ذات الصلة بصحة وسلامة العمال الزراعيين.

تحسين مستوى التنسيق بين مزودي الخدمات المؤسساتيين

هناك حاجة ماسة إلى تحسين التنسيق بين مختلف البرامج التي تنفذها الوزارات المختلفة لفائدة نفس المجموعات من المستفيدين الشباب. لتحقيق ذلك، يجب تحليل البرامج القائمة ودمجها في نظام شامل للرصد والتقييم. ويمكن استخدام، كنقطة الانطلاق، لائحة متكاملة للمستفيدين الشباب الموزعين بحسب النوع الاجتماعي والسن والموقع، ونوع التكوين، ونتائج التوظيف (مثلا، نوع العقد، والقطاع، ومدة العمل). نظرا لولايتها في مجال الشباب، والعدد الكبير من المرافق التي تقع تحت مسؤوليتها، تعتبر وزارة الشباب والرياضة الأكثر قدرة على وضع وتدبير هذه القائمة. ويمكن جمع البيانات على المستوى البلدي (الجماعة) و/أو الجهوي، وربما شملت هذه اللائحة الشباب المستفيدين من البرامج الأخرى مثل البرامج التي يوفرها التعاون الوطني. ومما يدل على مزايا هذا النوع من التنسيق المؤسساتي نجاح البرامج التي تم إطلاقها بالتشارك بين مختلف الوزارات مثل برنامج الشباب من أجل الشباب (النوادي الصحية للشباب).

ويمكن للحكومات المحلية السهر على التنسيق من خلال الاندماج على المستوى المحلي، والحد من ازدواجية الولايات في نفس المنطقة، وتحسين التفاعل بين البرامج المحلية والمرافق حتى يتسنى للمستفيدين من خدمة معينة الولوج إلى أخرى (على سبيل المثال يمكن للشباب الذين يعيشون في دور الأيتام أو مراكز رعاية الطفولة المشاركة في أنشطة مراكز الشباب).

استغلال الشركات والشبكات المتوفرة بشكل أكثر فعالية

تعتبر الشراكات ضرورية لتحسين الجودة الشاملة ونجاعة الخدمات الموجهة للشباب: لا يوجد متخصص ضليع في جميع جوانب تنمية قدرات الشباب. تشمل أنجع الحلول شراكات بين أرباب العمل والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام، كما يتضح ذلك من حالات الممارسة الفضلى لجمعية الساعة السعيدة، ومركز الصداقة، ومراكز الطاقة.

يمكن كذلك للمؤسسات العمومية من قبيل وزارة الشباب والرياضة تفويض بعض الخدمات ذات الصلة إلى منظمات غير حكومية يديرها الشباب أو إلى شباب من العاملين المستقلين. كما يمكن تحسين حكامة المؤسسات والخدمات الموجهة للشباب من خلال انخراط أوسع للمستفيدين والأطراف الأخرى المشاركة في التخطيط وتقديم الخدمات.

توضح المنظمتان غير الربحيتين الموجودتان في الدار البيضاء واللتان تطرقنا لهما في هذا الفصل، أهمية التوفر على مقاربة ملائمة لتحقيق نجاح أفضل من حيث التوظيف واستدامته، مقارنة مع العروض التي توفرها البرامج النشيطة لسوق العمل أو برامج وزارة الشباب والرياضة، أو التعاون الوطني أو وزارة الفلاحة. تُشرك هذه المنظمات أرباب العمل بالقطاع الخاص في تصميم التكوين التقني، وتوظيف المستفيدين الشباب وتتبع مسارهم بعد التوظيف. ورغم العدد المحدود للمتدربين، وقلة البيانات المتوفرة بشأن تقييم الأثر، تظل تجربة الساعة السعيدة (التي تمنح شهادات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل) ومؤسسة التكوين من أجل التوظيف (التي لا تمنح شهادات)، ومركز الصداقة كلها تجارب واعدة، وينبغي التفكير في توسيع نطاقها بعد تحليل مفصل لنجاعة أدائها من حيث التكلفة والمنفعة. كما أن هنالك شراكة واعدة أخرى قيد التطوير من قبل مركز الشباب لوزارة الشباب والرياضة ومؤسسة التربية من أجل التوظيف، ويتعلق الأمر بمشروع تجريبي مشترك بين شركة مايكروسوفت ومانباوير، يمكن توسعيه بشكل سريع[106].

وساطة القطاع الخاص لفائدة الشباب الفقراء والأقل تعليما

فضلا عن محدودية المهارات الملائمة للشغل، ثمة عقبة أخرى تشكلها الآليات المتوفرة للشباب الباحثين عن فرص الشغل وعن المعلومات المرتبطة بإمكانيات تأطير المستخدمين الجدد، سواء قبل أو بعد العثور على الوظيفة. وعلى الرغم من أن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تعتبر المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، فقد أظهر البحث الاستقصائي حول الشباب أن الأغلبية الساحقة من الشباب العاطلين عن العمل إما يجهلون وجود هذه الوكالة أو لا يستعينون بخدماتها للعثور على عمل. وينطبق هذا بشكل واضح على الشباب المحروم، وخاصة النساء في المناطق القروية. كما ينطبق بشكل أعم على المستجوبين الأقل تعليما. وكما أوضحنا ذلك في البحث الاستقصائي حول الأسر والشباب بالمغرب، لا تهتم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات إلا بالخريجين العاطلين عن العمل في قطاع الخدمات، وتركز، بشكل شبه حصري، على المناطق الحضرية. وتُظهر نتائج البحث أنه رغم شعور الشباب المتوفر على تكوين مهني بأنه في وضع ربما أفضل لإيجاد منصب عمل، إلا أن الشباب المحرومين سرعان ما يشعرون بالإحباط إذا ما بحثوا عن عمل لمدة سنة دون الحصول على أي وظيفة.

يمكن سد فجوة التباين في مجال الوساطة بتعزيز دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في خدمات الوساطة لاسيما في المناطق الحضرية، لأنها أبانت عن قدرتها على ملاءمة خدماتها مع حاجيات المشغلين، واستهداف الحاجيات الخاصة للشباب المحرومين والأقل تعليما، والاستثمار في برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال وساطة التشغيل (انظر الفصل 4 بخصوص نموذج الوساطة الناجحة من هذا القبيل). ولعل مقاربة تكميلية تكمن في توسيع شهادات التكوين الرسمية المقترحة من طرف التعاون الوطني والمعاهد الفلاحية باستعمال الشهادات الحرة واعتماد مختلف مناصب المبتدئين. كما يمكن لهذا النظام كذلك التصديق على دروس تكوينية في المهارات التي لا تتوج إلى حد الآن بشهادة كما هو الوضع بالنسبة لوزارة الشباب والرياضة على سبيل المثال. كما يمكن للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات الاستفادة من شراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للرفع من مستوى التأثير والتوعية.

[106] المشروع النموذجي – خلق الفرص، توفير الشغل، تغيير الحياة- ممول من طرف مؤسسة ماستركارد ويسعى لتحقيق الأهداف التالية: أ) توفير فرص الشغل للشباب المعوز من خلال تكوينات ذات جودة عالية تتلاءم وحاجيات السوق، ب) تحسين قدرة الجامعات ومراكز الشباب على الرفع من قابلية تشغيل الشباب الذي يرافقونهم، ج) تعزيز التلقين والتعلم المستمر ومشاركة الشباب في المجتمع المدني من أجل تحسين مجتمعاتهم.

تعزيز قدرات مزودي الخدمات لفائدة الشباب

يتطلب الانخراط في تنمية الشباب ومواكبتها التوفر على قاعدة واسعة من المعارف والمهارات – من المهارات المتصلة بالتطور البدني والعاطفي والنفسي للمراهقين والشباب، إلى القدرات التنظيمية والالتزام داخل المجموعة، والمهارات التقنية العامة والخاصة التي تقدمها التكوينات الموجهة للشباب. يجب أيضا أن يتوفر الطاقم العامل مع الشباب على تكوين مُؤهِّل في مجال تصميم وتنفيذ وتقييم الأنشطة المناسبة لسن وقدرات المستفيدين. ويعتبر هذا التأهيل ضروريا: ففي حين نجد أن بعض البرامج تتسم بالعمومية، يحتاج البعض الآخر للتعديل للوصول إلى عدد أكبر من الشباب، بما في ذلك الذين يعانون من مشاكل لغوية أو في القدرة على الحركة.

يتطلب تزويد الخدمات الفعال للشباب أن يلتزم مزودو هذه الخدمات شخصيا بتلبية الاحتياجات المتعددة للشباب، وخاصة الشباب المعوزين. وهذا يحتاج أيضا إلى التوفر على معارف جيدة وفهم عملي للسياسات والبرامج المغربية الموجهة للشباب والاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الشباب (مثل اتفاقية حقوق الطفل، التي وقع عليها المغرب). وهذا ما ينبغي أن يتوفر عليه كل مستخدم يعمل في الشبكة الواسعة لمراكز الخدمات الاجتماعية للشباب في البلد بأكمله.

لا يتوفر التعاون الوطني، مثلا، إلا على معهد مختص واحد في طنجة (المعهد الوطني للعمل الاجتماعي) وهو موجه للعاملين الاجتماعيين لهذه المؤسسة غير أنه من المرتقب إنشاء مركز متعدد المهام مخصص في التعليم على مدى الحياة والذي سيقترح تكوينا مبدعا وتفاعليا في مجال العمل الاجتماعي. يكتسي هذا النوع من الاستثمار طابعا استعجاليا. أما بالنسبة للمعهد الملكي لتكوين الأطر التابع لوزارة الشباب والرياضة، فيمكنه تحسين تكوين العاملين من خلال استعمال تقنيات جديدة في التعليم ومهارات التدبير والتربية الأساسية (مثلا، العمل الاجتماعي، والدعم النفسي الاجتماعي، والمهارات الدينامية للحياة، والتأطير، والتتبع التشاركي، وتقييم النتائج، والتمويل وإبرام الشراكات قصد الاستغلال الأفضل لموارد مؤسسات القطاع الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية) بالإضافة إلى تأهيل تكوين العاملين الاجتماعيين، كما يتعين على المنظمات غير الحكومية المتخصصة في الخدمات الموجهة للشباب أن تستفيد من التكوينات التي يوفرها هذان المعهدان أو برامج تكوينية خاصة كالتي تم ذكرها في المناقشة السابقة التي همت إنشاء مرصد وطني للشباب.

ومن جهة أخرى، سلط هذا الفصل الضوء على التشكيلة الواسعة للمشاريع والبرامج الخاصة بالشباب في المغرب. وسيتعين في مرحلة أخرى التطرق إلى ضرورة الاعتماد على ما هو قائم لوضع برامج، والاستلهام من الدروس المستقاة من أجل تطوير برامج أكثر طموحا وأكثر ملاءمة لانتظارات وحاجيات الشباب المغربي.

الفصل الرابع

السياسات الموجهة للشباب وأولويات الاستثمار:
السبيل للمضي قدما

يمكن للسياسة الخاصة بالشباب أن تؤثر بشكل يحدث تغييرات بالمغرب الحديث والمعاصر. ويقترح هذا الفصل مجموعة من التدابير الرئيسية الضرورية والعاجلة بغية تلبية مطالب الشباب من أجل إدماج اجتماعي واقتصادي حقيقي مستلهم من الممارسات الجيدة على الصعيدين المحلي والدولي.

ترمي الاستراتيجية الوطنية المندمجة الجديدة لوزارة الشباب والرياضة إلى توسيع الخدمات المتكاملة لفائدة الشباب في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في الجهات والمناطق التي لا تحصل على هذه الخدمات بالشكل الكافي أو لا تتوفر على إمكانيات الولوج إليها (ونقصد في هذا المقام، الأنشطة شبه المدرسية التي تتمحور حول الإدماج الاجتماعي، والمرافق الرياضية والأنشطة المنظمة، والولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال والدورات التكوينية المهنية وإلى عالم المقاولات). تشمل هذه الخدمات الموجهة للشباب بالخصوص **المراكز الاجتماعية والرياضية المندمجة للجوار** (CSPI)، و**مراكز خدمة الشباب** (CSJ) (التي تشكل الصيغة الجديدة لدور الشباب)، و**مراكز التكوين المهني النسوي** (نموذج جديد للنوادي النسوية)، و**مراكز الاصطياف والترفيه** (CVL).

بناء على المعلومات المستعرضة آنفا بشأن وضعية الشباب في سوق العمل وطموحاتهم ولائحة المؤسسات التي تقدم خدمات لهذه الشريحة من المجتمع، يقدم هذا الفصل أمثلة ونماذج عن تدخلات من بلدان مختلفة يمكن مواءمتها بشكل مفيد للسياق المغربي. بل ويمكن للحكومة المغربية أن تستلهم من هذه التدخلات للنهوض بنموذج جديد لتدبير الخدمات التي توفرها حاليا وزارة الشباب والرياضة، وذلك في إطار شراكة قوية مع الفاعلين في مجال الشباب سواء الحكوميين منهم أو الخواص. وترمي هذه التدخلات إلى مراجعة الرواتب والرفع من فرص إحداث مناصب العمل لفائدة الشباب، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاركة الإيجابية للشباب داخل مجتمعاتهم، وبالخصوص، في صناعة القرارات التي تؤثر على حياتهم.

من جهة أخرى، لا يتناول هذا الفصل الإصلاحات الشاملة التي عرفتها سوق العمل، لأنها لا تندرج في نطاق هذا التقرير (ويمكن التطرق إليها تحت إشراف وزارة الشغل والتكوين المهني). ولعله يتعين استكمال هذه التدابير بحركة دينامية لخلق فرص العمل في القطاع الخاص وتنفيذ إصلاح فعال للتربية الموجهة إلى تقليص عدم المواءمة الحالية للمهارات والكفاءات.

يستهل هذا الفصل بتعريف للمبادئ الثلاثة الرئيسية لإعداد سياسية وتدخلات لفائدة الشباب: مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات، واستخدام الطرائق غير النظامية للتعلم، وتقديم خدمات مندمجة وملائمة للشباب. ثم، يتناول الفصل مجالين هامين للتدخل وفقا لبنية هذا التقرير، ويتعلق الأمر من جهة بتعزيز فرص التشغيل وعالم المقاولات، ومن جهة أخرى، بالنهوض بالمشاركة الفاعلة وتعزيز روح المواطنة لدى الشباب. يمكن دعم التشغيل وعالم المقاولات من خلال برامج شاملة "للتكوين الممتاز" (**super-formation**)، وبرامج المقاولات بالإضافة إلى برامج الوساطة وخلق فرص العمل. وتتلخص أهم التدخلات من أجل النهوض بالمشاركة والمواطنة في دعم وتعزيز قدرات المنظمات والمبادرات الموجهة للشباب علاوة على البرامج والخدمات التطوعية للشباب.

1.4 مبادئ مقاربة إعداد سياسة وتدخلات لفائدة الشباب

يمكن لمقاربة ناجعة لتطوير سياسية موجهة للشباب أن تقوم على ثلاثة مبادئ: مشاركة الشباب، والتركيز على الطرائق غير النظامية للتعلم، وتقديم خدمات مندمجة وملائمة للشباب.

(أ) المقاربة التشاركية

يوفر اتخاذ القرارات بشكل تشاركي أثناء إعداد السياسات الموجهة للشباب والاستثمارات وداخل المنظمات المجتمعية مزايا لجميع الأطراف المشاركة كما يعزز في نفس الوقت التأثيرات الإيجابية للاستثمارات العمومية[107]. تعتبر المشاركة أحد المبادئ التوجيهية الإحدى عشر التي يقترحها المجلس الأوروبي من أجل سياسة وطنية فعالة لفائدة الشباب. وتشمل هذه المبادئ من بين أمور أخرى، ضرورة توفير تكوين في مجال الاستقلالية المهنية والمهارات الفنية التي تكمل المنظومة التربوية النظامية بالإضافة إلى إحداث أجهزة استشارية تمثيلية للشباب تشارك في اتخاذ القرارات الحكومية بشأن قضايا تخص الشباب (انظر الإطار 1.4). وقد يكون من المفيد مطابقة المؤسسات والممارسات المغربية لفائدة الشباب لهذه الممارسات الفضلى الدولية بغية تعزيز مشاركة الشباب في صياغة، وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج المركزة على الشباب. وبالنظر إلى مستوى العزوف والريبة لدى الشباب حيال المؤسسات العمومية، قد يكون من الضروري إضفاء طابع الشفافية على عملية انتقاء القادة الشباب المنتخبين بشكل ديمقراطي وتحديد مدة ولايتهم وحدود العمر بشكل دقيق. ويجب من جهة أخرى تفادي الانتقاء العمودي للمتحاورين الشباب حيث يمكن اعتباره كتدبير رمزي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى النفور من المشاركة الحقيقة.

الإطار 1.4 المبادئ الحادية عشر للسياسة الوطنية للشباب التابعة للمجلس الأوروبي

1. التعلم غير النظامي: تشجيع التعلم الفعلي خارج المنظومة التربوية النظامية (مثلا، الإعداد للحياة اليومية، وتعلم اللغات الأجنبية، والمهارات التقنية، إلخ) من خلال منظمات غير حكومية منفتحة وإدماجية موجهة للشباب.
2. السياسة الخاصة بتكوين الشباب: النهوض بتطوير قدرات مكونين جيدين في قطاع الشباب، وهو شرط مسبق لتأسيس منظمات غير حكومية ناجعة للشباب.
3. التشريعات الخاصة بالشباب: قانون يشرك المنظمات غير الحكومية الشبابية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويضمن نجاعة المؤسسات الحكومية التي تشتغل على قضايا الشباب.
4. ميزانية الشباب: تخصيص تمويلات إدارية وللمشاريع للمنظمات الشبابية والمنظمات غير الحكومية الموجهة للشباب.
5. سياسة إعلام الشباب: إخبار الشباب بالإمكانيات المتاحة لهم، وضمان التواصل بين جميع الفاعلين في السياسات الموجهة للشباب وتأمين شفافية تنفيذ السياسة الخاصة بالشباب.
6. السياسة على مستويات متعددة: تسليط الضوء على السياسات الموجهة للشباب التي يتعين تنفيذها على المستويين الوطني والمحلي.
7. الأبحاث حول قضايا الشباب: تحديد القضايا الأساسية المرتبطة برفاهية الشباب بشكل منتظم، والتعريف بالممارسات الفضلى لمعالجة هذه القضايا وبالدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية الشبابية أن تضطلع به.
8. المشاركة: دعم المشاركة الفعلية للمنظمات الشبابية في تصميم وتنفيذ السياسات الشبابية.
9. التعاون بين الوزارات: تنفيذ السياسات الموجهة للشباب بين مختلف القطاعات مع التأكيد على المسؤولية المشتركة للوزارات، من خلال وكالة لتنسيق الشباب على سبيل المثال.
10. الإبداع: تحفيز الحلول المبدعة والخلاقة لمشاكل الشباب.
11. الأجهزة الاستشارية للشباب: إحداث هيكل (على سبيل المثال، اللجان الاستشارية) ومده بولاية للتأثير على الحكومة بشأن قضايا ذات الصلة بالشباب.

[107] قسم التقييم الرجعي للعمليات، 2004، "موجز عن التقييم الرجعي لعمليات التنمية الاجتماعية في الأنشطة المصرفية"، البنك الدولي، واشنطن، العاصمة.

المصدر: المنتدى الأوروبي للشباب، 2002، "11 مؤشرا لسياسة (وطنية) للشباب"، مطبوعات WYD 02-0762، الاتحاد الأوروبي، بروكسيل، http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/CoE_indicators.pdf.

(ب) مقاربة التعلم غير النظامي

يعتبر التعلم غير النظامي (ANF)[108] العمود الثاني اللازم لأي سياسة وطنية ناجعة لفائدة الشباب. فهذا التعليم يوفر للشباب المغربي، وخاصة المحرومين منهم، المهارات غير التقنية الضرورية لتعزيز قدرتهم على العمل وممارسة مواطنتهم بشكل فعلي. ويشكل التعلم غير النظامي عملية طوعية ومقصودة للشباب تتم خارج قطاع التربية النظامية وتشمل من بين أمور أخرى، عمالة الشباب، ونوادي الشباب والجمعيات الرياضية، والعمل الطوعي، والتربية عبر النظراء وأنشطة أخرى عديدة توفر إمكانيات التعلم العملي والتجريبي[109]. يعزز دعم الشباب المستفيدين من التعليم غير النظامي من قبل النظراء ثقتهم في النفس والشعور بالهوية حيث يمكنهم التطلع إلى مؤطرين شباب محنكين. كما يمكن أن تساعد العلاقات مع النظراء على التغلب على شعور الإحباط لدى الشباب وردم الهوة المسجلة على مستوى المعلومات والرأسمال الاجتماعي. وقد تم استخدام هذه المقاربة بنجاح في العديد من البرامج التنموية المخصصة للشباب على الصعيد الدولي بغية تعزيز أخلاقيات إيجابية بشأن العمل وتوفير فضاءات حميمية للشباب (تكمل التعليم النظامي). وتوفر هذه الفضاءات للشباب إمكانية استخدام وقت الفراغ بشكل بناء ومفيد من خلال تكوينات لاكتساب المهارات التقنية وغير الفنية (بما في ذلك، تكنولوجيا المعلومات) وسلوكيات سليمة[110].

(ج) توفير الخدمات المندمجة والحميمية للشباب

[108] تستخدم عبارة التعلم غير النظامي في هذا التقرير طبقا للمفهوم الدولي. وتحيل هذه العبارة في المغرب عامة إلى تربية الفرصة الثانية فقط.

[109] شرعت أبحاث حديثة في تحليل ما إذا كانت *التغيرات الأولية* لتنمية الشباب من الناحية العاطفية والشخصية والاجتماعية تساهم في *تغيرات استتباعية* على تربيتهم، وتشغيلهم وتفاعلهم مع المجتمع. راجع، على سبيل المثال، ب. ميرتف، 2004، "تقييم تأثير عمالة الشباب في إنجلترا"، تقرير البحث RR606 ، المملكة المتحدة، وزارة التربية والكفاءات؛ و ل. بامفيلد، 2007، "مساهمة التعليم غير النظامي في تحسين فرص حياة الشباب"، تقرير جمعية فابيان المعد للوكالة الوطنية للشباب، ليستر، إنجلترا.

[110] ل. ماك جينيس، وف. مانيباتيرا، وج. ف. سانشيز، 2005، "الأطفال والشباب: دليل الموارد من أجل طاقم الأبناك"، (وحدة الأطفال والشباب، شبكة التنمية البشرية "HDNCY")، وثيقة عمل 2، البنك الدولي.

ثمة حاجة إلى مقاربة متكاملة للخدمات الموجهة للشباب حتى يستطيعوا الولوج إلى تشكيلة واسعة من الخدمات الملائمة (من قبيل التكوين، والمعلومات بشأن العمل، والتأطير، والتعلم مع النظراء، وتنمية القدرات الريادية، وإمكانيات الترفيه، إلخ) من خلال شباك موحد. وفقا للمقاربة التشاركية المشار إليها أعلاه، سيكون من شأن الشباب الاضطلاع بدور مهم وإسماع أصواتهم عند تصميم المنشآت وإعداد محتوى البرامج. تشير الدراسة الموالية عن مؤسستين أساسيتين في خدمة الشباب . دور الشباب والنوادي النسوية . كيف يمكن تحقيق إعادة التوجيه هاته.

دور الشباب

تشكل دور الشباب بالمغرب آلية قوية من أجل تشجيع الاندماج السوسيو اجتماعي والإبداع لدى الشباب من جهة، وتعزيز ولوجهم إلى المعلومات والتكنولوجيا من جهة أخرى. غير أن هذه الدُور، على الرغم من عددها، لا تستجيب، كما حللنا ذلك في الفصل الثالث، لاحتياجات الشباب بالمغرب من حيث المحتوى والتوعية. وتواجه المراكز القائمة عدة تعديات كبيرة منها غياب استراتيجية لتوعية واستهداف المستفيدين، وقلة الموظفين، وبنية تحتية قديمة، وتجهيزات غير كافية علاوة على محتوى البرامج غير الموحد. وقد قامت وزارة الشباب والرياضة، نتيجة لذلك، بإيلاء الأولوية إلى إعادة تجهيز *دور الشباب* بغية الاستفادة بشكل تام من إمكانياتها غير المستعملة وجعلها فضاءات متعددة الأغراض ملائمة للشباب مما سيساعد على إدماجهم وتنمية قدراتهم.

ويتجلى، من خلال الدروس المستخلصة من التجربة العالمية، أنه من الضروري توفير الاستثمارات وإدخال التحسينات التالية على هذه المؤسسات:

إحداث مرافق أكثر ملاءمة لاحتياجات الشباب. يعتبر موقع دور الشباب وبنيتها التحتية أساسيان لاستهداف المستفيدين من الشباب وتوفير فضاءات حميمية لهم تمكنهم من تطوير أفكار وأنشطة مبتكرة. لهذا، يتعين أن تكون إعادة تأهيل وتحديث البنية التحتية الحالية أول تدبير يتم اتخاذه. كما ينبغي إشراك الشباب في هذه العملية كي تصبح دور الشباب أكثر جاذبية لهم. ولعل ثاني تدبير يمكن اتخاذه يتلخص في توفير مرافق حميمية جديدة لفائدة الشباب، وعند الاقتضاء، ومراكز تابعة للشباب خاصة في المناطق القروية. كما يمكن، من جهة أخرى، تحسين الشكل الداخلي لهذه المراكز بحيث يعكس أفكار الشباب وتملكهم لهذه الفضاءات. ويعتبر انخراط ومشاركة الشباب في هذه العملية ضروريان كذلك. ويتعين، في الأخير، تحسين وتحديث تجهيزات هذه المراكز.

تنفيذ حملة توعية أفضل وتحسين الاستهداف. ينبغي أن يركز نموذج جديد للخدمات الملائمة للشباب وتوعيتهم على طريقة تحسين ودعم ولوج الشباب إلى دور الشباب، وخاصة في المناطق القروية حيث يواجهون عقبات رئيسية ذات الصلة بإمكانية الولوج. لتحقيق هذه الغاية، يتعين تنفيذ تدابير من قبيل توفير خدمات النقل للمستفيدين، وخاصة الفتيات منهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مواءمة أنشطة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، مع استهداف خاص يراعي النوع الاجتماعي للمجموعات الفرعية التي تتراوح أعمارها ما بين 16 و19 سنة وبين 19 و24 سنة (انظر الجدول 8.3 في الفصل الثالث).

تطوير محتوى البرامج والأنشطة التي تستجيب لاحتياجات الشباب. كما هو مبين في الفصل الثالث، تمثل دور الشباب فضاءات عمومية صممت لاحتضان أنشطة مختلفة للتعلم يتعين تحسين محتواها. ويمكن، تحديدا، أن توفر هذه المراكز برامج وأنشطة تتمحور حول المواضيع الثلاثة التالية: (أ) المهارات غير التقنية والمهارات الاجتماعية، (ب) المشاركة الفعالة للشباب، و (ج) مهارات قابلية التوظيف.

- **المهارات غير التقنية والمهارات الحياتية.** ويتعلق الأمر تحديدا بالمهارات الأساسية، من قبيل مهارات القراءة والكتابة والحساب والتواصل، والمهارات السلوكية ومهارات بناء الهوية، مثل القيادة والعمل الجماعي والمهارات العامة، والكفاءات اللازمة لحل النزاع، فضلا عن الفرص المتاحة لتشجيع الإبداع الفني والمبادرات الثقافية والرياضية[111].

- **المشاركة الفعالة للشباب.** يمكن للمستفيدين الشباب التوفر على إمكانيات الانخراط في المجتمع المدني من خلال العمل التطوعي والحكامة المحلية والتنمية المجتمعية، مع التركيز بصفة خاصة على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويعتبر الحوار بين الشباب العربي والمنظمات الشبابية عنصرا أساسيا لتمكين الشباب من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعزيز التعلم عبر الإنترنت (بمساعدة ميسرين للمعرفة). ويمكن، على وجه التحديد، اقتراح الأنشطة التالية: (أ) تدريب من أجل الخدمات والبرامج التطوعية المحلية، (ب) إعادة تأهيل مراكز الشباب و/أو غيرها من المرافق المتاحة مع تجهيزها بمختبرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقنيين مؤهلين، ومدربين ودورات تكوينية تركز على التطبيقات ذات الصلة بتعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (ج) تعزيز وسائل الإعلام المحلية الموجهة للشباب (على سبيل المثال، الإذاعة والصحف التقليدية والإعلام الإلكتروني)، (د) "نداءات لتقديم مقترحات" مصغرة ترمي إلى النهوض بالتوعية البيئية، والمشاركة المدنية، وأشكال جديدة من التعلم والثقافة، و(هـ) دورات تكوينية على خلق منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تهدف إلى تمكين الشباب من أجل تحسين المساءلة والاندماج الاجتماعي من خلال الإبلاغ عن الانتهاكات ومتابعة شكاوى الجمهور، وخصوصا تلك ذات الصلة بالأملاك العامة، من خلال استخدام الإنترنت أو الهواتف النقالة.

- **مهارات قابلية التوظيف.** كما ذكرنا ذلك في الفصل الثالث، يمكن لهذه المهارات أن تشمل تكوينات على مستويات مختلفة من المعرفة بالمعلوماتية وتكنولوجيا الكمبيوتر، وفي اللغة الفرنسية، في المهارات المقاولتية بالنسبة للشركات القائمة والتي أنشئت حديثا (هذه المهارات ضرورية سواء بالنسبة للأجراء أو العاملين المستقلين)، وكذلك في خدمات التأطير المقدمة بالتعاون مع ممثلي القطاع الخاص والمالي. ومن جهة أخرى، أبدى الشباب الذين تم استجوابهم في إطار هذا التقرير والذين تخلوا عن التعليم النظامي في وقت مبكر، أنهم لا يؤمنون إلى حد ما بقيمة التعليم النظامي وقدرته على الرفع من إمكانيات التشغيل، لكنهم يرغبون، مع ذلك، في اكتساب المهارات اللازمة. وهذا هو الوضع، على سبيل المثال، بالنسبة للشبان والشابات الذين عملوا في القطاع غير النظامي في سن مبكرة. أولئك المشاركون في مجموعات النقاش لم يعتبروا فقط أن شهادة الدراسة الثانوية أكثر من كافية لسوق العمل، لكنهم يظنون أنه لا طائل من شهادة الباكالوريا بدون الوساطات المناسبة. ويبحث هؤلاء العمال الشباب تحديدا عن تكوين تقني وفرص للعمل في قطاعي الفلاحة أو السياحة، إذ يعتبر العمل في هذين القطاعين ذا أجور أعلى من مناصب العمل في القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية.

تحسين حكامة واستدامة دور الشباب. كما هو مبين في الفصل الثالث، ثمة، في الوقت الحاضر، فجوة بين الموظفين الإداريين الحاليين في هذه المراكز (الذين ينتمون إلى وزارة الشباب والرياضة) والمنظمات والجمعيات الشبابية القائمة (التي تنفذ مختلف برامج هذه المراكز). ويبدو أن هذه المنظمات تفضل في الوقت الراهن تنظيم العديد من الأنشطة في أماكن أخرى. لذلك، وبغية سد هذه الهوة

[111] أصبحت مجموعات من الشباب المغربي، المنحدر غالبا من الأحياء الصعبة والفقيرة في المدن الكبرى، مشهورة على الإنترنت بفضل إبداعاتها المتميزة. ومن ثم، تجاوزت شهرة الموسيقى التي تمزج بين "الراب" و"الهيب هوب" والموسيقى المغربية، والتي تسمى "راي ـ هوب"، "متال ـ كناوة" أو "إلكترو ـ شعبي"، الحدود المغرب بفضل تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر أساس هذه الموسيقى المتميزة المبنية على الهوية المعاصرة.

وتحسين حكامة دور الشباب، سيكون من المهم: (أ) تعزيز الأوراش المحلية للرفع من الإسهام المحلي وتملك هذه المراكز من قبل الفاعلين في مجال الشباب، وإشراك الآباء والمنتخبين في الجماعات والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشكل أكبر في تصميم وتنفيذ برامج المراكز؛ (ب) تسهيل مشاركة أكبر لهذه المنظمات الشبابية المحلية من حيث تقديم خدمات دور للشباب؛ و(ج) خلق شراكات بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وكما أثبتت ذلك التجارب العالمية (انظر الإطار 2.4)، يساهم إشراك أكبر قدر من الفاعلين المحليين في مجال الشباب وتطوير الشراكات في تحسين مشاركة واستدامة مراكز الشباب. ومن جهة أخرى، يمكن لهذه الشراكات أن تدعم إدارة هذه المراكز ومحتوى برامجها وتوعيتها من خلال برامج إضافية، ومتطوعين، وقدرات حشد الأموال علاوة على الخبرات.

رصد وتقييم أنشطة المراكز وعدد من المستفيدين من دور الشباب. من الضروري إدخال نظام للرصد والتقييم من شأنه أن تتبع المستفيدين من خلال استطلاعات للرأي عن رضاهم عن هذه المرافق، بغية قياس نتائج وفعالية هذه المراكز. وعلى وجه التحديد، ستمكن بيانات الرصد الحكومة من تحديد العدد المضبوط للمستفيدين من الشباب بحسب أصنافهم؛ وتحديد مصادر ومستوى تمويل مختلف الأنشطة؛ ووضع مسار للتعلم المؤسساتي للجهات الفاعلة من خلال توفير وسيلة لتبادل الخبرات والتجارب، والأثر الرجعي والمعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وذلك بغية تحسين الأنشطة والخدمات المقدمة.

الإطار 2.4 الدروس المستخلصة من مقدونيا

أطلقت الحكومة المقدونية، في عام 2001، مشروعا تنمويا لفائدة الأطفال والشباب بفضل مساعدة مالية وتقنية من البنك الدولي بغية تعزيز الاندماج الاجتماعي للشباب المحرومين المنحدرين من أوساط سوسيو ثقافية مختلفة.

أنشأت الوكالة المقدونية للشباب والرياضة، بصفتها الوكالة القائمة على التنفيذ، شبكة وطنية مؤلفة من 33 مركزا للشباب تقدم خدمات تشرك الشباب على مستوى المجتمع المحلي من خلال وحدات التعليم غير النظامي ذات الصلة بالمهارات غير التقنية وقابلية التشغيل، وتكنولوجيا المعلومات، وتعلم اللغات الأجنبية، وعالم المقاولات، وأنماط الحياة السليمة، فضلا عن أنشطة رياضية وإبداعية.

في الواقع، كانت هذه المراكز الاقتصادية تقدم نوعا من الاندماج الاجتماعي في شكل تكميلي للمنظومة التربوية النظامية في مقدونيا، والتي تميل بشكل متزايد إلى عزل المجموعات العرقية وثم تسجل ارتفاعا كبيرا على مستوى الهدر المدرسي في أوساط الشباب المحرومين.

في عام 2006، أشارت مراكز الشباب أن ما يقرب من 16.000 مستفيد من الشباب شاركوا في أنشطتها العادية و2.000 شباب آخرين شاركوا في برامج خارج هذه المراكز. وقد ارتفعت الكلفة عن كل مستفيد من 54 دولار أمريكي عند إطلاق المشروع إلى 17 دولار أمريكي عند نهاية المشروع، بفضل انخراط الشباب بشكل أكبر في إدارة المركز، وبفضل المؤطرين الأقران المتطوعين، ومساهمات من الحكومات المحلية، فضلا عن تبرعات من القطاع الخاص المحلي، وتطبيق نظام دفع مساهمات رمزية للمشاركة في عدد أنشطة تدريبية.

بعض الأرقام الرئيسية

2001	الكلفة عن كل مستفيد	54 دولار أمريكي
2006	الكلفة عن كل مستفيد	17 دولار أمريكي

أما من حيث نتائج العمالة، فقد ارتفع عدد من الشباب البالغين من العمر 19 سنة الذين استفادوا من أنشطة المركز لما لا يقل عن عامين ووجدوا فرص عمل بنسبة 16% مقارنة بنظرائهم البالغين من العمر 18 سنة الذين وجدوا فرصا للعمل وشاركوا في هذا البرنامج لمدة سنة واحدة فقط. وبالمثل، تزايد التفاؤل بالعثور على وظيفة لدى الفئة الأولى بنسبة 7%. وفيما يتعلق بالمشاركة المدنية، كان للمشروع تأثير كبير على تحفيز الشباب على المشاركة في الأنشطة المجتمعية. فكلما زادت إمكانية استفادة الشباب من البرامج المخصصة لهم، كلما تزايد نشاطهم داخل مجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك من خلال المشاركة في المنظمات الشبابية والتفاعل المباشر مع البلديات. وعليه، شارك حوالي 25% من المستفيدين المسجلين في أنشطة مراكز الشباب منذ عام 2004 في أنشطة مجتمعية حتى عام 2006.

المصدر: البنك الدولي، 2007، "أطفال وشباب مقدونيا"، الانتهاء من التنفيذ وتقرير النتائج، قسم التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة (*ECSSD*)، البنك الدولي، واشنطن، العاصمة.

النوادي النسوية

على غرار دور الشباب، تحتاج النوادي النسوية إلى تحسينات مهمة كي يتسنى لها رفع التحديات الراهنة التي تواجهها (راجع الفصل الثالث). ولعل هذه النوادي يمكنها، بغية إعادة برمجة أنشطة مراكزها وتمكينها من خدمة عدد أكبر من المستفيدين، أن: (أ) تحدد بشكل أفضل المستفيدات المستهدفات من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و29 سنة (ويجب تطبيق واحترام هذا الحد الأقصى لعمر المستفيدات)، مع التركيز على الفتيات الأقل تعليما المنحدرات من أسر ذات دخل ضعيف (على سبيل المثال، الفتيات الأميات اللواتي تخلين عن الدراسة والعاطلات عن العمل)؛ (ب) تعيد تأهيل وتحسن المرافق الحالية للنوادي النسوية؛ (ج) وتحسن محتوى البرنامج المقترح من قبل هذه المراكز، وذلك بالتنسيق مع برامج عمومية الأخرى ومقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة (على سبيل المثال، الساعة السعيدة). وينبغي، بالخصوص، لهذه المراكز أن تقدم برامج تساعد النساء على تطوير المهارات الأساسية ومهارات الحياة اليومية، والمهارات الاجتماعية؛ بالإضافة إلى وحدات حول الأنشطة المدرة للدخل، وتمويل المشاريع الصغرى، والإدارة التعاونية وإدارة المقاولات متناهية الصغر. ومن شأن هذه الأنواع من الوحدات أن توسع إمكانيات سوق العمل وخلق المقاولات مقارنة بالتكوينات المتاحة في هذه المراكز التي تقتصر على دروس في الخياطة، والطبخ، ومحو الأمية المعلوماتية. وينبغي أن تقترح هذه المراكز أيضا وحدات حول أساليب البحث عن عمل ودروسا في أبجديات اللغة الفرنسية. وأخيرا، يتعين على النوادي النسوية تحسين التوعية وأنشطة الرصد والتقييم للمركز وعدد المستفيدين (راجع الإطار 3.4 تجربة ذات الصلة من الأردن).

الإطار 3.4: فرص جديدة للنساء في الأردن "Jordan NOW"[112]

على الرغم من أن مستويات التعليم في الأردن ترتفع باستمرار، فإن 15% فقط من النساء البالغات من العمر بين 29 و65 سنة يشتغلن، على عكس 79% من الرجال من نفس العمر. ويسجل هذا الاختلاف أيضا في نسبة مشاركة اليد العاملة من بين الأشخاص الأكثر تعليما وخريجي الجامعات، ويتجلى هذا الاختلاف مباشرة بعد التخرج (الشكل 1). وتصعب معدلات التشغيل المنخفضة على الخريجين الجدد مهمة الولوج إلى سوق العمل وإيجاد منصب للشغل.

وفي هذا السياق، تم وضع البرنامج النموذجي "فرص جديدة للنساء في الأردن" (NOW Jordan) كبرنامج تجريبي يرمي إلى إجراء تقييم دقيق لنجاعة السياستين العمليتين لسوق العمل: من جهة إعانات الأجور على المدى القصير، ومن جهة أخرى، التكوينات الرامية إلى تعزيز قدرات التشغيل.

الشكل 1.4: الفوارق المهمة بين النساء والرجال على مستوى معدلات تشغيل خريجي الجامعات في الأردن (بالنسبة المئوية)

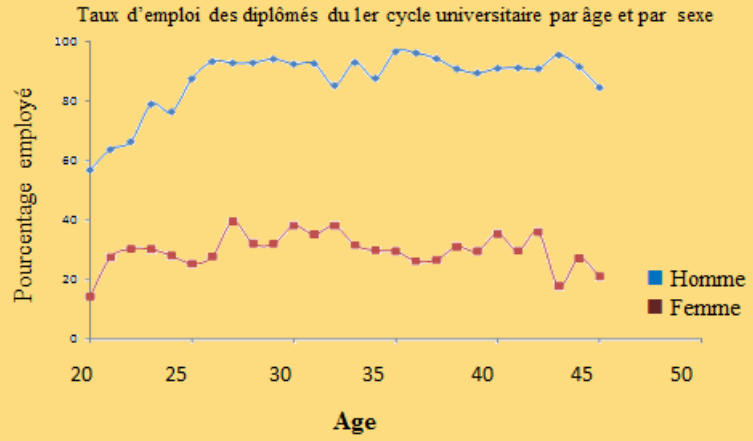

المصدر: "فرص جديدة للنساء في الأردن" (NOW Jordan)

وتشكل إعانات الأجور على المدى القصير (قسيمة تعادل ستة أشهر من الأجور على الأقل) تحفيزا للشركات لاغتنام فرصة توظيف الخريجات الجدد من الشباب. ويساعد هذا المشروع على مكافحة الصور النمطية من خلال الاختلاط بالنساء الشابات في العمل، وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة النسوية. ومن جهتها، تعزز التكوينات الهادفة إلى الرفع من قدرات التشغيل المهارات التقنية التي تتعلمها الخريجات في الجامعات بمهارات عملية يحتجن إليها لإيجاد فرص العمل والنجاح في العمل. وقد تلقت الطالبات، في إطار هذا البرنامج النموذجي، 45 ساعة من التدريس في المجالات التالية: روح العمل الجماعي، وتقنيات التواصل، ومهارات العرض والتنشيط، وتحرير الوثائق في مجال قطاع الأعمال، والخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تقنيات مقابلات التوظيف والتفكير الايجابي.

وعلى الرغم من أن هذا التدخل التجريبي لا يزال جاريا، تشير النتائج الأولية إلى أن هناك طلبا قويا على هذه السياسات. وفقا للبحث الاستقصائي المرجعي، 93% من الخريجات الجدد عبرن عن نيتهن في العمل بعد التخرج، و91% أنهن يرغبن في العمل خارج المنزل بعد الزواج. من جهة أخرى، 62% من الفتيات المدعوات لحضور الدورات التكوينية استطعن استكمال هذه الدورات، نظرا لأنه يتعذر على بعض النساء المتزوجات الحضور. وقد قدمت معظم النساء اللواتي شرعن في حضور الدورات، تعليقات إيجابية وأكدن أن هذه الدورات زادت من ثقتهن للشروع في البحث عن عمل. وبعد أربعة أشهر من إطلاق برنامج إعانات الأجور، حوالي ثلث النساء اللواتي حصلن على قسيمة إعانات الأجور تمكن من العثور على وظيفة من خلال استخدام القسيمة.

المصدر: "فرص جديدة للنساء في الأردن" (NOW Jordan)

2.4. أولويات البرامج الاستثمارية من أجل تشغيل الشباب والمقاولين الشباب

تبين البيانات الدولية الآثار الإيجابية لبرامج العمل لفائدة الشباب التي تركز مباشرة على المستفيدين المنحدرين من الأسر الأشد فقرا وحرمانا[113]. وهذا ينطبق بالخصوص على المغرب، حيث أن غالبية الشباب العاطلين عن العمل هم الأقل تعليما وتأهيلا، في حين أن هذه البرامج يمكن أن توفر أيضا حلولا على المدى القصير لحاملي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل. وقد تم تصميم حزم العمل التي تجمع بين التدخلات التي ستناقش أدناه، لمواجهة أزمة البطالة في صفوف الشباب. ويوصى بشدة باستخدامها في

[112] ملاحظة من المترجمة: NOW، اختصار باللغة الإنجليزية عن عبارة "New Opportunities for Women" التي تقابلها في اللغة العربية العبارة التالية "فرص جديدة للنساء".

[113] و. كونينهام، م.ل. سانشيز بويرتا، وأ. فويرملي، 2010، "البرامج النشطة لسوق عمل الشباب: إطار لتوجيه التدخلات في مجال تشغيل الشباب"، المبادئ الأولية لسياسة التشغيل للبنك الدولي، عدد 12 (نوفمبر). وحدة الحماية الاجتماعية والعمل، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، وج. بتشرمان، وم. كودفري، وس. بويرتو، وف. روثر، وأ. ستافرسكا، 2007، "الجرد العالمي للتدخلات الداعمة للشباب العاملين: تقرير تلخيصي"، وثيقة عمل 40601، وحدة الحماية الاجتماعية، شبكة التنمية البشرية، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

المغرب وبلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) التي تعرف طفرة ديموغرافية من الشباب، وتسجل ارتفاعا في معدل بطالة الشباب وشعورهم بالإحباط، وعدم تطابق المهارات، ومحدودية الطلب على اليد العاملة بالإضافة إلى قيود ذات الصلة بالبحث عن العمل.

(ب) البرامج الشاملة "للتكوين الممتاز"

تَجْمع البرامج الشاملة "للتكوين الممتاز" – وهي نتيجة للنجاح المحدود الذي حققته برامج التكوين المهني والتقني داخل مؤسسات في بلدان تمر بمرحلة انتقالية وفي بلدان نامية[114] – **بين تكوين تقني، والتدريب على المهارات الحياتية لاكتساب الاستقلالية، والتدريب داخل مؤسسات من القطاع الخاص و/ أو التكوين بالتدرج، وإعانات الأجور (أو فترة التكوين المدعومة)، والاعتماد.** تركز هذه البرامج على التدريب المهني التي يتم بالتنسيق مع القطاع الخاص، والتي توفر للشباب تكوينا بالتناوب أو بالتدرج. وتقدم برامج "خوفينيس" (*Jovenes*) في أميركا اللاتينية (أنظر الإطار 4.4 أدناه) نموذجا عن نجاح برامج من هذا النوع، كان له أثر إيجابي على الشباب المحرومين، وخاصة لدى النساء الشابات.

الإطار 4.4 برامج التشغيل "خوفينيس" للشباب المحرومين في ثمانية دول بأمريكا اللاتينية

توفر برامج "خوفينيس" تدريبا شاملا للشباب العاطلين عن العمل والمحرومين من البالغين من العمر بين 16 و29 سنة، الذين يسعون إلى تحسين الرأسمال البشري والاجتماعي وقدرتهم على إيجاد مناصب عمل. وقد تمت مواءمة هذا النموذج القائم على الطلب في كل من الأرجنتين، وشيلي، وكولومبيا، وجمهورية الدومنيكان، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وجمهورية فنزويلا. يتم الجمع بين الخبرة المكتسبة خلال الدورات التكوينية وفترات التدريب الفنية داخل مؤسسات المشغلين ومدخل إلى الحياة العملية وغيرها من خدمات الدعم لضمان الاندماج الاجتماعي للمستفيدين وإعدادهم لولوج سوق العمل. وتقدم المؤسسات الخاصة والعامة – في إطار تعاقدات تتم من خلال آليات للمناقصات العمومية – دروسا وتنظم دورات تدريبية.

تستهدف هذه البرامج الفقراء، بما يزيد عن 60% من المشاركين المنحدرين من الأسر ذات الدخل المنخفض. كما أن أعلى مستوى دراسي سجل لدى المستفيدين لا يتجاوز المستوى الثانوي، مع ارتفاع معدلات التسرب والهدر المدرسي (50% من الشباب في شيلي). وقد تم توظيف معايير أخرى للاستهداف من قبيل طبيعة العمل، والنوع الاجتماعي والسن. كما أن معظم المستفيدين كانوا يعانون من العمالة الهشة قبل تنفيذ البرنامج. وركز الاستهداف على الشريحة العمرية 24.16 سنة، التي كانت تمثل حوالي 70% من مجموع المشاركين.

التشغيل. زادت هذه البرامج من احتمال إيجاد وظائف بعد التخرج لدى المستفيدين، وخاصة لدى النساء الشابات. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، ارتفع احتمال تشغيل النساء الشابات البالغات (21 عاما فما فوق) بفضل هذا البرنامج بحوالي 10 نقاط مئوية لدى مجموعة نموذجية. وفي شيلي، زاد البرنامج من احتمال التوظيف بما يعادل 21 نقاط مئوية، حيث سجلت نتائج هامة للغاية بالنسبة للشباب البالغين من العمر 21 سنة وأقل.

الأجور. في الأرجنتين، رفع البرنامج الرواتب الشهرية بحوالي 10% لدى مجموعة تجريبية، وكانت النتائج أكثر إيجابية بين الشباب من الرجال والنساء البالغين. وفي شيلي، أظهرت دراسة أثرا سلبيا على الأجور بانخفاض قدره 8,8% وذلك في أعقاب انخفاض في الأجور في القطاع النظامي. وأظهرت تحليلات لاحقة أثرا إيجابيا على الأجور بما يقرب من 26%، وهي زيادة في غاية الأهمية بالنسبة للشباب دون سن 21 عاما. ومن حيث القيمة المطلقة، كان تأثير ارتفاع الأجور أهم في أوساط الشباب الذكور، ولكن من حيث المقارنة بين الأجور قبل وبعد البرنامج، سجلت زيادة أعلى بقليل في أجور النساء الشابات مقارنة بالرجال.

[114] ج. بتشرمان، وك. أوليفاس، وأ. دار، 2004، "تأثيرات البرامج النشطة لسوق العمل: أدلة جديدة اعتبارا من تقييمات تولي أهمية خاصة للبلدان النامية والبلدان التي تعرف فترة انتقالية"، وحدة الحماية الاجتماعية، شبكة التنمية البشرية، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

الجدول ب. 2.4 تكاليف وتأثير البرامج في كل من الأرجنتين وشيلي

	الأرجنتين	شيلي
المستفيدون	116.000	165.000
كلفة كل تكوين (الدولار الأمريكي)	2.000	730-930 دولار
التأثير على التشغيل	+ 10 %	+ 21 %
التأثير على المكاسب	+10%	+ 26 %

المصدر: البنك الدولي، 2006، *WDR* 2007، 117؛ س. أيدو وس. نونييز، 2001، "تأثير سياسات التكوين في أمريكا اللاتينية والكاريبي: حالة برامج الشباب (*Programa Joven*)"، ILADES - جامعة جورجتاون، وثيقة عمل، كلية العلوم الاقتصادية وتدبير المقاولات، واشنطن العاصمة؛ س. أيدو وم. بيزارو فالديفيا، 2004، " *Rentabilidad Economica del Programa de Capacitacion Laboral de Jovenes* « Chile Joven » INACAP (Universidad Tecnológica de Chile)" و MIDEPLAN(وزارة التخطيط والتعاون)، سانتياغو، شيلي؛ س. دي مورا كاسترو، 1999، "*Proyecto Joven* : حلول جديدة وبعض المفاجآت"، عدد الإصدار EDU-110، التنمية المستدامة، قسم الممارسات الفضلى، البنك الأمريكي للتنمية، واشنطن العاصمة؛ ف. إلياس، ر. نونيز، ر. كوسا، ود. برافو، 2004، "تحليل اقتصادي قياسي لنجاعة كلفة البرنامج الأرجنتيني لتكوين الشباب"، شبكة الأبحاث، وثيقة عمل عدد R-482، البنك الأمريكي للتنمية، واشنطن العاصمة.

لعل مواءمة تصميم واستهداف هذا النوع من البرامج للسياق المغربي من شأنها أن ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(1) تحقيق مزيد من النجاعة وتوسيع نطاق التغطية الحالية لبرامج التكوين المهني، من قبيل البرامج التي تقدمها مراكز التعاون الوطني (CFA، PFP/CEF) المتوجة بشهادات أو بدون، ووزارة الفلاحة (CQA، ITSA/ITA)، نظرا إلى أن المتدربين سينخرطون بشكل أكبر بفضل التجربة العملية المكتسبة مع الممارسة بالقرب من أرباب العمل، بدلا من الاقتصار على تجربة تنحصر في التعلم النظري؛

(2) تحقيق معدلات توظيف أعلى من المعدلات التي تحصل عليها البرامج الحالية (على سبيل المثال، يقدر معدل التوظيف بفضل برنامج إدماج في حدود 44% منها 10% وظائف بعقود غير محددة المدة) بفضل آليات خاصة للوساطة[115]، و

(3) قياس نتائج البرنامج من خلال تقييم دقيق لأثرها.

ثمة برنامج شامل آخر "للتكوين الممتاز" أثبت نجاعته وصميميته لإعادة إدماج فئات الشباب الأكثر هشاشة وعرضة للخطر بالمغرب ويتمثل في مدرسة الفرصة الثانية (E2C). توفر هذه المدرسة مسارا بديلا للتعلم، معترفا به رسميا، ومرتبطا بالنظام المدرسي النظامي يركز على المعرفة العملية ومهارات الحياة اليومية (على سبيل المثال، تدبير الوقت، وتقنيات التواصل، وعمل الفريق)، والتأطير، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم الاستدراكي (l'éducation de rattrapage) " orthopédagogie"، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)، فضلا عن فترات التكوين والتدرج داخل مقاولات خاصة. وتهدف هذه المقاربة إلى تنمية الثقة في النفس لدى المستفيدين لدعم إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي بنجاح. ويتوفر هذا النموذج على ميزة إضافية، حيث أنه يوفر للشباب المتدربين إمكانية الإيواء دون دعم من الآباء. ولذلك، يمكن لهذا النموذج أن يساعد، في حالة المغرب، على ملء الثغرات الحالية من حيث تلبية الاحتياجات المرتبطة بإعادة تأهيل الشباب في مقتبل العمر داخل مراكز الحماية الاجتماعية (أي، دار الأطفال، ومراكز

[115] يقدر المؤشر المرجعي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالنسبة لمعدل التوظيف بفضل برامج التكوين ما بين 80 و85 بالمائة.

حماية الطفولة)، أو الذين يعيشون في ظروف هشة للغاية. ويحتاج هؤلاء الشباب عموما إلى رعاية واهتمام أكثر مما تقدمه لهم البرامج الشاملة القياسية "للتكوين الممتاز".

يتوفر المغرب على شبكة ملائمة من مراكز عمومية وخاصة، وغير حكومية للتكوين المهني وعلى قطاع خاص مستعد لتوظيف المتعلمين، وهذا من شأنه أن يسهل إدراج برامج "التكوين الممتاز". ينبغي إبرام اتفاقيات خاصة واتفاقات واضحة لتقاسم تكاليف الدورات التدريبية مع القطاع الخاص لتجنب انخفاض مستويات التوظيف التي تشهدها حاليا برامج مماثلة موجهة للمغاربة الخريجين العاطلين عن العمل، عندما تنتهي مدة المنحة التي يقدمها أرباب العمل. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه على الرغم من فعاليتها، فإن هذه البرامج الشاملة "للتكوين الممتاز" لا يمكنها أن تحل مشكلة البطالة والإحباط لدى الشباب في المغرب. لذلك ينبغي أن تقترن بتدابير إضافية، من قبيل برامج المقاولات.

الإطار 5.4 مدرسة الفرصة الثانية

أنشئت مدرسة الفرصة الثانية (E2C) في مرسيليا في عام 1997، وهي أول مدرسة من هذا النوع. ومنذ ذلك الحين، انتشرت عشرات الهياكل المماثلة في فرنسا وجميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وتشكل مدارس الفرصة الثانية أحد الأدوات المقترحة للاستثمار في الشباب المحرومين والحد من عدد الشباب دون تعليم أو تكوين، تماشيا مع هدف المجلس الأوروبي للشبونة الذي يرمي " بحلول عام 2010، إلى تقليص، بنسبة 50%، من عدد العاطلين عن العمل والشباب غير النشطين البالغين من العمر ما بين 18 إلى 24 سنة الذين تخلوا عن الدراسة."

ويتلخص **الهدف الرئيسي** لمدارس الفرصة الثانية في دعم قابلية التوظيف والتحقق من صحة المهارات من خلال:

- ضمان الإدماج المهني والاجتماعي – من خلال تعليم ودورة تدريبية لمدة سنة على الأقل – للشباب البالغين والمتراوحة أعمارهم بين 18 و25 سنة الذين غادروا صفوف التعليم النظامي دون مؤهلات أو شهادات؛ و
- تشجيع الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب المحرومين وولوجهم إلى سوق العمل.

وتطبق هذه المدارس **المبادئ الخمسة** التالية:

- تقديم مقاربة شاملة للشباب مراعية للمهارات المهنية والاجتماعية.
- إشراك شركات خاصة و/أو مقاولات منذ بداية عملية التكوين.
- استخدم أسلوب في التعليم أكثر حيوية وتفاعلية وتقليص الاعتماد على التعليم الرسمي السلبي.
- إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين و/أو الاجتماعيين على الأصعدة المحلية والجهوية بغية تلبية الاحتياجات السوسيو اقتصادية الجهوية الخاصة.
- توفير تكوينات أساسية مفيدة، مثل المعلوماتية، واللغة الفرنسية، والتواصل، واللغة الإنجليزية.

أهم شركاء مدارس الفرصة الثانية:

- أكثر من 2.000 مقاولة ومنظمة في القطاعات التي تعرض أكبر عدد من الوظائف: الفنادق، والتجارة، وتجارة التجزئة، والتشييد والبناء والأشغال العمومية.
- العديد من السلطات المحلية، والخدمات الاجتماعية والجمعيات.

التمويل:

تغطي بلدية مرسيليا والمجلس الجهوي المحلي حوالي 95% من الميزانية المخصصة لمدرسة الفرصة الثانية.

النتائج:

في المجموع، استفاد ما يقرب من 3.200 شاب بالغ من خدمات مدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا منذ إنشائها. وقد كونت المدرسة أكثر من 400 طالب سنويا منذ عام 2008، مع معدل توظيف يتجاوز 32%. من جهة أخرى، 19% من الطلبة يفضلون التسجيل في شعب مهنية مؤهلة وأكثر من 8% يحصلون على عقود التكوين المهني. حاليا، ثمة أكثر من 50 مدرسة أوروبية للفرصة الثانية.

المصدر: س. لاسوس، س.د.، "مدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا: توسع مشروع تجريبي رائد"، الموقع الإلكتروني لمدرسة الفرصة الثانية بمرسيليا، فرنسا، http://www.e2c-marseille.net.

ملاحظة: لم يكن أي تدبير لتقييم التأثير متاحا بالنسبة للأرقام الخاصة بالأثر المسجل.

مدرسة الفرصة الثانية (E2C)، مرسيليا مجموعات في دورة تكوينية، المصدر E2C

(ب) البرامج الشاملة للمقاولات

تقترح البرامج الشاملة للمقاولات تكوينا في مجال إدارة الأعمال، وتأطيرا من قبل مقاولين جدد وقدماء، كما توفر إمكانية الولوج إلى الرأسمال. يتعلق الأمر بمجال مهم آخر لاستثمارات المحتملة في المغرب، خصوصا بالنسبة لخريجي المدارس الثانوية وخريجي التكوين التقني، والعاملين الذكور في القطاع غير النظامي بالمناطق الحضرية، علاوة على الشباب في المناطق القروية (بما في ذلك الشابات) الذين مشاريع لتطوير الأعمال ومشاريع واعدة. ولعل هذه التدخلات من شأنها أن تكمل التوجه الحالي لبرنامج "مقاولتي" الموجه للخريجين العاطلين عن العمل، من خلال التركيز بشكل أكثر على خريجي المدارس الثانوية والشباب المحرومين الأقل تعليما، الذين غالبا ما يتوفرون على درجة عالية من روح المبادرة (ومعظمهم من الشباب العاطل عن العمل). وبالإضافة إلى ذلك، يميل الخريجون إلى تفضيل الوظائف في الخدمة العامة أو وظيفة ثابتة في القطاع الخاص.

تسلط التجارب العالمية الناجحة الضوء على مقاربات مختلفة للرفع من نجاعة برامج المقاولين الشباب. توفر مثل هذه التجارب، بالخصوص: (أ) خدمات عديدة لتطوير وتأطير المهارات المقاولتية للمستفيدين من الشباب على مدى مشروع المقاولة، وتشرك بشكل مباشر، وعند الإمكان، مقاولين (يتم تجنيدهم من خلال الغرف التجارية، على سبيل المثال) للإشراف على المشاريع منذ بدايتها؛ (ب) توجيه ودعم المقاولين الشباب لتعزيز المعرفة التجريبية والعملية اللازمة بشكل تدريجي لإنشاء وتعزيز المقاولات الجديدة وإيجاد الفرص العملية لاختراق سلاسل القيمة القائمة؛ (ج) تعزيز الثقة بالنفس لدى المستفيدين كمقاولين؛ و(د) مرافقة المقاولين الشباب في سعيهم للحصول على الخدمات المالية لدعم أنشطتهم[116]. ويعرض الإطار 6.4 أدناه السمات الرئيسية والنتائج الإيجابية لبرنامج تأهيل

[116] كونينهام/ سانشيز بويرتا وفويرملي، 2010، "البرامج النشطة لسوق عمل الشباب".

الشباب المقاولين ذوي المشاريع الصغرى في بيرو، إذ يعتبر هذا البرنامج كأحد أفضل النماذج عن الممارسات الفضلى العالمية في مجال المقاولات الشبابية.

الإطار 6.4 برنامج تأهيل الشباب المقاولين ذوي المقاولات المتناهية الصغر في بيرو

تنفذ منظمة غير حكومية في بيرو تدعى "*Colectivo Integral de Desarrollo*" (المجموعة المتكاملة للتنمية) برنامج تأهيل المقاولين الشباب ذوي المقاولات المتناهية الصغر (*Programa de Calificación Jóvenes Creadores de Microempresas*). وقد انطلق هذا البرنامج في عام 1999 كمبادرة لتدارك النقص الكبير المسجل في مجال مهارات تنظيم المشاريع لدى الشباب العاملين ذوي الكفاءات المتدنية. ويهدف البرنامج إلى تحسين دخل ونوعية حياة المستفيدين من خلال توفير المساعدة والتكوين اللازمين لوضع خطط عمل وخلق مقاولات مربحة. وتتشكل الفئة المستهدفة من الشباب المحرومين اقتصاديا البالغين من العمر ما بين 15 و25 سنة، والذين تتوفر لديهم مهارات مقاولتية و/أو نشاط اقتصادي صغير غير مهيكل (منذ أقل من سنة)، والمقيمين في البلديات المستهدفة.

Tableau B4.a Résultat des trois premières années du programme de micro entrepreneurs' qualification	
Nombre de bénéficiaires*	481
Nombre d'activités de formation dispensées	674
Stagiaires	425
Nombre d'entreprises créées	427
*Note: 30% des bénéficiaires étaient des jeunes femmes	

من جهة أخرى، يقدم البرنامج أشكالا مختلفة من الخدمات. وبالفعل، يستفيد الشباب المعنيون، خلال مرحلة الإعداد، من تأطير وتكوين بغية إعداد خطط العمل التي سيتم تقديمها على لجنة الاختيار. وبعد عملية الاختيار، تعرض خدمات التأطير والتكوين والتدريب على الشباب المؤهلين أو المستفيدين من البرنامج الذين بإمكانهم كذلك الولوج إلى القروض الصغرى.

وما يزال هذا البرنامج لا يزال قائما إلى يومنا هذا: في كل عام، تقوم الوكالة المكلفة بالتنفيذ بالإعلان عن مسابقة للشباب المهتمين. غير أن البيانات المتاحة لا تغطي سوى السنوات الثلاث الأولى من عمل البرنامج: 1999–2001 (انظر الجدول ب.4.أ). وقد استفاد، خلال هذه السنوات، شباب من جميع أنحاء البلاد من البرنامج، ولكن لأسباب مرتبطة بالتقييم (لتجنب تشتت العينة)، لم يدرج في الدراسة سوى المستفيدون الذين يعيشون في المناطق الحضرية الكبرى. وفي هذا الإطار، حقق البرنامج النتائج التالية خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذه.

Tableau B4.b Coûts du programme par bénéficiaire	
Coûts par bénéficiaires	Total (US $)
1.Présélection des bénéficiaires	84
Assistance préalable au business plan	29
Cours de préformation	45
Identification et Promotion	10
2. Post-sélection des bénéficiaires	404
Assistance (suivi personnel)	132
Cours de formation	51
Stages (par bénéficiaires)	173
Assistance Net (foires commerciales)	48
3. Coûts administratifs et coûts d'équipement	48
Coût total	536

التأثير:

تشير تقديرات لأثر البرنامج، بناء على بيانات شبه تجريبية تم تجميعها بعد أربعة أشهر من نهاية عام 2001، إلى زيادة بنسبة 7,8% في احتمال توفر المستفيدين على مقاولات مربحة وزيادة بنسبة 8% في متوسط الدخل لديهم[117]. فضلا عن ذلك، توضح هذه التقديرات زيادة بحوالي 40% في احتمال اشتغال الشركة لمدة تتجاوز السنة وارتفاعا في الدخل بنسبة 40%. وكان لهذا البرنامج أثر جانبي مهم في خلق فرص عمل، إذ يشغل المستفيدون 17,3% من العمال أكثر من المجموعة الشاهدة (التي تتألف من أقران مهتمين غير موظفين).

على الرغم من أن عمليات التقييم لم تسفر عن تقديرات نجاعة الكلفة، يبدو أن البرنامج يحقق نتائج صافية إيجابية. لكن ثمة حاجة إلى إجراء تقييم ومتابعة بشكل أعمق للتحقق من نجاح البرنامج على مدة أطول (مثلا، من خلال رصد المقاولات التي تعمل منذ سنتين على الأقل). إلا أن استنساخ البرنامج في بلديات أخرى وتوسيعه قد يضعف من فعاليته، نظرا لأن الوكالة المكلفة بتنفيذه قد لا تملك القدرات الكافية لتوفير أنواع وتواتر الخدمات الشخصية التي سبق تقديمها للشباب. وبالتالي، تعتبر القدرة المؤسسية لوكالة التنفيذ و/أو المؤسسات المعنية – من حيث الموارد البشرية، والمعرفة وأنواع وتواتر الخدمات – أمرا ضروريا لأن انخفاض وتيرة وجودة هذه الخدمات من شأنه أن يقلص بشكل كبير احتمالات نجاح البرنامج.

[117] يجمع البرنامج بيانات عن المستفيدين والشباب غير المشارك والمؤهل (المجموعة الشاهدة) من أجل تقييم التأثيرات على طيف واسع من النتائج من خلال تطبيق مناهج اقتصادية قياسية مختلفة.

المصدر: أو. س. بويرتو، 2007، "تدخلات دعم الشباب العاملين في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي: تقرير إقليمي عن جرد عمالة الشباب"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

وفي الختام، يمكن أن يحقق تكوين الشباب المقاولين وولوج فئات أوسع من الشباب إلى الخدمات المالية تأثيرا مهما على مستوى خلق فرص العمل والإدماج الاجتماعي في المغرب وبالتالي يتعين دعمها وتعزيزها بتدخلات محددة في المستقبل القريب.

(ج) البرامج البديلة من أجل الوساطة في العمل وخلق فرص الشغل

يمكن لوساطة التوظيف الإلكترونية التابعة للقطاع الخاص أن تسهل ربط الباحثين عن عمل بالمشغلين بشكل ناجع من حيث الكلفة وأن تصل إلى عدد أكبر من الشباب أكثر من مكاتب التوظيف التي تفرض على الباحثين عن عمل الحضور شخصيا[118]. لا تقتصر مشكلة سوق العمل في المغرب على انعدام فرص العمل فحسب، بل ثمة كذلك نقص في الأدوات التي تربط الباحثين عن عمل بالمشغلين. فقط 1% من الشباب الذين تمت مقابلتهم في إطار المسح الذي أنجز لأغراض هذا التقرير مسجلون لدى مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بالمغرب، في حين أن غالبية الشباب (58%) طلبوا من أصدقاء وأقارب مساعدتهم في العثور على وظيفة. ونظرا لمحدودية نطاق خدمات الوساطة المتوفرة من حيث إمكانيات التوظيف والتجنيد، سيستفيد المغرب من اعتماد حلول نقالة من قبيل "سوقتل" (SoukTel) التابع لـ"جوبماتش" (JobMatch) – الذي يسمح للباحثين عن عمل من الشباب بتقديم سيرتهم الذاتية من خلال الهواتف النقالة والمقارنة بين عروض العمل ذات الصلة – من بين خيارات أخرى للوساطة الخاصة. لكن، لا تتوفر أي دراسة لتقييم أثر "سوقتل"، وإن كان نمو هذه الخدمة واستقلاليتها المالية يجعلها خيارا جذابا. ولعل الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من هذا النوع من البرامج يتلخص في أنه لا ينبغي إقصاء القطاع غير النظامي من إمكانيات البحث عن فرص العمل وعملية مطابقة الوظائف، لأن ذلك من شأنه أن يقلل كثيرا من عدد الإعلانات عن الوظائف[119].

من جهة أخرى، تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مثالا على البرامج التي ينبغي دعمها لأنها توفر فرصا للتعلم بشكل أقل رسمية. تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على توسيع مجال العمل من خلال خفض مستوى التعليم الرسمي المطلوب في سوق العمل. خلافا للشهادات الجامعية التي تتطلب تخصيص وقت ومبالغ مالية هامين، يركز هذا القطاع بشكل أكبر على المهارات الفنية التطبيقية التي يمكن للشباب اكتسابها من خلال التكوين المهني المعتمد والمتوج بنيل شهادة (على سبيل المثال، التركيب والإصلاح والصيانة). وأخيرا، يقلص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من المعيقات التي تحول دون دخول سوق العمل. كما يلغي الحدود الجغرافية، مما يضفي طابع المرونة على سلسلة القيمة ويتيح للشباب إمكانية تقديم طلبات على وظائف من مستوى أعلى بفضل الميزة المتوفرة لديهم من حيث المهارات التكنولوجية المحددة.

فضلا عن ذلك، تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال صناعة ذات نمو قوي تركز على التكنولوجيا التي تستوعب نسبة مهمة من اليد العاملة من الشباب، وخاصة في مجال الهواتف النقالة. يساعد تطوير برمجيات سهلة الاستخدام والولوج على تسهيل المشاركة

[118] تم اقتباس هذا الجزء من مقال للسيدة غ. لا كافا، وج. روسوتو، وس. برادي غيلفورد، 2011، "تكنولوجيا المعلومات والتواصل لفائدة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: سياسات من أجل النهوض بالتشغيل والإدماج الاجتماعي"، أراب بريف، عدد 1 (فبراير)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

[119] ف. كونينهام، وسانشيز بويرتا، وفيورملي، 2010، " البرامج النشطة لسوق عمل الشباب ".

في القوى العاملة باستخدام تقنيات المهام الدقيقة (*micro-tasking*) وحشد المصادر (*crowd-sourcing*)[120]. كما يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، على سبيل المثال، أن تساعد النساء الشابات على الرفع من مشاركتهن في اليد العاملة من خلال وظائف عن بعد تمكنهن من العمل من البيت والاستفادة من ساعات عمل مرنة. وعلاوة على ذلك، تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال إمكانيات هائلة للمقاولين الشباب، كما تدل على ذلك أمثلة لمقاولين ورجال أعمال يحظون بشهرة عالمية، وكما برهنت ذلك قصص نجاح، في الآونة الأخيرة، عن رجال أعمال في الأسواق الناشئة، من قبيل فيشال غوندال (Vishal Gondal) من الهند، الذي أسس شركة "إنديا كيمز" (*Indiagames*)، في سن الثالثة والعشرين بعدما تخلى عن متابعة دراسته الجامعية.

3.4 تعزيز روح المواطنة لدى الشباب

(أ) بناء القدرات ودعم المنظمات والمبادرات التي يديرها الشباب

يمكن للمنظمات التي يقودها الشباب، عندما تكون منظمة بشكل صحيح، ومنسقة ومستدامة، أن تشكل ركيزة أخرى للمشاركة الفعالة للشباب، حيث يمكنها أن توفر خدمات مجتمعية للشباب وتمثلهم للدفاع عن حقوقهم في آن واحد. قد يكون ضروريا، في هذا السياق، دعم شبكة واسعة من المنظمات التي يقودها الشباب في المغرب، والتي من شأنها أن تستفيد من موارد بشرية ومالية أكثر مواءمة، ومن دعم لتسييرها وتعزيز قدراتها في مجال الاستهداف. لذلك، ينبغي أن يندرج دعم المنظمات الشبابية كجزء من خطة أوسع للاستثمار بغية إعادة تنظيم مراكز الشباب والمراكز النسائية، ومجموعة متنوعة من المبادرات الأخرى لتشغيل الشباب. فالمنظمات الوطنية مثل التعاون الوطني، على سبيل المثال، تركز على أهمية تطوير وتعزيز منظمات الشباب على المستوى البلدي و/أو المستوى المحلي لإقامة حوار مستمر مع المنتخبين المحليين حول جودة وإمكانية الولوج إلى الخدمات المخصصة للشباب، وإشراك الشباب في رصد ميزانيات الموجهة للشباب على الصعيد المحلي.

وأخيرا، ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في وضع وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب من خلال قنوات مؤسساتية مناسبة. في معظم البلدان الأوروبية، على سبيل المثال، يعترف بالشباب والهيئات الممثلة لهم كفاعلين وشركاء على قدم المساواة مع الحكومات في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب، وهو ما يعرف بنظام "الإدارة المشتركة". ويشمل تطوير ودعم المنظمات الشبابية الشباب والمنظمات الطلابية، ومجالس الشباب على المستويين الوطني والمحلي. وتمثل هذه المنظمات القنوات الرئيسية للتعبير عن الرأي وإسماع صوت الشباب بشأن قضايا أساسية مختلفة من السياسة العمومية. وفي المغرب، لعل إنشاء مثل هذه المنظمات التي تمثل الشباب من شأنه تسهيل تفاعل وتنسيق الخدمات المقدمة للشباب وغيرها من البرامج ذات الصلة بالشباب بين صانعي القرار على الصعيد الوطني و/أو السلطات المعنية في البلديات أو الأقاليم، وهي عملية يمكن أن تدعم من قبل المنتدى الأوروبي للشباب ومديرية الشباب والرياضة لدى جامعة الدول العربية. هذه المؤسسات الجديدة التي يقودها الشباب من شأنه أن تكمل تدابير تعزيز المؤسسات من أجل توطيد أداء الهيئات العمومية من قبيل المعهد الملكي لتكوين أطر وزارة الشباب والمركز الوطني للإعلام والتوثيق للشباب، الذين جاء ذكرهما في الفصل الثالث.

[120] هذه بعض التوجهات الجديدة للعمالة التي قد تتطلب وضع ضوابط على مستوى عمالة الأطفال وآليات لفض النزاعات.

يمكن اعتبار تنظيم عمالة الشباب والسياسات الشبابية في فنلندا، من بين بلدان الاتحاد الأوروبي، كأفضل الممارسات التي تلبي احتياجات الشباب وتقلص إقصاءهم الاجتماعي[121]. تحول الحكومة الفنلندية الأموال إلى السلطات المحلية من أجل عمالة الشباب، وتقدم منحا لمنظمات الشباب والمراكز الوطنية للشباب. كما توفر منحا لبناء منشآت ومرافق للشباب، والبحوث في مجال الشباب، والتعاون الدولي من أجل الشباب. وقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي السنوي المخصص لعمالة للشباب في عام 2006 ما يعادل 50 مليون دولار، أي حوالي 1% من الميزانية الوطنية. وبلغت القروض التي منحتها البلديات، خلال نفس السنة لتشغيل الشباب حوالي 190 مليون دولار، أي ستة أعشار 1% من مجموع ميزانيات البلديات. من جهة أخرى، يركز عمل الشباب على التعاون مع المؤسسات التعليمية من أجل تنسيق الأنشطة في مراكز الشباب التي تقدم خدمات مثل تمكين الشباب، والمواطنة، والأنشطة شبة المدرسية. علاوة على ذلك، قدمت مراكز الشباب في فنلندا، عام 2005، ما يقرب من 160.000 يوم من الدروس للشباب في بلد كانت عدد سكانه لا يتجاوز 4,5 مليون نسمة، يبلغ مليون منها، أي 18%، من العمر ما بين 15 و29 سنة. وينبغي التأكيد على أن فنلندا كانت الأكثر نجاحا في التقييم الدولي للنظم التعليمية (PISA) في عام 2003 وأنها تتوفر على أحد أدنى معدلات الهدر المدرسي المبكر (8,3%) في الاتحاد الأوروبي، مما يدل على التكامل الممتاز بين نظام تربوي قوي وسياسات الشباب.

(ب) البرامج الطوعية للشباب

تشكل البرامج الطوعية للشباب حقلا آخر يوصى به من أجل الاستثمارات المستقبلية في المغرب، لأنها توفر فرصا أمام جيل الشباب لاكتساب مهارات جديدة والانخراط في تنمية المجتمع المحلي (على سبيل المثال، المساعدة في محو الأمية، وحماية البيئة، والبنية التحتية، وما إلى ذلك.) على مدى فترة قد تصل إلى سنة واحدة. يمكن للشباب العاطلين عن العمل الحصول على تعويض نقدي عن العمل المنجز يؤمن لهم تكميلا للدخل ويضمن مشاركتهم. وتساعد المشاركة في برامج للخدمة الشبابَ على أن يصبحوا مواطنين فاعلين كما تساهم في بناء الثقة بالنفس من خلال العمل التطوعي لتلبية احتياجات المجتمع في مجالات مثل الصحة العمومية، والدروس الخصوصية. وأظهر تقييم شبه تجريبية لبرنامج أمريكي للخدمة العمومية "أميريكور" (*Americore*) أن المشاركين في هذا البرنامج كانوا أكثر التزاما وانخراطا في المجتمع المدني بعدما استفادوا من البرنامج، وأن مواقفهم من العمل كانت أكثر إيجابية، لكن دون أي زيادة مهمة في مستوى التعليم مقارنة مع مجموعة شاهدة. ومع ذلك، تعتبر "خدمة شباب كندا" (*Service Jeunesse Canada*) كتجربة ذات آثار ايجابية على التشغيل بعد انتهاء البرنامج من جهة وعلى التكوين التكميلي للمستفيدين من جهة أخرى[122].

الإطار 7.4 خدمة شباب كندا

خدمة شباب كندا (SJC) هي خدمة ترمي إلى تقديم فرصة للشباب العاطلين عن العمل والشباب غير الممدرسين البالغين من العمر ما بين 15 و30 سنة، للمشاركة في مشروع يدوم عادة من 6 إلى 9 أشهر بغية اكتساب خبرة وظيفية مناسبة. وتدير هذه المشاريع منظمات غير حكومية غير ربحية تتوفر على مقترحات مطورة مصادق عليها من قبل الوزارة الكندية للموارد البشرية وتنمية المهارات. وتساعد هذه المنظمات المكلفة بالتنفيذ الشباب على تخطيط خيارات مساراتهم المهنية، والانتقال بنجاح إلى سوق العمل، والعودة إلى صفوف المدرسة، وتقديم خدمات مجتمعية.

[121] تقدم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية، من قبيل سلوفينيا التي التحقت بالاتحاد الأوروبي، نماذج أخرى مفيدة عن تطوير السياسات الموجهة للشباب.

[122] ف. كونينهام، وسانشيز بويرتا، وفيورملي، 2010، " البرامج النشطة لسوق عمل الشباب ".

ومن جهة أخرى، صممت بنود وشروط خدمة شباب كندا بشكل مرن بغية مراعاة الاختلافات الإقليمية والمحلية. ويمكن للشباب الحصول على مساعدات مالية أسبوعية أو منحة المثابرة، أو الاثنين مع بعض على ألا يتجاوز التعويض الإجمالي 10.000 دولار كندي لكل مشارك.

تم إحداث خدمة شباب كندا استجابة لمشاكل خطيرة في سوق عمل الشباب. وقد أظهرت البيانات الرسمية للبحث الاستقصائي الشهري حول القوة العاملة في كندا أن عمالة للشباب ما تزال تعاني من التراجع الذي عرفته كندا في مطلع تسعينيات القرن الماضي من حيث عمالة البالغين. ونتيجة لذلك، تفاقمت الفجوة بين معدل البطالة بين البالغين ومعدل بطالة الشباب. فمن المرجح أن يجد الشباب اليوم وظائف بدوام جزئي فقط، في حين أن كثيرا من الشباب كانوا يحصلون على مناصب شغل في الثمانينيات بدوام كامل.

من ناحية أخرى، أظهر تقييم الأثر أن مشاريع خدمة شباب كندا استجابت بشكل جيد لاحتياجات المشاركين من خلال ما يلي: (أ) وضع خطط مسارات مهنية في حوالي 75% من المشاريع؛ (ب) قام ثلثا المشاركين المتعلمين أو الذين حصلوا على تكوين بوضع خطط للمسار المهني في إطار مشروع من اختيارهم من بين مشاريع خدمة شباب كندا؛ (ج) 30% من الشباب الذين تابعوا البرنامج أعربوا أن المشروع أثر عليهم إلى حد كبير؛ (د) أشار المشاركون، غالبا، إلى المنافع الشخصية، بما في ذلك تطوير حس العمل الجماعي وروح الفريق، والثقة، والتعرف على الخدمات المجتمعية؛ و(هـ) أكثر من نصف المشاركين الذين يعملون حاليا اعتبروا وظائفهم الحالية بمثابة خطوة نحو تحقيق هدف مسارهم المهني.

المصدر: الوزارة الكندية للموارد البشرية وتنمية المهارات، 1999، "تقرير تقييم حصيلة خدمة شباب كندا . أغسطس/غشت 1999 "، قسم التقييم وإعداد البيانات، الوزارة الكندية للموارد البشرية، أوتاوا، http://www.hrsdc.gc.ca/eng/cs/sp/hrsdc/edd/reports/1999-000414/page01.shtml، (تم الإطلاع على الموقع في 8 أبريل 2011).

يقدم الوضع الاجتماعي الذي يتغير بسرعة وتزايد وعي الشباب في المغرب فرصة واضحة لوضع رؤية مبتكرة وطموحة: إعداد "عقد اجتماعي" جديد بين الحكومة وهذه الفئة المتنامية والواعية من المجتمع، عقد يستجيب لقدراتهم وحماسهم من أجل مشاركة بناءة يكون بمثابة نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التنمية. ينبغي التخطيط بعناية للسبيل الذي سيتم إتباعه للمضي قدما، مع تحديد التدخلات الهادفة المراعية لوضعية ديناميكية بطبيعتها، وللاحتياجات الحقيقية لمجموعة الشباب التي تختلف، كما رأينا ذلك، اجتماعيا، اقتصاديا، وتربويا. كما ينبغي أن يكون العقد الاجتماعي الجديد قائما على الحوار التشاوري البناء مع الشباب، وعلى إمكانيات إقامة شراكات مؤسساتية جديدة بين الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمثل هذا التقرير مساهمة في تطوير استجابة تشاورية واستراتيجية من هذا القبيل تستند إلى الأدلة وتلبي احتياجات الشباب المغربي، رجالا ونساء، بغية تحقيق إدماجهم على الصعيدين الاقتصادي والمؤسساتي وكي تكون الاستثمارات المستقبلية في مجال الشباب مستهدفة بأكبر قدر ممكن من النجاعة. ولعل الظرفية الحالية أكثر ملاءمة لتحويل الإمكانات الهائلة التي يزخر بها الشباب في المغرب إلى عوامل ورافعات لتنمية البلد والمجتمع بأسره على المدى الطويل.

من جهة أخرى، توفر هذه الدروس والأفكار فرصة واضحة لتطوير رؤية جلية وقابلة للتنفيذ لمستقبل الشباب بالمغرب. وقد تم اقتراح ثلاثة مبادئ لتطوير هذه الاستراتيجية: أولا، تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار؛ وثانيا، استخدام التعليم غير النظامي لتزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة سواء من حيث العمالة أو المشاركة في المجتمع المدني؛ وثالثا، توفير خدمات متكاملة وحميمية للشباب بغية تمكينهم من الولوج إلى تشكيلة واسعة من الخدمات التي يحتاجون إليها من أجل تنمية سوسيو اقتصادية فعالة.

فضلا عن ذلك، يمكن استخدام هذه المبادئ كأساس لإعداد التدخلات الرامية إلى خلق فرص العمل وتعزيز روح المبادرة وتشجيع عالم المقاولات من جهة، والبنية التحتية لمشاركة الشباب وتقديم الخدمات الموجهة لهم، من جهة أخرى. وتشمل العناصر الواعدة من حيث العمالة، كما رأينا سابقا، مقاربة "التكوين الممتاز" لبناء القدرات، وبرامج المقاولات، وبرامج الوساطة وخلق فرص العمل. وتتمثل

التدخلات الرئيسية لتعزيز المشاركة والمواطنة في تعزيز ودعم قدرات المنظمات والمبادرات التي يقودها الشباب والبرامج والخدمات الطوعية للشباب. ومن جهة أخرى، تقدم التجارب العالمية المستعرضة في هذا الفصل، بما في ذلك تجارب في عدد من الدول الأوروبية، سلسلة من الممارسات الفضلى المجربة، التي لا ندعو إلى ملاءمتها مع البيئة المغربية دون نقد مسبق، بل ندعو إلى اعتبارها بمثابة رزمة من الأدوات ومخزون من المعرفة والتجارب يمكن لشراكة بين الحكومة والشباب وفاعلين آخرين استخدامها لإيجاد حلول لتحدياتهم الخاصة.

وتبين التجربة العالمية أيضا أن الاستثمارات الرشيدة في الشباب تكون في نهاية المطاف موفقة، حيث تفتح ممرات آمنة للشباب كي يتمكنوا من الانتقال بنجاح إلى سوق العمل والمواطنة الفعلية. لذلك، ثمة حاجة ملحة لوضع خطة متكاملة لاستثمار من هذا القبيل في المغرب لمعالجة الأسباب الكامنة وراء حرمان الشباب ولإشراك الشباب كشركاء في التنمية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
قطاع التنمية المستدامة